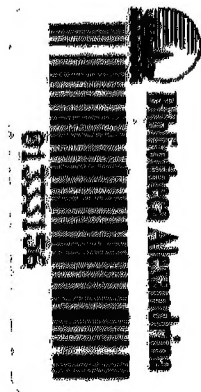


الدكتور محمد الهبي

الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر

مشكلات الأسرة والتكافل

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠



الدكتور محمد الهبي

الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر

مشكلات الأسرة والتكافل

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثالثة

سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

جميع الحقوق محفوظة

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الآلى
الأزهر-٣ حيضان الموصلى-بجوار جامع المدماء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة

ان كتاب : « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر .. مشكلات الأسرة والتكافل » مضى على ظهور الطبعة الاولى منه الآن عدة سنوات .

ورغم انه نداء وتحذير للمسلمين في مجتمعاتهم العديدة من اتباع ظواهر الشيوخوخة في المجتمعات الأوروبية ، فيما يتعلق بما يسمى : « حركة تحرير المرأة » .. لم يزل اتجاه هذه الحركة في مجتمعات المسلمين هو اللحاق بما تم فعلا ، وبما وصلت اليه المرأة الأوروبية في علاقتها بالرجل في ثورتها التحريرية .

وقد تجاوزت المرأة الأوروبية في حركتها التحريرية : مرحلة التجربة الجنسية قبل الزواج بعد ان أصبحت امرا عاديا .. الى طلب الغاء مبدأ الزواج ذاته ، وترك الأمر الى مشاركة الرجل على أساس من المساواة في الاتفاق على الحياة المشتركة بين الرجل والمرأة معا .

كما تجاوزت مرحلة بناء الأسرة وتكوينها متماسكة بين أبوين فيها ، الى طلب انتجاب الطفل في غير نسب واضح الى أبيه ، او في غير اعتماد على أب معروف له ، طالما أمه قد وقع اختيارها على من تعاشره جنسيا في فترة ما ، طالبت او قصرت هذه الفترة .

وكذلك تجاوزت المرأة الأوروبية ما كان لتصوره في الماضي من خطيئة الزنا .. الى جعله امرا مقبولا لا يؤثر الآن على العلاقة الزوجية التي تتم على أساس تقليدي (١) .

وما زالت المرأة الأوروبية تنفر من رخصة التعدد في الاسلام التي جاءت لدفع حرج الزنا وصيانة المرأة من الامتهان ، ولكنها تقر الآن في سعة وانتشار : مبدأ تبادل الزوجات في صور مختلفة ، كما لا تستهجن جمع الرجل لمرأتين في سرير واحد يعاشر احدها امام الثانية ، واحدها قد تكون زوجته .

(١) تقرير نشرته صحيفة News of the world في عددها الصادر يوم الاحد ١٢ يونيو سنة ١٩٧٧ تحت عنوان : The file of mr. Big في الصفحتين السادسة والسابعة .

وإذا كان كتاب « الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر .. مشكلات الأسرة والتكافل » - قد ساق أدلة عديدة على أن ما يسمى بظواهر « تحرير المرأة » فى المجتمعات الأوروبية يشنّه الى حد كبير ظواهر المجتمع الجاهلى التى ألغاهها الإسلام برسائلته ، فان تطور هذه الظواهر فى المجتمعات الأوروبية فى الفترة التى مضت على الطبعة الأولى لهذا الكتاب : يتيح الفرصة للقول بأن ما كان على عهد الجاهلية فى نظرة الرجل الى المرأة لم يكن وليد عهد معين . وانما هو شأن اجتماعى يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاه المسمى بسيادته وطغيانه على الحياة الانسانية فى أى وقت . فأنما يوجد هذا الاتجاه وفى أى زمن ، توجد الظواهر الاجتماعية التى ألغاهها الإسلام ، والتى تصل اليها الآن ما تسمى بثورة « تحرير المرأة » .

وليس هناك أحد لا يستهجن وأد البنات خشية الفقر . وقد استهجنه الإسلام وحرمه . وكثيرون يظنون أن هذه النظرة اثر من آثار الجهل ، ولكنها ظاهرة من ظواهر الحياة المادية ، يمكن أن تتكرر اليوم مثلا على عهد الحضارة المادية التكنولوجية والعلمية فى المجتمعات الأوروبية .

روت صحيفة The News of the world (١) واسمعة الانتشار فى لندن ، قصة أبوين مع طفلتهم حديثه الولادة تعيد الى الذاكرة ظاهرة وأد البنات خشية الفقر فى المجتمع الجاهلى ، فتحكى الام لهذه الطفلة : انه شأن عليها وعلى والد الطفلة أن يختارا بين الطفلة فتبقى لديهما وية ومان بالانفاق على تثسيتها ، وعندئذ يجب عليهما أن يتنازلا عن سبائرنهما لانهما لا يستطيعان الجمع بين الانفاق على الطفلة ، وعلى السيارة معا . واما أن يستبقيا السيارة ويتركا الطفلة لن يتبناها فينفق عليها . واختارا السيارة ، وتركا الطفلة فى المستشفى لن يرغب فى تبنيها . ويقول الصحيفة على لسان الوالدة : « انها تتصور أن يحقرها الجيران ، ولكنها تعتقد انها ستسبب الصواب » . ثم تروى :

« وقد حضرت من المستشفى الى المنزل والطفلة موجودة هناك . ونحن لا أود أن أراها هنا مرة أخرى . وما يهمنى هو أن نكون سعداء فى أسرة ما . وقد جعلت ست مرات فى ست سنوات . وفى كل مرة يبدو لنا أننا نحصل على مزيد من النقود ، كى نعمل شيئا . ولكن ما نحصل عليه ثمان (لست) وحدة الحسابات علينا . ونحن الآن ندفع وندفع . »

كما تحكى الصحيفة عن والد الطفلة : أن أجره الاسبوى ثمان تمائين

(١) فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٧ فى الصفحة السادسة .

جنيتها ، ولم يزل يدفع اقتساط سيارته التى اشتراها جديدة فى عام ١٩٧٤ . وهو يقول : « انا أعرف أن بعض الناس يحس بأنى أفكر فى نفسى فقط . ولكنى حكيت لمجموعة من العاملين ، وقد بدا منها أنها تفهمت الموضوع جيدا !! . وهذه المسألة ستنتهى قريبا . وعلى كل حال لا تتكرر مرة أخرى . لأنه ستجرى لى عملية جراحية » (١) .

نعم لم يقيم الوالدان بؤاد الطفلة . ولكن قاما بتركها لمن يأخذها ، خشية الفقر أو خشية الاضطراب الى التنازل عن السيارة . وما قاما به يصور الاتجاه المادى فى الحياة . وهو ذلك الاتجاه الذى يقوم على الأنانية وحب الذات ، وذلك ما كان شائعا على عهد الجاهلية أيام الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقام الاسلام بالغناء ظواهره وآثاره ، وبتكوين عادات انسانية جديدة لدى المؤمنين ممن كانوا جاهليين .

فالأسرة غير المسلمة فى المجتمعات المتحضرة واقعة اليوم تحت تأثير الاتجاه المادى . والأسرة المسلمة فى المجتمعات الاسلامية واقعة بدورها تحت اغراء ما يسمى « بثورة المرأة » فى تلك المجتمعات الأوروبية .

واذا جاز للأسرة فى تلك المجتمعات الأوروبية ان تدخل عهد الشيخوخة والفناء ، او عهد الفوضى والانحلال ، تحت أى شعار براق ، فالأسرة المسلمة لا يجوز لها ان تقلد ظواهر الانحلال والفوضى ، لأنها لم تدخل بعد مرحلة الحرية الذاتية التى تخلصها من امراض المجتمعات المستضعفة . . لم تصبح بعد فى مستوى المرأة الأوروبية يوم ان شاركت فى بناء الحضارة الانسانية فانشأت تقاليد للأسرة واستبعت بالحياة الانسانية الكريمة فترة طويلة من الزمن ، قبل ان يطغى عليها هذا الاتجاه المادى فيذلها فى سبيل المتعة ، ويجعل منها سلعاً يساوم عليها .

والاسلام بعبادة الزكاة يريد مجتمعا انسانيا ، بعيدا عن طغيان الاتجاه المادى . . يريد ان تكون مودة الانسان للانسان ، ورحمة الانسان بالانسان ، وءون الانسان لأخيه الانسان فى إطار المحبة ، وليس فى إطار الاكراه باسم القانون ، او الاذلال عن طريق ملكيته للمال .

والاسلام يريد التعاقل على أساس التقربى الى الله . والتقربى الى الله هى الخلاص من الأنانية وحب الذات . فإله يقصد لذاته عن طريق محبة الجميع ورعاية الآخرين .

(١) يقصد عملية التعقيم .

ولعل في اعادة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب : ما يكرر من جديد : الدعوى الى الأسرة المسلمة ، والمجتمع الإسلامى الى اخذ الحيطة في تقليد المجتمعات الغربية في تفكك روابط الأسرة فيها ، وفي الاستجابة لآغراء ظواهر الانانية في طغيانها ، وفى بعد السلوك فيها عن المستوى الإنسانى الكريم .

لعل فيها ما ينبه الى ان رسالة الاسلام هى رسالة القيم الإنسانية لمحافظة الانسان على إنسانيته ، فى السلوك ، والتفكير ، والمعاملة .. ودعوتها هى لتجنيبه الانحطاط فى سبيل شهوته وهواه .

والله الموفق .

مصر الجديدة : فى رمضان سنة ١٤٠١ هـ

يولية سنة ١٩٨١ م

دكتور محمد البهى

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

ان الفكر الغربى فى اتجاهه العلمائى بعد ان استوطن المجتمعات الاسلامية وبقي مستوطنا فيها بعد الاستقلال السياسى وتركز فى الحكم والتوجيه ، وبعد ان ازهر اتجاهه الآخر المعاصر وهو الاتجاه الماركسى اللينينى فى هذين الجانبين ايضا من جوانب حياة المجتمع الاسلامى . . امتد هذا الفكر الى جانبى الاسرة والتكافل فى حياة المجتمع ، واخذ يستأثر فى تكييف علاقة الرجل بالمرأة ونظام الاسرة فى نشأتها ومجرى حياتها بما يفرها بما الى تلك العلاقة فى المجتمع الكاثولىكى فى قيود الزواج والطلاق ، أو بما يميل بها نحو « المساواة » الحرفية بين الذكر والانثى فى التجربة الجنسية قبل الزواج ووضع حق البقاء أو الانفصال بعده بيد القضاء فى المجتمع الشيوعى أو المجتمع الآخر غير الكاثولىكى .

وأصبحت تعكر صفو النظام الاسلامى فى نظريته وبساطته وفق مساوئته للطبيعة البشرية فى المجتمعات الاسلامية رواسب الحضارة الغربية المادية التى حكمت العلاقة بين الرجل والمرأة منذ عهد الرومان الى الوقت الحاضر فى صورة فكر انسانى ، وهى رواسب تتميز اما باحتقار المرأة وامتثالها والغاء شخصيتها ، او باطلاق الحبلى على الغارب لها تنزل هى بنفسها الى حيث تشاء فى علاقتها بالرجل . واصبح يتردد فى هذا المجتمع أو فى ذاك من المجتمعات الاسلامية طلب المساواة فى الارث ، واتهام العلاقة الزوجية أو نصمها عن طريق القضاء ، وكهالة التجربة الجنسية قبل قيام الزوجية ! . . وما شاكل ذلك مما يلفوا الآن فى حياة المجتمعات الغربية كظواهر لمرض شيخوختها وفنائها .

... كما اصبح المجتمع الاسلامى المعاصر — أى مجتمع فى مجتمعاته — مجتمع ضرائب . . وليس مجتمع زكاة . . اصبح مجتمع ضرائب تجبى للقيام بخدمات اتفق المواطنون فى مجالسهم التشريعية على تحقيقها وفرض الضرائب من أجلها . وهى خدمات تعليمية وصحية ومرقئية وأمنية . . وغيرها مما يتطلبه المجتمع الحضارى المعاصر لتوفير اسباب الرفاهية المادية للأفراد . ونسى الزكاة ومسامرها ، التى تعتبر حجر الزاوية فى إقامة العلاقات الانسانية وتماسكها فى المجتمع الانسانى والتى تعتبر كذلك المصدر الرئيسى للدعوة الاسلامية وتمويلها .

وبما آل اليه المجتمع الاسلامى فى هذا الجانب او فى ذاك .. اصبح الاسلام غريباً ، او كاد ، الا فى لفظه والانتساب اليه .. . وخلت حياة الأسرة ، والمجتمع ، والفرد من تطبيق مبادئه . وبذلك تخلف فيه فراغ تسعى الاتجاهات الفكرية المادية وظواهر الشيخوخة والفناء فى المجتمعات الغربية لشغله مستعينة بالميل الى التقليد فى المجتمعات الاسلامية والانصياع فى غير احتياط وفى غير ادراك للذات الى مفاهيم الحياة الغربية دون وعى بآثارها على شخصياتها واستقلالها .

وكتاب : « الفكر الاسلامى والمجتمع المعاصر .. مشكلات الأسرة والتكافل » الذى بايدينا يعرض لمظاهر الفكر الغربى فى علاقة الرجل بالمرأة ونظام مجتمعه فى التكافل عن طريق الضرائب وصنوف التامين المختلفة .. فى مواجهة نظام الاسلام فى تكليف تلك العلاقة ورسم الطريق السوى لبناء قوى عليها .. وكذا فى مواجهة نظامه الآخر فى قيام علاقة اجتماعية انسانية بين الأفراد ، شعارها : المجتمع للفرد ، والفرد للمجموع .

« .. المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسمى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم » .

واذ يعرض الكتاب ذلك ينبه المسلمين ، وهم فى مستهل نهضتهم بعدد ركود طال مداه ، الى خطر قبول الفكر الغربى الانسانى فى علاقة الرجل بالمرأة .. وخطر اغفال الزكاة على المجتمع الاسلامى وعلى الدعوة الاسلامية كذلك .. كما يوثق ما يعرضه من ظواهر اجتماعية ومن آراء وفكر منها وهناك بما يبعد الشك ويقوى اليقين .

وهو فى تنبيه المسلمين الى ما يجب ان يحناطوا فى الاخذ به من الفكر الغربى وظواهر مجتمعه الغربىين .. . والى ان الشرق او من الغرب .. يطلب اليهم ان يسيّدوا التلايم لمبادئ الغرب ومبادئ الاسلام معا ، وان لا يظنوا واقفين عند حدود الممانعة الغربى بفعل الامم .. . وبالنقد العلمى والتكنولوجى لمؤسساته ومؤسساته .. . وعند المصورة الاخرى التى رسمها تخلف الشرق الاسلامى وتفسير الجهلة والاميين والمفردسين الامم الاسلام . ان القرآن مفتوح لتقييم مبادئه .. . وان المجتمع الغربى مشغوف لرؤية فضائحه ، واهتزاز القيم الانسانية فيه ، ولما فى المادية على علاقته ، وغلبة أهراض الشيخوخة والفناء على حيانه الذى يحياها .

ان تقليد الغرب فيما يسلكه فى علاقته الرجل بالمرأة او فيما يقف عنده فى انواع التكافل المادى ، ونقل ذلك الى المجتمع الاسلامى انما هو .. . هو عدل لتسقيف بما يزيد فى ضعفه .. . ولعل ، فى حرصه بما يجد او يثل حرمته .. . ولتردد بين الحياة والموت بما يجهز الى حيانه وقرب يوم مماته .

ان تقليد الغرب فى علمه وفى تكنولوجيايته واجب على المسلمين ان يسايروه
ويتخذوا منه معلماً وخبيراً ولكن علة العلل القاتلة هى فى تقليد سلوكه
الانسانى ونظمه الاجتماعيه .

وبهذا الكتاب — مع الكتاب الاخر الذى ظهر قبل الآن وهو « الفكر
الاسلامى والمجتمع المعاصر . . مشكلات الحكم والتوجيه » تتم الجوانب
الرئيسية للمجتمع الاسلامى التى خضع فيها للفكر الغربى بدون وعى وتحت
الافراء بهفائن حضارته المادية وحدها .

ونسال الله التوفيق والسداد . . .

مصر الجديدة فى اغسطس سنة ١٩٦٧

محمد البهى

الباب الأول

الطابع الأيديولوجي للمجتمع الصناعي المعاصر وأثره على المجتمع الإسلامي

- علمانية والحاد *
- المجتمع الإسلامي والغزو الأوروبي
- صراع الأيديولوجيات ومستقبل الإسلام *

الفصل الأول

علمانية وإحسان

الطابع الأيديولوجى . . هو ذلك الطابع الفكرى والعقيدى الذى تكون ، ليكون بديلا عن الطابع المسيحى فى المجتمع الأوروبى . ثم ليكون بديلا بعد ذلك عن الطابع الدينى عامة فى المجتمعات الانسانية الأخرى ، التى لها عقيدة وإيمان بالله . . جاء بها الوحي السماوى .

والمجتمع المعاصر هو امتداد للمجتمع الأوروبى الحديث ، الذى نشأ ثم تبلور بعد قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م . . على أثر الاصطدام الدموى ، والفكرى مع مجتمع الكنيسة الكاثوليكية فى القرون الوسطى . وهو المجتمع الذى كان يحكم باسم الله فى الأرض ، ويمنح فيه (البابا) الاعتقاد بالعصمة فيما يقول ، والأذعان والطاعة لما يأمر به ، وقوله الفصل . . وهذا القول يكون جزءا فى التقاليد المسيحية (Traditions) التى لها اعتبار الكتاب المقدس ، ومهمة له . والبابا فى هذا المجتمع أيضا . . صاحب الغفران ، وصاحب الجزاء باللعن ، نيابة عن الله فى السماء (١) . .

(١) وقد نزع الشيعية الاثنا عشرية هذا المزرع لهم يدعون العصمة لأمير المؤمنين على بن أبى طالب وأحد عشر رجلا من سلالته ، وإن لم يدعها على لنفسه ، أو أحد من بنييه له ولهم .

كما ترى هذه الطائفة أن هؤلاء الاثنى عشر إماما من أئمتهم معسدر تشريع ، على خلاف ما كان يؤمن به هؤلاء الصالحون رحمهم الله .

الطابع العلماني :

والمجتمع الأوروبي الحديث الذي قام كنتيجة للنهضة الأوروبية ، والنهرد على حكم الكنيسة ، وعلى اثر الثورة الفرنسية . . لم يكن من الطبيعي مجتمعا مؤيدا لاتجاه الكنيسة ، ولا محتضنا للقيم التي تدعو اليها ، فحسلا عن ان يحتفظ بالاسلوب الذي انتهجته في الحكم طوال القرون التي ساد حكمها فيها .

.. . وانما كان مجتمعا جديدا . قام على انقاض مجتمع تداعى للاستوط والانهيار ، ومعارض لما كان له من اتجاه ، وعلى نقض ما كان يدعو اليه ويقدره من قيم .

قام المجتمع الحديث منذ نهاية القرن الثامن عشر اذن ليرفض دعسوء الكنيسة صراحة ، كما رفض حكمها وثار عليها قبل ذلك .

ودعوة الكنيسة هي دعوة الى الله في السماء ، والى دينه على الأرض . . هي دعوة الايمان بدنيا وآخرة ، وبوجود قائم مؤقت ، وآخر مرتقب دائم .

ومعنى ان يرفض المجتمع الحديث دعوة الكنيسة . . هو ان يشك على الأقل في وجود الله ، كما يشك في وجود الآخرة ، وان يرتكز ايمانه على الأقل في وجود نفسه وبوجود الأرض التي يعيش فوقها ، ان ترك قضية الايمان بالله والسماء واليوم الآخر جانبا . . الى حين يستلج ان يناقش فيها ، ويعلن ازاءها الرأي في غير خشية من سوط العذاب ، او صوت النكير . . الذي كانت ترفعه الكنيسة ، ويستجيب له اتباعها المؤمنون بها .

ولان المجتمع الحديث يوم قام . . اقتصر ايمانه على وجود نفسه وابتدا يفكر في ان يستقل عن اية وحاية غريبة على منطقته ، وفي ان يخلص بذاته سلوك حياة افراد الشخصية ، وفي علاقتهم بعضهم مع بعض . وهنسا كانت معايير في الاخلاق ، وقوانينه في المجتمع نفسه . ونظام حكمه في الدولة . . صادرة من ايمان بالانسان وحده ، دون ايمان بوجود اخر قبله ، او بعده .

.. لان كذلك يوم ان قام ، قصر ايمانه على وجود الأرض التي يسكن فوقها وابتدا يطرح تفكير ما بعد الطبيعة وما هنالك — من وجهة نظر الدين — من جنة ونار ، وآخرة ، وما يسبق دخولها : من بعث ونشور ، وما يتبع هذا البعث من حياة أبدية خالدة .

.. ومن اجل ذلك . . عرف اتجاه المجتمع الأوروبي الحديث بالانجسء الأرضي ، او الدنيوي ، او الزمني ، في مقابل اتجاه السماء او الانجسء الآخرة ، او الإتجاه الأبدى الخالد . . الذي كانت تدعو اليه الكنيسة . والذي كان سلطانها يقوم على الايمان به من افراد المجتمعات .

وعرف هذا الاتجاه الأرضى فى محيط المجتمعات الإسلامية ، بعد المخالطة الفكرية بين الغرب والشرق : باسم الاتجاه العلمانى . ولعله منسوبا على غير قياس الى « العالم » وهذا الاسم ترجمة للكلمة اللاتينية (Sacc (u) Larism) ، التى تعرف فى الإنجليزية باسم (Secular) كوصف وباسم (Secularism) كاتجاه ومذهب .

وصحب كلمة « العلمانية » فى محيط المجتمعات الإسلامية الشرقية كذلك . . معنى الابتعاد عن الدين فى التوجيه ، وفى القربية ، وفى التشريع ، وفى النظام الحكم . وأصبح اذا أطلق هذا المصطلح ، فهم منه ذلك الاتجاه الانسانى المستقل عن السلطة الدينية ، وعن اتباع رجال الدين (المسلمين) .

وأول المجتمعات الإسلامية المعاصرة التى أعلنت فى دستورها مبدأ العلمانية كان المجتمع التركى على عهد أتاتورك ، يوم انقضى الخلافة الإسلامية ، فى اعلان الدستور فى ابريل ١٩٢٤ ، وجعل المسلمين مثل غيرهم خاضعين لقانون مدنى واحد . ثم سن القوانين الجديدة : فأخذ القانون المدنى من سويسرا ، والقانون الجنائى من ايطاليا ، والقانون التجارى من ألمانيا ، وقانون المرافعات من سويسرا وألمانيا ، وأدخل فيها كلها بعض الأحكام الواردة فى القوانين التركية ، وفى وزارة الأوقاف .

وبقيام المجتمع الحديث بعد الثورة الفرنسية لازمه مع ذلك : وجود صراع بين الكنيسة من جانب وقيادة المجتمع نفسه التى تبلورت فى شكل الدولة من جانب آخر . وأصبح هناك فى المجتمع الأوروبى ازدواج فى القيادة ، وفى التوجيه ، وصراع بين القيادتين العلمانية أو الزمنية . . والروحانية . أو الكنيسة . ودخل هذا الصراع مجال الطاعة والتبعية للأمراد ، كما نفذ الى دائرة التفكير والفلسفة ، وربما كان عنفه أو تجسده فى هذه الدائرة الأخيرة أوضح وأقوى منه فى أية دائرة أخرى ، أو فى أى مجال آخر من مجالات الحياة الإنسانية .

ونناول الفكر الفلسفى قضية : « الدين والدولة » بين تأييد لضرورة الدين ، وانكار لهذه الضرورة . . . بين قيمة المبادئ الدينية فى توجيه الانسان وعدم وجود قيمة لها ، أو عدم ضرورة وجودها فى هذا التوجيه . وكان لابد لنوع التفكير الفلسفى الذى اتجه الى تأييد الدين أن ينزل الى مجال الدماغ عنه ، ورد الشبهات والتهم والقصور التى توجه اليه .

وفى مجال الدماغ عنه كان ينزلق الأمر أحيانا الى المواجهة بين قضايا الدين ومبادئه من جانب ، والاتجاه الفكرى السائد من جانب آخر ، على نحو

ما يرينا. « ديليكيت » هيغل (١) وفلسفته ذات النزعة الموحدة ، من تغليب الطابع الطبيعي في البحث — وهو الطابع السائد اذ ذاك — على خواص البحث الميتافيزيقي ، اساس الدين والايمان بالله . ونتيجة لذلك جعل الله هو الطبيعة . وبرهن على ان وجود الله ، السابق على وجود الطبيعة . لا يخرج عن كونه وجود « فكرة » . وعندما تحققت الفكرة كانت الطبيعة المشاهدة . هي الحقيقة الالهية في واقعها وتحققها .

وشابه بذلك منطق أرسطو في الصلة بين « الكلى » و « الجزئى » او بين « العام » و « الخاص » . وهى صلة المفهوم في الذهن والتصور ، طالما صدق في الواقع والشاهد . أى ان وجود الكلى هو وجود ذهنى مطلق . اما وجوده الخارجى أو الشخصى فهو وجود الجزئى والشخص ، ولذا ليس له وجود شخصى مستقل .

وبأنزال هيغل « ما بعد الطبيعة » في الدين . . الى « الطبيعة » في البحث العلمى آنذاك ، جر في ملاعبته الفلسفية « السماء » الى « الأرض » . . والحق وجود الله الذى لا يدرك بالبصر . . بوجود المشاهد المحسوس في الطبيعة .

الطابع الإلهادى :

وفي مجال انكار قيمة الدين في توجيه الانسان . . تجاوز بعض الاتجاهات الفلسفية دائرة القيمة الذاتية للدين الى ربطه بالخرافة وجعله انجابا للوهم والخيال الانسانى ، تحت تأثير الصدمة ، او تحت الوقوع لحالات نفسية معينة . وبذلك لا يحتمل الدين اختبارات العلم ، ولا يقف امام كشفه ! .

والاعتماد على الدين اذن في التوجيه . . هو اعتماد على الخرافة والوهم ، وفي الوقت نفسه ، الايمان به صد عن العلم وعن تقبل نتائجه ، مما يصعب على الانسان معيشته وحياته ! . .

وانتقل الصراع الفكرى بذلك الى قضية : « العلم والدين » . . بعد قضية « الدين والدولة » . وكل قضية من هاتين القضيتين تشير الى عهد معين من عهود البشرية والتطور في المجتمع الاوروبى ، بعد ان يشيرنا الى تحول الانسان عن الايمان التقليدى — وهو الايمان بالله الى ايمان جديد ، وعن دين الكنيسة الى دين الانسان .

(١) هو جورج فيلهلم هيغل (George Wilhelm Friedrich Hegel) (١٧٧٠ — ١٨٣١) .

مقتضية الدين والدولة تشير الى بدء الخروج عن سلطة الكنيسة ، وتحدى هذه السلطة في الطاعة والتبعية ، والانقضاء عليها . طلبا لسيادة الانسان على نفسه . والوعاء الزمنى لذلك هو عصور النهضة الأوروبية التي امتدت من القرن الرابع عشر الميلادى الى القرن السادس عشر منه .

وقام مارتن لوتر في هذه الفترة (١٤٨٣ - ١٥٤٦) بحركة الإصلاح الدينى ، دفاعاً عن المسيحية كدين سماوى ، في مواجهة الشكوك والانتقاضات ، والتحولات التي كانت توجه الى الكنيسة الكاثوليكية ، باعتبارها مجسدة لروح الله ، وممثلة لحكومته على الأرض !

ونشأت بسبب دفاع « لوتر » عن المسيحية ، عن طريق شروحه للبهادىء المسيحية ، وفصله بين التكاليد ونص الكتاب المقدس في الاعتقادات ووجوب التبعية والطاعة . . . خصومة مذهبية بين اتجاهه الذى عرف فيما بعد : بالبروتستنتية . . . والكتلكة . . .

ثم تحولت الفجوة بينهما الى عقيدة دينية في المسيحية ، تمثل كل واحدة منهما كنيسة خاصة بها . فبينما تمثل الكنيسة « الانجيلية » - نسبة الى الانجيل ، واعتباره وحده دون التكاليد - الاتجاه البروتستنتى ، اذ بالكنيسة الكاثوليكية لا تزال ممثلة للاتجاه المسيحى في روما ، قبل قيام مارتن لوتر باصلاحه الدينى .

ويشبه الوضع بينهما . . ما بين اتجاه ابن تيمية واتجاه الشيعة الاثنا عشرية في تصوير الاسلام ومبادئه . فالشيعة الاثنا عشرية : اذ يؤمنون بعصمة الامام ، ويجعل اقواله في الحجة جزءاً متما للقرآن ، وبالوسيلة التي تقرب . . . وتبعد . . . وتحدد ، مصائر الأفراد . . . ينكر ابن تيمية عليها هذا انقلو في تقدير الانسان ، وفي رفع مستواه الى مستوى الالهية .

ويكاد يكون ما أنكره لوتر على الكلكة . . هو نفس ما أنكره ابن تيمية على غلاة الشيعة ، وكذلك ما ادخله من « حرية » في شرح الكتاب المقدس ، وفي شرح تعاليمه ، يشبه ما صنعه ابن تيمية من اقرار وضع « الاجتهاد » . . في استنباط الاحكام . . . وتفسير القرآن الكريم .

وقد افضت عهود عصر النهضة الأوروبية الى تكوين جيل من المفكرين الأوروبيين ، مهد الى نشأة القضية الثانية في التفكير الغربى ، وهى قضية : العلم والدين ، او قضية العلم والايمان .

وكان أبرز هؤلاء المفكرين :

بيكون (١) ، وكامبانيلا (٢) ، وهوبز (٣) ، وديكارت (٤) من افلاسفة الانجليز والايطاليين والفرنسيين .

فاكد هؤلاء في تفكيرهم الفلسفي أهمية الجانب الانساني ، والطبيعي . . في مواجهته الجانب الميتافيزيقي ، واناروا التشكك في القيمة العلمية لهذا الجانب الاخير ، ثم نادوا أخيرا بطرحه جانبا في الاعتبار .

ثم جاء القرنان : الثامن عشر ، والتاسع عشر بعد ذلك ، وشحن التفكير الفلسفي فيهما بتجديد الانسان لقيته الانسانية في الابداع والابتكار ، وبأحققته في الاستقلال استقلالاً تاماً ، في تحديد مصير الانسان ، وتحديد نهجه وسلوكه في الحياة ، وتحديد نظام حكمه . . . وغير ذلك مما تفرضه الحياة نفسها على الانسان ، في حل مشاكله ، أو في تفسير الأحداث التي يواجهها .

وصحب تجديد الانسان للانسان في التفكير الفلسفي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . . تجديده لبحوثه التي استغل فيها بنجاريته واختباراته ، وبملاحظاته ، ومنطقه . واعتبرت نتائج هذه البحوث علمياً وقيماً . . يتأهلها ما يصنعه الخيال والوهم . وهنا برزت قضية العلم والدين : أحدهما يمثل اليقين . . والاخر يمثل الوهم . . وانتقل الانسان من عبادة لنفسه على عهد العلمانية . . الى عبادة العلم ، أو اشرك العلم مع نفسه . . فيما يتجه اليه من عبادة واحترام .

كما لازم هذه العبادة الجديدة . . الفكر بدين الخبيسة ، وبدين الله في أي مجتمع انساني . وهنا ظهر عهد الالحاد الايديولوجي في المجتمع الأوروبي بعد عهد العلمانية .

وفي مقدمة الفلاسفة الذين مهدوا للالحاد الايديولوجي أو صاغوه صياغة فلسفية :

-
- (١) هو فرنسيس بيكون (١٥٦١-١٦٢٦)
 - (٢) هو توماس كامبانيلا (١٥٦٨-١٦٣٩)
 - (٣) هو توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩)
 - (٤) هو رينيه ديكارت (١٥٩٦-١٦٥٠)

بيركللى (١) ، ومونتسكى (٢) ، وهيوم (٣) ، وكانت (٤) ، وهكسلى (٥) ،
وهيجل (٦) ، وكومت (٧) ، وفيرباخ (٨) ، وداروين (٩) ، وميل (١٠) ، وماركس (١١)
من الفلاسفة الانجليز ، والالمان ، والفرنسيين .

واذن : وجد طابعان للمجتمع الأوروبى منذ النهضة الأوروبية ، وسقوط
مجتمع الكنيسة فى القرون الوسطى :
الطابع الأول . . . هو الطابع العلمانى .
والطابع الآخر هو الطابع الالهادى .

وكلا الطابعان يميلان بالمجتمع الانسانى الى البعد عن الدين فى التوجيه ،
الا ان الأول منهما : ان عادى الكنيسة فهو لا يطالب بعدم التدين بالمسيحية
فى المجتمع ، بينما الثانى يمنع فى معاداته للكنيسة التدين بالمسيحية ويطالب
بالكفر بها . . . كما يمنع التدين باى دين آخر ، عدا ما اختاره هو من عقيدة
وايمان . . . عقيدة الايمان بالماركسية .

. الطابع العلمانى يفصل بين سلطة الدولة وحدود هذه السلطة ،
وسلطة الكنيسة ومدى هذه السلطة ، قصدا الى عدم الاحتكاك بين
السلطتين :

فالدولة « الحرية » : فى التفكير ، وفى السياسة ونظام الحكم ، وفى
الاقتصاد وتنمية رؤوس الاموال ، وللكنيسة : القوامة فى صلة الفرد بالله . .
بحيث لا تتجاوز هذه الصلة دائرة الفرد الى فرد آخر معه فى مجتمعه .

والشعار الذى ترده « القوميات » : (الدين للدين ، والوطن للجميع)
يعبر عن مدى الفصل بين الدولة والكنيسة . . . ومدى استقلال كل منهما

-
- | | |
|--|---------------------------------|
| (١٧٥٣—١٦٨٥) (George Berkely) | (١) هو جورج بيركللى |
| (١٧٥٥—١٦٨٩) (Montesquieu) | (٢) هو مونتسكى |
| (١٧٧٦—١٧١١) (David Hume) | (٣) هو دافيد هيوم |
| (١٧٠٤—١٧٢٤) (Immanuel Kant) | (٤) هو ايمانويل كانت |
| | (٥) هو توماس هنرى هكسلى |
| (١٨٥٩—١٨٢٥) (Thomas Henry Huxley) | |
| | (٦) هو جورج فيلهلم فريدريش هيجل |
| (١٨٣١—١٧٧٠) (George Wilhelm Friedrich Hegel) | |
| (١٨٥٧—١٧٩٨) (Augusto Conte) | (٧) هو اوجست كونت |
| (١٨٧٢—١٨٠٤) (Ludwig Feuerbach) | (٨) هو لودفيج فيرباخ |
| (١٨٨٢—١٨٠٩) (Charles Darwin) | (٩) هو شارلس داروين |
| (١٨٧٣—١٨٠٦) (John Stuart Mill) | (١٠) هو استيوارت ميل |
| (١٨٨٣—١٨١٨) (Karl Marx) | (١١) هو كارل ماركس |

عن الآخر . لأنه شعار العلمانية يوم قام المجتمع الأوروبي بمحاولة الانقراض على سلطة الكنيسة ، اذ كانت الصورة الأولى لهذه المحاولات : نشأة القومية الأوروبية ، وتمسك كل قومية بتراب الوطن وخصائصه المادية .

فالقومية كانت الهدف البديل عن الله في ربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض . اذ نزع سلطة الكنيسة يتم برفع الله عن أن يكون مركز الالتقاء . وعندئذ يحل محله « الوطن » . وبذلك لا يكون للكنيسة ولا للدين وضع في المجتمع كمجتمع ، ويبقى اعتباره في نفوس الأفراد فقط ، لاطمئنانها اذا ما ظلت متمسكة بالايمان به .

.. . الطابع العلماني لا يعنى بالدين كما لا يعنى بالكفر به . يتجه الى اهماله والتغاضي عنه ، أكثر مما يتجه الى لفت النظر اليه ايجابا أو سلبا . ويرفع شعار الوطنية والقومية ، ويؤثر هذا الشعار يوم يتعارض اتجاه الدين مع المصالح الوطنية والقومية ، كما يراها رجال الحكم الوطنى في قومية معينة .

ومن هنا ، كثيرا ما تهتز القيم الدينية في مجتمع تسوده القومية في سياسة الحكم . اذ قد ترى القومية في سياسة الحكم مثلا أن تأخذ المصالح الواقعية أو بالمنافع المتبادلة بين مجتمع ومجتمع آخر ، رغم أن الأخذ بهذا الاتجاه في سياسة الحكم قد يتعارض ومصصلحة مجتمع ثالث تربطه مع أى من المجتمعين روابط دينية وإيمانية .

وهنا ينشأ في سياسة الحكم القومى ما يعرف : بالبراجماتزم .. 'وهو' اتجاه فلسفى يدفع الى الاقرار بواقعية ما يؤدي الى مصلحة أو منفعة ، حتى لو كان تصور الله نفسه يؤدي الى منفعة فهو عندئذ واقع وموجود في نظرة هذا الاتجاه .

وكثيرا أيضا ما تهتز المعايير الأخلاقية التى بدعو اليها الدين ، اذا ما تعارض تطبيقها أهداف السياسة القومية في الحكم في تحقيق مصلحة قومية بين المواطنين ، أو في دائرة الاقتصاد الوطنى .

وسياسة القومية ان كانت نتيجة لمذهب العلمانية ، فهي في الوقت نفسه وسيلته العملية في التطبيق .

وهكذا : خلقت العلمانية الأوروبية قوميات أوروبية عديدة . كما عملت هذه القوميات على إثارة الحروب العالمية والمحلية ، وتعديل الحدود بين وطن وآخر أكثر من مرة وفي فترات متقاربة . فضلا عما سببته من نظرات ضيقة أو قصيرة أوجدت الاعتزاز بالشعبوية ، وحملت الفكر الفلسفى على أن يوجد تبريرا لميزة شعب على شعب ، أو لميزة لون لبشرة الانسان على لون آخر منها ، واستغلال شعب لشعب واستذلاله واسترقاقه .

وهكذا :

● كانت النظريات الشعبوية أو العنصرية في المجتمعات الأوروبية في أوروبا أو في أمريكا .. أو في أفريقيا .

● وكان تقبل الاستعمار الأوروبي للمجتمعات الأفريقية والآسيوية بين الشعوب الأوروبية نفسها .

● وكانت الخلافات العنيفة بين الشعوب الأوروبية على استغلال انثروات الاقتصاد والبشرية في أفريقيا وآسيا .. أثرا للثومبة العربية ، التي تمكنت في المجتمعات الأوروبية بفضل الاتجاه العلماني في أيمانه بالأرض .. دون السماء ، واعتزازه بالإنسان .. دون الله .

ومع أن الطابع العلماني للمجتمع الأوروبي حاول أن يستأثر بالحياة العامة للمجتمع كلها ، فإن الكنيسة لم ترض أن يظل نفوذها في دائرة الفرد دون الزام في صلته بها ، إلا الزام الميل والعاطفة ، ولم ترض كذلك أن يظل نفوذها بعيدا عن الحياة العامة نفسها ، وقد كان لها من قبل الوجود الإنساني جميعه مجالا لممارسة السلطة والنفوذ .. باسم الله على الأرض .

ولذا أصرت على أن لا تنسحب من مجال الحياة العامة المكرهه ، والى حين ، تعود بعده لاستئناف النشاط من جديد فيها .. فلم تنسحب من مجال التربية ، ولا من مجال السياسة ، ولا من مجال الاستثمار للمال أيضا . وشددت القبضة على الأسرة المسيحية في قيام الزوجية ، وفي ترميد الأولاد ، وفي أداء رسوم العبادة ، وعند الوفاة .

واتخذت من صلتها العائلية بالأسرة المسيحية وسيلتها الى التوسع في مجال التربية والتعليم ، والى الضغط في سياسة الحكم المحلي القائم ، والى النشاط في جميع الأموال ، واستثمار الأوقات العامة ، وبذلك مكنت للمنظمات الدينية التي نشأت فيها مثل : « الجزويت » و « الفرير » وكذا للبعثات الدينية العديدة من الرهبان والراهبات ، أن توسع نشاطها التعليمي والتبشيري . كما مكنت لقيام أحزاب سياسية مختلفة من غير رجال الدين ، باسم الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، تشارك في سياسة الحكم بنوحيه الكنيسة ، وتساعد من رجال الدين الكاثوليك ، مساعدة أدبية ومادية ، عن طريق النفوذ الروحي لهؤلاء الرجال بين الكاثوليك في كل مجتمع .

وكما يستخدم أعضاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية الوسائل العنصرية في سياسة الحكم ، دفعا الى تحقيق مصالح معينة للكنيسة ، أو للإبقاء على وجود الايمان المسيحي ، كذلك يستخدم رجال الدين في مجال التعليم والتربية

في المراحل المختلفة وفي المجالات المتعددة أحسن النظم دقة وأكثرها ايجابية في تمكين الطلاب والطالبات من تحصيل المعرفة العلمية والتكنولوجية ، مع الاحتفاظ بقوة الايمان بالمسيحية والسلوك المسيحي ، كما تحدده الكنيسة .

وتعتبر هيئة التدريس في الجامعات الكاثوليكية أينما كانت : في الولايات المتحدة في واشنطن . . أو في الشرق الأقصى في أندونيسيا بجاكرتا ، أو في الفلبين بمانيلا . . أو في كندا بمونتريال ، أو في أى مكان آخر ، في مقدمة هيئات التدريس في العالم ويمثل العلماء الكاثوليك مستوى رفيعا في البحوث العلمية والخبرة الفنية .

هذا بالإضافة الى الأندية المتعددة في المجالات الأدبية والسياسية والاجتماعية التى تحمل وصف الكتلة ، الأمر الذى يدل على تخطيط واسع للكنيسة الكاثوليكية في مواجهتها لتحدى العلمانية ، وللالحاد الأيديولوجى بعدها .

والفاتيكان لذلك دولة عالمية ، وحكومته حكومة عالمية تبأشر نفوذا سياسيا ، واجتماعيا ، وتربويا . . . وفى كثير من الأحيان اقتصاديا ، على الحكومات المحلية في أى مجتمع أكثرية كاثوليكية .

وبهذا التخطيط الكاثولىكى الواعى والتقدمى كسرت الكتلة حدة التحدى العلمانى العالمى ، بل وأخضعته لتوجيهها ، في كل مجتمع أكثرية كاثوليكية .

وعن تخطيط الكنيسة الكاثوليكية ، وعن نظامها في رقابة التابعين لها ، اقتبست بعض المجتمعات المعاصرة نظام التخطيط في مجالات العمل في الحياة الاجتماعية والسياسية ، ونظام الاستخبار في الرقابة الخارجية على الأفراد في داخل المجتمع ، أو في خارجه .

وبهذا امتد نفوذ الكنيسة الى المجتمع المعاصر ، ولم يفن منذ سقوط عهد القرون الوسطى ، وبقى مزاجا للنظام العلمانى السابق ، سواء في القيادة السياسية ، أو التوجيهية والتعليمية .

وليس معنى بقاء نفوذ الكنيسة في المجتمع المعاصر هو بقاء قوة المبادئ المسيحية في التطبيق فيه وفي سلوك أفرادها . . ليس معنى بقاء نفوذ الكنيسة في المجتمع الغربى : سيادة الأخلاق المسيحية فيه ! .

انه منذ انفصال الدولة عن الدين ، ومنذ استقلال الانسان عن وصاية الكنيسة ، ومنذ مهاجمة الكتاب والمفكرين لنظام الكنيسة والتفكير الدينى بوجه عام ، خف وزن القيم المسيحية في نفوس أفراد المجتمع ، ورأى الأفراد أنفسهم انهم أصبحوا في حماية سلطة أخرى غير سلطة الكنيسة ، تحميهم

من الاضطهادات والوان التعذيب ، والنفى والتشريد ، ومصادرة الأموال أو تعريضها للتلف والنهب ، والقتل جملة . . ذكورا واناثا وشيوخا وشبابا . . تلك الاضطهادات انتى كانت تبشرها الكنيسة في ظل سلطانها المطلق ، وفي نطاق نفوذها الذى لا تعقيب عليه ، يوم ان كانت لها وحدها السلطة في القرون الوسطى .

وكل ما يمكن أن تفعله الكنيسة ، مع قيام العلمانية ونشأة الدولة الحديثة هو رفع أساء المنحرفين عن نظامها وتعاليمها من سجل التابعين لها ، والتنديد بأعمالهم في الاجتماعات الدينية ، وإثارة المؤمنين بها لمقاطعتهم في أية صورة من صور المقاطعة .

● وبالشعور لدى الأفراد برفع سلطة الكنيسة في الجزاء الدنيوى نشأ الاحساس بـ « الحرية » في التفكير ، وفي السياسة : وفي استثمار المال ، وفي السلوك . وكانت الحرية الفردية هي ثمرة قيام العلمانية وأخذها الحق لنفسها في حماية المجمع كهيئة تنظيم الأفراد في معاملاتهم ، وسلوكهم وفي جميع مجالات نشاط الحياة الانسانية .

● وعن الشعور بالحرية الفردية تولد الانطلاق ، وزالت الحواجز النفسية رويدا رويدا ، بحيث أصبحت حركة النشاط الفردي لا تحددها الا امكانيات الفرد وطاقاته وحدها .

● وعن ممارسة الحرية الفردية نشأ النظام « الديمقراطي » في السياسة ، والنوعية والتعليم ، والاقتصاد ، والسلوك . وهو نظام تقوم على أساسه الدولة ، ونستهدف تطبيقه وتحقيقه .

وبذلك اذا حقق اتجاه العلمانية الشعور بالحرية الفردية ، فالحرية الفردية نفسها أوجدت النظام الديمقراطي للسلطة الجديدة وهي الدولة . . وأصبحت العلمانية والديمقراطية صنوان لا يفترقان .

والديمقراطية في نظام الدولة ، أو مباشرة الحرية الفردية في مجالات النشاط الانساني ، أوجد في مجال الاقتصاد نظام « المباشرة الحرة » أو « الاقتصاد الحر » كما أوجد في مجال آخر معايير الحرية : في التفكير ، أو التوجيه ، أو السلوك ، وأدى الاقتصاد الحر الى نظام الرأسمالية في استثمار المال . .

وهنا برز ، بدلا من ثلاث الكنيسة من : الله ، وابن الله ، الروح القدس ، . . . ثلاث الدولة من : العلمانية ، والديمقراطية ، والرأسمالية . وكانت ثلاثتها هي أصول الدولة الحديثة ، كما عد « الثنليث » . . اتانيم المسيحية ، ودعائم النظام الكنسى .

• وإذا كان النظام الرأسمالي يمكن أن ينطوى تحت اسم النظام الديمقراطي ، كما ينطوى تحت ذلك اسم : التفكير الحر ، والسلوك الأخلاقي الحر ، والأدب الحر ، والفن الحر . . . فإن أفراد بذكر خاص تحت عنوان خاص لما أصبح له من أهمية خاصة في الدولة الحديثة ، تستطيع تحديد النظام الديمقراطي كله ويتأثر على ماله من نتائج . كما أصبح هذا النظام الرأسمالي بالفعل — لهذه الأهمية البالغة — يعتبر شعار الدولة العلمانية ، وهي الدولة الحديثة التي أعقبت سقوط الكنيسة ، وظلت تباشر نشاطها حتى الآن في وقتنا الحاضر ، فيما يسمى بمجموعة الكتلة الغربية .

وكان من الطبيعي أن يتغاضى نظام الدولة الحديثة عن التصرفات الأخلاقية في السلوك ، لأنه لا يحاسب عليها إلا بقدر ما يترتب عليها من أضرار تصيب أفراد المجتمع ، حسبما تنص تشريعات الدولة طبقاً لأسس الديمقراطية . وتظام الدولة لذلك لا يسير في نفس الخط الأخلاقي الذي ترسمه الكنيسة . فقد تكون هناك تصرفات لا تحاسب عليها تشريعات الدولة ، بينما تعدها تعاليم الكنيسة انحرافات أو بدعا أو مكررات .

وهذا ما يوضح الفجوة بين بناء نفوذ الكنيسة السياسي منذ كان لها هذا النفوذ . . إلى المجتمع العلماني الحاضر ، بينما لا ترى في واقع هذا المجتمع صورة من الأخلاق المسيحية إلا رسوم العبادة التقليدية تحت تأثير التنظيم البابوي .

الطابع الإلحادي الأيديولوجي :

أما الطابع الإلحادي الأيديولوجي فيأخذ خطوة أبعد في خط الانبهاه العلماني في موقفه من الدين والكنيسة ، يستهدف من هذه الخطوة . . إنكار الدين ويعلن تحديه ، ويبشر بالمعتقد الجديدة التي تحل محله . وهي المعتقد المادية التاريخية .

وتعتبر العلمانية مقدمة لنشأة الإلحاد الأيديولوجي ، كطابع للمجتمع الأوربي ، منذ ظهور الماركسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ولولا أن طابع كل منهما كان له سبيله الخاصة ، أدت إلى تبلور نظام معين في الحكم يختلف عن نظام الآخر ، لكانت الصلة بين الطابعين هي صلة الوثاقم والقربى . لأن كلا منهما يدعو إلى تحدى الكنيسة ، وإلى الحد من تدخل الدين في شئون المجتمع ، أو من وجوده في حياة الإنسان .

والخطوة البعيدة التي اتخذها الإلحاد الأيديولوجي في موقفه ضد الدين هي : إنكار قيمته كية ، والدعوة إلى عدم مهادنة رجال الدين ، والسخرية

منهم وانتهاك حرمتهم والتضييق على نشاطهم ، كى يستط الدين وينتهى
مصيره الى الزوال النام فى فاعليته فى المجتمع .

وبجانب اعلان السخط على الدين يدعو الانجاء الاحادى الايديولوجى
كذلك فى الوقت نفسه الى الغاء القيم الخفية ، لأنها تنفق فحسب وأهداف
البرجوازيين والرأسماليين فى المجتمع ! ، من الاستمرار فى ظلم « الكادحين »
والاعتداء على حقهم فى الحياة ! . فهى تمثل الأخلاق الطبقيّة . . والدين الذى
يحملها هو من أجل ذلك دين طبقي . .

وقد قدم م . ا . عبد اللّيف ، الأستاذ بجامعة حكومة دافستان التى
تحمل اسم ف . ا . لينين ، والخبر فى العلوم الفلسفية تقريراً الى المؤتمر
الذى عقد فى «ماجاشكالا» بالاتحاد السوفييتى عام ١٩٦٠ لبحث « موضوع :
مخلفات الاسلام ووسائل التغلب عليها » بعنوان : « بحث تحليلى للمذاهب
الاجتماعية فى القرآن » يذكر فيه :

« ان القرآن قد فسر تقسيم المجتمع الى طبقات متنافرة ، وسيطرة طبقة
على طبقة أخرى ، والاستغلال الوحشى . . والرق . . على أنها ظواهر
طبيعية مسندة من الله !! كما ان القرآن اذ يؤكد ان كل قوة من الله ،
ويطالب الناس بطاعة ولاتهم انها يفرض على الطبقة المستغلة ايماناً بالوهمية
ظالمهم » ! . .

وهذا نموذج من النماذج التى تسمى فلسفية وتحليلية وعلمية بوجهها
الاحاد العلمى الايديولوجى الماركسى اللينينى الى الدين ومقاييسه الاخلاقية .

وهو اذ لا يرضى عن اخلاق الدين بدعوى انها اخلاق برجوازية لا يضع
بديلاً عنها . وانما يحتمل بها يسميه بقانون « التفر » فى السلوك الاخلاقى ،
تبريراً لاستخدامه : « الانتهازية » ، « والميكافيلية » « والبراجماتية » فى
الاعتداء والتآمر ، والغدر والخيانة ، فى سبيل تحقيق الحكومة العمالية
العالمية وديكتاتورية الطبقة العاملة ، مما يسميه بالتقدمية .

وهذا الاتجاه الاحادى الايديولوجى اذ يحاول تنزيل البرجوازيين ومن
يسميهم بالرأسماليين فى المجتمع الانسانى الى مستوى « البروليتاريا » فى
الأجور بدلا من أن يرفع هؤلاء الى مستوى أولئك . . يجعل من أخلاق
« البروليتاريا » كذلك معيار السلوك الخلقى . ولكن ما هى أخلاق
« البروليتاريا » ؟ لم يفصح عنها كارل ماركس . وبقي فحسب : ان ماركس
نفسه كان برجوازياً ، وعاش فى وسط برجوازى . فهل تحرر من وراثته
ووسطه عندما فكر فى وضع قوانينه الفلسفية من أجل البروليتاريا . . من
أجل مستقبلهم ومصيرهم . . . ومن أجل سلوكهم وأخلاقهم ؟؟ .

وفي سبيل انكار قيمة الدين كلية تنشط الفلسفة اللاحادية ، او ما يسمى باللاحاد العلمى .. فى تصويره ، فتعبر عنه :

● بأنه جملة من الصور التى تكونت عن طريق الخيال والوهم وترسبت فى نفس الانسان .

● وبأنه وسيلة للتخدير ، وعقبة فى سبيل العمل الإيجابى ، وحائل دون مباشرة الانسان لطاقتاته فى السعى فى الحياة وانتفاع بثمراتها وخراتها ، عن طريق استخدام العقل الحر ، والكشف العلمى التجريبى ، لأنه ينقل نظرة الانسان من الوجود الحاضر الى وجود مغيب لا يستطيع ان يدركه ببصره ، وان تصوره يتصوره بوهمه وخياله .

ولأنه كذلك يجعل قبلة العبادة موجودا اخبره فى أساطيره ، لم يتم دليل واقعى على وجوده ، فضلا عن استحقاقه العبادة من الانسان ..

فـ « الله كائن أسطورى مخترع (١) :
(God a Mythical Invented Being)

وليس حقيقة مادية .

والآخرة ، وما رسمه الدين من نعيم وشتاء فيها ، لا نعدو الغاية منها : حمل الانسان التمس فى الحياة على قبول نعاسته ! والرضاء بمذلقته ! وبالتالى حملة : على ان يتبل الظلم والاعتداء فى وجوده ، ولا يسمى لردهما . لأنه آمن بالقدر .. وارتكن الى التواكل ..

والفجوة بين الغنى والفقير يسلم بها المؤمن بالدين ، ولا يرضى عنها بديلا ! لأنه اعتقد انها فعل الله فى الأرض ! وما يملكه ازاء ذلك : هو ان يهد يده لتقبل المعطاء ، ولكنه لا يستطيع ان يهدا للتغيير وتحقيق التوازن فى الأرزاق والمعاش فى المجتمع !! .

ولكى يكون الانسان انسانا ويظل انسانا ، يجب ان يعيد تقييم ذاته بما يجعل هذه الذات هدفا أخيرا فى الحياة .. ليس بعدها هدف آخر . ومن ثم يجب ان يتوجه باحترامه الى نفسه ، وليس الى موجود خارج وجوده الأرضى .. يجب ان يتوجه الانسان الفرد بعبادته الى الانسان ككل .. الى الانسانية كلها ، وليس الى الله . ويجب ان يترسم فى حياته ابداع الانسان وعظائم الامور التى يأتى بها ، مما يكون دين الانسانية ، دون ان يترسم دين الله والكنيسة .

(١) دائرة المعارف السوفيتية ج ١٥ ، ص ٣٣٦ .

ويغير بذلك محراب العبادة ، كما يغير طريق السعى والعمل ، بما يحقق جعل الانسان والأرض التي يعبث فوقها هدفاً آخرًا . فيكشف خصائص طبيعته ، وخصائص الوجود المادى الذى يكتشفها .

وعن هذا الطريق يعلم ، من هو .

كما يعلم الواقع الذى يدور فيه ويحدد سلوكه ونصرفاته .

... ولذا يرى الاتحاد الأيديولوجى : أن منزلة العلم أحق بالإيمان من أى شىء آخر فى الوجود ، كما يرى أنه : فى دائرة العلم جملة يملك علم الطبيعة الإنسانية فى أساسيسها وعلاقاتها . قمة فروعها ، ويصبح ما عدا علم الاجتماع آنئذ . فى خدمته ومتمدات ، تنتهى إليه (علم الاجتماع) .

خصومة أيديولوجية :

وعن التسلسل فى منطق كل من الأيديولوجيتين ، وعن ممارسة التطبيق لهما ، نشأت خصومة مذهبية حادة بينهما ، بعد أن مهد لهما أصل واحد ، وهو الاستقلال عن الكنيسة وعن توجيه الدين .

فالحرية الفردية التى استخلصها نظام العلمانية من استئلال الدولة عن الكنيسة ، وصلت بالممارسة والتطبيق العلمى لها إلى احتكار الرأى والفكر ، واحتكار السياسة ، والتوجيه ، واحتكار المال .

ومعنى الاحتكار فى أى من هذه الجوانب فى حياة الانسان هو الحد من الحرية الفردية الآخرين من جديد ، وفرض التبعية على من عدا المحتكرين فى المجتمع مرة أخرى ، وإن كانت هذه التبعية فى صورة غير التى كانت عليها على عهد الكنيسة فى القرون الوسطى ، وقبل قيام الدولة الحديثة ونظام العلمانية .

وكان لاحتكار المال الغلبة والسيدة على مجالات الحرية الفردية الأخرى ، وأصبح احتكار المال هو المحرك لاتجاهات التفكير ، والسياسة ، والتوجيه . كما أصبح رجال المال هم العصاة التى تحكم وتوجه فى واقع الأمر داخل الدولة والمجتمع . فى ظل النظام الديمقراطى الرأسمالى .

وأتاح التقدم الصناعى ، والتكنولوجيا ، والتقدم العلمى فى وسائل التجارة وتنشيط حركة المال ، الفرصة لأن يزيد الاحتكار للمال فى قوته وفى احكام الرقابة على أوجه النشاط الانسانى فى المجتمع .

ذلك لأن هذا التقدم فى صنوفه المختلفة ساعد على أن يكون تداول المال بين قلة قليلة من الأفراد . وهم الذين تغلبوا بأسلوب المنافسة فى الانتاج

وتداول السلع على غيرهم في مجال الانتاج ، فحملوا غيرهم على بيع مصادر انتاجهم او على ضمتها في وحدة انتاجية مع ما يملكون هم . وبذلك ضاق نطاق المشرفين على الوحدات الانتاجية في الصناعة ، وقل عدد المصدرين والمستوردين في التجارة ، وكذا المهيمون على البنوك وشركات التأمين في المال .

وأصبحت الحرية الفردية في المجتمع العلماني في واقع الامر لأصحاب رؤوس الأموال في الصناعة ، والنجارة ، والبنوك وشركات التأمين ، كما أصبحت التبعية لمن عداهم من رجال الفكر ، والسياسة ، والتوجيه في الثقافة والتعليم . والدولة أصبحت أيضا في خدمة رأس المال : عليها أن تكفل الحرية التامة للنشاط الصناعي :

.. في تسويقه للانتاج الصناعي . وحصوله على المواد الخام .

.. وللنشاط التجاري في ضمان وسائل النقل وحرية المرور في الداخل وإلى الخارج .

.. وللنشاط المالي في البنوك وشركات التأمين في سعر الفائدة وضمن العائد . إلى غير ذلك من الأسباب والدواعي التي تعين على ضمان الربح ، بل وعلى وفائه ، حتى ولو كانت وفرة على حساب الرعاية الاجتماعية ، والصحية ، والتعليمية لعمال المصانع والشركات . . وحتى أيضا لو كان على حساب حياة شعوب أخرى ، كالشعوب التي تملك المواد الخام للصناعة ، وتتسع مجالاتها كأسواق لتصريف المنتجات الصناعية للاستهلاك .

ولأن رأس المال أصبح يمارس الحرية الفردية وحده تقريبا في المجتمع ، ولأن الدولة أصبحت تكفل بضمن هذه الحرية الفردية لرأس المال في الاستثمار والاسترباح . . عرفت ممارسة الحرية على هذا النحو في المجال الإقتصادي بـ « الاقتصاد الحر » . . وعرفت المباشرة ، كذهب واتجاه باسم : الليبرالية .

وهذا المذهب في الاقتصاد ان كان يساعد على جمع المال وتكديسه في أيدي قلة قليلة في المجتمع ، ويعين على تمكين هذه القلة وحدها من ممارسة الحرية ، فانه من وجه آخر يساعد على افقار الكتلة الكثيرة فيه ، وعلى التحيلولة دون مباشرتها الحرية الفردية في التطبيق العملي ، بسبب الحاجة إلى العمل والمال .

وجمع المال وتكديسه في ملكية افراد قليلين . . من شأنه أن يبعد الفرصة في توجيه المال للمصلحة العامة ، ويحمل على بقائه في دائرة المنفعة

الشخصية — سواء : أكانت منفعة مادية في نرف ولهو ، أو منفعة أخرى في
جاه وممارسة سلطة ونفوذ سياسى .

وإذا بقى الإنسان بتصرفه في دائرة المنفعة الشخصية . . . فإنه كثيرا
ما يطنى بهذا التصرف وينحرف فيه . ومعنى الطغيان والانحراف هو الاعتداء
على آخرين : أن في حقهم ، أو مينا يجب نحوهم من صنوف الرعاية المختلفة .

وهذا بالإضافة الى أن الانحراف سيجر الى الاعتداء على من يمارسه
نفسه اعتداء عضويا في بدنه وصحته ، أو اعتداء نفسيا في وقوعه تحت
الشعور بالخوف والقلق ، بسبب المال : أن في الحصول عليه . . . أو في
فقدته على السواء .

ولأن الحرية الفردية في النظام العلماني اوصلت الى الطغيان عن طريق
رأس المال ، والى فنائها ذاتها وعدم وجودها في واقع الأمر بالنسبة للأكثرية
الغالبية في المجتمع . . . لم يشأ نظام الاتحاد الأيديولوجى على عهد ماركس أن
تكون الحرية الفردية هي النتيجة لاستقلال الإنسان عن الكنيسة ، وإيجاد
الدين في التوجيه وفي جميع مجالات الحياة للمجتمع . وإنما عوضا عنها . . .
استهدف ماركس أن تكون « الحرية الاجتماعية » . . . هي تلك النتيجة التي
يجب أن يحققها هذا النظام .

وبداية الحرية في النظام الإلحادي الأيديولوجى ليست إذن الفرد . . .
وإنما هي المجتمع ، ومن المجتمع الى الفرد ، وليس من الفرد الى المجتمع .

والحرية الاجتماعية تعنى في الدرجة الأولى تحرير المجتمع من الاستغلال
الاقتصادي ، وهو الاستغلال الذي يصحبه — أو يقوم على — سلب الحرية
الفردية للأكثرية الغالبة في المجتمع ، عن طريق جمع المال ونكثله في أيدي فئة
قليلة من الأفراد ، وهم أصحاب رؤوس الأموال ، تطبيقا لنظام الاقتصاد
الحر ، أو لمذهب الليبرالية .

وتحرر المجتمع من الاستغلال الاقتصادي يساوى في نظر الإلحاد
الأيديولوجى القضاء على الرأسمالية واختفاءها من مجال النشاط
الاقتصادي كله . . . والقضاء على رأس المال بدوره لا يتم في نظر الماركسية
صاحبة النظام الإلحادي الأيديولوجى هذا . . . إلا إذا حلت الملكية العامة محل
الملكية الفردية .

و « بضدها تتميز الأشياء » .

وليس هناك في نظر هذا النظام طريق آخر : من تربية أخلاقية

اجتماعية ، أو من إجراءات أخرى تحول دون تكديس المال في يد قلة ، ثم صيرورته الى الطفيان والاستغلال !

وبذلك اختلفت البداية في كل من النظامين ، كما اختلفت الغاية كذلك :

- الحرية في الاستقلال عن الكنيسة وعن الدين . هدف النظامين معا .
- حرية الفرد أصالة ، وحرية المجتمع بالتبع . هدف النظام العلماني .
- حرية المجتمع أصالة من الاستغلال الرأسمالي ، وحرية الفرد بالتبع . هدف النظام اللاحادي الأيديولوجي وهو ما يعرف بالنظام الاجتماعي الماركسي .

وإذا كانت الحرية الفردية تساق النظام الرأسمالي ، والحرية الاجتماعية لا تتلاءم معه ، فقد أصبح بين العلمانية واللاحاد الأيديولوجي ، أو بين النظام الديمقراطي الرأسمالي ، والنظام الاجتماعي الماركسي . تناقض يستحيل معه وجود واحد منهما مع وجود الآخر في مكان واحد ، أو على أرض واحدة وفي مجتمع واحد .

ومن هنا يطلب النظام الجديد ، وهو الماركسي عدم مهادنة النظام الديمقراطي الرأسمالي ، ويدعو الى استخدام كل وسيلة — مشروعة أو غير مشروعة ، أخلاقية أو غير أخلاقية — تعجل بتقويضه ، كي يحل محله في قيادة المجتمعات البشرية ، بل ويحقق مجتمعا عالميا عماليا لا طبقي فيه !!

والنظام الديمقراطي الرأسمالي ، بحكم توزيع الثروة القومية بين القلة والكثرة ، يؤثر الأثرياء ويجعل منهم أرسقراطيين يحلون محل النبلاء والأشراف على عهد الكنيسة وسلطتها في القرون الوسطى ، كما يفضل بعد هؤلاء الأثرياء . العناصر المثقفة والقيادية في الأجهزة الإدارية والفنية في المجتمع ، والتي تدير شؤون الحكم والمؤسسات والشركات والتي تعرف « بالبروجوازيين » .

أما عمال المزارع والمصانع . . فيأتون بعدهم في المرتبة الثالثة في الاعتبار الاجتماعي .

.. بينما النظام اللاحادي الأيديولوجي أو النظام الاجتماعي الماركسي ، بحكم مساواته لأصحاب رؤوس الأموال ، ولمساعدتهم من المثقفين والفنيين القيساديين من البروجوازيين . . يؤثر الطبقة العمالية الجماهيرية . وهي الأكثرية التي تأثرت بالحرمان من المال في حياتها الاجتماعية ، والتي كانت تحقد على الأثرياء بسبب تمتعهم وحدهم بالمال وبمزاياه في رفاهية المعيشة ، وتمتعهم بقدراته في كثير من الأحيان في العبث والافساد .

... النظام الماركسى يؤبر « البروليتاريا » (Proletariat)
 وهم المعلمون الذين لا يملكون مالا ، وانما يملكون محسوب اولادا يقدمونهم الى
 المجتمع ... يؤنرهم بالوجود والاعتبار ، ويرى فى سلوكهم وعاداتهم وأخلاقهم
 المعايير الانسانية وحدها ، فهم النخبة المخنرة ! . ويمثلهم عمال المصانع .
 ويلحق بهم عمال المزارع .

ومن أجل ذلك : اذا كان النظام الديمقراطى الراسمالى يمنح مزايا
 للأثرياء ، والبروجوازيين . . فالنظام الاجتماعى الماركسى يمنح تلك المزايا
 للعمال والجماهير . وعلى سبيل المثال : اذا كان الحكم فى النظام الاول
 لأصحاب رؤوس الأموال ومن يتبعهم من البروجوازيين ، فانه فى النظام
 الاجتماعى الماركسى . . للعمال والجماهير .

... واذا كان الاذلال بسبب الحرمان من المال وفقد الرعاية الاجتماعية
 فى النظام الديمقراطى الراسمالى . . من نصيب العمال والجماهير ، فانه الآن
 فى النظام الاجتماعى الماركسى من نصيب السابقين من أصحاب رؤوس
 الأموال والبروجوازيين بعدهم .

... ويجب أن يلحق هؤلاء وأولئك بالعمال فى مستوى المعيشة ، وفى
 السلوك الأخلاقى ، وفى الاعتبار والقيمة .

ونتيجة لذلك : اذا كان الحد فى النظام الديمقراطى الراسمالى من
 الاكثريّة على القلة ، ومن المحرومين من المال على المالكين له ومن يعاونهم
 من البروجوازيين ، فانه فى النظام الاجتماعى الماركسى . . من القلة التى
 كانت تملك المال ، على الكثرة التى كانت لا تملك . . ومن المثقفين من
 البروجوازيين أو من الطبقة الوسطى ، على المعدمين الذين يقدمون الولد ،
 دون المال للمجتمع .

وما بين النظامين من فجوة فى التطبيق العلمى هو :
 نقل الملكية .

... ونقل الحد : من مجموعة . . الى مجموعة أخرى فى المجتمع .
 ويبدو لذلك : أن عامل « الانتقام » صاحب لتقويض الراسمالية فى
 النظام الاجتماعى الماركسى .

... وليس السبب فى الاندفاع نحو التقويض . . اقتصاديا بحثا ، عن
 طريق تحويل الملكيات الفردية . . الى ملكيات عامة فيه .

... وليس كذلك سياسيا بحثا فى نقل سلطة الحكم من مجموعة الى
 مجموعة .

١٠٠ : وليس أيضا لصالح المجتمع صلاحية مطلقة هذا التحول الجذري دفعة واحدة ، وبدون استعداد : سواء لمباشرة الملكيات العامة في الاقتصاد القومي ، أو لمباشرة الحكم والرقابة من قبل الجماهير ، عند تطبيق النظام الاجتماعي الماركسي .

وقد أخذ هذا النظام الأخير اسم « الشيوعية » في التطبيق الماركسي في روسيا بعد ثورة سنة ١٩١٧ ، بينما لحق النظام الديمقراطي الرأسمالي الغربي اسم النظام الاستعماري . لأن الرغبة في توفير الربح ووفرت لرؤوس الأموال في الصناعة والتجارة دفعت أصحابها إلى استخدام السلطات السياسية ، والقوات العسكرية للمجتمعات الصناعية الأوروبية ، إلى المغامرات في احتلال الشعوب الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا الجنوبية ، وحماية الاستغلال غير المشروع للثروات القومية والطاقات البشرية لهذه الشعوب ، سواء في إنتاج المواد الخام ، أو في استهلاك المنتجات الصناعية في الأسواق الإفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية .

وبذلك كان النظام الديمقراطي الرأسمالي نظاما يؤدي إلى استعمار الشعوب في الخارج ، كما يؤدي إلى استغلال الثروة العاملة في الزراعة والصناعة في الداخل .

وأصبح الحديث في وقتنا الحاضر عن : الشيوعية ، والاستعمار ، أو عن اليسار واليمين ، كجبهتين متقابلتين في الصراع العالمي . . . أكثر من الحديث عن العلمانية والالحاد الأيديولوجي ، أو أكثر من الحديث عن النظام الاجتماعي الماركسي ، والنظام الديمقراطي الرأسمالي .

... كما أصبحت روسيا والصين تمثلان الجبهة الشيوعية واليسارية في مواجهة أمريكا والكتلة الأوروبية الغربية كمثلة للجبهة الاستعمارية واليمين .

... وإن كانت روسيا تختلف عن الصين في وسائل العنف والتخريب في تقويض الرأسمالية ، كما تختلف أمريكا عن الكتلة الغربية الأوروبية في تأييد الاستعمار العسكري ، وبقائه كوسيلة للاستغلال الصناعي والتجاري .

... على أن الفجوة التي رآها كارل ماركس بين النظام الديمقراطي الرأسمالي آنذاك ، وما تصوره عن النظام الاجتماعي وحكومة « البروليتاريا » في تخطيطه الفلسفي والاقتصادي . . . لم تبق على نحو ما كانت عليه في ذلك الوقت .

فلم يبق النظام الديمقراطي الرأسمالي في خدمة الصناعة والتجارة

وخدمة رأس المال على العموم ، كما يطلب أصحاب رؤوس الأموال . وإنما أخذ لنفسه الحق في التوجيه والتدخل لصالح العمال وأصحاب الدخيل. المحدود ، وفي توفير أنواع الرعاية والخدمات في التعليم ، والمسبلكن... والمعاش ، والتعويض عند العجز بالاصابة في العمل ، أو عند المرض علق عند البطالة . . وغير ذلك مما يتطلبه المجتمع المعاصر من صنوف الخدمات العامة .

ولكن لم يكن ندخله تدخلا راديكاليا . وإنما بقدر ما تدعو اليه الضرورة .

... كما أن النظام الاجتماعي الماركسي ، في التطبيق الشبوعي في روسيا أخذ يعدل نفسه بعد التجارب الاجتماعية والاقتصادية التي مرت به في قرابة الخمسين عاما تقريبا على قيامه ، وبعد التقدم الصناعي والتكنولوجي الواسع المدى . وأصبح ينتقل من اليسار المتطرف ومن العداء البغيض للرأسمالية الى « المعاش السلمي » والمهادنة لنظام الحكيم الديمقراطي الغربي .

ولكن ما بين النظامين من اتفاق في سياستهما وفي موقفهما من الدين لم يطرأ عليه تغير ، الا اذا كان هذا التغير هو التشدد في ابعاده عن النوجيه وعن النفوذ الرسمي في المجتمع .

.....

أبعاد الدين وآثاره :

ان المجتمع الغربي الذي استقل عن الدين ، وأخذ لنفسه الحرية الفردية في النظام العلماني . . كان في حيلة مستمرة من وضع قيود يخشى من وضعها الحد من هذه الحرية ، ومصادمة الأساس الذي قام عليه النظام ذاته .

.....

والنظام الرأسمالي كان وليد هذه الحيلة في عدم وضع القيود في ممارسة الحرية الفردية في مجال الاقتصاد ، رغم أن ذلك أدى الى نتائج سيئة أضعفت الروابط الاجتماعية في المجتمع ، ودفعت الى قيام نظام مضاد يستهدف القضاء على النظام الديمقراطي كله ، ورغم أن بعض العوامل التي ساعدت على بنائه ، وهل حل الربا واستخدامه استخداما موبها فيه ، من المبادئ التي تعارضها الكنيسة الكاثوليكية .

وعلى هذا الفرار اتجهت الحرية الفردية في التشريع ، وفي معايير السلوك والأخلاق ، وفي التعليم والتوجيه . وخرجت كلها بعد جيل عن الرقابة الدينية في السلوك ، وعما يسمى بالضمير الديني في التصرفات .

والضمير الدينى يتكون على أساس من : الخشية من الله ، وهو فى واقعہ ضمير انسانى يحرص على أن يدفع صاحبه الى السلوك الانسانى المستقيم وفقا لما لله فى صفاته كمعبود ، وفى رسالته فى وحيه كدين ، يرسم الخط المعتدل فى علاقات الأفراد ، ويحول دون الظلم والاعتداء ، وينشد السلام ويدعو للايمان بالاسلام .

والمجتمع الغربى الآخر الذى استقل عن الكنيسة وعن الدين معا ، وأخذ لنفسه الحرية الاجتماعية فى النظام الماركسى الاجتماعى ، اتجه كلية فى نظامه الى المجال الاقتصادى ، مستهدفا القضاء على الرأسمالية ، والى قيام حكم عمالى جماهيرى على انقاض الاقطاعيين ، والرأسماليين والبرجوازيين . ان فى فلسفته ، وان فى الوسائل العملية التى تدعو اليها للتعبيل فى تحقيق هدفه . وهى وسائل الاضراب ، والتخريب ، والانقلاب ، بجانب الغدر والخداع . وهى وسائل « مصلحة » و « نفعية » . . أكثر منها أخلاقية انسانية .

فالنظرة الماركسية ترى فى معايير السلوك القائمة فى المجتمع ، وفى القيم الأخلاقية ، أنها لا تصلح للبقاء فى المجتمع العمالى المنشود ، لأنها معايير طبقية ، وقيم طبقية ، تشجع على بقاء وضع المجتمع الطبقي ، وتحفظ كيان الطبقتين الرأسمالية والبرجوازية على السواء ، دون أن تعين طبقة البروليتاريا . . على استخلاص حقوقها ، ووضعها المرجو فى حياة المجتمع . .

ولذا : كما تنكر الدين ، وترى أنه لا ينبغي أن يسمح به طويلا ، منذ تهديده بخلق « ثنائية » فى الولاء والطاعة فى عالم أصبح كل شئ فيه لقيصره ، اذ لا شك أن الله منافس جدى فى هذا الولاء ، حتى أن التفكير فى : أنه موجود . . . غير محتمل — تنكر كذلك الأخلاق والمعايير والقيم الأخلاقية . ومن ثم تبجح ما يعود على طبقة البروليتاريا بالنفع ، ولو كان فيه الضرر والايذاء للآخرين . . . ولو كان فيه الموت والفناء لمن عداهم .

ومن ثم : هذا المجتمع الماركسى لا يعتمد عن الدين بانكاره وانكار الايمان بالله فقط ، بل كذلك يعتمد بالسلوك الواقعى للأفراد الذى ينتظمهم به .

ومن أجل ذلك : اذا ابتعد المجتمع الديمقراطي الرأسمالى عن الدين تدريجيا ، عن طريق ضعف الضمير الدينى ، فابتعاد المجتمع الماركسى عنه مصاحب للقيامه وفرض نظامه .

وعلى كل حال : أصبح مجال الدين والتطبيق الأخلاقى للدين ضيقا ، ويزداد ضيقا كلما وتفتت حركة التخلق الدينى عند الأجيال التى آمنت به ، ولم تتجاوزها الى الأجيال بعدها فى ظل أى من النظامين .

وهنا يقال : ان الدين بوقوفه عند عهود واجيال معينة .. قد تخلف عن السير قدما في مسير ركب الحياة الانسانية ، واضحى حقيقة تاريخية ، وليس ظاهرة تصاحب المجتمع المعاصر ، كآية ظاهرة من ظواهره ، التي تحدد طبيعته : كالتقدم العلمى ، والصناعى ، والتكنولوجى .

... وهنا يقال أيضا : ان الدين ادى دورا ، فى بعض مراحل التاريخ الانسانى ، هو لا يؤديه اليوم . وهذا ما يقال فعلا الآن .

... ولكن لا يقال عن الدين : انه لم يؤد دورا فى المجتمع المعاصر ، لانه يعجز عن أدائه .. كما يروق للتوحيين العلمانيين ، والماركسيين اللينيين ان يتصوروه ويصوروه ، ولكنه لا يؤديه لانه حيل بينه وبين أدائه : اما بسبب الجمود الفكرى لرجاله ، او بسبب القوة المادية والادبية التى يدفع بها كل من النظامين للمجتمع الغربى القائم اليوم .. الى تثبيت وضعه وسيطرته .

وتشكلت فى المجتمعين القائمين اليوم - المجتمع الديمقراطى ، والمجتمع الماركسى اللينينى - ظواهر سلوكية مشتركة فردية ، وجماعية ، تعبر عن البعد عن الدين وعن الأخذ بالمعايير الاخلاقية المسيحية .

والانها ظواهر مشتركة يحاول بعض المعنيين بالسلوك الانسانى رد هذه الظواهر الى اسباب قائمة هنا وهناك فى أى مجتبع منهما ، ويحددون ، كسبب لها على وجه الخصوص .. الوضع الاقتصادى الذى ادى اليه التطور الصناعى .. وهو ذلك الوضع الذى مكن للفرد ذكرا أم أنثى .. الاستقلال الاقتصادى ، وذلك عن طريق تهيؤ فزحس العمل بأجور مناسبة : كل ساعات العمل اليومية ، أو بعضها .

ولكن فى التحليل الأخير لهذه الظواهر السلوكية المشتركة .. نجد انها تعود الى ضعف الوازع الدينى ، أو الى عدم وجوده كلية بين الأجيال الجديدة ، قبل أن تعود الى الاستقلال الاقتصادى ، وسهولة الكسب المادى ، وتوفر ظروف الرخاء ... تعود الى تخلف الدين عن السير فى ركب حياة المجتمع ، ووقوفه عند الحد الزمنى والبشرى ، الذى بلغه .. يوم كانت للكنيسة سلطة .

● شاع فى المجتمع المعاصر :

● الادمان على المسكرات بين الكبار والصغار .

● وشاع تعاطى المخدرات كالهروين ، والكوكايين بين الشباب والشبان من طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس الثانوية ..

● والصحيح هذا وذلك يكون. مشكلة اجتماعية خطيرة في البلاد التي تتمتع بالرخاء الاقتصادي في المعيشة، كالولايات المتحدة وإنجلترا . . .

● وشاع انتشار السجاق بين النساء ، واللواط بين الرجال في المجتمع الغربي المعاصر ، بحيث أصبح ينادى بعض ذوي الرأي باباحة اللواط بين البالغين عند اتفاقهم ، بشرط أن يكون في غير علانية ، وقد تقدم بالفعل بعض أعضاء حزب المحافظين في إنجلترا إلى مجلس العموم البريطاني في دورته (في نوفمبر سنة ١٩٦٥) بمشروع قانون يتضمن هذه الإباحة ، بعد أن تحسن جو مجلس اللوردات للموافقة على التعديل في دورته السابقة (هيرالد تريبيون في ١٢/٢٩/١٩٦٥) .

● وانتشر الإيجار يعرى أجسام النساء ، وفي أوضاع شائنة مع الرجال ، تباع في صور مفردة ، أو تعرض في أفلام سرية ، وفي استديوهات لما يسمى الموديل (Model) وفي السياحة على شواطئ معينة .

● وشاع الزنا بين المتزوجين والمتزوجات ، كما شاعت المعاشرة الجنسية قبل الزواج بين الشبان والشابات منذ سن مبكرة في مرحلة المراهقة . مما يعرف بالتجربة الجنسية قبل الزواج . . وأصبح ذلك عرفا في المجتمعات الضاعية في روسيا ، وأوروبا ، وأمريكا .

● لأن السيطرة الجنسية بمشكلة المراهقين والمراهقات . . تقول (١) في تقرير رسمي :

● أن حمل الفتيات غير المتزوجات ، وفي غير أهل لهن في الزواج بمن حملن منه . . يتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية . . وأن متوسط السن للإمهات غير المتزوجات . . هو السادسة عشرة من العمر .

● وتحدث الدكتور (Bermice G. Sachs) في ندوة طبية ، فذكرت : أن ستين في المائة من الفئات الثلاثي يعتقدن قرانهن الآن في سن السابعة عشرة فأقل . . أو حوالي يوم زفافهن .

● أن الشباب اليوم تأه ، وفي وضيع اختلطت عليه الأمور . فهو لا يدري : أيؤثر الرشاقة . . أم الثثرة . . أم الزواج ؟ .

● أن الرسم البياني للنشاط الجنسي بين الشباب منذ الحرب العالمية الثانية يوضح أن هذا النشاط منذ ثلاث سنوات تقريبا . . في صعود وتزايد مستمر .

(١) هيرالد تريبيون في ١٦ مارس سنة ١٩٦٦ تحت عنوان : حمل غير المتزوجات يتزايد في الولايات المتحدة . . .

● أن شنجاب انيوم يفعل الآن أساسيا ما كان يفعل الآباء والأمهات . .
ولكن يفعلان في تفكير عنهم مما كان يصبها لوقوتهم في حيرة واضطراب . .

● كما انتشر تعاطى حبوب منع الحمل بين طلاب وطالبات المدارس الثانوية ، والجامعات والكليات ، وأصبح يوصى المتخصصون من الأطباء والاجتماعيين باباحة نعاطيها ، دون التقيد بالعلاقة الزوجية . .

● كما انتشر الأجهاض للأجنة بين الفتيات الصغيرات . وأصبح يطالب باباحتها على نمط ما في المجتمع الشمالى الأسكندنافى ، والمجتمع اليابانى ، لا كوسيلة لتنظيم النسل ، ولكن كوسيلة لاعطاء فرصة واسعة للتجربة الجنسية .

● وزادت نسبة الطفولة غير الشرعية زيادة ساعدت نسبة الطفولة الشرعية في بعض المجتمعات بين المتزوجات وغير المتزوجات . وأصبحت الزوجة أما لولد غير شرعى من رجل آخر ليس زوجها ، ولدت في فراش الزوجية وفي العلاقة الشرعية القائمة .

● وشاعت الأمراض التناسلية السرية شيوعا ذريعا يشكل خطرا داهما على المجتمع المعاصر وعلى الأجيال البشرية القادمة . وكان من العوامل الرئيسية في انتشارها يسر الحصول على حبوب منع الحمل ، بعد ذئوع انتاجها ورخص أمانها (Contraceptive Pill) .

وهذا بالإضافة الى خروج كل من النظامين في الحكم عن روح السلام والتسامح ، التى تطالب بها المسيحية . . . الى روح الاستغلال الاقتصادى والبشرى من جانب المجتمع الديمقراطى في صورة استعمارها المختلفة
والى روح التخريب والتأمر ، والفدر والخيانة ، من جانب المجتمع الماركسى اللينينى في صور استيلائه على الحكم العالمى وتحطيم الرأسمالية الغربية .

أصبحت مذاهب : المصلحة البرجماتية (Pragmatism) . .
والمنفعة . . والمكافئية ، طرق السلوك في المجتمع المعاصر ، ديمقراطيا ،
أو ماركسيا لينينيا ، وأصبحت المادية واقع التفكير ، كما أصبحت الدافع في توجيه السياسة فيه .

والروحىة التى تمثلها الكنيسة في المجتمع الديمقراطى . . . روحىة منزلة ، وحرغة يحترف بها رجال الدين .

والاحاد الايديولوجى الذى توصى به الماركسية اللينينية ... يساهم
على امتلاك كل جذر للروحىة والمثالية فى مجتمعا ، ويساند الجانب المادى
وحده ، فأصبحت الحياة لا ترى الا من هذا الجانب ، وأصبح الانسان لا يقيم
الا بسببه .

... وأستطعت من أجل هذا وذاك ... كل القيم الدينية ، والفلسفية
المثالية ، فى تخطيط المجتمع المعاصر ، وتحول الاقتصاد فيه الى « وثن »
يمبد ، كما يرجع اليه فى الخلق والحياة ، ويرد اليه الموت والغناء !..



الفصل الثانى

المجتمع الإسلامى والغزو الأوروبى

وقد تعرض المجتمع الإسلامى فى آسيا وأفريقيا للطابع الأيديولوجى للمجتمع الأوروبى ، سواء الحديث منه فى القرن التاسع عشر ، أو المعاصر فى القرن العشرين ، ولم تكن لديه كذلك مشاعة فى رفضه وتحديه ... وعدم تقبله .

فتعرض للغزو الأوروبى من أجل الصناعة الغربية ، منذ أثمر عهد النهضة الأوروبية ثمرته فى التحرر والخلاص من سلطة الكنيسة ، وفى اسروداد الإنسان الأوروبى حرية الحركة فى التجارة وفى شئون المال على العموم ، وحرية التفكير والتوجيه السياسى .

وفقد المناعة فى المجتمع الإسلامى ضد قبول أيديولوجية أجنبية عن نظام الإسلام . بسبب الضعف الفكرى ، والتفكك الاجتماعى ... وبسبب الطوائف والمذهبية ، وتعدد السلطنات والدويلات التى قامت على أساس شعوبى أو مذهبى فى هذا المجتمع أو فى ذاك ، فى أى مكان على أرض اسلامية .

وكان الوضع فى البداية قبل الغزو تربصا من جانب المجتمع الصناعى الأوروبى بالمجتمعات الإسلامية ، وانقضاضا عليها من جانب ... بينما كان استسلاما من أى مجتمع اسلامى ، تعرض للتربص والانقضاض ، وقبولا للنوصاية الأجنبية والاستغلال الأوروبى ، من جانب آخر (١) .

(١) احتلت بريطانيا : الهند فى سنة ١٨٥٩ ، ومناطق الخليج العربى =

ان المجتمع الأوروبي ابتدا يقوى ، بعد التحرر الفكرى ، والتوجيهى والسياسى من نفوذ الكنيسة ، وازدادت قوته بالتقدم العلمى فى البحوث والكشوفات ، ثم بالتقدم الفنى والتكنولوجى فى الصناعات . و زادت ثرواته وطاقاته على الاتفاق والخدمات بفضل الرواج الاقتصادى . وهو رواج مضاعف . مرة بسبب زيادة الانتاج فى كمه ، ونوعه . . للتقدم الآلى والميكانيكى فى الصناعة .

... ومرة ثانية بسبب اتساع السوق الاستهلاكية لهذه المنفجات الصناعية مع ارتفاع ائمانها ، فيها يعرف بالبلاد المختلفة ، او المستعمرات الأوروبية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

... ومرة ثالثة بسبب رخص الخامات الأولية للصناعة الأوروبية التى تصدر من هذه البلاد والمستعمرات ، ويعود رخصها الى وفرتها ، تم الى رخص الطاقة البشرية التى تعمل فى انتاجها ، او التفتيب عنها وشحنها الى مصانع أوروبا .

... وكلما قوى المجتمع الأوروبي وتفوق صناعيا . . كلما زادت رقة استعمارهم فى القارتين الأفريقية والآسيوية ، وكلما زادت قبضته على ما تم استعمارهم منها ، وكلما اتسع نفوذه السياسى والاستغلالى فيما نسلط عليه فيها .

... وبالتالى كلما زاد ضعف المجتمع الاسلامى الذى وقع تحت سلطة الاستعمار ، واستقلاله ، وتوجيهه . . وزاد ضعفه فى التبعية والتقبل للقيادة الأوروبية الاستعمارية .

= وجنوب شبه الجزيرة العربية فى سنة ١٨٤٠ ، ومصر فى سنة ١٨٨٢ ، والسودان فى سنة ١٨٩٨ .

... واحتلت فرنسا : الجزائر فى سنة ١٨٤٥ ، وتونس فى سنة ١٨٨١ ، والمغرب فى سنة ١٩١٢ .

واحتلت هولندا : جزر الأرخبيل الأندونيسية تباعا منذ عام ١٩٠٣ .

واحتلت إيطاليا : طرابلس الغرب فى سنة ١٩١١ .

الا . ان روسيا احتلت القرم قبل القرن التاسع عشر فى سنة ١٨٧٣ . وسيطرت باشرافها على المجتمعات الاسلامية فى وسط آسيا وهى : ازبيجان ، كازاخستان ، أوزبكستان ، تركمستان ، كزخستان ، سيطرة تامة فى القرن التاسع عشر ، ولم يسلم من الاحتلال الأوروبى سوى : اليمن ، الحجاز ، نجد ، وسط تركيا .

تقبل الطابع العلماني :

ويوم أن تحرك المجمع الأوروبي لاستعمار القارنين الأفريقية والآسيوية ، وعلى الأخص في القرن التاسع عشر ، من أجل تقدم الصناعة الأوروبية وازدهار الاقتصاد الغربي .. كان في قمة مجده بما أنجزه من الفصل بين الكنيسة والدولة ، واستقلاله بالسلطة الزمنية وبالحرية الفردية في التفكير ، والتوجيه ، وبالحرية السياسية .. كما كان في أشد الأوضاع حرصاً على اتجاه « العلمانية » كمثال للإنسانية .

فاستصحب الاستعمار معه هذا الانحياز بما يستتبعه في الحكم ، والتوجيه ، والتشريع ، والاقتصاد في المجتمع الإسلامي الذي يتمكن منه . وما يستتبعه في الحكم هو : النظام الديمقراطي .. والحزبية السياسية .. والقوة اللادينية .

... وما يستتبعه في التوجيه والتشريع هو البعد عن الدين ، وعن معايير السلوك : « وهذه المعايير في المجتمع الإسلامي هي ما مثله الفقه من الأحكام الشرعية » .

... وما يستتبعه في الاقتصاد هو : النظام الرأسمالي ، أو الاقتصاد الحر البعيد عن توجيه الدولة ، فضلاً عن تدخلها فيه .

وباستصحاب الاستعمار اتجاه العلمانية ، ومحاولة تطبيقه في المجتمع الإسلامي ، وهو مجتمع يفاير في خصائصه .. وتاريخه .. وواقعته .. المجتمع الأوروبي .. اضطر هذا الاستعمار إلى أن يسلك طريقاً يمكنه من هذا التطبيق . وهو طريق عزل المجتمع الإسلامي كلية عن ماضيه ، وعن تراثه العقلي ، والروحي ، والتوجيهي ، والسلوكي .

فإذا ما تم عزله أصبحت قيادته ميسرة ، وطبيعة للمستعمر ، وبالأخص للأجيال التي تنشأ في ظل هذه العزلة .

وكان الطريق الذي سلكه للعزل والتحيلولة دون رؤية الماضي .. مزدوجاً :

مرة بتمجيد التقدم العلمي الأوروبي في نظر المسلم ، وإبراز خصائص الحضارة الغربية المادية أمامه ، ممثلة في الصناعة ، والرخاء الاقتصادي ، وتوفير الخدمات والتوسع فيها : أن في التعليم ، أم في الإسكان ، أم في سبيل المواصلات العامة ، أم في التيسير في التغلب على الصعوبات في الإقامة والسفر على السواء .

... ومرة أخرى بالتزهيد أو التفتير من تراث الأمة الإسلامية بالتقليل من شأنه ، والخط من قيمه ، وإبراز عدم فاعليته أو عدم صلاحيته لحياة الإنسان ، وحياة المجتمع الانساني في الوقت الحاضر .

أما تمجيد الحضارة الأوروبية والتقدم العلمى والصناعى .. فكانت وسيلته نقل انتاجها المادى الى المجتمعات الإسلامية المستعمرة أو المحتلة في افريقيا وآسيا ، واستخدام هذا الانتاج في تيسير الحياة فيه والتغلب على صعوبات المشاق التى تصحب عادة الحياة الانسانية المتخلفة أو البدائية . وذلك ليكون شواهد مادية : نرى وتختبر في التطبيق وفي واقع الحياة .

وأما التزهيد أو التفتير من تراث الأمة الإسلامية في مراحلها المختلفة فكان سبيله الادعاء :

أولاً — بأن ما مر في تاريخ الأمة الإسلامية يرجع جميعه الى مبادئ الإسلام وتعاليمه ذاتها ! . وعلى الخصوص ما كان منه ضعيفا وهزيلا ، في التفكير ، وفي التنظيم الادارى والسياسى ، وفي الفقه والتشريع . وفي شيوع الفرقة المذهبية والطائفية والشعوبية ، والجهل والابية في قرونها الأخيرة !!

ثانيا : بأن الإسلام نفسه كدين لم يكن وحيا الهيا ، كما لم يكن وضعه وضعه رسول الإسلام مستقلا به عن المسيحية ! . وإنما كان تلغيقا منها ومن عقائد أخرى ، جعله لا يرتفع به الى مستوى الانسانية ، وما يجب في علاقات الأفراد ببعضهم من : محبة ومودة ، ذلك المستوى الذى تؤكد المسيحية باعتقاد الوهية عيسى وبأبوة الله له ! .

فلم تكن هناك في المسيحية فجوة بين الله الأب والاله الابن ... ولم يكن عيسى الابن والاله : الا مثلا للتسامح ، والتراحم ، والتواد . ولذلك ليس الله بالنسبة للانسان جبارا ولا قاصرا ... وإنما هو عطوف محب . وانسانية الاله ، والهيبة الانسان .. تبعد أية صورة من صور النسوة بين الله والانسان ! .

وتبنى ذلك الادعاء علماء اللاهوت المسيحي .. وتوفر فريق منهم من الذين يدرسون العبرية : لغة ، وتاريخا ، وثقافة ، في دراساتهم للكتاب المقدس ، على دراسة الإسلام ، والمجتمع الإسلامى ، والأمة الإسلامية والعربية .. بما يجعل هذه الدراسة تنعطي النتائج السابقة ولو على حساب المنهج العلمى الذى يدعى سلوكه في هذه الدراسة .. وهو منهج الأمائه في النقل والعرض ، والفصل في التقييم : بين القرآن والسنة الصحيحة كاصل للإسلام ، والتطبيق العلمى من جانب المسلمين ، لما اشتهل عليها هذا المصدر الاصيل من مبادئ وتعاليم ... هذا التطبيق ، الذى هو عرضة للتغيير ، والانحراف ، والبعيد في تصويره للأصل المجمع عليه .

وهكذا كانت الدراسات الاسلامية في بحوث المستشرقين الأوروبيين في المعاهد والجامعات الغربية . . هي دراسات سياسية توجيهية . . استهدفت معاونة الاستعمار ، ورجال الصناعة الغربية ، والنظام الرأسمالي العربى على العموم ، في التمكن من غرض التبعية على المسلمين ، ويقائهم في رضا أو في استسلام . . دائرة التبعية الأوروبية السياسية ، والاقتصادية والتوجيهية .

وزارات الخارجية الأوروبية ، ودور الصناعات الكبيرة ، وبيوت الأموال في الغرب كانت تشجع هذه الدراسات بتيسر التحويل ، وبالمعاونة على الرحلات انى الشرق الاسلامى ، ثم محاولة تصدير هذه الدراسات ذاتها من جديد الى ائبلاد الاسلامية المحتلة :

... . اما في صورة وطنيين يعطون منحا دراسية ، او توفدهم حكومات بلادهم لنتقى هذه الدراسة في الجامعات الأوروبية والعودة بها الى بلادهم ، على ان يتصدروا قيادة التوجيه المختلفة .

... . أو في صورة كتب ، وعلماء غربيين يقومون بالتنظيم في ادارات التعليم ، والتشريع ، او بالتدريس في المدارس والمعاهد العليا ، وعلى الاخص في معاهد المعلمين والمعلمات .

وابتدا اتجاه العلمانية الغربى يأخذ موضعا لقدميه في المجتمعات الاسلامية المستعمرة ، ويحاول التوطن على ارض المسلمين ، كما يحاول ان يدفع الاعتقاد بالاسلام ، كنظام صالح للحياة الانسانية في أى مكان وفي أى وقت . . . من نفوسهم ، او يضعفه فيها على الأقل . . .

ابتدا يأخذ مكانه في المدارس الجديدة أو المدارس المدنية ، في مقابل المعاهد الدينية والمدارس القرآنية .

... . وابتدا يأخذ مكانه أيضا في التشريع والقضاء ، واستحداث نظام للتقاضى على اصول ومبادئ أخرى ، قد تتعارض مع العرف والتقاليد ، أو مع المبادئ الاسلامية الموجودة في المجتمع الاسلامى .

... . وابتدا ، يأخذ مكانه في السياسة ، والعمل على قيام قوميات بنعد الروابط الاصليلة في المجتمع من : دين ، ولغة فصلى ، من أن تكون ضمن عناصرها . . بينما يبرز فيها « التراب » . . واللهاجات العامية الشائعة . . والعرف الممزق ، والعادات التى كونها ضعف الأمة الاجتماعى ، وانر فيها ركودها الفكرى ، والسياسى . . .

... . وابتدا يأخذ مكانه في نظام الحكم ، ويقيم الديمقراطية التى تتأسس

على تعدد الأحزاب ، ونعدد المجالس النيابية والتشريعية ، وعلى الحرية الفردية الطليقة في التملك والاقتناء ، ومباشرة المال وتوجيهه ، دون قيد الاقيد المصلحة الشخصية .

ونالت « القومية » اللادينية حظا وفيرا من عناية الاستعمار ، كما لقيت ترحيبا في القبول من الوطنيين أنفسهم الذين نصبوا أنفسهم للقيادة في مجتمعاتهم ..

.. أما من جانب الاستعمار فلأن هذه القومية اللادينية تكاد تكون العنوان البراق والخادع لاتجاه العلمانية . ولأن قوتها أو ضعفها سيؤثر أيجابا أو سلبا على نفاذ هذا الاتجاه أو عدم نفاذه في علاقات الأفراد بالمجتمع ، ثم في علاقات أجزاء الأمة الإسلامية بعضها ببعض .

عطالما تؤكد القومية اللادينية « التراب » في الترابط ، ونزعه وحده ، دون دين أو لغة لكتابه .. فسيفنتل الدين حتما ، ومعه لغته الفصحى ، من مكان الصدارة الى الخلف ثم يتوالى هذا الناكيد يدخل الدين رويدا رويدا في الماضي القريب ، ثم بعد ذلك في الماضي البعيد ، وهو مجال النسيان بالنسبة للأجيال الناشئة .

.. وأما من جانب الوطنيين فلأن هذه « القومية » اللادينية واجهة مميزة لهم عن قومية أخرى أو عن واجهة أخرى ، ولو كانت هذه الواجهة الثانية لا تختلف في ولايتها عن المضمون الذي تدل عليه الواجهة الأولى ، إلا من حيث رقعة المكان الجغرافي . ومن شأن الصفات أو الواجهات المميزة لوجود معين خاص أن تثير اهتمام الذين يعنهم هذا الوجود الخاص ..، نير اهتمامهم بها كامل يرجى تحقيقه ، ليكون موطن اعتزاز وفخر .

.. ثم من زاوية أخرى تثير « القومية » اللادينية لعاب الوطنيين في بقعة من الأرض محدودة ولو تحديدا مصطنعا ، لأنها ستتيح فرصة أوسع لبروز بعض الأفراد في أي مجال من مجالات الحياة ، سياسيا ، واقتصاديا ، وفكريا ، واجتماعيا . إذ كلما تعددت القوميات ، كلما زاد عدد السياسيين المحترفين في المجتمعات التي تميزت عن طريق القومية الخاصة وزاد عدد رجال الفكر ، والاقتصاد والمال ، في صفوف متساوية في هذه المجتمعات . لا من حيث جوهر المستوى ، ولكن من حيث الشكل والصورة المرئية .

وسيكون من آثار التركيز على هذه القوميات الخاصة صعوبة المحاولة في تجميع المجتمعات المتشابهة في إطار واحد . فالقومية العربية ستصطدم بالقوميات الليبية ، والتونسية ، والجزائرية ، والمغربية في شمال إفريقيا ،

كما تصطدم بالقوميات السورية ، والعراقية ، والأردنية ، والكوينية والسعودية ، واليمنية ... في الشرق ، والسودانية في الجنوب .

وعمل الاستعمار من أول لحظة على تفتيت الأمة الإسلامية الى « قوميات » تأخذ أسماء الأمكنة الجغرافية في آسيا وإفريقيا التي تقيم عليها مجموعات معننة من المسلمين . حتى اذا ما قويت هذه القوميات في شد الوطنيين اليها ، أمكن أن يوجه بعضها ضد بعض . ويومئذ يكون الاسلام قد تحرك الى خلف الصفوف ، وولى المسلمون عنه الادبار ، وترك لهذه القوميات تأخذ مكائده في الدفع وفي التوجيه في المجتمع . على نحو ما برز الآن من : القومية العربية . . والقومية الاغريقية . . والقومية الفارسية . . والقومية الاندونيسية . . في مجالات العالم الاسلامي .

ولذا يوم نادى جمال الدين الأفغانى بـ « الجامعة الاسلامية » في القرن التاسع عشر عام ١٨٧٩ ، وبعودة الرباط الاسلامي الى قوته في وحدة المسلمين وجمع كلمتهم ضد الاستعمار الغربي ، لم يهاجمه الكتاب الغربيون الذين يعملون في خدمة الاستعمار وهدمهم . . . وإنما ارفع ضده في قوة : صوت « النعرة القومية » اللادينية في أجزاء عديدة من وطن الأمة الاسلامية . كما سفه رأيه من كانوا يعرفون بعلماء الاجتماع من الغربيين والشرقيين على السواء ، ووصفوا رأيه بعدم الواقعية !! لأنه — هكذا كانوا يقولون — : يستحيل أن تقوم حكومة اسلامية واحدة ، مع هذه الفجوات الواسعة من الطائفية ، والمذهبية ، والشعبوية ، واللغوية !!

... ويزيد هؤلاء في القول مسنطريدين : على أن الاسلام وقت قوته على عهد أبى بكر ، وعمر ، لم يستطع أن يرفع نجوة الشعبوية بين الفرس والعرب ويصل بالمؤمنين به الى مستوى حضارى واحد ، أو قريب بعضه من بعض ، على نحو ما يحكيه كتاب « الفتنة الكبرى » في عهد عثمان !!

الصراع الأيديولوجي :

ونداء جمال الدين الأفغانى الى « الجامعة الاسلامية » . . يدل على وجود حقيقى « للقومية » العلمانية على أرض الأمة الاسلامية . . كما يدل على بداية الصراع بين الاسلام والعلمانية الغربية في صورتها التي تعبر عنها ، وهي صورة « القومية » اللادينية (١) .

(١) يمثل القوميون السوريون : انطون سعادة ، اللاسلامى . ويمثل القوميون العرب : جورج حبش ، وتسلططين زريق اللاسلاميين ومن كتاب القوميون العرب : اللاعربى الاصل : ساطع الحصرى . كما يمثل الاتجاه الماركسى منذ أن تسربت الى البلاد العربية : ميشيل عفلق ، اللاسلامى .

ولكنه لم يكن صراعا ايديولوجيا متكافئا ، رغم ان الاسلام هو العقيدة الاصلية للمسلمين : لها قوتها في الدفع والتمسك ، ورغم انه نفسه نظام للحياة : لا يجعل فيها انقساما بين قوة روحية واخرى زمنية ، ولا انفصالا في الانسان بين روحه وبدنه . ثم بالاضافة الى ذلك : ان العلمانية الغربية امرها طارئ ودخيل على المجتمع الاسلامي ، وكان يجب ان تكون مكروهة نكراهة الاستعمار نفسه . ومن اجل ذلك كان يجب ان تكون كلمة الاسلام راجحة في هذا الصراع !.

ولكن الاسلام نفسه كان ضعيفا في الايمان به من المسلمين قبل الغزو الغربي وفرض سلطان الاستعمار على اجزاء عديدة من ارض الامة الاسلامية، ولذا قبل المسلمون ولاية الاجنبى عليهم في غير صعوبة تذكر ، في طريق استيلائه على السلطة عليهم . نعم كان هناك بعض الساليب الخداع من الاستعمار في الاستيلاء على السلطة . ولكن ذلك لا يمتنع من وجود هذه الحقيقة في المجتمع الاسلامي ، وهي : ضعف الايمان بالاسلام بين المسلمين .

.. ثم الى جانب ضعف الايمان بالاسلام بين المسلمين .. ضعف علماء المسلمين واستسلامهم الى « التقليد » في تقييم الرأي الاسلامي ، وفي عرضه ، وفي فهمه .

ومن هنا ظهر امر الرجوع الى القرآن والسنة الصحيحة في فهم مبادئ الدين ، في نداء جمال الدين الافغانى الى « الجامعة الاسلامية » كضرورة لا مناص منها ، كى يبعد عامل : « التقليد » في مواجهة الاسلام في الصراع ضد العلمانية الغربية .

.. كما تجددت دعوة ابن تيمية في الافق الاسلامي . وهي الدعوة الى طرح التقليد ، لجمع شتات الامة الاسلامية من جديد على دين الله ، وليس على مذهب فقهي ، أو مذهب كلامي معين . . . وليس على اساس طائفي أو شعوبي عنصري . فظهرت في محيط العالم الاسلامي بعد دعوة محمد بن عبد الوهاب وجمال الدين الافغانى : دعوة محمد على السنوسى في برقة ، ومحمد الحميد بن باديس في الجزائر ، وعثمان بن فودى في غرب افريقيا .

وقوى أمر « القومية اللادينية » فنفذت الى المناهج في التعليم . ووضعت قوانين في التشريع واقترنت نظم للقضاء ، واخرى للحياة السياسية ، ونظمت لنطق العلمانية . . وفي حدود الخصائص « التراثية » وحدتها لدائرة القومية .

وكما فصل أمر الدين في ذلك كله واستبعد استبعادا كليا أو جزئيا . . . فصل أمر الاقتصاد القومي وحيل بينه وبين الوطنيين ، الا للعملاء والمجورين ،

وجعل وقتنا على الصناعة الأوروبية وعلى الاستغلال الأوروبي في تزويد هذه الصناعة بالخامات الأولية ، وفي ترويج استهلاك منتجاتها في الأسواق المحلية .

ولم يكن المستعمر يستطيع فصل الاقتصاد القومي لصالحه خاصة ، ويستثمر المال فيه لمنفعة الصناعة الغربية وحدها في المجتمع الإسلامي — أي مجتمع من مجتمعاته — قبل أن يبعد الدين ، واللغة الوطنية في البوحيه وفي بقية الجوانب الرئيسية في قوام المجتمع وتماثله .

.. لأن المحافظة على الاعتقاد بالاسلام ، كدين ، في المجتمع الإسلامي معناها : بقاء الوعي قويا بالشخصية الإسلامية المستقلة للمجتمع .. وبقاء الإيمان بالأيديولوجية الإسلامية قويا كذلك في قلوب أفرادها .

اذ قوام النظام الإسلامي في تحديد صلة مجتمع المسلمين بمجتمع آخر لغير المسلمين .. هي عدم قبول وصاية هذا الغير عليه ، ثم مقاومة سلطته ان فرضها عليه بالكر والخديعة ، أو بالقوة المادية ، مع رد اعتدائه على الحرمات للأفراد وهي حرمات : النفس ، والمال ، والعرض .

والمسلمون طبقا لمبادئ الاسلام مطالبون بأن لا يكتفوا الأجني عنهم من شيء في أراضيههم يعينه على القوة والتفوق في السيادة عليهم ، فضلا عن ان يمكن منهم واستغلالهم :

١ — ففى شأن عدم قبول وصاية الغير على المسلمين يقول القرآن الكريم : « **وَلَا تَوْفَّيْهُمُ الْاِٰمَانَ تَتَّبِعُوْنَ** » (١) .

٢ — كما يحذر من الأمان وعدم أخذ الحيطة من الأعداء ، فيما تذكره هذه الآيات القرآنية :

« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ ، تَلْقَوْنَ الْبَغْيَ** » بالمودة ، وقد كفروا بما جاءكم من الحق » (٢) .

« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوا وَلَعَابًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ ، وَالْكَافِرَ .. أَوْلِيَاءَ** » (٣) .

« **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ** » (٤) .

« **لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** » (٥) .

(١) آل عمران : ٧٣ (٢) الممتحنة : ١ (٣) المائدة : ٥٧
(٤) الممتحنة : ١٣ (٥) المجادلة : ٢٢

٣ - وفي شأن مطالبة المسلمين برد الاعتداء من الغير عليهم .. يناشد القرآن الكريم المسلمين بأن يجمعوا قواهم ويحتملوا في سبيل القضاء على أعدائهم .. حتى يصلوا الى نصر مبين ، فيقول :

« كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم الا .. ولا ذمة ، يرضونكم بغفواهم ، وتابى قلوبهم ، واكثرهم فاسقون . اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا فصدا عن سبيله ، انهم ساء ما كانوا يعملون . لا يرقبون في مؤمن الا .. ولا ذمة ، واولئك هم المعتدون » (١) .

« قاتلوهم .. يعذبهم الله بأيديكم ، ويخزهم ، وينصركم عليهم ، ويشف صدور قوم مؤمنين . ويذهب غيظ قلوبهم ، ويتوب الله على من يشاء ، والله عليم حكيم » (٢) .

ويقول ايضا :

« يا ايها الذين آمنوا : اذا لقيتم فئة فاثبتوا ، واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون . واطيعوا الله ورسوله ، ولا تنازعوا فتفشلوا ، وتذهب ريحكم واصبروا ، ان الله مع الصابرين » (٣) .

.. بينما المستعمر يريد أن يستغل وهو مطمئن ، ويغتصب الثروة القومية وهو صاحب أمر ونهى مطاع ، ويوجه وهناك قبول لتوجيهه . ولا يهتم ذلك كله الا في غيبة الايمان بالاسلام ، او في وجود نشوييه في التصوير لبادئته ، وخفة لقيمته في قلوب التابعين له .

.. ولكن رغم قوة « القومية » العلمانية في المجتمعات الاسلامية ، وتنشئة جيل أو أكثر على أساس منها .. فان الدفع الاسلامي انتقل من الخلف واللاشعور ودخل منطقة « الشعور » بين الأفراد من جديد عند قيام حركات التحرير ضد الاستعمار ، التي اثارها جمال الدين الافغانى في مصر والهند منذ سنة ١٨٧٩ ، ثم في بقية البلاد الاسلامية تباعا .. بعد ذلك .

.. وعاد تكتل العاطفة الدينية ، وحماس الرابطة الاسلامية في تجارب الحركات التحريرية ، على بعد ما يفصل بينها من حدود وحواجز ، اصططعها المستعمر .

.. وشهد القرن التاسع عشر في نهايته مع بداية القرن العشرين ، الى الستينيات منه موجات في تيار الشعور القومي تستند الى مبادئ الاسلام

(١) : التوبة : ٨ - ١٠ . (٢) التوبة : ١٤ ، ١٥ .

(٣) الانفال : ٤٥ ، ٤٦ .

في كتاب الله ، ودخلت هذه الموجات في معنى : « الجهاد » في سبيل الله ، كفريضة على المسلمين في ابعاد فتنة الكفر ، والظلم ، والاعتداء ، النى نهدهم بالفناء ونهده دينهم بالزوال .

اذ ليس هناك وراء الاستعمار ، ووراء استغلاله لمصادر الثروة القومية والطاقات البشرية للمسلمين في غير شفقة منه ، وفي غير حياء وخجل في اسلوبه ، وفي وحشية الحيوان الشره في التهامه . من كفر بالقيم الانسانية وبمبادئ الدين ، ومن ظلم في ازهاق ارواح الناس بالباطل ، ومن الاعتداء على الكرامات والحرمة الفردية والجماعية ، التى طالب الاسلام بمنعها وردھا ان وقعت في غير حدود للتضحية بالنفس والمال والولد في سبيل ازالتها .

وكان لعلماء المسلمين ، ولطلاب العلم الاسلامى في المعاهد الدينية ، والمساجد ، دور القيادة في استنكار الاستعمار وفي مقاومته بين الوطنيين ، في اى مجتمع اسلامى ، شيوخا وشبابا ، وعمالا وموظفين . وكانت المساجد هى الساحات والاندية التى تتجمع فيها القوى الوطنية لتنظيم التعبير عن مطالبة الاستعمار بالجلء ، وبترك البلاد مستقلة عن نفوذه .

وكان القرآن وآياته .. هو مصدر الالهام والحماس واثارة العواطف ضد الغزاة المستعمرين .

وعندما انتقم الاستعمار من الوطنيين ، بسبب استنكارهم لوجوده على رؤوسهم ومطالبتهم اياه بالرحيل .. انتقم أولا من اولئك الذين يحملون رأى الاسلام ويعترفون بالانتساب اليه في صفوف الشعب ، وهم العلماء والطلاب في المعاهد الدينية : ان في الحجز في المعتقلات لفترة او فترات ، تطول وتقتصر ، وان في تعذيب ، وان في تفويت كثير من المصالح الشخصية عليهم .

ولكن هذه العاطفة الدينية الشعبية في الترابط والنكتيل التى ظهرت قوية في مقاومة الاستعمار وفي استنكار وجوده .. كانت عاطفة مؤقتة ، لم نستند الى تخطيط منظم قائم بالفعل في صراع الاسلام ضد العلمانية الغربية ، وضد من يحملها ويعمل على تمكينها من المستعمرين الغربيين في المجتمع الاسلامى . وانما كانت كعاصفة من الرياح هبت في غير الاتجاه الاصيل لطبيعة المناخ ، وتسببت عن تغير طارىء في الجو ، تزول بزوال سببه .

.. لان الضعف الفكرى الاسلامى لم يتراجع في خط انحداره ، ولم تقم بعد : حركة احياء لمبادئ الاسلام في المجتمع الاسلامى ، تستطيع ان تقف في ثبات .. في وجه الضغط القومى العلمانى ..

فكل ما كان في حصيللة الفكر الاسلامي آنئذ .. هو تفسيرات للاسلام ولنظامه ، تحمل على العزلة عن الحياة وأحداثها ، وتدور في فلك الافتراض ان ارادت ان تمد لنفسها الزمن في التفكير ، أو تبقى في مرحلة مرت على الأمة الاسلامية ، وليست ذات اتصال وثيق بماضيها الأجد البعيد ولا بكائشفة للغد القريب .

ونلك حصيللة من المعرفة ان شاركت في الهاب الحماس الوطني المؤقت ضد الاستعمار .. لا تضيء الشعلة لاكتشاف قيمة الاسلام في حقيقة أمره في بناء المجتمع وتماسكه ، ولا لكشف القناع من جانب آخر عن العلمانية الغربية وما ترمى اليه في تقويض الاسلام وتفتيت الأمة الاسلامية .

ومن أجل ذلك لم يلبث أن ظهر من جديد نفوذ العلمانية الغربية في المجتمع الاسلامي .. اقر الاستقلال السياسي ، وقيام الحكم الوطني ، وبعد أن هدأت العاصفة الحماسية للعاطفة الدينية التي هبت مطالبة به في وجه الاستعمار ..

وهذا ما يشبه اليوم في المجتمع الأندونيسي من حماس عاطفي للشعور الاسلامي ضد الشيوعية والشيوعيين ، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، فانه عقب أن يهدأ هذا الحماس لا يبعد أن تعود الشيوعية في أندونيسيا من جديد ، ويعود حزبها وتكتلها ، ويعود صراعها للاسلام ولبادئه . لا لقوة أيديولوجيتها في ذاتها .. وإنما لضعف السند الذي يسند المبادئ الاسلامية ، رغم اعتناق الشعب كله للعقيدة الاسلامية .. مضافا الى هذا الضعف الداخلي : ضغط القوى الخارجية التي تساند الأيديولوجية الماركسية اللينينية في تسربها للمجتمعات الاسلامية .

الحكم الوطني بعد الاستقلال :

وساعدت عودة العلمانية الغربية الى قوتها ونفوذها في المجتمع الاسلامي بعد استقلاله السياسي .. طبيعة الحكم الوطني فيه ..

فقد سلم المستعمر الحكم في المجتمع الاسلامي ، قبيل اعلان الاستقلال وعلى أثر اعلانه ، لفريق من الوطنيين ، هم أقرب الى اتجاهه ، سواء بحكم ميولهم وتنشئتهم التي نشأوا عليها في المدارس والمعاهد ، ذات الاتجاه العلماني ، أو بحكم المصالح المشتركة بين المستعمرين السابقين .. وهي مصالح تستهدف استمرار تحقيق غايات الرأسمالية الأوروبية في الاقتصاد القومي للمجتمع ، وفي الوقت نفسه .. تستهدف تحقيق منافع شخصية لأصحاب الحكم الوطني : من مال .. أو سلطة .. أو جاه .

... يضاف الى ذلك : أن النظام السياسى للديمقراطية الغربية ، وهو نظام يعتمد على تعدد الأحزاب السياسية .. أوجد منافسا بين الوطنيين بعد الاستقلال فى التطلع الى الحكم واعتزاز بجاهه ، والانتفاع بنفوذه .. ومن شأن هذا التنافس أن يجر الى نتيجتين حتميتين :

اولهما : الصراع الحزبى ، والتقاتل فى سبيل الوصول الى الحكم .

وثانيهما : عدم التشدد فى المصالح الوطنية الحقيقية ، احتفاظا بعلاقة طيبة مع صاحب النفوذ الفعلى فى المجتمع ، وهو فى التحليل الأخير .. يرجع الى رجال الصناعة والمال فى أوروبا وأمريكا . ويمتلكهم فى المجمع الإسلامى بعد الاستقلال .. سفراء الدول الغربية ، ومنذوبو الشركات الصناعية ، والتجارية ، والمالية .. من الوطنيين والأجانب على السواء .

ومن ثم : يكون الحكم الوطنى ، بعد الاستقلال ، عنوانا ليس له مدلول واقعى . وهو واجهة وشعار أكثر منه حقيقة موجودة .. ويكون رجال الحكم الوطنى بعد الاستقلال أكثر الوطنيين ضعفا ، لأن لهم مصالح شخصية وراء الحكم ، ولا يباثرونه الا بقدر ما يحققون هذه المصالح لأنفسهم . فإن تعارضت مصالحهم الشخصية مع المصالح العامة الوطنية .. ضحوا بهذه الأخيرة فى سبيل تحقيق ما لهم هم .

وقوة رجال الحكم الوطنى من بين الأحزاب السياسية لا تبدو الا : فى كبت الشعور الوطنى ازاء مصالح الوطن الحقيقية ، والا فى طرد الوطنيين المعارضين أو المفاوضين لحكمهم ، وتتبعهم واضطهادهم . لأن هذا الكبت ، وهذا الاضطهاد والتتبع يتفق ومصالحه أصحاب النفوذ الحقيقى فى المجتمع ، وهم المستعمرون السابقون ، ورجال الأعمال والمال والصناعة المستغلون للاقتصاد القومى .

... بينما يبدو ضعف رجال الحكم الوطنى بعد الاستقلال على أشده ، عندما تطلب الأمانة العودة الى تراث المجتمع الروحى والثقافى ، وقيمه وتقاليده فى : التوجيه ، والتشريع ، والتعليم .. يبدو ضعفهم على أشده عندما تطلب الأمة احلال الإسلام فى التوجيه ، واحلال لغته العربية الفصحى فى البلاد التى تتكلمها فى التعبير والحديث والتسجيل فى الدواوين ، محل العلمانية الغربية ، أو محل اللغة الأجنبية أو اللهجة المحلية ، أو عندما تطلب ادخال الدين ، كمقوم أساسى ضمن مقومات « القومية » .

وتتشدد جراتهم على الإسلام ، أكثر من جراه رجال العلمانية الغربية يوم دخلت المجتمع الإسلامى مع الاستعمار الغربى ، وحاولت طرده وإبعاده

منه . . تشدد جرائعهم عليه في غير فهم لمبادئه وفي غير الكثرات لايمان المواطنين به .

ويوصف المطالبون بالاسلام ، على عهد الحكم الوطنى بعد الاستقلال في التوجيه والتشريع ، والتعليم ، بالتمرد أو بالتخلف ، تغيرا لمن يتبعهم من الاستمرار في نبعيته اياهم !

وربما تكون هناك ثغرة ضعف في جانب هؤلاء المطالبين بالاسلام من رجاله ، هي : أنهم لا يستطيعون عرض المبادئ الإسلامية بحيث يجدون فيها حلا للمشاكل المعاصرة والمتجددة . أنهم يرددون النص المنقول في فترة معينة من فترات التفقه الاسلامى ، دون الاحتكام الى المبادئ العامة ذاتها التي يتضمنها القرآن والسنة الصحيحة ، وذلك بحكم ركونهم الى : « التقليد » وعدم استخدامهم : « الاجتهاد » الذي يعد العامل المحرك في تكييف الأحداث والمشاكل المتجددة بالكيفية الإسلامية .

ومن هنا لا ترتفع مطالبتهم بالاسلام في التوجيه ، والتشريع ، والتعليم . الى مستوى الاقتناع ، الا على أساس انه تراث الماضى فقط ، وخصيصة المجتمع الاسلامى .

والذي تولى الحكم الوطنى في هذا الجو من التنافس الحزبى السياسى ، ومن ارضاء الأجنبي ، لا يساعد قطعا على تغيير اسلوب الحكم ونظامه . . لأن أقل ما يتعرض له المتصدى للتحديد وإعادة بناء المجتمع على أسسه السلبية . . هو تفويت الحكم عليه سواء : بفعل المعارضة ، أم بمشاركتها لأصحاب النفوذ الحقيقيين ، وهم المستغلون للاقتصاد القومى من الأجانب . . والمتصدى الحكم عندما يتولى أمره يتولاه لذاته والآثاره التي تعود عليه بالمنفعة الشخصية .

ومن هنا : يستمر الحكم الوطنى في أى مجتمع اسلامى بعد استقلاله ، في اتجاه العلمانية الغربية التي تبلورت : في القومية اللااسلامية ، وفي النظام الحزبى السياسى الديمقراطى ، وفي الاقتصاد الرأسمالى ، وفي التشريع اللادولنى أو الغربى ، وفي التوجيه الفردى الحر المطلق .

ويتميز هذا الحكم الوطنى بعد الاستقلال عن حكم ما قبل الاستقلال . . بالمعارضة الواضحة للاسلام ولتوجيهه ، وباستهجان إقامة حكم سياسى وادارى على أساس اسلامى ، وبالغلو في التمكن لطريق العلمانية ، وبالسخرية في كثير من الأحيان بالقيم الإسلامية ، وبالفجور أحيانا في الانحراف عن الحكم الاسلامى .

وكتاب « مستقبل الثقافة في مصر » سنة ١٩٣٧ يعطى هذه الصورة المرجوه للحكم الوطنى في مصر بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ . . . في وضوح تام . . . بل ويطلب أن تكون التبعية للغرب في كل جانب من جوانب الحياة المصرية بعد الاستقلال ، تبعية مطلقة في الخير والشر ، والحلو والمر . . . والصالح والفساد . . . لا يحدها تاريخ الماضى منذ الفتح الإسلامى ، ولا رابطة العروبة في الجوار ، ولا طبيعة المكان الأفريقى الذى يعبش فوقه المصريون .

على أن هناك عاملا آخر في كون الحكم الوطنى عقب الاستقلال السياسى ، بعيدا عن أن يكون حكما مرتكزا على أساس من الإسلام ، هو : أن الذين يتولون الحكم من الوطنيين يستحيل عليهم أن ينصدوا لاعادة البناء الإسلامى في المجتمع . . . لأنهم بعيدون عن الصورة الصحيحة عن الإسلام . . . وذلك بحكم التنشئة العلمانية من جهة ، وبحكم ما آلت اليه مفاهيم القيم الإسلامية في التطبيق في واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة من جهة أخرى . . . فقد تحول كثير من مفاهيم هذه القيم . . . الى معانى الضعف دون القوة ، أو الى الخرافة دون الاستقامة الرشيدة .

والوطنيون الآخرون الذين كانوا في مقدمة الحركات ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ، وهم أصحاب الفكر الإسلامى . . . قد أبعدوا أنفسهم عن تولى الحكم الوطنى ، بعزلتهم عن بناء الحياة الحديثة في أوضاعها المتجددة ومشاكلها العديدة ، وبعدهم عن ادراك أجهزة الحكم وما تتطلبه من إمكانيات على الأقل في الوقت الذى استقل فيه المجتمع . . . وأبعدهم الاستعمار أيضا أبام حكمه بتأكيد عزلتهم ، وبإعلان عدم صلاحيتهم للحياة الجديدة التى تسير في ظله !! وهى الحياة المدنية الحديثة ، أو الحياة الغربية .

وهن هذا وذاك من العوازل : نكون في أنفس هؤلاء عقدة النقص . . . فتراجعوا عن التنافس مع غيرهم في تولى الحكم ، وتكون لدى الآخرين صورة عدم أهلية أولئك للإدارة الحكومية ، أو حتى لمباشرتهم التعليم في المدارس والمعاهد الحديثة . . . فصدوهم عن أن يكون لهم شأن في الحكم ، واستجابوا هم أنفسهم لهذا الصد ، ورضوا بأن يكونوا أضعافا ، بعد أن كانوا الرواد والقادة . . . رضوا بأن يكونوا من الخلفين ، بعد أن كانوا في مقدمة المجاهدين . .

الصراع الثلاثى الأيديولوجى :

وما أن ابتدأت المجتمعات الإسلامية المستقلة (١) يزداد عددها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٨ ، وما أن أخذ الصراع بين الإسلام

(١) استقلت تركيا في ١٩٢٣ ، ومصر (من الوجهة الشكلية) في =

والعلمانية الغربية يشتد ويعنف على أرض المجتمع الاسلامى الذى استقل وباشر الحكم فيه نفر من الوطنيين .. حتى دخلت مجال الصراع على أرضه ايدولوجية ثالثة ... هى الايدولوجية الماركسية اللينينية الاحادية .

ووضح وجودها فى صراع ثلاثى بعد الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ، وذلك بفعل نظام الشيوعية الدولية التى شاركت نظام العلمانية الغربية فى أوروبا وأمريكا النصر فى هذه الحرب . وعادت عليها المشاركة فى النصر بيسر التسرب الى المجتمعات الافريقية والاسيوية ، التى ارتبطت ثبلا بالاستعمار الغربى ، وبنظامه العلمانى والديمقراطى فى : الحكم ، والتوجيه ، والاقتصاد .

... بجانب الغنائم المادية ، وهى البلاد التى حولتها الى نظام شيوعى مما تعرف اليوم : بالكتلة الشرقية ، وهى بلاد البلقان وبولسدا والماتيا الشرقية .

... ثم بجانب النفوذ السياسى العالمى كذلك فى هيئة الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٨ ، بعد انزال الستار الحديدى الذى استمر منذ ثورة سنة ١٩١٧ الى نهاية الحرب العالمية الثانية والى ما بعدها بقليل .

واخذت الماركسية يتزايد تسربها للمجتمعات الاسلامية ، ضمن المجتمعات الافريقية والاسيوية ، كلما اشتد نضال هذه المجتمعات للتخلص من النفوذ الاستعمارى والسياسى والاستغلال فى اقتصادها القومى .

فالماركسية تحمل دعوى محاربة : « الحرمان » و « الفقر » ، ومساندة الطبقات الكادحة فى المجتمع التى تعيش فيه قلقة من أجل لقمة العيش ، ولحساب النراء لغيرها !! وترى ان طبقة البروليتاريا هى الطبقة المختارة ، وهى الأصل التى يرجع اليها ما عدها ، سواء : فى مستوى المعيشة والاجور ، او فى السلوك الاخلاقى والنظر الى الحياة ... هى الطبقة التى تورد الطاقة البشرية فى الاولاد الى المجتمع . والمجهود البشرى هو صاحب القيمة وحده ، وليس المال ... وليست عروض الحياة .

= سنة ١٩٣٦ ، وسوريا فى سنة ١٩٤٥ ، وباكستان فى سنة ١٩٤٧ ، واندونيسيا فى سنة ١٩٤٩ ، وليبيا فى سنة ١٩٥١ ، والمغرب وتونس فى سنة ١٩٥٦ ، والسودان فى سنة ١٩٥٧ ، والملايو فى سنة ١٩٥٧ ، والجزائر فى سنة ١٩٦٢ .

ثم تباعا المجتمعات الاسلامية وسط وشرق أفريقيا على النحو التالى : غينيا فى سنة ١٩٥٧ ومالى فى سنة ١٩٦٠ ، وموريتانيا فى سنة ١٩٦٠ ، والسنغال فى سنة ١٩٦٠ ، ونيجيريا فى سنة ١٩٦٠ ، والنيجر وتشاد فى سنة ١٩٦٠ ، وتوجانيما فى سنة ١٩٦١ ، وزنبار فى سنة ١٩٦٣ .

وترجع أسباب البؤس والتدهور المادى فى نظرها الى :

- ١ — تجميع رأس المال فى أيدى قليلة فى المجتمع ،
- ٢ — والى آلية الإنتاج فى المصانع ، النى ترتب عليها شدة المنافسة ،
- فاغلاق المصانع النى لا نقوى عليها ،
- ٣ — والى فائض السكان ، ممتلا فى البطالة ، وزيادة النمو بينهم .

وكل هذه الأسباب — فى نظرها — خصائص الرأسمالية فى الاقتصاد الغربى ، الذى ساد المجتمعات الاسلامية فى ظل الاستعمار الأوروبى .

وقد نسربت الماركسية اللينينية الى المجتمعات الاسلامية فى وقت لم تفق فيه هذه المجتمعات بعد . . من أزمة العلمانية الغربية فى الصراع لابعاد الاسلام عن مجالات الحياة العامة فيها ، وفى وقت أيضا لم يتفوق فيه الاسلام فى هذا الصراع ضدها . ثم كذلك فى وقت لم يدرك المسلمون فيه بعد خطر الاتجاه العلمانى على كيانهم وعلى مستقبل مجتمعاتهم . . . لم يدركوا فيه بعد : مغزى نداء جمال الدين الأفغانى وبعض تلاميذه الذى تضمن رفض النفوذ السياسى الغربى ، ومعه أو قبله : النفوذ الثقافى .

وبذلك أضافت الماركسية الى العلمانية قوه فى مطاردة الاسلام من المجتمعات الاسلامية النى تسربت اليها ، بجانب العلمانية . . بينها فى الوقت نفسه ، خلقت صراعا آخر بينها وبين العلمانية نفسها .

وهنا أصبح المجتمع الإسلامى ميدانا لنوعين من الصراع :

... لصراع العلمانية والماركسية اللينينية معا ضد الاسلام ونظامه فى الحياة .

... وصراع العلمانية من جهة كاتجاه مساعد ، ويساعد ، على مساندة نظام الرأسمالية فى الاقتصاد القومى ، مع الماركسية اللينينية من جهة أخرى ، كاتجاه يتوهم على إلغاء الملكية الخاصة وتحريمها ، وعلى وضع المجتمع وحريته فوق : الفرد ، وحريته الفردية .

وهناك اذن فى المجتمع الإسلامى المعاصر ثلاث أيديولوجيات تختلف فى جوهرها بعضها عن بعض اختلافا بينا :

هناك : الاسلام ونظامه فى صلة الفرد بالمجتمع والدولة ، وهى صلة الحرية الفردية المشروطة بالابقاء على الصالح العام ، والمحافظة على الأهل على عدم اضراره وايدائه بسبب مباشرة هذه الحرية الفردية ، وكذلك فى صلة

الفرد بالله ، وهى صلة الايمان به ، والهداية بكتابه ، والسلوك طبق مبادئه ومعاييره . . وهى صلة تعود في نهايتها لصالح العلاقة التى بين الفرد والفرد .

« الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه ، هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، وما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل إليك ، وما أنزل من قبلك ، وبالأخرة هم يوقنون » (١) .

وهناك العلمانية ونظامها الديمقراطى السياسى ، والرأسمالى الاستغلالى فى الاقتصاد القومى ، واللااسلامى فى التوجيه ، والتعليم ، والتشريع ، والقومى فى اقامة الحدود وانفواصل العنصرية وتجييد تراب الارض ، أكثر من اعتبار القيم الدينية ومعايير السلوك الأخلاقية الفردية والجماعية على السواء ، التى جاءت بها رسالة الدين .

وهناك الماركسية اللينينية فى تغليب قيمة المجتمع على قيمة الفرد فيه ، والغاء حرئته الفردية فى مواجهة الحرية الجماعية ، ومن ثم لا يملك الفرد . . وانما تملك الجماعة ، ولا تقوم الأسرة . . الا بمقدار ما يقوم عليها المجتمع . وكلما كانت القيادة جماعية ، وكان العمل جماعيا ، وكلما كان الفرد جزءا وليس وحدة فى الجماعة . . كلما تجلّى وتحقق اتجاهها .

... وكذلك فى انكار الايمان بالله ، ومكافحة الدين ، لانه يخلق ازدواجا فى الولاء ، وتتبع رجاله كأصحاب خطر على افراد المجتمع ، وتجميد اية سلطة أو نفوذ دينى وعزلها عزلا تاما عن التوجيه وعن كل جانب آخر من جوانب حياة الانسان فى المجتمع .

هذا الى ما يترتب على تنفيذ النظام الاشتراكى فى الاقتصاد القائم على الغاء الملكية الفردية من :

● سقوط نفقة الأقارب من الأسرة حسب الشريعة الاسلامية ، ومن بينهم الزوجة والوالدين ، والأولاد .

● وسقوط فريضة الزكاة .

● ووقف نظام الارث المعمول به فى الاسلام (٢) .

(١) البقرة : ١ — ٤

(٢) وذلك بسبب أن ملكية الأفراد ، وهى ما يحصلون عليه من أجر . . لا تزيد على ما يسد حاجتهم فى اليوم والليلة . . ومن هنا أوجب هذا النظام عمل المرأة خارج المنزل لسد حاجتها من الطعام والملبس . . كما أوجب رعاية الدولة للأولاد ، وشرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز عن العمل لأى سبب .

==

بالاضافة الى انها تجعل المتسورة في الراى والمباشرة في الحكم والسيادة لطبقة معينة هى عوام الناس وجماهرهم .

وبينما الاسلام لا يعرف حدود امة الا بحدود سيادة مبادئه الانسانية .
والايمان بها منبثقا عن الايمان بالله ..

.. اذا بالماركسية اللينينية لا تعرف حدود امة الا بالولاء للعمالية
العالية وبانكار كل مقومات القومية ، والكفر بالله ورسالته ..

.. واذا أيضا بالعلمانية أو القومية اللادينية لا تعرف امة الا بحدود
ترابها وبخصائص الشعب من حيث الجنس البشرى أو الطائفية من حيث
المذهب التى تعيش على هذه الأرض ، فى بعد عن الصلة بالسماء وما بتصل
بها من هداية الله .

ثم كذلك بينما الاسلام لا يعرف الانسان الا وحدة من : بدن وروح ، ولا
يعرف توجيهها صحيحا له الا بالنوازن بين الروح والبدن .. والا بصفاء
الروح وعدم طغيان البدن .

.. اذا بالماركسية اللينينية لا تعرف الانسان الا مادة محسوسة مظلمة
فى ظاهره وباطنه ، وفى جسمه وعقله على السواء ، ولا تعرف توجيهها سليما
له الا ببقائه فى ظلام المادية والا بتنمية ذاته فى تفاعله مع العنصر الاقتصادى
وحده .

... واذا بالعلمانية أو القومية اللادينية أيضا لا نعرف الانسان الا
ارادة حرة ، لا تقيدتها حدود لصفاء النفس ، ولا قيود للابقاء على المسودة
الانسانية بين فرد وفرد ولا تعرف توجيهها صحيحا له الا بما يحفظ له هذه
الارادة الحرة ، ولو دفعت الى طريق شهوة البدن والجسم وحده .. ولو
حدثت من انسانية الانسان ومن مستواه الذى يتميز به كائنسان .. ولو قوضت
المجتمع كمجتمع ، وأبقت على الانسان كفرد الى حين .

* * *

= وفى تحديد هذا النظام للأجور جعل الأجر بحيث لا يزيد عن حاجة الفرد
حسب مستوى معيشته . والمرأة فيه مساوية للرجل فى كل شئ ، سواء
فى الأجر عن العمل الواحد أو فى مباشرة العمل نفسه ، لا يختلف عملها فى
طبيعته عن عمل الرجل . وإن كان هناك شئ بورث فنجيبها غيما بورث
لا يختلف عن نصيبه فى الكم والنوع .

ثلاثة نظم : فى التفكير .. والايمان .

... وثلاثة اتجاهات يدفع الانسان فيها ، دون أن يكون بينها التقاء
الا فى أنها يصارع بعضها بعضا ، من أجل السيادة على الانسان .
... ثلاث أيديولوجيات تتصارع على أرض المسلمين لقيادة المسلم فى
مجتمعه ، ويختلط بعضها ببعض بحيث يشنبه الأصل بينهما على المسلم ، أن
لم يكن ينكره .

ماذا يكون من آثار هذه الأيديولوجيات الثلاث فى حياة المسلم ، وفى حياة
مجتمع المسلمين .

ليس هناك الا أن تدفع كل أيديولوجية فى حياة المسلم بما يلتزمه منطقها
من معايير للسلوك والتصرفات ، ومن مفاهيم تحدد النظرة الى الوجود وقيمة
الانسان .

... ليس هناك الا أن يدفع القوى منها حسب قوته فى الاعلام والمساندة
والضعف منها حسب ضعفه برجاله وعرضه ، أن بقيت فيه حياة تدفع
وتحرك .

... ليس هناك الا أن تدفع المادية ، التى تقوم عليها أية أيديولوجية
بين هذه الثلاث .. الى ما يشبع الغرائز فى السلوك .. والى ما لا يدع البدن
يفيق من متع وملذات حسية ، ومن هواش ومنكرات ..

... وليس هناك ازاء ذلك الا ما تنكره الروحية التى تشارك فى تكوين
بعض هذه الأيديولوجيات الثلاث ، مما يثير الغرائز ويجعل حياة الانسان حياة
شهوة بطن وفرج ، وحياة انحلال ونحل من أى التزام خلقى ، يحفظ على المرء
قيمه وعلاقته بغيره .

... ليس هناك الا أن تدفع المادية التى تقوم عليها أية أيديولوجية من
هذه الأيديولوجيات الثلاث ، فى مجال النظر والتقييم .. ما يحسن : فى
« النفعية » و « الانتهازية » ... ويغض بالتالى فيما « يجب » أدائه فى غير
مقابل لصالح المجتمع ولصالح الآخرين فيه .

... وليس هناك ازاء ذلك الا ما تنادى به الروحية التى تشارك فى
تكوين بعض هذه الأيديولوجيات .. من الاعطاء دون اخذ ، وأداء الواجب
لذات الواجب .

... ليس هناك الا « هرديّة » تسير فى طريق الطغيان ، والا اثنائية تنكر
على الغير قيمته ووجوده ، وهذا ما تدعو اليه الأيديولوجية العلمانية باسم

الحرية الفردية ، وتصير اليه الماركسية اللينينية ، باسم البروليتاريا والطبقة الكادحة .

... وليس هناك في مقابل ذلك الا « جماعية » يلتزم فيها الفرد أمام نفسه حرا مختارا بنصيبه في قيامها وبقائها ، ويحتفظ بوجوده الذاتي وبمبشئنه الجماعية . وذلك ما يدعو اليه الاسلام وتطلبه رسالته .

ومن أجل ذلك : نجد « الواقع » في حياة المسلمين . . خليطا من المبادئ الأخلاقية . . . وخليطا من سبل السلوك الخلقي . . . وخليطا من النظرات الفكرية والفلسفية . . . وخليطا من المجموعات البشرية في الميول والاتجاه . . . وخليطا من النقاش والجدل يحكمه التضاد والتناقض . . . وخليطا من أنواع الحقد والكراهية . . . وخليطا من نظرة التربص والمؤامرات .

... ومن أجل ذلك نجد تضادا وتضاربا في المجتمع الاسلامي — أي مجتمع — فكريا وعمليا ، قبل أن يكون طبقيًا أو اجتماعيًا . . . نجد صراعا في التفكير والنوعية والسلوك ، قبل أن يكون صراعا بين الغنى والفقر . . . أو بين الطبقة الأرستقراطية أو البورجوازية من جانب ، والعمالية ، أو الكادحة من جانب آخر .

... ومن أجل ذلك نجد تضادا وتضاربا بين دعوة في الولاء الى قوم ووطن . . . وأخرى الى عالمية عمالية . . . وثالثة الى مبادئ وقيم انسانية .

... نجد إحدى الأيديولوجيات الثلاث ترتبط بأرض وهي : العلمانية القومية ، وثانيتهما : طبقة عامة في مجتمع وهي الماركسية اللينينية ، وثالثتها : بمستوى انساني خاص . . هو مستوى الانسان الرفيع في أي أرض ، وفي أي قوم ، وفي أية طبقة ، وهي الأيديولوجية الاسلامية .

ويصور المجتمع الأندونيسي المعاصر . . . هذا الخلط . . . وهذا التناقض :

فالاسلام ، الدين الأصل بين المسلمين فيه . . . يتبنى نظاما أيديولوجيا في الحياة ، هو نظام انسانية الانسان وانسانية الأسرة ، وانسانية المجتمع .

... طرأ عليه منذ سنة ١٩٢٧ أيديولوجية القومية الأندونيسية كما قطن حدودها الرئيس سوكارنو « بونج كارنو » ، وسكون من الماركسية ، والايمان بالله ، وهو تركيب أيديولوجي متنافر .

... ثم طرأت عليهما معا بعد الحرب العالمية الثانية الشيوعية اللينينية فيما تنكره على الاسلام كدين عقيدة وشريعة ، وفيما تنكره على القومية الأندونيسية في الولاء للوطن الأندونيسي كماتق في سبيل العالمية العمالية ، التي تربط ولاءها الأخير « لموسكو » ، أو « بكين » .

ويتكون نظام الحكم في هذا المجتمع الأندونيسى من أحزاب ثلاثة ، يمثل كل حزب منها اتجاها وأيديولوجية خاصة من هذه الأيديولوجيات الثلاث . وفى واقع الأمر : يتكون هذا النظام من تناقضات وتناقضات تثير القلق والاضطراب .. وتدفع الى عدم الاستقرار فى العلاقات ، وإلى الانقلاب تلو الانقلاب .

وهذا ما كان بالفعل من قيام الحزب الشيوعى بانقلاب من أجل السلطة وتحويل الأمة الأندونيسية المسلمة كلها الى مجتمع شيوعى عمالى عالمى ، مرة فى سنة ١٩٤٩ ومرة ثانية فى ٣١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

... وليست هذه هى المرة الأخيرة .. طالما لم يصف المجتمع ويخلص الى أيديولوجية واحدة ، هى أيديولوجيته الأصلية ، وهى نظام الاسلام .

ان استقبال المسلمين فى المجتمعات الاسلامية لمصدر الانحلال الخلقي فى المجتمع الصناعى المعاصر ، الذى وقع تحت تأثير « اللادينية » فى الاتجاه العلمانى ، تحت تأثير « الإلحاد » فى الاتجاه الماركسى اللينينى .. هو استقبال يلقى الاستنكار من جانب ، والترحيب من جانب ثان .. يلقى الاستنكار من الكتلة الهزيلة ، بينما يلقى الترحيب من الكتلة التى تحمل القلم فى التوجيه ، وهى قوية على قلتها بماتملك من زمام التوجيه نفسه .

... حتى علاقات الأسرة المسلمة أصبحت غير مستقرة ، تحت ضغط التباين فى مقاييس السلوك التى تفرضها هذه الأيديولوجيات الثلاث ، فضلا عن نظام الحكم ، والتشريع ، والتوجيه .. فبينما يوجب الاسلام تضامنا فى علاقات الأسرة بإداء نفقة الأقارب على الموسع قدره وعلى المقتر قدره .. ونظاما فى المجتمع بإداء فريضة الزكاة — اذا بنظام الغاء الملكية الفردية فى النظام الاشتراكى الماركسى يسقط الأمرين معا ، عن طريق منع القدرة على الإنفاق وإداء الزكاة .

وبينما النظام الاسلامى يكل أمر الطلاق أصلا للزوج ولا يعرف ما يسمى بالانفصال البدنى .. اذا بالنظام العلمانى متأثرا بتقاليد المسيحية ان أباح الطلاق ، فعن طريق القضاء ، وبدلا منه يجيز الانفصال البدنى الى غير أجل . فلا تعرف المرأة وكذلك الرجل : أهى أو هو فى علاقة زوجية أم لا .

ومن يقرأ مثلا ما تكتبه « ليلى البعلبكي » فى لبنان ، وزبيده بيطارى الجزائرية (١) .. يرى الاتجاه اللااسلامى تحت ما يسمى بتحرير المرأة المسلمة ، فيما يطلبانه من : شرعية زواج المسلمة بغير المسلم (٢) .. وإباحة

(١) فى كتاب لها بعنوان : « الأباكين يا أخواتى المسلمات » أصدره جاليمارد فى باريس باللغة الفرنسية .

(٢) ومن الأخبار الأخيرة التى نشرتها بعض الصحف الأوروبية باللغة =

النجربة الجنسية قبل الزواج .. ومساواة الطفل غير الشرعى بالطفل الشرعى ، الأمر الذى يدل على تأثير الاتجاه المادى العلمانى ، أو اللاحادى فى محاولة التغلب على أبعاد القيم الاسلاميه فى العلاقات الاسريه من جانب ، وعلى وجود الضعف الاسلامى فى المجتمع من جانب آخر .

آثار الصراع الأيديولوجى :

ولم تكن آثار هذا الخلط العجيب القائم على التناقض بين الأيديولوجيات الثلاث فى المجتمع الاسلامى ، هى فقط : صعوبة استخلاص الاتجاه الأصيل الأيديولوجى للمجتمع فى خطوطه الواضحة من هذا الخلط .. ولا صعوبة حمل المجتمع الاسلامى على اتباعه .. ولا صعوبة توجبه العاطفة الدينية بين المسلمين توجيها سليما ايجابيا .

.. بل كان من الآثار الواضحة لهذا الخلط مع ذلك : إمران فى غاية الأهمية :

١ — تواجد كتل أيديولوجية داخل المجتمع يتربص بعضها ببعض ،

٢ — وتعرض المجتمع للضغط الأيديولوجى الخارجى .. لا يثار أيديولوجية معينة على حساب الأخرى : إما العلمانية اللادينية ، أو الماركسية اللاحادية .

وتشكل هذه الكتل الأيديولوجية يتم تحت تأثير الصراع الثلاثى ، ولغاية استقلال كل كتلة بالحكم فى المجتمع . وكل كتلة إذا استقلت بالحكم لا ندع مجالا لكتلة أخرى فى نداوله معها . لأنها ذاتها ليست حزبا ضمن أحزاب سياسية فى نظام حكم واحد . وإنما هى عقائد مختلفة ومتباينة .. تنتهى الى نظم فى الحكم مختلفة ومتباينة كذلك .. ومن ثم لا يكون بينها تسامح ، لأن تسع احداها الأخرى فى وجود واحد ، وفى توجيه واحد ، وفى ظل حكم واحد .

وهذه الكتل أو المجموعات التى تنتهى الى الأيديولوجيات الثلاث بتطلعها الى الحكم فى المجتمع الاسلامى ويتناقض بعضها لبعض .. يشتد الصراع

= الانجليزية خبر زواج الأميرة الإيرانية المسلمة فريدة باختيارى البالغ عمرها ٢٢ عاما بمنتج الفيلم والمسرح الأمريكى : داود بلهام ، البالغ عمره .. ٤٠ عاما وقد عقد زواجهما بلندن فى يناير سنة ١٩٦٦ ثلاث مرات فى يوم واحد : مرة فى مكتب تسجيل الزواج المدنى ، ثم بعدها فى المركز الاسلامى بـ «ريجنز بارك» ثم أخيرا بكنيسة القديسة ماريا فى احتفال مسبحى .. «هيرالد تريبيون» فى ٢٢ ، ٢٣ يناير سنة ١٩٦٦ ، الطبعة الأوروبية .

فيما بينها ويعنف . بحيث لا تكون هناك فترة للبناء الداخلى بعد الاستقلال السياسى ، فضلا عن تثبيت عوامل القدرة فيه على التماسك فى وجه الازمات والتحديات الخارجية .

اما تعرض المجتمع الاسلامى للضغط الخارجى من اجل ايدىولوجية معينة وهى فى الواقع : اما ايدىولوجية العلمانية التى يحتضنها النظام الديمقراطى الرأسمالى فيما يسمى نفسه بالعالم الحر ، او ايدىولوجية الماركسية اللينينية التى تبشر بها الشيوعية ويساندها العالم الشيوعى فى اوروبا وآسيا .. فلأن العالم المعاصر ينقسم الى مجموعتين من الأمم والشعوب ، وتواجه كل منهما الأخرى فى حرب باردة او ساخنة مواجهة لا تقبل التراخى ، الا تحت عوامل الاكراه .. ولفترة من الزمن قد تطول ، او قد تقتصر .

وكل مجموعة من هاتين المجموعتين تحاول ان تجذب او تضغط على الشعوب والأمم الأخرى التى لم ندر بعد فى فلك أية واحدة منهما .. الى ان تدور فيه .. او تحاول ان تحمل الأمة التى بدات تدور فى فلك أية واحدة منهما .. الى التزام حركة هذا الفلك ، والبقاء فى تبعيته .. لا تخرج منه بحال أبدا ..

ان العالم الحر ، وهو : امريكا ودول اوروبا الغربية ،

والعالم الشيوعى ، وهو : روسيا ، والصين ، ودول اوروبا الشرقية .. كلا منهما يدافع عن عقيدة ، ويحمى حضارة معينة ..

فبينما يحمى العالم الحر الحضارة المسيحية ، وفى ضمنها الاتجاه العلمانى .. يحمى العالم الشيوعى الحضارة المادية ، وفى ضمنها : الاتجاه الالحادى الماركسى اللينينى .

والعالم الاسلامى تحت تأثير الاستعمار الثقافى الغربى ، وهو اتجاه العلمانية .. يكاد يعيش فى فراغ ايمانى وفى عزلة عن الاسلام . ومن اجل ذلك هو فى مهب الريح ، يتحرك حيث تدفعه الرياح ، وتزداد سرعة حركته فى اتجاهها .. حسبما يكون لهذه الرياح أو لتلك من عنف وقوة .

فاذا: بقى النظام الديمقراطى فى مجتمع اسلامى ، ومعه الرأسمالية فى الاقتصاد ، والعلمانية فى التوجيه .. فبقاء هذا النظام بنفوذ مجموعة العالم الحر ، وتنزعه الولايات المتحدة الأمريكية ..

واذا: دخلت الشيوعية وأصبح لها حزب فى مجتمع اسلامى فبفعل العالم الشيوعى ومجموعته بزعامة الاتحاد السوفيتى أو الصين .

وكلنا المجموعتين : الغربية والشرقية .. نعملان في النقاء نام جاهدين بطريق غير مباشر على أن لا يكون للاسلام شأن في المجتمعات الاسلامية ... بحيث ننكون بعد : اليقظة والايان الواعى بالاسلام مجموعة ثالثة عالمية : لا هى الى الشرق الشيوعى الالحادى ، ولا هى الى الغرب الديمقراطى الراسمالى والعلمانى .

ومن هنا يصعب على الوعى الاسلامى الصحيح ، لو وجد ... أن يكون سبيله ميسرة في المجتمعات الاسلامية . والامر الآن لذلك .. يكاد يشبه ما كان عليه امر الدعوة على عهد مكة :

قوى عالمية خارجية .. لا تريد الاسلام في عالمه وشعبه ، ... وقوى داخلية في المجتمعات الاسلامية .. يدفعها الصراع من أجل الحكم الى اغفال الاسلام وتجاهله ، أو الى العمل على بقاءه في حجب التاريخ لا يصل نوره الى حاضر المسلمين ، وغدهم .

للقوى العالمية الخارجية مصلحة .. وللكتل الأيديولوجية داخل المجتمع بين المواطنين مصلحة كذلك معها ، في ابعاد الاسلام من مصادر التوجيه للمسلمين .

والذى له مصلحة حقيقية في الاسلام والايان به هو : الشعب المسلم وحده في أى مجتمع اسلامى ... هى الجماهير المسلمة التى أضعفها : الفقر ، والجهل ، والمرض ، على عهد الاستعمار ، وأضعفها الاستغلال ، والاضطهاد والتتبع في ظل الحكم الوطنى بعد الاستقلال .

ان الشعب المسلم في أى مكان .. هو صاحب المصلحة الحقيقية في الايمان بالاسلام ، لأنه عاش حتى الآن بالايان به وحده .. وكافح الظلم بهذا الايمان وليس بغيره .. ووقف في وجه الاستعمار بتوجيه القرآن ، وليس بتوجيه القومية اللادينية والعلمانية الغربية ، ولا بتوجيه الماركسية اللينينية .. ويقف اليوم في وجه السياسيين الوطنيين المستقلين بالعاملة الدينية وحدها ..

ان الشعب المسلم في أى مكان .. عاش بالاسلام .. ويعيش للاسلام .. لا تهزه متع الحياة الدنيا .. بقدر ما تحركه عاطفة الايمان بالله ، وصلته برسول الله صلى الله عليه وسلم .. عندما يصلى ويسلم عليه في كل صلاة ..

التعائش السلمى :

وان سياسة التعائش بين الماركسية اللينينية من جانب والديمقراطية الغربية الراسمالية من جانب آخر .. لم توقف الصراع بين الكتلتين ،

ولا كذلك الهجوم والدفاع بين الأيديولوجيتين . وانما حول الصورة العلنية الواضحة للهجوم والهجوم المضاد الى صورة أخرى غير مباشرة .

... تلك الصورة الأخرى هي صورة الضغط الاقتصادي : وصورة القروض للتنمية الاقتصادية في الدول النامية أو المتطورة في محاولة لكسبها .

فالانحاد السوفييتي(١) يقدم قروضا سخية للدول النامية لشراء معدات صناعية وحربية . والولايات المتحدة الأمريكية كذلك تقدم قروضا لهذه الدول لشراء المواد الغذائية من فيض الحاصلات الأمريكية الزراعية ، وهي القروض التي تستخدم في شراء : الطعام من أجل السلام ، ثم تحصل بالعملة المحلية للدولة النامية على أن يخصص جزء منها للتطوير الزراعي في تلك الدولة .

وكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يقدم سلعا فائضة عنده ... من جيش من « الخبراء » يسمى لتصدير الفكر الى جانب تصدير السلع !! وتأييد فريق من المواطنين وتصفية آخر !!

واجب المسلمين :

واجب المسلمين . . في المجتمعات الاسلامية المعاصرة أن ينبهوا أولئك العلمانيين أو الماركسيين الذين اغتصبوا القيادة والزعامة فيها ، وخانوا العهد والتاريخ ، وانحرفوا عن الجادة التي سار عليها الصراع ضد الاستعمار ، وتكروا للمبادئ التي حملت على الاستقلال وعلى تخلص الأمة الاسلامية في أي مكان من اضعاف المستعمر واذلاله ، وهي مبادئ الاسلام والايمان بها والتضحية في سبيلها بالنفس والمال ، والولاء ...

ان الاستعمار في المجتمعات الاسلامية — عندها جثم — استهدف الاسلام لأضعاف قيمه وإبعاد النائبة من أبناء المسلمين عن قوة الايمان به والتمسك بتعاليمه . . كما استهدف رجاله وعلماءه بإبعاد القوى منهم عن مجال الحياة العامة والحيولة بينه وبين الاستقرار في حياته الخاصة ، وبتقريب الضعيف منهم عن طريق المال أو الجاه أو كليهما . . على الاحتراف وحمله من أجل استمرار استمتاعه بالمال أو الجاه أو كليهما . . على الاحتراف بالدين وتنشويه قيمه ومبادئه . وقد وجد بعض ... الطرفين . . : في شمال أفريقيا أو في وسطها أو في غربها من الاستعمار الفرنسي تشجيعا على تثبيت البدع والانحرافات في تلك المجتمعات ، حتى لا تعود مبادئ الاسلام الى صفائها وبالتالي الى قوتها . ومن ثم يمكن للمستعمر أن يستقر ، ويستغل ،

(١) وكذلك الصين الشيوعية في نطاق ضيق وفي فعالية أكثر نحو هدفها المنشود .

ويستندل ويسود ! مع أن لبعضهم الآخر فضل كبير في نشر الاسلام في هذه المجتمعات .

والمسلمون في حركات التحرير من الاستعمار وفي استرداد سيادتهم على بلادهم عمدوا كذلك الى الاسلام نيزلوا غشاوة البدعة من نعائمه ، ويكشفوا الانحراف في ماويله ، وليعملوا على زيادة الايمان به والاسمسك بهبادئه ، حتى يصبحوا جماعة عزيزه الجانب .. قويه الاتجاه : تكافح في الحياة بعد وعى بها ، وبما يجب أن يسود فيها ، ويسندف فيها ..

والاختلاف في اسلوب اضعاف الاسلام بين الاستعمار الفرنسى وآخى الانجليزى يرجع الى التعصب الدينى الكاثوليكي في الشعب الفرنسى من جهة والى ملاعة انبرونسنتية للاتجاه العلمانى في الشعب الانجليزى من جهة أخرى .

فالكاثوليكية أصلا ترى في الاسلام خروجا عن جادة الدين ونطاق العقيدة السماوية ، ولذا توجب مقاومته بكل عنف وكذا مقاومة المتسبين اليه واذلالهم واحراجهم في الحياة . وقد تجلت مقاومة الكتلكة للاسلام في أسبانيا ، كما تجلى اضطهادها للعرب والمسلمين هناك ، قبل استعمار الفرنسيين لشمال افريقيا ... ولذا فالاستعمار الفرنسى للمجتمعات الاسلامية في أى مكان يحمل انحد على الاسلام وعلى المسلمين . ومن هنا كان أسلوبه في اضعاف المسلمين واضعاف صلهم بدينهم هو محاولته تصوير الاسلام كمجموعة من الخرافات والأوهام ، أو على الأقل كمجموعة من القواعد التى لا تتفق مع الحضارة الانسانية ، أو الميل بكل تعاليمه الى صوفية الحلاج وابن عربى ، وهى صوفية : « الحلول » و « الاتحاد » ! . وليس هناك أقوى في أداء هذه الغاية من بعض المنحرفين من « الطرقيين » الذين انحطوا الى عبادة الانسان وبالسلبية في الحياة ، وتشبنوا بظواهره فى نضحك وتبكى ، بينما لا تثمر في الحياة الانسانية غير التواكل والانحراف في فهم « القدر » .

وبعض رجال الطرق الذين استخدمهم الاستعمار الفرنسى ليس هم من السائرين على جادة التصوف المستقيم والزهد القائم على القناعة وطرح التشبث بمتع الحياة وانما هم شيء آخر .. هم المتمسكون بالخرافات أقرب الى الشعوذة وانغماس فى باطل ليست له صلة بحق .. أما التصوف المستقيم فهو الضمان لسيادة الانسان في الحياة .. وصمام الأمان ضد خطر الانانية ، وما اشدها خطرا على الذات وعلى البشرية .

... التصوف المستقيم ، أو الزهد القائم على القناعة هو لب رسالة

الدين وجوهر الروحية .. انه ضد الشره والطمع .. ضد الطغيان والاستعمار .

... والحياة التي تكسر فيها حدة الأنانية هي حياة الانسان الكريمة ، وليست الا حياة الزاهد العابد . والحياة التي تسود فيها المادية هي حياة الأنانية اللانسانية .. وحياة الاستعمار والاذلال .. وحياة الذل والتفرقة العنصرية .

ولصاحبة التعصب الكاثوليكي للاستعمار الفرنسى كان من أساليبه في المجتمعات الاسلامية - بجانب اضعاف الاسلام وتشويه قيمه - الحض على نشر الكتلثة من مذاهب الكنائس المسيحية عن طريق التبشير فيها وتحويل المساجد الى كنائس أو الى حانات وبارات يحتسى فيها الخمر ويرتكب المنكر ، نماديا في احتقار الاسلام واذلال المسلمين . وذلك كله بالاضافة الى ترك المسلمين في جهل وفقر ومرض ، ان لم يحلوا اكثر من ذلك على الاغراق في كل من هذه الجوانب المهيئة للانسان .

أما الاستعمار الانجليزى .. فقد أخذ الطريق الآخر لاضعاف الاسلام كطريق لتأمين تبعية المسلمين ورضائهم بالحكم الجديد ، وهو طريق العلمانية وتاكيد في المجتمعات الاسلامية .. حتى ينزل الاسلام كلية أو يتخلف عن قيادة هذه المجتمعات بحيث لا يعود له بعد ذلك أثر في هذه المجتمعات الا اذا قامت دعوة جديدة الى مبادئه لا تقل في قوتها ودفعتها عما كان عليه الوضع على عهد الدعوة الاولى في مكة والمدينة .



ولكن ارادة المسلمين ، رغم هذه أو تلك من المحاولات لاضعاف الاسلام من جانب الاستعمار .. كانت أقوى بكثير فمنها فنفضت الى جمع التمثل وتكثيل القوى في مواجهته على أساس من الاسلام وعملا بمبادئه في الجهاد في سبيل الله والتضحية بالنفس والمال والولد أملا في رضائه .

وكانت ارادتهم من ارادة الله مضعفت شوكة الاستعمار وتقلص ظله العسكرى والسياسى ، وبقيت آثاره في الاقتصاد والثقافة والتوجيه .

والخطوة التي كان يجب على المسلمين في أى مجتمع حصل على استقلاله السياسى من مجتمعاتهم أن يخطوها في سبيل تدعيم هذا الاستقلال من جانب ، والتخلص نهائيا من الآثار الاقتصادية والثقافية والتوجيهية التي بقيت للاستعمار من جانب آخر ... هي اعادة النظر في القيم والمبادئ الاسلامية وطرح الزائف والطارىء عليها من البدع والانحرافات ومظاهر

الضعف كلها ثم التمسك بالأصيل النقي منها . وهذا يستوجب حتما محاربة البدع والباطيل والسلبات كلها . . كما يسوجب الدعوة الى قوة الايمان وقوة الترابط في المجتمع على اساس من مبادئ القرآن والسنة الصحيحة . وبذلك يصبح المجتمع الاسلامي ذا خلقية اسلامية ، كما يصبح صاحب انسانية بين افراده وفي علاقته بالمجتمعات الأخرى .

ولكن بدلا من هذه الخطوة قفز الى قيادة هذه المجتمعات في الأغلب منها من الوطنيين من هو مولع بتقليد الغرب في نظام الحكم وفي التوجيه ، وحتى التآثر بتلك الدعايات السابقة المفروضة التى كان يروجها المستعمرون وهى تلك الدعاية التى تصور الحضارة الغربية والسلوك الغربى والتوجيه الغربى على أنها نماذج للبشرية .

وسار هؤلاء القادة في نفس طريق الاستعمار السابق في حكم المجتمعات الاسلامية وفي توجيهها . ودفعوا بذلك العلمانية أو الاستهتار بالقيم الاسلامية خطوات الى الأمام ، بينما طاردوا الاسلام في مبادئه الأصيلة مراحلا الى الخلف وعلى هامش حياة المسلمين .

وبعض المجتمعات الاسلامية التى تكونت فيها قوة عسكرية وطنية بعد الاستقلال أصبحت هذه القوة فيها تمارس نفس الطريق فى الامتيازات الطبقية التى كانت تمارسها قوات الاحتلال العسكرى ، وتسير فى معاملة المدنيين بنفس الأسلوب الذى كان لتلك القوات فى سلوكها مع المدنيين من المواطنين .

ويكاد الطريق الوطنى فى المجتمعات الاسلامية بعد الاستقلال السياسى لا يرى متميزا من الطريق الاستعمارى على عهد الاحتلال ، الا باللغة الوطنية التى فُتشت استعمالها فى عهد الحكم الوطنى .

... أما خطوط الحياة العامة . . . وأما مسالك التوجيه . . . وأما الاعتزاز بالحضارة الغربية فلم يتغير الأمر فيها بعد الا بالزيادة مما كان عليه الوضع من قبل .

فإذا شاء لبعض قيادات المجتمعات الاسلامية بعد الاستقلال السياسى أن تخالف فى نظام الحكم والتوجيه والتشريع التى كانت للمستعمر السابق . . . فإنها تخالف باتباع النظام الآخر فى الغرب أيضا وهو نظام الماركسية اللينينية . . وليس فى التفكير فى إعادة النظر فى تقييم المبادئ الاسلامية تمهيدا لتطبيقها وسعيها وراء الاستقلال الحقيقى للمجتمع الاسلامى .

والماركسية اللينينية بخداعها بالشعارات البراقة والزائفة من : التقدمية . . والحتمية التاريخية . . والجاهلية . . والنضال الثورى . .

والعدالة الاجتماعية ، وباستخدامها عبارات التنفيذ بالاقطاع ورأس المال من : استغلال الطبقة العاملة ، وتشويه الملكية الفردية ، ومن طلبها استخدام التخريب ، ورفضها للقيم الأخلاقية كلها في سبيل الوصول الى حكومة الطبقة العاملة .. وفي الواقع للوصول الى حكومة ديكتاتورية تقوم بها عصابة معينة وتفرض وصايتها على الجماهير والفوغاء .. بصور مختلفة ... أكثر شرية من نظام الحكم القوي الآخر السابق عليها ، وهو حكم النظام الرأسمالي . اذ هذا النظام الأخير اذ يوصل الى فجوة في توزيع الثروة القومية ، ويدفع الى ثراء طاغ في جهة ومقر مدقع في جهة أخرى بين المواطنين .. لكنه يترك على أية حال فم المواطن مفتوحا للقول وللراى دون حرج وأذى ، ودون ارباب وتتبع .. أما ذلك النظام الماركسي اللينيني فهو يحرم الفم في محتته من تناول لقمة العيش اذا خرج منها قول أو راى . وفتحه الفم تفتح مرة واحدة اما لسد رمق المعدة ، واما للقول ، ان بقى له بعد القول نبض يشير الى حياته .



ان اتباع أى من النظامين فى أى مجمع اسلامى استقل سياسيا فى الوقت المعاصر هو انتكاس فى واقع الأمر لحركة المواجهة التى أضعفت الاستعمار ثم أرغمته على الموافقة على الاستقلال السياسى .. بل هو أبعد من ذلك .. هو خيانة للحركة الوطنية والقوة الوطنية التى تكلمت على أساس من الإيمان بالاسلام ، وكان يجب أن تبقى متكئة على الأساس نفسه لتدفع بحركة الاستقلال الجديدة الى ابراز شخصية المجتمع وحياء الروابط التى تربط بين أفرادها ، كالجسد الذى اذا اشتكى عضو منه بالحمى تداعت له سائر الأعضاء بالحمى والسهر .

ان العناصر السطحية الهزيلة التى دفعتها الانتهازية والنفعية الى تقدم الصفوف لقيادة المجتمعات الاسلامية التى استقلت والتي يعاونها الغرب أو الشرق فى البقاء فى القادة .. تشكل الخطر الجسيم على هذه المجتمعات ذلك الخطر الذى فتت قوتها الوطنية الداخلية الى قوى متصارعة متباغضة ، محتمة هذه العناصر بحماة النظام الرأسمالي أو ذاك النظام الماركسي ، وملتجئة اليه فى تسليح بعض التشكيلات الوطنية التى تؤلفها لمساندة الحكم الداخلى : سواء بعثاده الحربى أو بخبراته الفنية العسكرية .

... ان خطر هذه العناصر القيادية ينفذ الى صميم المجتمع ويحول قوته الوطنية الصاعدة نحو التمكن من الاستقلال الحقيقى الى قوة تدفع الى تبعية جامحة الى هذا المعسكر الرأسمالي أو الى ذاك الماركسي اللينيني فى أيديولوجيته وتفكيره . وقد كانت هذه القوة على عهد الاستعمار متحفزة الى

الانطلاق نحو بناء شخصية المجتمع ثم انطلقت فعلا فزحزحته عن مركز السلطة .. ثم ارتدت على عهد الاستقلال الوطنى الى هدم الشخصية الأصلية للمجتمع كى تلحقه بركب الآخرين . وكل ذلك من أجل الحكم وجاهه .

ان هذه العناصر الهزيلة فى تفكيرها والمنسلطة بعضلاتها النى استولت على قيادة المجتمعات الاسلامية .. عاجزة عن أن تخرج من تبعية التقليد لأحد النظامين الغربيين عجزا ذابيا ... وعاجزة عن وعى تاريخ هذين النظامين ، وعن تقييمهما وعن المصير الحتمى المؤدى كل واحد منهما اليه . وهو طغيان عصابة : مرة عن طريق المال .. وأخرى عن طريق الغاء الفقر ! .

ان عصابة الرأسمالية فى المجتمع العلمانى هى عصابة أفراد نشطوا فى جمع المال وتكديسه ، بينما عصابة رأسمالية الدولة فى المجتمع الماركسى اللينينى هى عصابة أفراد وقع فى أيديهم المال بسيطرة القوة وبخداع الشعارات .

ولم يستطع المسلمون فى المجتمعات الاسلامية بعد استقلالها أن يقوموا فى وجه هذه العناصر السطحية الهزيلة كما قاموا من قبل فى وجه قوة المستعمر ونفوذه واستخلصوا منه استقلال شعوبهم ، لأنهم ونقوا فى هذه العناصر كمواطنين .. بالاضافة الى أن هذه العناصر أغرنهم ، وتغريهم باسم الوطنية أو باسم العدل الاجتماعى : من الشعارات التى تعبر عن آمالهم دون أن يكون لها واقع فى يوم من الأيام ، طالما كان أسلوب الحكم هو النظام الرأسمالى أو النظام الماركسى اللينينى .

فعامل الاغراء بالشعارات مرة .. وعامل القوة المسلحة مرة أخرى التى تمت بعد الاستقلال وأقبل على استغلالها الاستعمار الجديد والشيوعية العالمية على حد سواء .. حالا فى بعض المجتمعات دون النمو السوى الرتسيد .

ولم تكسب بعض المجتمعات الاسلامية المستقلة من استقلالها سوى الصراع الداخلى من أجل الحكم ، وسوى كبت الحريات الفردية وتحطيم قوى المعارضة سواء بين المثقفين أو أصحاب الثراء والنعمة .. وبذلك عادت هذه المجتمعات الى الاحساس بالخذلة مرة أخرى .. وربما كان احساسها بالخذلة هذه المرة على عهد الحكم الوطنى أشد منه على عهد حكم الاحتلال السابق .

وربما يعتبر استقلالها بسبب هذه الآثار السلبية عاملا لنخلفها : سواء فى البناء والتعمير ، أو فى تأكيد القيم الاجتماعية ، وتكوين الشخصية المميزة للمجتمع .

وعلى أية حال فالاستقلال السياسى وما أنى بعده من حكم وطنى فى بعض المجتمعات الاسلامية يعتبر على الأقل فترة تجميد للقوى الذاتية فى المجتمع ، تلك القوى التى أطاحت بنفوذ المستعمر وقوته ، ان لم يعتبر هذا الاستقلال عامل اضعاف وافناء لها .

ولهذا يجب ان يستأنف المسلمون ما بدأوه فى مواجهة الاستعمار وهو السعى الى استقلال حقيقى يمكن للقوى الذاتية فى المجتمع من الانطلاق كى تكسح رواسب العلمانية الغربية فى عنف تلك الأيديولوجية الأخرى المستوردة ، وهى أيديولوجية الماركسية اللينينية . وبذلك يخلو الطريق لاستمرار تاريخ الأمة الاسلامية كما تميزت برسالتها ومنهجها فى الحياة ، وبدورها فيها ، وهو : دور السلام والاسلام .

وإذا كانت تجربة ما بعد الاستقلال السياسى فى بعض المجتمعات الاسلامية صاحبها هذه النتائج المعوقة من التقدم الحقيقى فى مجال الانسانية أو فى مجالات الحياة الأخرى المادية والاقتصادية ، والمريرة فى الوقت نفسه بالنسبة لتفتيت قوى الأمة فى الصراع والتنافس الداخلى من أجل الحكم . . فالولى بالمجتمعات الاسلامية الأخرى التى هى أحدث عهدا بالاستقلال السياسى كالجزائر . . ان تكون خطواتها بعد الاستقلال امتدادا لنهضتها السابقة التى دفعت بالاستعمار الى حدوده الأصلية من جديد ، سواء فى مقومات بنائها ، أو فى أهدافها . وهذه المقومات والأهداف لا تخرج عن إعادة تكوين شخصية الأمة الجزائرية عربية واسلامية ، محافظة على ما ورثته من قيم وتأخذ من العلم والتكنيكية ما وسعها الأخذ منها ، لاقامة حضارة معاصرة ترتكز على المبادئ الاسلامية وحدها فى التوجيه والايان ، قبل ان تجربها تبعية أخرى أيديولوجية أجنبية لها ظروفها الخاصة فى نشأتها وقيامها ، ولها نتائج فى التجربة تنزل بالانسان الى مستوى الحيوان أو الأدنى ، أو نجعل من الحاكم طاغية لا يعرف الرحمة وان اتقن صنوف الفساد والانحراف .

ان ثورة المليون شهيد بالجزائر لم تكن لحساب الشيوعية والماركسية اللينينية بأى اسم . . ولا لحساب العلمانية الغربية . . وإنما كانت لحساب الجزائر العربية الاسلامية التى أريد لها أن تبعث من جديد عربية اسلامية والا : كان الأولى لها أن تبقى فرنسية كما أراد لها الاستعمار الفرنسى من أن تصير الى تبعية ماركسية لينينية كما يريد لها عملاء الشيوعية فى البلاد العربية .

ان خروج هذه الثورة عن الخط العربى الإسلامى هو اهدار أدبى لدماء الشهداء ، واستخفاف بالأمة الجزائرية التى عانت التكنيل والظلم والسجون طيلة عهد الاستعمار . ولو أن هذه الأمة الأبية قبلت العلمانية الغربية . . أو

لو انها حتى قبلت يومذاك الماركسية اللينينية . لما نكل بها ، ولما وقع عليها ظلم آثم ، ولما دفع بأبنائها الى السجون والمعتقلات ، وصبت عليهم فيها الوان العسف والتعذيب .

... لا ينبغي أن تهدر بواعث نورثها وغاياتها . ويجب على الشعب الجزائري الباسل أن يقف بالمرصاد للانحراف في التوجيه وللعمالة الأجنبية . فالصراع الداخلي لم ينل منه بعد ولم يضعف من قوته التي حصل عن طريقها على الاستقلال . . فالوقت باق لم يفت ولم يمض ، للقبض على زمام التوجيه نحو نهضة وطنية وضع أسسها المعلم الأول عبد الحميد بن باديس .

أيه خيانة ترتكب اذ ما وطئت اقدام الغوغاء باسم التقدمية والعمالية العالمية مقدسات الأمة الجزائرية في عقيدتها ومبادئ الايمان ، وهي المستوى الانساني الرفيع ؟

أية خيانة ترتكب اذ ما سرق الثورة عملاء في الداخل لايدولوجيات اجنبية ودفعوا بالامة الجزائرية ليحكم عليها من جديد بالاذلال وكبت الحريات وتحويل مساجدها الى نواد للعبث والمجون ، ومصادمة معتقداتها في ربها والهائها بمعتقدات بشرية تدعو الى خلق الحيوان وتعمل على تحويل جميع الناس الى حفاة متسولين ؟

* * *

الفصل الثالث

صراع الأيديولوجيات ومستقبل الإسلام

والأمل في عودة الاسلام كقوة عالمية تالفة ، وكعقيدة يضحى المؤمنون في سبيلها بأرواحهم وبأموالهم وأهليهم .. هو في الشعب المسلم اذن ، وليس في المحترفين السياسيين بمصره من أجل المصلحة الذاتية .

... وليس بماركس وتعاليمه ،

... وليس بالقومية اللادينية أو العلمانية ،

... وليس بضعف حملة الفكر الاسلامي المريض ،

ان أرض المسلمين لم تكن في وقت ما الأرض الاصلية للتجربة العلمانية ولا للتجربة الماركسية ، ولم تكن يوما ما أرض الصراع من أجل نظام الحكم القائم على أيهما .

انها تعرضت فقط للغزو الذي فرض عليها ، وتفرضه عليها أية واحدة من الأيديولوجيتين .

ان روحية الشرق التي نفذت الى الغرب في صورة المسيحية .. حولها الغرب الى فلسفة مادية .. يصدرها من جديد الى الشرق .

وان سمو القيم الانسانية التي حملتها الرسالة السماوية الى مجتمعات الشرق .. أحالها الغرب بعقله المادى الى تراب نحجب ذراته مطلع الشمس فيه .

ان المسيحية الالهية حولها « هيجل » .. الى فلسفة طبيعية ،

وحول « فرباخ » بعده الاله فيها .. الى انسان يعبد نفسه ،
 تم جاء « كارل ماركس » فحول الانسانية المؤلهة عند « فرباخ » .. الى
 « الجاهلية » .. ونقل القداسة الى « البروليتاريا » وحدها ، دون بقية
 الناس الآخرين في المجتمع .
 ان خط التفكير الأوروبي منذ النهضة .. استهدف الاعتداء على الله ،
 ورفع صفاء النفس من جسد الانسان ، ليبقيه ظلاما في غير هداية ، يعيش
 بحاسنه وبغريزه ، ويبعد عقله وروحيته في سلوكه وفي علاقته بالآخرين ممن
 في مجتمعه .. انه استهدف فصل التفكير عن السلوك ، واستخدم الفكر
 كوسيلة للحس وليس ضابطا له .. انه آمن بالانسان كحيوان له عضلات
 قوية في الدرجة الاولى ، ولم يؤمن به كإنسان له خصائصه .. حتى في
 الدرجة الثانية .

ومن هذا .. وذاك : اختلفت فلسفة الحكم ، وغلبت عليها نزعة الغلبة
 والسيطرة ، وهي ما تنتمي الى عضلات القوة المادية ، واختفت نزعة
 الانسانية وهي ما تنتمي الى القيم والمثل العليا .

وعملية التحويل الفلسفي كلها للروحية ، ولانسانية الانسان ..
 اجنبية تماما عن الشرق : مهبط الرسالات السماوية .. اجنبية تماما عن
 تفكيره ، وظروفه ، وحياته .

فاذا استقدمها الاجانب كمستعمرين في القديم ، والحديث ، للمجتمعات
 الاسلامية او احتضنها المواطنون من اجل الحكم والاحتفاظ به ، او بسبب
 الضعف الذاتي للمتطلعين له ولجأه .. فانما يحاولون بها نزع أصيل
 او الخفاء الى حين .. فانما ينقلون صراعا ليس في موقعه ، ولذا لا يطول
 أمدهم معه وسينتهي بصراعهم قبل أن يصرع الاسلام ومبادئه ، وقبل أن ينهي
 حياة المسلمين في ايمانهم بالله .. الى بعد عنه والحاد به .

تصفية آثار العلمانية أولا :

ولكن لابد ان تصفى العلمانية الغربية والقومية اللادينية في المجتمعات
 الاسلامية في طريق عودة الاسلام الى قوته ، وعودة المسلمين الى كتلة مستقلة
 مرابطة في وجه أي اقتحام أيديولوجي خارجي .

ولكى تصفى العلمانية ، ومعها القومية اللادينية ، من المجتمع الاسلامي
 .. يجب انهاء الاستغلال الاقتصادي للثروة القومية ، وهو الذي ترتب على

الحرية الفردية المطلقة من قيود رعاية المصلحة في استثمار المال واسترباحه ، فيها يسمى بالرأسمالية . لأنه وإن كانت العلمانية قد استنبعت استغلال الاقتصاد القومى في أى مجتمع اسلامى ، فإن نفس الاستغلال الاقتصادي الرأسمالى استتبع بدوره بعد ذلك استمرار اتجاه العلمانية في هذا المجتمع . وهنا اذن ترابط متبادل بين الأمرين .

ويبدو هذا الترابط المتبادل بين العلمانية والاستغلال الاقتصادي الرأسمالى في المجتمع الاسلامى : في أن وجود العلمانية يحجب نداء الاسلام — اذ وجود الاسلام عندئذ ضعيف — عن أن يكون له اثره في توجيه المجتمع الاسلامى . وبسبب حجب هذا النداء تفرض الطاعة على المجتمع الاسلامى للاستعمار والولاء له في توجيهه ، وبذلك يفقد المجتمع الذاتية المستقلة التي تتحدى ، أو التي تقوم في وجه أى خطر عليه يأتى من قبل المستعمر ، وضد استغلال رأس المال الأجنبى ، وبالتالي يصبح هذا المجتمع نفسه نهبا لهذا الاستغلال المادى والبشرى .

... كما أن استغلال الامكانيات الاقتصادية والطاقات البشرية في المجتمع الاسلامى لصالح رأس المال الأجنبى . . يرى في ابعاد الوعى الذاتى للمجتمع الذى يحركه النداء الاسلامى في قول القرآن الكريم : **«لَا تَقُومُوا إِلَّا لَأَن تَبِيعَ دِينَكُمْ ، قُلْ إِنْ هَدَى اللَّهُ هَدَى اللَّهُ»** (١) . . . حماية له وافساحا لمزيد من تمكينه وسيطرته .

ومن ثم يحافظ على نظام العلمانية الذى ينيح له ابعاد هذا الوعى الذاتى للمجتمع ، أو يضعافه على الأقل ، أما الى وقت أو الى الأبد ، ان قيض له البقاء وضمن لنفسه قوة الفاعلية على الأجيال الاسلامية المتتابة .

فإذا سقط استقلال رأس المال الأجنبى ، وهو لا يسقط الا اذا اشتد الوعى الذاتى في المجتمع . . انتهت فاعلية الانجاه العلمانى .

وينمو هذا الوعى الذاتى محل المقومات الأساسية والأصيلة في بناء المجتمع الاسلامى محل العلمانية ، ويشهد ساعد الاستقلال الذاتى في مواجهة التبعية الفكرية ، والاقتصادية ، والتوجيهية . . للغرب المستعمر .

والوعى الذاتى للمجتمع الاسلامى ليس عاطفة ولا حماسا يعبر عنه المجتمع من وقت لآخر . وإنما هو ادراك عميق لجوانب الانسانية ، وللقوى التى طلب الاسلام من المؤمنين به السعى في تحقيقها في علاقة بعضهم ببعض . . ومن أجل بقاء مجتمعهم كذلك ، وهى قيم ترجع في جملتها الى :

(١) آل عمران : ٧٣ .

- ② العدل والتوازن في المجتمع ،
 ③ وإلى الاحسان في المعاملة والسلوك ،
 ④ وإلى الاعتماد عن الانحراف ، والمساوىء ، والظلم :
- « ان الله يأمر بالعدل والاحسان ، وايتساء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون » (١)
- ⑤ ثم الى الحيطة ضد مباغطة الغدر والتربص من الاجنبى المعتدى :
- « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ... » (٢)
- ... والعدل والتوازن في المجتمع هو في الدرجة الاولى :
- عدل وتوازن في عائد الثروة القومية ،

وعدل وتوازن في المشاعر والاحاسيس الانسانية : « يا ايها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ... » (٣)

... والاحساس هو غيظ في الانسانية في المعاملة ، وزيادة معنوية او مادية في العطاء عن الاخذ ، وفي المبادلة على العموم . وايتساء ذى القربى ضرب من ضروب الاحسان ليست فيه مبادلة ، وانما هو دفع في خير مقابل ، وعطاء في غير اخذ ، سوى راحة الضمير من جانب ، ودفع شر الحقد من جانب آخر بين أعضاء الأسرة الواحدة ، حتى تكون الأسرة وحدة قوية في بناء المجتمع نفسه .

والانحراف في المساوك ، وانحراف المساوىء في المعاملات مباشرة ، والظلم والبغى فيها هو احق أو واجب . . كفيل برفع الاحسان في المعاملة من باب أولى . . واخيرا هو كفيل بشعريش المجتمع للفناء والضياع كنية :

فالفحشاء ، والمنكر ، والبغى كلها عوامل متوضعة للمجتمع ، وامراض اجتماعية في علاقتها الانفراد بعضهم ببعض ، ودلائل ضعف في مواجهة المجتمعات الأخرى ، وبالاخص في مواجهة تلك المجتمعات المعادية أو التي تضم العداء . وما أكثر هذه المجتمعات في عالم اليوم المادى .

(٢) الانفال : ١٠ .

(١) النحل : ٩٠ .

(٣) الحجرات : ١١ .

الوعى الذاتى للمجتمع هو الايمان بالاخلاق الاجتماعية ، والنصرف طبقا لمؤداها ... هو قوة الضمير الذى يحافظ على الحرمات ، ويدفع نحو التعاون والتضامن ، ويحمل على بذل النفس والمثل فى سبيل المصلحة العامة ، ويؤثر الاعطاء .. قبل الأخذ ، وأداء الواجب .. قبل المطالبة بالحق ...

... هو الضمير الذى يستألف على الحرمات . على ما يدعو هذه الآية الكريمة ..

((قل تعالوا انل ما حرم ربكم عليكم : ألا تتركوا به نسبنا ، وبالأولادين احسانا ، ولا تقتلوا اولادكم من املق ، نحن نرزقكم وابياهم ، ولا نابوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا تفتلوا النفس ائتى حريم الله الا بالحق ، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن ، حتى يبلغ اثمده ، وأوفوا الكيل والميزان بالفسط ، لا تخلف مدسا الا وسعها ، واذا قتلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله اوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون . وان هذا صرا على مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)) (١)

... وهو الضمير الذى يدفع المحرمات .. على ما جاء فى قوله تعالى :

((يا ايها الذين آمنوا انما الخمر ، والابسر ، والانتصاب ، والأزلام .. رجس من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعلكم تفلحون . انما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة ، والبغضاء ، فى الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، فهل انتم منتهون)) (٢)

... هو الضمير الذى يرمى حق المال لدى مالكه لمن عداه ، كما يرمى حق نفسه فيه ، كما تذكر الآيات :

((يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما اخرجنا لكم من الأرض ، ولا تيمموا الخبيث منه تففقون ولستم بأخذييه الا أن تفيضوا فيه ، واعلموا أن الله غنى حميد . الله يصدقكم الفقر ، ويامرهم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا ، والله واسع عليم . يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤتى الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا ، وما يذكر الا اولوا الالباب . وما انفقتم من نفقة ، او نذرتم من نذر فان الله يعلمه ، وما للظالمين من انصار)) (٣)

(٢) المسائدة : ٩٠ ، ٩١ .

(١) الانعام : ١٥١ — ١٥٣ .

(٣) البقرة : ٢٦٧ — ٢٧٠ .

وكما تذكر الآيات الأخرى :

« يا بني آدم ، خذوا زينتك عند كل مسجد ، وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، انه لا يحب المسرفين . قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده ، والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا ، في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون . قل انما حرم ربي الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، والاثم والبغى بغير الحق ، وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » (١)

... وهو الضمير الذى يرعى حق المجتمع فى الأولوية على الفرد نفسه . . فى تماسكه ، وفى بقائه ، وفى صفاء علاقاته ، كما تطلب هذه الآيات:

« ان الذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا بأموالهم وانفسهم فى سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، اولئك بعضهم اولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ، ما لكم من ولايتهم من شئ حتى يهاجروا ، وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر ، الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ، والله بما تعملون بصير . والذين كفروا بعضهم اولياء بعض ، الا تفعلوه تكن فتنة فى الارض وفساد كبير . والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله ، والذين آووا ونصروا اولئك هم المؤمنون حقا ، لهم مغفرة ورزق كريم . والذين آمنوا من بعد ، وهاجروا ، وجاهدوا معكم فاولئك معكم » (٢)

واذن كعامل أساسى فى اسقاط استغلال المال الأجنبى . . وجود قوة الضمير الاجتماعى ، حسب الايمان بالله فيما يدعوا اليه من عوامل القوة فى الترابط بين الافراد .

وهذا الضمير الاجتماعى نفسه اذا كان قوة تساند على دفع استغلال رأس المال الأجنبى . . فانه قوة كذلك فى دفع استغلال رأس المال الوطنى اذا كان ملكية خاصة او عامة على السواء . . . ان هذا الضمير هو الحارس على العموم دون التزول بالمال فى مجال امتهان الانسان ، او ضياع المجتمع أو اضعاف قيمه ، بما يوحى به من وضع المال على انه : « امانة مستخلف عليها » .

وباسقاط الاتجاه العلمانى ، والقومية اللادينية من جانب ، وبسيادة الأخلاق الاجتماعية فى المجتمع من جانب آخر . . يعبد الطريق فيه لسيادة القيم الاسلامية ، وتأكيد وجودها :

ان فى التربية والتعليم ،

(١) الاعراف : ٣١ — ٣٣ . (٢) الانفال : ٧٢ — ٧٥ .

أو في التشريع ، والتنظيم ،
أو في التوجيه العام ،

الوقاية من الماركسية اللينينية :

فإذا تأكد وجود القيم الإسلامية في المجتمع ، وسادت أخلاق الإسلام الاجتماعية ، حسبما تطلب الآيات القرآنية .. لم تكن للمال سلطة ، ولم يكن له أغراء يدفع على القنعة والطغيان ، ومن ثم : يأخذ العدل الاجتماعي في توزيع عائد الثروة القومية .. المجرى الطبيعي في المجمع ، وتأخذ الرعاية الاجتماعية مكانها في حياة كل فرد فيه .

وبذلك يضيق مجال النداء الماركسي في علاقات الأفراد ، أو ينعدم وتغلق النوافذ دون أساليب الماركسية اللينينية في الهدم والمؤامرات .. للوصول الى ديكتاتورية عمالية ، تتولى الوصاية على سلطتها في مرحلة انتقالية : عصاية تبيح لنفسها سلوك طريق البراجماتية في الاحتفاظ بوضعها والاستمرار في ممارستها السلطة ، كما صنع لينين .. ومن جاء بعده من زعماء البلشفية .

انه ليس أخطر على المجتمع الإسلامي المعاصر ، بعد العلمانية والقومية اللادينية :

... من بقاء نظام الرأسمالية في مجال الاقتصاد القومي ،

ومن ترك الباب مفتوحا لطغيان استغلال المال ، وترف أصحابه ، ومهما نشطت الدعوة الى الإسلام ووضحت مبادئه .

لأن الدعوة الى الإسلام عندئذ دعوة في مسالك وعرة ، أو في دروب مسدودة . وهي لا تتعدى النظر ومستوى الاسماع ، دون أن تجد لها مكانا في واقع الحياة .

والخطر عندئذ ليس خطر ارتفاع الدعوة الى الإسلام فوق واقع الحياة ومجرى التطبيق في سلوك الانسان .. ولكنه خطر « المضاعفات » التي تزيد في الحيلولة دون عودة الإسلام نفسه الى المجتمع الإسلامي . وهي مضاعفات تمكن الماركسية اللينينية من الواقع الذي أوجدته العلمانية الغربية والقومية اللادينية من قبل في توجيه المسلمين في مجتمعاتهم ، وفي إيجاد أجيال منهم يستمرئون طريقها ، ويستهدفون غاياتها طيلة الاستعمار الغربي لها ، ثم كذلك على عهود الحكم الوطني بعد الاستقلال السياسي ..

ان الأمر حينئذ سيكون مع تمكن الماركسية اللينينية . . . أمر تصفية للإسلام بحيث لا تكون له عودة ، كما تصنع الآن ومن قبل الآن . . . بالبلاد الإسلامية في شمال آسيا .

... فمئذ اعلان نورة ١٩١٧ ، وادخال بلاد القوقاز في دائرة الاتحاد السوفييتي ، ومهمة دعوة الاتحاد العلمى للماركسية اللينينية . . . هى تصفية الاسلام تصفية نهائية من المجتمعات الاسلامية القوقازية .

وفى تقرير(١) للمؤتمر الروسى للعلوم والابحاث النظرية الذى عقد فى نهاية سنة ١٩٦٠ فى «ماجاشكالا» . . . يتضح تكريس الجهود لبحث موضوع : «مخلفات الدين الاسلامى ووسائل التغلب عليها» . . . عن طريق :

الدعوة الاحادية العلمية بين الكبار ،

وطريق : التربية الاحادية العلمية للأطفال فى المدرسة وفى محيط الأسرة .

وتولى الدعوة الى عقد هذا المؤتمر . . . كل من جامعة حكومة « داغستان » التى تحمل اسم : ف . ا . لينين ، بالاشتراك مع جمعية نشر المعارف السياسية والعلمية فى داغستان . . . واشترك فيه اربعماية وخمسون من مدرسى معاهد التعليم العالى ، وممثلى جمعية نشر المعارف السياسية والعلمية ، والعاملين فى الحزب والهيئات السوفييتية ، وكبار المشتغلين فى ميدان الانتاج ، والمدرسين والكتاب ، والعاملين فى المؤسسات العلمية من : موسكو ، وكيف ، وجمهوريتى اذربيجان وتركمان ، وجمهوريات : داغستان ، وكياردينوبالكار ، وشمال أوستين ، والتتار . . .

● وقد قدم س . م . جاد زهيف ، كبير أساتذة الفلسفة فى جامعة حكومة داغستان التى تحمل اسم : ف . ا . لينين . والخبر فى العلوم التاريخية . . . تقريراً الى هذا المؤتمر . . . تناول فيه :

« اتجاه رجال الدين نحو صبغ الدين الاسلامى بالصبغة العصرية فى الظروف الراهنة ، وجعله متمشياً مع مبادئ الشيوعية ، وأصبحوا يروجون شسارات مختلفة مثل : «الشيوعية هى عتيدة الوقت الحاضر» . . . وفلسفتنا : «هى الايمان بالشيوعية ومحبة الله» ، و «الشيوعية هى الجوهر المفهوم لله»

(١) التقرير بقلم س . م . جاداهيف ، ن . م . كوليف . . . نشر تحت مواضيع فلسفية رقم ٥ فى شهر مايو سنة ١٩٦١ ، وكان الانصريح بالنشر فى ١٩٦١/٥/١٠ .

و « مبادئ محمد وإيمانيه تتمثل في الشيوعية العلمية الناشطة » و « الله يتودنا نحو : طريق السلام ، ونحو الديمقراطية والاشتراكية » .

« كما علل هذا الاتجاه :

بأنه محاولة لانتقاذ الاسلام من تقدم الالحاد العلمى ، والأعمال الباهرة التى حققها العلم فى الوقت الحاضر ، وتكييفه .. بحيث يتمشى مع حاجات التطور الاجتماعى الجديدة » .

● كما قدم م. ا. عبد اللاييف ، الأستاذ بجامعة حكومة داغستان ، والخبر فى العلوم الفلسفية تقريراً بعنوان : « بحث تحليلى للمذاهب الاجماعية فى القرآن » قال فيه :

● ان جميع مذاهب التعاليم الاسلامية متشعبة بروح الاذمان والاستسلام بل ان كلمة « اسلام » نفسها .. تشير الى الخضوع . ثم استطراد يقول : ان القرآن قد فسر تقسيم المجتمعات الى طبقات متنافرة ، وسيطرة طبقة على طبقة أخرى ، والاستغلال الوحشى ، والرق .. على انها ظواهر طبيعية مستمدة من الله !! كما ان القرآن اذ يؤكد : أن كل قوة من الله ، ويطلب الناس بطاعة ولاتهم .. انما يفرض على الطبقة المستغلة ايماناً بالوهمية ظالمهم !!

... وقال صاحب التقرير بعد ذلك :

« ان القرآن يقول فى تعاليمه : بأن الأمور كلها بيد الله » ، « وأن كل كائن حى بما فى ذلك الانسان : انما يعمل ويخيا ويموت وفقاً لإرادة الله ، وفقاً لكتاب دون فيه مصيره » . ومن ثم : فان القرآن ينكر ارادة الانسان ، ويجعل منه العوبة فى يد الله !! وفى الوقت نفسه فان القرآن يناقض هذا الوضع الذى شرعه فينبى كل الأعمال السلبية (من وجهة النظر الدينية) الى ارادة الانسان بصورة مقدورة !!

... ثم يشير فى نهاية التقرير :

الى أن التعاليم الاجتماعية فى القرآن .. ذات طبيعة رجعية !! ولهذا فان المعرفة والعمل على الكشف عن وجهة هذه التعاليم ذو أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والعملية » .

● وخصص ف. ك. كوليف ، رئيس قسم الفلسفة والقانون فى اكااديمية جمهورية تركمان السوفيينية الاشتراكية ومن رجال العلوم الفلسفية،

تقريره لموضوع : « التمسك بالشعائر والاحتفالات الاسلامية وما تلحقه من اضرار بالآوضاع التي تسود المجتمع الشيوعي !! .. » فقال :

« ان المؤمنين ملزمون الزاما قاطعا وفقا للشرعية الاسلامية بمراعاة عدة شعائر واحتفالات دينية ، مهما كانت ثقيلة الاحتمال . واهم هذه الشعائر هي :

« الايمان : بأن لا اله الا الله !!

« وان محمدا رسول الله !!

« وصيام شهر في السنة !!

« واقامة الصلاة خمس مرات في اليوم !!

« وايتاء الزكاة الى الفقير !!

« والحج الاجبارى الى مكة مرة واحدة في الحياة على الاقل ، بتقديم الأضحية !!

... وأوضح صاحب التقرير ذلك ، عن طريق أمثلة تستهدف الاقتناع من الاضرار التي تلحق هذه الشعائر بصحة الكادحين ! وبحياتهم اليومية ! وكيف أنها تسدل ستارا قاتما على اتجاهات المؤمنين بالاسلام !! وتقف في سبيل تطور ثقافتهم !! ومن ثم : **تقف حجر عثرة في طريق قضية النظام الشيوعي !!**

... ونوه صاحب هذا التقرير بأن من بين التعاليم الهمجية !! التي أوصى بها الاسلام : عملية الختان !! . وقال : ان ثمة وجهات نظر متعددة فيما ينصل بشأن هذا التقليد . ولكن هناك أسبابا تؤيد الافتراض بأن عملية الختان كانت من أخط مراحل تطور الانسان ، بمثابة علامة تدل على انتساب الشخص الى احدى الأسر المختلفة في القبيلة . ولم يحظ هذا التقليد بأهميته الدينية الا بعد ذلك بزمان . ولا يزال اليوم بعض السكان المتأخرين في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز يتبعون هذه العادة الوحشية المخجلة !!

... وبعد ذلك أسهب صاحب التقرير في الحديث عن مادة الكفاح ، وأشكاله وأساليبه ... ضد الشعائر والتقاليد الدينية الضارة !! ..

● بينما قدم د. ايل كارلى ، كبير مدرسى الجامعة التركمانية الحكومية التي تحمل اسم : مكسيم جوركى ، تقريراً عن موضوع : « الاسلام كاداة لاستعباد المرأة !! » أكد فيه :

« النجاح الرائع الذي نحقق في ميادين الحياة الاقتصادية ، والثقافية في الجمهوريات القومية السوفيتية . ولكنه قال في الوقت نفسه :

« ان مخلفات الدين النى تنطوى على السلوك الاقطاعى !! تجاه المرأة لا يزال باقيا في بعض الجهات . وقال : ان هذه المخلفات تتبل بصورة رئيسية . في تقييد اشراك النساء في الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، وتقييد فرصهن في تلقى التعليم ، والمسلك الذى ينطوى على احتقار المرأة في سمر الحياة اليومية . وقال :

« ان ثمة حالات في جمهوريات آسيا الوسطى حيث لا تزال مخلفات الاسلام ملتصقة بالحياة !! ، قام فيها الوالدان بانتزاع بناتهم المراهقات من دراستهن ، وبعثوا بهن الى بيت الزوجية !!

... « والواقع : أن الشباب من النساء والفتيات اللاتي يظهرن عدم الخضوع للعادات والتقاليد الدينية المهيمنة !! يتعرض للاضطهاد من جانب بعض الوالدين . كما ان من بين مخلفات الدين التى تتسم بالسلوك الاقطاعى !! تجاه المرأة : تعدد الزوجات ، ومهر العروس . وهى تقاليد تتناقض مع مذهبنا الاشتراكى وقوانيننا السوفيتية .

... « ولهذا : فان من الضرورى أن نخوض كفاحا مجردا من كل رحمة أو تسامح !! ضد جميع المخلفات التى من هذا النوع ، وضد كل حالة منها . وليس فقط عن طريق توقيع العقوبات الصارمة وفقا للقانون ، بل والقيام فى كل مناسبة من هذه المناسبات بخلق رأى عام ساخط ، يندد بأوثك الذين يتمسكون بهذه العادات والتقاليد الضارة التى هى من مخلفات الماضى !!.

... « وقد أصبح علينا أن لا نعمل على تحسين دعايتنا اللاحادية !! من كل الوجوه فحسب . بل وان نأخذ مأخذ الجد تدريب دعاة من النساء وتعليمهن بصورة جريئة لرفع شأن المرأة الى المراكز الرئيسية فى منظمات الحزب والمنظمات السوفيتية ، والاقتصادية ، والمنظمات العامة ، وفى ميدان انتاج المزارع الجماعية ، وكذلك ل اظهار اهتمامنا الشديد بتحسين مركز انساء فى ميدان الحياة اليومية ورفع مستواهن الثقافى » .

وأصدر هذا المؤتمر توصيات واسعة النطاق تستهدف مضاعفة العمل فى سبيل التغلب على مخلفات الدين الاسلامى .

... كما عرضت جامعة داغستان الذى عقد فيها المؤتمر . نشرات علمية وأدبية تتضمن : نقد الاسلام . كما عرضت صورا فوتوغرافية تناول موضوع :

« الجوهر، النظام الطبقي في الاسلام ،
« والعلم والدين »

« وعرضت على اربعة حوامل : مقالات الصحف الاقليمية التى تتناول
الدعاية الاحادية العلمية .

كما علقـت لوحات مرسومة بعبـارات كبيرة تنـدد بمـخلفات الاسلام
وبالشريعة الاسلامية ، والعادات الضارة .

والاسلوب الماركسى من أجل قيام الديكتاتورية العمالية العالمية في دعوته
الى التخريب واللااخلاقية ، وفي تبريره الاجرام وسفك الدماء وانغدر والخيانة
... له ظانـع الكـذب والافتراء باسم : الدعاية الاحادية العلمية ضد الدين ،
الى دين ، ويعتمد على ترويج الامة الدينية والجهل بمبادئ الاسلام خاصة
باسم العلم وقديسيته .

فليس في كل ما قيل في هذه التقارير كما يظهر جليا . ما يدل على منهج
علمي ، أو تحليل علمي يسبق الحكم والتقييم لما يقيم ، او يصدر في شأنه
الحكم .

... ان ما جاء فيها لا يعدو ان يكون تلبيسا للحق لباس الباطل . . او
خطا بين تقليد بيئى ومبدأ اسلامى ، او ترويجا لامة اسلامية باسم العلم
الحديث .

... واذا جاز للماركسية اللينينية ان تتحدث في الاقتصاد ، والتخطيط
والنصـيـح ، فـانـه لا يـنبـغى لها ان تتحدث عن حرية المجتمع ، وحرية الافراد ،
وقوة العلاقة في الأسرة وكرامة المرأة كزوجة ، وعن الانسانية والانسان
بصفة عامة .

فالفرد في نظرها لا وجود له الا . . في ظل قيادة الحزب الديكتاتورية :
ممثلة في اللجنة المركزية والقيادة الجماعية لعصابة من اعضاء الحزب
الشيوعى .

والزوجية ، والأمومة ، والعلاقة الأسرية لا قيمة لها اطلاقا في مواجهة
الدولة ، ونظام الحزب الشيوعى .

ولكنها التنارية الآسيوية في تصفية الاسلام في مجتمعاته . . يوم تتغلب
الماركسية اللينينية ، وتحكمها الحزبية الشيوعية .

وما يفنى عنه ماله اذا نردى • ان علينا للهدى • وان لنا الآخرة والأولى •
فأنذرتكم نارا تلقى (١) •

... وكذا في قوله :

((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبئسهم
بعذاب آليم • يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم •)) (٢)

... وفي غير ذلك من آيات كثيرة ، مما يدل على أن : صلاح الأمة
مرتبطة برعاية الله في شئون المال ، وعلى أن المسيئين في هذه الشئون سواء
بالسفة ، أو الشح والامساك ، أو الاكتناز وعدم تركه للتداول ، أو الاستغلال
واهدار كرامة الآخرين عن طريقته ... لابد أن يلقوا جزاءهم على سوء
تصرفهم ، وفي الوقت نفسه .. لابد أن يعاد وضع المال في أيديهم الى وضعه
الأصيل في نظر القرآن ، وهو : وضع ارتباط كيان الأمة الإسلامية جميعها
به على السواء •

وإذا كان الله جل شأنه يتولى الجزاء في الآخرة .. فان الامام في الدنيا
مسئول عن تنفيذ ما أمر به في سبيل صالح الأمة وخيرها ... وهو إعادة
الوضع الأصيل للمال ، وإزالة الانحراف في شئونه •

● وكذا خلقية الاسلام الاجتماعية من وجوب العدل والتوازن بين أي
من اثنين فأكثر في الحياة ... بين الانسان في بدنه وروحه ، وبين الفرد
والفرد : ان في المبادلات والمعاملات ، أو في التنمية ، أو في رد الاعتداء •

... ومن وجوب الاحسان على من استطاع أن يزيد على العدل ،
ويرتفع فوق التوازن : في مبادلاته ومعاملاته ، فيعطى أكثر مما يأخذ ، ويوجب
على نفسه أكثر مما يستحق لصالح غيره وأمنه ،

... ومن وجوب ترك المنكرات ، والفواحش ، والبغى ... ترك ما
يقوض النفس وعلاقات الأسرة ، ويحيل المجتمع في صلات بعضه ببعض الى
شحناء وبغضاء ، وحقد وكراهية ، وقتال طائفة لأخرى ،

... هذه الخلقية الإسلامية الاجتماعية بانضمامها الى نظرة الاسلام
الى المال ، على نحو ما سبق .. كفيلة باستئصال العلمانية ، ووضع سد
منيع في طريق الماركسية اللينينية الى المجتمع الاسلامي •

فالامران معا ، من علمانية وماركسية ، لم يكونا أصلا من صنع الاسلام

(٢) التوبة : ٣٤ ، ٣٥

(١) الليل : ٨ — ١٤

أو من نتائج تطبيقه في الحياة الانسانية . وانما كانا رد فعل لنصرف الكنيسة :
أحدهما جاء عن طريق مباشر لهذا التصرف ، والآخر حدث نتيجة لطغيان
سبق قبله .

وابتلاء المسلمين بهما ، كان بسبب امتداد جشع البربرية الأوربية الى
بلاد المسلمين وما فيها من كنوز وطاقات ، يسرت له : من التمكن والاستغلال
لنزوات المسلمين ولجهدهم البشري .. فرقة المسلمين ببعدهم عن كتاب الله
.. وتمسكهم بالتبعية المذهبية لضعف القادة والموجهين .

وليس من اليسر : أن يعلن النظام الاسلامي في وقتنا الحاضر في
مجتمع معاصر .. فتتزع منه فورا جذور العلمانية في التوجيه ، ويحول
طغيان الرأسمالية ، ويضعف تحديها للقيم الانسانية وتو اعلانه . فقد أعلنت
مجموعة الملايين من المسلمين في شبه القارة الهندية قيام دولة « باكستان »
سنة ١٩٤٨ على أساس من حكم القرآن .. كتاب الله ، متحدية به نظم الحكم
القائمة ، وهي النظم الغربية الديمقراطية ، والشرقية الشيوعية ، وذلك
تحقيقا لما نادى به الفيلسوف : محمد اقبال ، وعمل على تحقيقه : الزعيم
انسايى .. محمد على جناة .

وليس من شك في أن محمد اقبال .. يسر يفهمه الاسلام وعرضه
نبادئه في كتابه : « تجديد الفكر الاسلامي » صلاحيته في التطبيق في الحياة
اليومية المادية المعاصرة ، وحياة المجتمع المعاصر في علاقة بعض افراده
ببعض ، وعلاقته : ككل .. بالمجتمعات الأخرى ..

... كما أنه ليس من شك أيضا : في أن محمد على جناة في زعامته
السياسية استطاع أن يخلق الجو السياسي الداخلي ، والجو الخارجي
لقيام مجتمع معاصر على أسس اسلامية في عالم تتحرش فيه الايديولوجيات
الانسانية بالدين ..

وبعد عشر سنوات تقريبا من قيام دولة باكستان ظهر النقد السافر
للاتجاه العلماني الغربي لنشأة هذه الدولة على أسس اسلامية في صورة
بحوث علمية ، تستهدف الايحاء في نفوس الباكستانيين بخيبة الأمل من
جانب ، والتحذير للدول الاسلامية الأخرى من سلوك اتجاه باكستان
الاسلامي في نظام الحكم من جانب آخر ، وتطلب الى المسلمين جميعا : أن
يحذروا حذو تركيا الكمالية من جانب ثالث .

وقد كتب أحد هذه البحوث المستشرق الكندي : « ليفرد كانتويل
سميث » (Wilfred Cantwell Smith) في كتاب له بعنوان : « الاسلام

في النازيخ الحديث (١) (Islam in Modern History) والمؤلف يعتبر من اكثر المهتمين اعتدالا في تأليفهم ، واكثرهم كذلك توددا للعالم الاسلامي .

وقد جاء في هذا البحث :

«ان إنشاء باكستان كدولة اسلامية يعتبر غلطة !! ويصب المؤلف — كينا نقول — السيدة — الكاتبة «مارجريت ماركوس» (Margaret Marcus) على الباكستانيين شواظا من تقريعه ولومه ، وينمى عليهم : انهم يعيشون على الماضي ويقدمونه . اذ يقول : انه من المستحيل تماما ، وضرب من العبث . محاولة اعادة حكومة مضت في عهد آخر !! . ان باكستان لا تستطيع ابدا ان تعيد شطرا من تاريخ الجزيرة العربية !! » .

والسؤال في « تجربة باكستان » حقيقة .. هو :

هل الأخذ بالاسلام في نظام الحكم المعاصر عبث ، لانه اعادة لحكومة مضت في عهد آخر ، والانه ايضا اعادة لسطر من تاريخ الجزيرة العربية .. اى اعادة لحكم البداوة في الصحراء العربية على عهد الابل والقبيلة ؟

« .. » ، ام ان الأخذ بنظام الاسلام في المجتمع المعاصر يتطلب أولا : ازالة رؤسب العنصرية ومخلفات القومية اللادينية في التوجيه ، وآثار النظام الرأسمالي في الاقتصاد القومي ؟

ان دعوى : ان الدين الاسلامي هو حصيلة التجارب لحياة انبلاد في صحراء الجزيرة العربية ، ومن ثم يتلاءم مع الوان الحياة البدائية في الشعوب المتخلفة ، دون ان يستجيب للحياة الحضارية الانسانية وينجز مطالبها .. دعوى قديمة مكررة لدى المستشرقين . وهم مجموعة العلماء الاوربيين الذين سخروا اقتلامهم باسم المنهج العلمي في البحث للخدمة الكنيسية في التبشير ، وخدمة الاستعمار الغربى في الاستغلال للشعوب الاسلامية في افريقيا وآسيا .. وأخيرا لخدمة العنصرية الاوربية وتمكين سسيادتها على الاراضى في العالم القديم .. وهم اولئك الذين صنعوا بعض المسلمين في جامعاتهم ليكونوا ائمة الكفر في بلادهم معهم ، أو بدونهم ..

(١) نشر في سبتمبر سنة ١٩٥٩ نيويورك .

Muslim Digest; March 1960. Vol. 10 No. 8. (٢)

وهي كاتبة أمريكية ظهر نقد لها لهذا الكتاب في عدد شهر رمضان — مارس سنة ١٩٦٠ في المجلة الاسلامية السنوية التى تصدر من جنوب افريقيا « دورين » .

ثم هذه الدعوى نفسها : هى دعوى الطفولة البشرية فى الحكم ، التى تجعل شعارها : « ما عندنا خير مما عند غيرنا » .. من غير نقاش فى عناصر القيمة الذاتية التى لكل مما عند الطرفين ..

انه يثير حقد الكنيسة ورجال التبشير والمسنشرين ان يقال : لا اله الا الله ، محمد رسول الله . لان الكنيسة لا تطلب وحدة فى الالهية ، كما لا تطلب رسولا بعد عيسى عليه السلام .

... ويثير الاسنعمار ، كما يثير العلمانية الغربية والقومية اللادينية : ان يرتفع صوت المسلمين فى آذانهم عدة مرات فى اليوم مردين : اشهد ان لا اله الا الله ، واشهد ان محمدا رسول الله .. معلنين تضامنهم وتصحبهم كتلة قوية متراسة ، تفنى دون ان تذوب فى غيرها من الكتل والمجتمعات ، وتصبر على الشدائد والمكاره فى سبيل ان تبقى على عهدا من عبادة الرحمن ، وعلى الولاء لبعضها بعضا غير متجاوزة به .. الى مودة من يحاد الله ورسوله ..

ان الاسلام جاء به محمد صلى الله عليه وسلم العربى القرشى ، ... وان الدعوة الاسلامية ابتدأت سرا وجهرة فى مكة ، التى كان يحمى سادتها عبادة الوثنية ، وهى عبادة : ترسم الصورة البدائية فى العقائد البشرية .

... وان المجتمع الاسلامى فى نظامه ، وحكمه ، وهدفه وتحديده علاقاته تام اولا بالمدينة بعد ان التقت « المهاجرون » « بالانصار » وغلبت عليهم الروح الايثارية فى سبيل تحقيق الهدف ، وهو : اعلاء كلمة الله ، او سيادة القيم الانسانية فى حياة الانسان .

١ - فهل ، لان محمدا عربى ، ولان مسرح الدعوة ومكان المجمع الاول ارض عربية .. يكون الاسلام عربيا وليس انسانيا ؟

٢ - هل لان العرب كانوا قبائل عدة ، ولان حياتهم كانت حياة البدو ، قبل ان تكون حياة الحضر .. يكون الاسلام دين البدو والصحراء ، وليس دين المدينة والحضر ؟

٣ - هل القرآن ، وهو كتاب محمد .. يصور دين الطبيعة البشرية ، ويرسم خطوط السلوك الانسانى الكريم فى ذاته .. ام انه تعبير عن حياة محمد الخاصة التى عاشها فى تفاعله مع محيط الاجواء العربية القبلية ؟

● ان تقييم الاسلام قبل كل شئ .. من كتابه ، وهو القرآن الكريم .. وليس من حياة محمد الخاصة .. ولا من حياة العرب العامة ..

● وان تتبني ما جاء في القرآن من مبادئ .. يعود الى طبيعة هذه المبادئ في ملاعمتها لها .. وليس للملاعبة حياة البدو دون حياة الحضرة .

● واذا استقرت ملاعبة الاسلام لخصائص الطبيعة الانسانية الذاتية ، فهو لاجيال البشرية كلها ولعمودها المختلفة .. وليس لجيل معين ، في مكان معين ، في وقت معين .

ان الاسلام يستهدف السلام .. والسلام يتحقق في التوازن . فرسالته لا تخرج عن رسم طريق التوازن بين كل اثنين متقابلين في الوجود ، ولو كانت هذه الاثنتين في الفرد الواحد .. بين بدنه وروحه .

... واذا كانت تلك هي رسالة الاسلام .. ايكون لتبراب معين ، وانسان خاص ، وعهد ماضى .. أو آت ؟ ..

... ولكنها الطفولة البشرية في الحكم ... ولكنه الحقد ... ولكنها روح السيطرة والاستغلال ... ولكنها روح الانانية .

ان تجربة « باكستان » يعوق تقدمها .. رواسب العلمانية ، وليس نظام الاسلام في الحكم ... يعوقها : اختلاف الثقافة ، واختلاف نظم التعليم واختلاف مناهج الحياة تحت تأثير الجديد والقديم ... ذلك الاختلاف الذي أثبت به العلمانية ، ورسبته في نفوس المسلمين ووضعت حواجز بينهم .

... انه يعوقها ويشل فاعليتها سيطرة رأس المال الأجنبي في الاقتصاد القومي ، وتحكمه في الضغط على سياسة الحكم ، وعلى التوجيه بصفة عامة .

... انه يعوقها ويشل فاعليتها .. تعدد اللغات في الامة الواحدة ، كل لغة منها تعبر عن ثقافة واتجاه ، بدلا من لغة واحدة ، هي : لغة الاسلام ، وهي لغة كتابه .

ومن أجل : ان لا يتعجل في الحكم على تجربة النظام الاسلامي في باكستان أو في مجتمع اسلامي آخر تآثر بالاستعمار الغربي وبالأيديولوجية العلمانية .. يجب ان تكون هناك مرحلة « انتقالية » تخرج بالمجتمع من اخطبوط العلمانية تدريجيا .. الى الملامح الاسلامية في جوانب حياته المعقدة .

واولى خطوات هذه المرحلة تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي .

ومن الاهمية بمكان ، مع تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي .. العمل على تمكين الخلقية الاسلامية في التعليم والتوجيه ، سواء منها

الفردية أو الجماعية حتى تكون المباشرة للمال من قبل الوطنيين مباشرة
سلبية تقوم على رعايته ، وعلى انه لكل .. وفي خدمة الأمة جميعها ، لا فرق
بين من يملكه ومن لا يملكه .

ويجب أن لا يكون تأكيد السلوك الاجتماعي على حساب العناية
بالأخلاق الفردية : كالصدق ، والأمانة ، والعفة ، ونحوها .. مما من شأنه
أن يستل الفرد وبهذه كوحدة في بناء المجتمع . اذ بدون هذه الأخلاق الفردية
لا تتحقق الخلقة الاجتماعية أصلا . فليس من المعقول : أن يكون فرد ما
عادلا — والعدل خلق اجتماعي — وهو غير صادق ، أو غير أمين ، أو غير
عفيف — وكل صفة من هذه خلق فردي : فتقوم العدل .. الاعتراف بوجود
الفرد الآخر ، وبحقه في الحياة . وهذا يعني : عدم خداعه بالكذب ، ويعنى :
تأدية ما يؤتمن عليه له ، ويعنى : أن يكون عفيفا عما في يد غيره وعما يدخل
في حرمانه الشخصية .

... وإذا لم يكن الفرد عادلا .. يستحيل أن يكون محسنا ...
يستحيل أن يكون معطيا من جهده الانساني وطاقته البشرية أكثر مما يأخذ
من غيره . سواء أكان هذا الجهد مقوما ببال ، أو معبرا عن انسانية مهذبة
في المعاملة والسلوك . والاحسان خلق اجتماعي كذلك . أى أن عدم توفر
الخلق الفردي سيؤدي ، الى عدم الاتصاف بالخلق الاجتماعي : الممثل أولا
في العدل .. ثم بعد ذلك في الاحسان .

... وبالتالي اذا باشر الفرد المنكرات والفواحش ، أو اذا اعتاد
البغى والظلم .. فان تصرفه يكون أكثر بعدا عن التخلق بالأخلاق الفردية
من : صدق ، وأمانة ووفاء ، وعفة ... ثم أكثر بعدا كذلك عن التخلق
بالخلق الاجتماعي من عدل .. فاحسان .. فمباشرة الفواحش والمنكرات ،
ومباشرة البغى والظلم دليل الأنانية الجامحة ، التي لا تعرف وجودا للغير
فضلا عن اعتراف بحق له .. أو أداء واجبات تؤدي نحوه ... هي دليل
النحكم الغريزي في وحشية الغريزة الاصلية .

والطريق الى تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي .. أن يؤول
الاشراف عليه الى التشريع الوطنى ، والى أجهزة الرقابة المحلية بما فيها
عناصر الخبرة الفنية ، بحيث يتحرر من التوجيه السياسى المضاد للمصالح
الوطنية ، وبحيث يؤثر هذه المصالح في توجيه الاستثمارات والتنمية .

... يجب أن يكون هناك « توجيه » وطنى للاقتصاد القومى في المجتمع
الاسلامى . ولكن مدى هذا التوجيه يرتبط بالظروف الخاصة بالمجتمع
نفسه ، ثم أيضا بمدى النفوذ الأجنبي وتغلغله في مصادر الثروة القومية في
مجتمع معين .

وقد يتعين أن يكون « التوجيه » في صورة تأميم أو في خلق «قطاع عام» للمصادر الرئيسية للانتاج ، بجانب الملكية الخاصة . وقد يكتفى بأن يكون « التوجيه » في صورة رقابة عامة وإشراف لا يحول دون الاحتفاظ بـجو « المباشرة الفردية » لرأس المال ، ولكنه مع ذلك يضمن رفع الاستغلال السياسى ، كما يضمن رفع الاختكار وعدم استغلال الطاقة البشرية في انعمل . . من أجل ربح أوفر ، وعائد أكثر . . على حساب بشرية العمال ، وعدم رفاهية المستهلكين . . .

وفي كلا الأمرين . . لا نتجج مباشرة المال في القطاع العام ، ولا تتمر الرقابة في توجيه المباشرة الفردية ، إلا إذا كان وراء هذه وتلك . . ضمير خلقى قائم على الإيمان بالله ، تكون من السلوك ، طبقا للرسالة الإلهية ، يدفع في الطرق التي تحقق المصلحة العامة وحدها .

وعلى كل حال : خلق قطاع عام في الاقتصاد القومى ، بجانب الملكية الفردية ، أو انشاء رقابة محكمة لضمان توجيه المباشرة الفردية للمال ، حال الإبقاء عليها في المجتمع - أى مجتمع اسلامى . . . هو من التدابير المؤقتة التي يلجأ اليها الامام وولى الأمر ، وليست لها صفة الدوام ، والاستمرار . . . هي من التدابير التي تعالج وضعاً خاصاً ، نشأ نتيجة الاستغلال ، والانحراف في النظرة الى المال ، ونتيجة ضعف الأمة الاسلامية وقبولها لتحدى أعدائها في فرض المذلة والهوان عليها ، وحملها على التخلص من إيمانها ومقوماتها الذاتية . . . فإذا عاد أمر المجتمع الى طبيعته من قوة الإيمان والتماسك ، وصحت نظرته الى المال : في أن يرى أن وظيفته وظيفه اجتماعية ، وتمكنت الخلقية الاجتماعية ، بعد الخلقية الفردية ، في تصرفات الأفراد . . . وجب الرجوع الى الحرية الفردية الاسلامية في مباشرة المال . . . وهي حرية تدور في اطار المصلحة العامة التي حددتها الأوامر والنواهي الخاصة بالمعاملات المالية وشئون المال على العموم .

وليس الرجوع الى الحرية الفردية في مباشرة المال عند أمن عدم الاستغلال والانحراف ، وعند أداء وظيفته المال على وجهها المستقيم . . . يطلبه النظام الاسلامى كنظام خلقى انسانى فحسب . . . بل الطبيعة البشرية نفسها تحس بأن الغاء الملكية الفردية ، كالتدخل المركب في الرقابة على المباشرة الفردية ، ليس سنة الحياة ولا طريقها الطبيعى ، وإذا نفذ يوماً ما . . فلدرء مفسدة والى حين .

والمجتمعات غير الاسلامية التي أخذت بمبدأ الغاء الملكية الفردية ، في فورة غضبها وسخطها على من يملكون المال لسوء استغلالهم اياه ، عادت تنتقل من وضع التشدد في الالغاء التام الى وضع الإباحة في نطاق معين

وبحدود خاصة . سواء أكان مرد ذلك : الى سوء الانتاج في الملكية العامة لسبب ما يسمى : بعدم وجود الحوافز الفردية ، او بسبب كراهية العمل الجماعي وعدم كفايته في اشاعة السرور بحياة العمل اليومي في نفوس العاملين . وهذا السبب ، وذاك : مما يجعل التدابير الخاصة بتصفية الاستغلال والانحراف في شئون المال ذات طبيعة موقونة ، تنتهي حتما في وقت ما لاحق : طال أو قصر .

. ولذا حرصت الاشتراكية العربية — كما ينص ميثاقها — على أن تكون التجربة الاقتصادية لفترة حددت بعشر سنوات يعاد النظر بعدها في سنة ١٩٧٠ مره أخرى في أمر هذه التجربة ، وذلك .. في ضوء ما يتم من انجازات ومن اصلاح للعلاقات وعودتها الى ما يجب أن تكون عليه من وضع انساني ، موقف مستوى الأخلاق والسخط والكراهية بين الأفراد .

● والخطوة التالية ، لخطوة نصفية الاقتصاد القومي من النفوذ الاجنبي ومن الاستغلال والانحراف في وظيفة المال ، هي اعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية ، التي تحكم تصرف الأفراد ومعاملات بعضهم مع بعض .. هي اعاده النظر في مفاهيم القيم الأخلاقية للسلوك الفردي ، ومفاهيم القيم الأخرى في علاقات الأسرة ، والعلاقات المدنية : سواء اكانت اقتصادية ومالية أم اجتماعية وأدبية .

... وهي مهمة علماء المسلمين من فقهاء ، وفلاسفة ، وعلماء اقتصاد واجتماع . وهي مهمة تقوم على أساس : أن المفاهيم كائنات تتطور ، وتخضع للقوة كما تخضع للضغط ، وتبطل العصور والعهود المختلفة .. كما تبطل الأجيال والأشخاص .. وتقوم أيضا على : أن كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة في صفاء تطبيق عهد الرسالة ، وفي مواجهة ترجمة الأحداث وتوسع العمران ونشوب الخلافات الداخلية وتحدي المؤامرات الخارجية على أيام الخلفاء الراشدين .. هي الأصول التي نرد اليها مفاهيم القيم الاسلامية ، وهي الأوضاع التي تكون الأجواء الصحيحة لامتداد افق هذه المفاهيم في تناولها جزئيات جديدة لم تعهد من قبل .

وإعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية مقدمة لوضع بناء تربوي تعليمي وتوجيهي ، واقتصادي ، وسياسي ، وأدري ، وتشريعي ... مقدمة لوضع نظام حكم اسلامي يبنى القيم الاسلامية ، ويتميز عن أى نظام آخر .. يحضن هذه .. أو تلك ، من الأيديولوجيات الأوروبية في الشرق أو الغرب .

... وإعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية تهيدا لتخطيط فلسفة انسانية اجتماعية تحكم علاقة الفرد بالفرد وعلاقته بالمجتمع ، ووضعه من الدولة ووضع الدولة منه ، ومكان الانتاج والخدمات ، ومنزلة الرعاية

الاجتماعية في صنوعها المختلفة ... وغير ذلك مما استجد في المجمع المعاصر ويعتبر مقوما أساسيا في الحياة الانسانية المعاصرة .

وليس بلازم أن يبدأ في تخطيط هذه الفلسفة من فراغ .. بل يجوز أن يبدأ من تقييم تجربة قائمة فعلا في نظام الحكم في مجتمع اسلامي ، في ضوء ما تسفر عنه محاولة اعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية ، على أن يوضح ما هو مجهل في هذه التجربة من الزاوية الاسلامية ، أو أن يضاف اليها ما يكمل بناءها في أي جانب من جوانب الحياة الانسانية في نظام الحكم ، أن ظهر قصور في التجربة .. أو دعت حاجة الى اتمام البناء ، كالتعليم ، والتشريع والتوجيه العام .

أن الوضع في تخطيط فلسفة الحكم الاسلامي ليس وضع تفصيلات ، بقدر ما هو احكام نظريات وأصول عامة تتضمنها أو تقوم عليها أوجه البناء المتعددة في نظام الحكم ...

... كنظرة « الاستخلاف » و « الائتمان » في ملكية المال .

... وكنظرة العدل ، والاحسان ، وتجنب المنكرات في بناء العلاقات الاجتماعية .

... وكنظرة « الرعاية المتبادلة » في نظام الدولة وعلاقة الحاكم بالحكومين : « كلهم راع ، وكلهم مسئول عن رعيته ... » .

... وكنظرة « الحرية الفردية » في اطار صيانة الحرمات الشخصية .

ونحو ذلك مما يؤصل مناهج التعليم ، ويحكم مبادئ القانون ، ويلتقى الضوء في سياسة الارشاد والتوجيه ، ويحدد وضع ما يسمى بتعدد السلطات في القضاء ، والتنفيذ ، والتشريع ، في نظام الحكم ، ويضع معالم الاقتصاد وحركة استثمار المال .. الخ .

وبغير أن تكون هناك فلسفة اسلامية جديدة لنظام الحكم ، تقوم على اعادة النظر في المفاهيم الاسلامية ، وتخطيط لجوانب الحياة الانسانية في المجتمع المعاصر .. لا يمكن أن نطالب بنظام اسلامي للحكم في المجتمعات الاسلامية ، مستقل عن النظم الأخرى المؤسسة على الايديولوجية العلمانية ، أو على الأخرى الاحادية العلمية . وبغير ذلك أيضا .. لا يمكن أن يدخل الاسلام ، في قوة وفي أمل في النصر ، في الصراع الايديولوجي المرير الذي يقوم على أرضه ، والذي وزع المسلمين من الاسف العميق الى مجموعات يخاصم بعضها بعضا وخاصة فكرية ، وربما تتربص كل منها بالأخرى تربص العدو اللدود .

ان الأكاديميات ومجامع البحوث الإسلامية في العالم الإسلامي ، لا تؤدى وظيفتها . . . يوم تقف بانتاجها عند حد العظات ، أو عند حد إعادة كلام الفقهاء الذين انقطعوا عن ماضى المجتمع الإسلامي العريق ولم يتصلوا بانجاهات المجتمع المعاصر ويتعرفوا على أيديولوجياته ، أو عند حد الاستمرار في عرض مذاهب علماء الكلام وآرائهم في مشاكل وقتهم ، وقضايا الفكر الإنساني القديم .

ان المسلمين في الصراع الأيديولوجي المعاصر . . في خطر الحرب الباردة والساخنة على السواء ، ضد بعضهم بعضا . وان الإسلام بينهم معرض للهزيمة والفناء . . وان علماء المسلمين ابعد ما يكونون اليوم من أداء الواجب للمسلمين والإسلام معا ، اما بسبب عزلتهم وانزوائهم في حياة مجتمعاتهم ، واما بسبب فتدهم الصلاحية لحمل الرسالة ، واما لاینارهم الدنيا على الإيهان بالإسلام .

« والذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم مغفرة ورزق كريم . والذين آمنوا من بعد وهاجروا ، وجاهدوا معكم . . فأولئك منكم » (١)

ان طريق المسلمين الى الاستقلال بإسلامهم في مجتمعاتهم شاق وطويل . . انهم لن يتركوا في سعيهم نحو هذا الاستقلال من غير تضحية في أنفسهم وفي أموالهم واقتصادهم . . من هؤلاء . . وأولئك : في الغرب ، والشرق على السواء . . انهم لن يتركوا لتحقيق هذا الاستقلال دون أن يؤذوا عن طريق هؤلاء وأولئك في دعايتهم والنشنيح عليهم .

ولكن اذا أصر المسلمون على استقلالهم بإسلامهم ، غير خاضعين لأيديولوجية الغرب العلمانية الديمقراطية وما نشأ عنها من قومية لا دينية ، وغير خاضعين كذلك للشرق لأيديولوجيته الإلحادية التتارية ، وصبروا وتمسكوا بعبادى دينهم وبولائهم لله وحده . . فان أمرهم سينتهى الى النصر حتما ، والى القوة حتما .

« لتبطلوا في أموالكم وأنفسكم ، ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، ومن الذين أشركوا اذى كثيرا ، وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الأمور » (٢)

(٢) آل عمران : ١٨٦ .

(١) الأنفال : ٧٤ ، ٧٥ .

وما جاء في كتاب الله هنا ... لم يكن فقط لعهد الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم ، وإنما هو للمسلمين في كل وقت يصيبهم فيه انحراف أهل الكتاب ووثنية المشركين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ... يصيبهم إذا هم في : أنفسهم ، وأموالهم ، وسمعتهم .

وما كان الصبر ، وما كانت التقوى بالوسيلتين الناجحتين في اجتياز الأزمات من أزمات الأعداء جميعا على وقت الرسول وصحابته فقط .. وإنما هما دائما مفاصل النجاح ... ومصدر القوة إذا تأزمت الأمور واشتدت الأحداث .

* * *

الباب الثاني

الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

- الفرد في مجتمع الرخاء المادي.
- نظرة الاسلام الى واقع الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر.
- الأسرة في فلسفة الاسلام ونظامه.

الفصل الأول

الفرد في مجتمعات الرخاء المادى

التقدم الصناعى :

● ان انتقال القوة المحركة من البخار الى الكهرباء .. نم الى الذرة ، وتقدم العلم فى اختراع المحركات وترقية مستواها ، والتوسع فى تجارب الكيمياء الصناعية ، وعلى الأخص منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ .. أعطى الانتاج الصناعى الآلى دفعة قوية تخطى بها مستوى التطور الطبيعى فى البلاد التى مارست الصناعة الآلية ، منذ بداية القرن التاسع عشر فى أوروبا ، نم فى أمريكا الشمالية .

● ثم جاءت الهزيمة العسكرية فى هذه الحرب العالمية الثانية ولحقت بالمانيا فى غرب أوروبا .. واليابان فى الشرق الأقصى لآسيا ، فحولت نشاط الشعبين الى مجال الصناعة المدنية . وبروح الكفاح من أجل البقاء .. بروح المستنصف المتشبه بالحياة .. بروح المعتز بالأمس ، والمستنفل اليوم ، وثبتت الصناعة المدنية فى ألمانيا واليابان فى مدة العشر سنوات الأخيرة وثبة فاقته كل احتمال وكل رقم قياسي سبق : ان فى السرعة ، او فى الكم ، او فى تعدد السلع ونوعها ، او فى غزو الأسواق التقليدية للدول المنتصرة .

● وما حدث فى ألمانيا واليابان من التقدم غير المتوقع فى الانتاج الصناعى .. دفع أمريكا ، وروسيا ، والبلاد الغربية الأخرى : كاتجلترا ، وفرنسا .. الى دخول مجال المنافسة ، خشية أن تضعف عليها فرصة الأسواق العالمية وتنفرد بها الدولتان ، المنهزمتان عسكريا فى الحرب العالمية الأخيرة . خصوصا وأن انتاج هاتين الدولتين فى الصناعة يتميز بالجدة والابتكار ، مع خفض التكاليف الانتاجية ، بالنسبة الى انتاج البلاد الأخرى الصناعية المنتصرة .

وأصبحت ألمانيا واليابان ، بفضل هذا التقدم المخيف في الصناعة ، منافستين خطرتين في الأسواق المحلية للبلاد الأوروبية والأمريكية ، بجانب الخارجية العالمية في أفريقيا وآسيا .

وإذا أوحى الهزيمة العسكرية بالتقدم الصناعي ، والتوسع فيه ، في ألمانيا واليابان . . فإن النصر العسكري أوحى من جانبه بالفرقة السياسية والأيديولوجية بين القوى التي أحرزته ، وهي : روسيا من جانب ، وأمريكا ، وفرنسا ، وإنجلترا من جانب آخر .

وتحولت هذه الفرقة الى حرب باردة بوسائل الاعلام المختلفة ، والناورات السياسية في المحافل الدولية كما قضت بالاستعدادات العسكرية للرهيبة لحرب مقبلة ، ان قيض لها أن تقع . . ودخل العلم بهد تفجير الذرة مجال الفضاء ، ونحا بوسائل الحرب نحو الإبادة التامة للبشرية والتخريب الشامل للحضارة الانسانية القائمة .

● والرغبة في التفوق في الاعداد الحربى بين الكتلتين الغربيه والشرقيه ، حمل على التوسع في البحوث العلمية ، وعلى المزيد من التجارب والاختبارات في مجال التدمير والإبادة والوقاية منها . . وأعطيت أهمية خاصة في هذا الاعداد الحربى للسرعة في قطع المسافات ، والدقة في التسويب والاصابة والشمول في الاستئصال والازالة .

وهذا بدوره زاد في مجالات الصناعة الحربية ، والابداع والتفنن فيها ، وهون في الوقت نفسه من أمر النفقات الطائلة التي تنفق على البحوث ، والتجارب في حقل الاعداد العسكرية وعلى الانتاج الصناعي الحربى . . كما أعطى مزيدا من الفرصة في زيادة الانتاج الصناعي الاستهلاكى المدنى لألمانيا واليابان . اذ هما محرومتان من الانتاج العسكرى ، بمقتضى عقد الهدنة في سنة ١٩٤٥ .

● ولم تكن نتيجة هذه الحرب العالمية الأخيرة هي الهزيمة العسكرية لفريق والنصر العسكرى لفريق آخر فحسب . . وإنما كانت نتائجها في المحيط السياسى الدولى ، وراء دائرة الهزيمة السياسية ، بالنسبة للمستعمرات والشعوب المحتلة ، أو الواقعة تحت الوصاية التي تأثرت بهذه الحرب أكثر من أى شيء آخر . اذ توالى في أعقابها ، بعد قيام هيئة الأمم المتحدة كمظومة سياسية عالمية ، صكوك الاستقلال للشعوب الأفريقية والآسيوية . وهي الشعوب التي حكمها الاستعمار الغربى فترات متفاوتة في الطول والقصر ، وربطها بأنواع التبعية المختلفة من سياسية واقتصادية ، وثقافية ، ولغوية ، بحياته ، وبأسلوبه فيها .

واستقلال هذه الشعوب — بسبب التخلف الشنيع في جميع مرافق الحياة فيها ، وانخفاض مستوى المعيشة بين أفرادها انخفاضاً يقرب مستوى الإنسان من مستوى الحيوان — حتم ، ويحتم ، عليها الامتداد من التقدم الصناعي الآلى لدى الدول الصناعية : سواء في اقامة المصانع ، أو في التنقيب عن المواد الخام في أراضيها وبحارها : كالبترو ، والحديد ، والمنجنيز ، والفحم ، والنحاس ، والقصدير ، والذهب والفضة ، وغير ذلك من أنواع الثروة المعدنية أو في استصلاح الاراضى وبناء الجسور ، وطرق الرى ، والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانى ... ونحو ذلك مما يعود على هذه الشعوب بالتقدم في وسائل الحضارة ، وفي رفع المستوى الاقتصادى للمعيشة .

وهذا بدوره زاد في رقعة مجال العمل الصناعى أمام البلاد الأوروبية والأمريكية ، وزاد في إتاحة الفرصة للخبراء الفنيين في جوانب الخبرة المختلفة في هذه البلاد ..

● وبالإضافة الى هذه العوامل كلها ، التى ألقت عبثاً ضخماً على الانتاج الصناعى في البلاد الصناعية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لفترة طويلة : كان اثر العقلية العلمية التقدمية في الصناعة ، وحافز المنافسة فيها .. المزيد من الأعباء على هذا الانتاج .

... فبمقتضى هذه العقلية ، مع قوة حافز المنافسة ، تعددت الابتكارات الجديدة في صناعة المساكن والملابس ، والمواد الغذائية ، ووسائل الراحة في الإقامة والسفر .

... اذ هذه الابتكارات من شأنها أن تدفع الى التوسع في الاستهلاك المدنى .. سواء في جديد لم يكن في الاحلال محل القديم . مع ملاحظة أن التسهيلات الائتمانية في الدول الصناعية الرأسمالية ميسرة ، والشروط المقدمة تغرى على اجرائها والتعامل على أساسها ، استجابة للرغبات الاستهلاكية في الحصول على حياة اقتصادية .. افضل .

ويفضل هذه العقلية العلمية التقدمية أيضاً ترقى وسائل المواصلات في ربط أجزاء العالم بعضه ببعض : عن طريق الهواء ، والبحر ، والبر ، وأصبح الانتقال بسبب السرعة وتوفير الراحة أمراً مرغوباً فيه .

وكنيجة للرغبة في الانتقال والاطلاع على معالم القارات والبلاد المختلفة فيها اتسع مجال السباحة ، فلم تعد قاصرة على طبقة معينة ، هي الطبقة ذات الغنى الواسع ، ولا على فصل معين من فصول السنة ، ولا على مكانة معينة هي الأمكنة التاريخية .. وانما أصبحت عامة وشاملة .

والتوسع في السياحة يتطلب المزيد من اقامة الفنادق ، واعداد المصايف والمشاتى ، والخدمات السياحية الاخرى كالطرق ، وسيارات الرحلات ، والنويع في كل ذلك .

وبهذا كله غيرت الحرب العالمية الثانية بآثارها المختلفة حياة الناس . وتركز التغير في ميدان الصناعة ، كمصدر عقدت عليه المجتمعات الانسانية الامل في تغطية الاحتياجات والرغبات والتطلعات المختلفة لدى الامراد في الشعوب المختلفة .

• واصبحت المجتمعات الافريقية والآسيوية ، كالمجتمعات الاوربية والأمريكية ، تطلب حياة أفضل ومستوى في المعيشة أحسن ، ومزيدا من وسائل الترفيه . وربما كانت المجتمعات الافريقية ، والآسيوية في تطلعاتها الى ذلك ، أشد وأعنف من المجتمعات الأوربية والأمريكية .

وإذن : دور الصناعة بعد هذه الحرب الثانية في حياة البشرية زادت اهميته ، وأصبح العصر الذي نعيش فيه الآن عصر الحضارة الصناعية الخلاقة .

والنصف الثاني من القرن العشرين يتميز بظواهر هذا العصر ، وبطابعه الخاص به . وإذا كانت الآلية قد غلبت على الصناعة ، والسرعة زادت في انتاجها فان طابع العمل الانساني فيه يأخذ هذه الظاهرة من السرعة ، وعدم التعمق في التفكير كذلك في الوقت نفسه .

والضغط الشديد على الصناعة ، في التوسع ، وفي انتاجها لفترة طويلة لا يعرف متى تنتهى . . يتطلب توسعا غير محدود في استخدام الأيدى العاملة في البلاد الصناعية . . أى في أوروبا ، وأمريكا ، وروسيا ، واليابان ، ويتطلب ايضا اعدادا غنيا في المهارات المختلفة في البلاد النامية ، وهى : البلاد التى تخلصت من النفوذ السياسى الأجنبى ، عقب هذه الحرب في افريقيا وآسيا ، يوازى هذا الاعداد احتياجات الصناعة الناشئة ، والكشف عن المواد الخام واستغلالها .

ولأن البلاد النامية في سياستها الصناعية تسير على تخطيط خاص في مدد محددة ليست لديها مشكلة في العمالة . لأن الفنيين فيها لم يكونوا موجودين أصلا ، أو لم يكونوا بحيث يقل عددهم عن حاجة المصانع أو مجال الخبرة الفنية في التنقيب عن الثروة القومية واستغلالها .

فقد كانت سياسة الاستعمار في هذه البلاد الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . . هى : ربط احتياجات البلاد المستعمرة الى المنتجات الصناعية

الاستهلاكية بالانتاج الصناعى فى بلد المستعمر . ومن ثم لم تكن هناك حاجة الى تدريب عمال أصحاب مهارات مختلفة من الوطنيين .

والمرافق العامة ، أو المصانع التى ينشئها المستعمر فى مستعمراته كانت نبعا لمصانعه فى بلده ، ومن أجل استغلال الثروة الوطنية لصالحه الخاص ، وكان يباشر العمل فيها غير وطنيين . والوطنيون كانوا يمارسون الأعمال الزراعية وحدها . وان باثروا عملا غير الزراعة... ففى النظافة أو فى المهن الأخرى غير الفنية .

والحديث هنا اذن قاصر على الصناعة ، ومشاكلها ، وآثارها ، فى البلاد الصناعية الرأسمالية وروسيا الشيوعية . ومن بين هذه المشاكل نقص الأيدي العاملة ، مع الحاجة السريعة الملحة الى علاج هذا النقص .

ومشكلة العمالة فى البلاد الصناعية — وبالأخص الرأسمالية — هى مشكلة المصنع ، والمكتب والخدمة فى الفنادق والمطاعم ، ووسائل النقل .

واذا وجدت بطالة فى بعضها فمعناه : أن هناك مجالا خاصا من مجالات العمل قل الانتاج فيه عن اليد العاملة . وليس معناه : أن احتياجات جميع المجالات قد سدت كلها ، وزاد بعد ذلك عمال لا عمل لهم .

هذه المشكلة — وهى مشكلة الحاجة الى أيد عاملة — فتحت مجال العمل للمرأة بصورة غير معهودة فى الصناعة ، والتجارة ، والمكاتب ، وخدمات الفنادق والمطاعم ووسائل المواصلات ، وأصبح العمل ميسرا لها وبشروط مجزية ، ومغرية فى كثير من الأحيان . اذ يكفى إفصاح المرأة عن الرغبة فى العمل فتجد ما ترغب فيه على حسب ظروفها . ليس هناك وقت يفرض عليها للعمل ، بل قد تكون كل الساعات المخصصة له فى اليوم ، أو بعضها . وليس هناك سن معينة ، فمن هى فى سن المراهقة كمن هى فى سن اليأس ، ومن هى متزوجة كمن هى عانس فى فرصة العمل سواء .

والنظم الرأسمالية هى التى تقدم هذه التيسيرات اغراء للمرأة على العمل ، لا لسد حاجة العمل فحسب ، وانما أيضا لما يعود على الانتاج فى خفض تكلفته ، وبالتالي فى زيادة ربحه . فأجر المرأة لم يزل أقل من مستوى أجر الرجل فى العمل المشترك بينهما ، وعلى العموم كذلك (١) .

أما الدول الشيوعية فنبعا لضمان مستوى تعيش به الأسرة تدفع المرأة : الى العمل دفعا فى كل مجال من مجالاته ، وفى جميع الظروف والأحوال ،

(١) من احصائية رسمية فى اسعاد ألمانيا الغربية سنة ١٩٦٤ نمثل المرأة العاملة ثلث القوى العاملة ، وتمثل المرأة المتزوجة نسبة الثلث من العاملات ، ونصف النصف لمن هن تجاوزن سن العشرين .

وتحقيقا للمساواة بينها وبين الرجل ، وتمكيننا للدولة والحزب من مباشرة توجيه الناشئة من سن الطفولة المبكرة في مدارس الحضانة والمراحل الأخرى التالية لها ، ضمانا للولاء للمعقده الماركسية . فأجر الرجل متزوجا أو غير متزوج هو أجر منخفض ، لا يفي إطلاقا بحاجة فردين فأكثر . ومن ثم دفعت المرأة دفعا الى العمل خارج المنزل .

ونخفض أجر الرجل أمر متعمد تقتضيه فلسفة الشيوعية ، التي تناهى قيام أسرة بمعناها الصحيح . فالأسرة القوية شرك بالمجتمع ووجودها وجود مصاد لوجوده . ومن هنا تسقط نفقة الأقارب وفيهن الزوجة والوالدان ، كما يسقط نظام الارث حسب الشريعة الإسلامية .

والفرصة الواسعة للعمل أمام المرأة ، والأجر المجزى عليه شجع النزعة الاستقلالية لديها في سن مبكرة . عن أسرتها من وأنديتها وأخوتها ، وعن الرجل وأولادها كذلك في حياتها الزوجية معه . وأصبحت تشعر في نفسها بأنها مشاركة فقط في نفقات المعيشة ، أكثر منها عضوة متفاعلة في أسرة والديها ، وأكثر منها أما وأصلا في أسرة زوجها . كما لفت ذلك نظر الرجل الى المرأة ، وأصبح الجانب الاقتصادي يفوق ما عداه في دفع الرجل نحو المرأة في البناء بها (١) .

وهذا الشعور الاستقلالي تكون لديها بالتدريج ، منذ أن مارست العمل خارج المنزل من جيل مضى وزادت قوته بزيادة فرصة العمل أمامها ، وزيادة آلية الحياة في طريقة المأكل والملبس ، وفي توفير وسائل الراحة لكل خدمة تطلبها . وطالما هناك مال فهناك حياة مادية رخيصة .

أما الجانب النفسي فقد انتقل الى المنزل الثانية في حياة الانسان المعاصر ، فلا يسمى اليه الا بمقدار ما يحصل منه متعة حسية .

وهذه النزعة الاستقلالية لدى المرأة تحت تأثير العامل الاقتصادي :

● جعلت عمل المرأة لأولادها وزوجها في البيت عملا غير مرغوب فيه رغبة قوية ، لأنه يمكن أن يؤدي آليا في يسر ، أو بأجر أقل من الأجر الذي

(١) نشر معهد Allenbach) بـ Badensee) احصائية من الجانب المرغوب للرجل الألماني في المرأة : فحظي الجانب الاقتصادي لدى المرأة بنسبة ٦٥ بالمئة . بينها حظي جانب العفة فيها وعدم مباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج بنسبة ٦٢ بالمئة . وتلا ذلك جانب النظافة والترتيب بنسبة ٦٠ بالمئة . أما جمال المنظر فقد كان في المرتبة الدنيا في نسب الدوافع التي تحب البنات في نظر الرجل الألماني « هيرالد تريبيون في ١٩٦٦/٤/٤ » .

تحصل عليه الزوجة من عمل آخر خارجه ، أكثر فنية وأكثر اجرا . ولكن في الوقت نفسه هي مهددة بالحرمان من الدور المثمر والممتع لها في شئون المنزل . فالعمل الخارجى قلما يسبب متعة نفسية سوى أن تحصل المال عن طريقه (١) .

وأهملت المرأة في الاعتبار . . . رعايتها لزوجها كزوجة ، ولأولادها كام ، ولبنزلها كسيدة بيت ، وتغاضت عن روح المرأة التى تشع في حياة الأسرة كقبس من نور الله ، فتشبع الاطمئنان لدى الزوج اذا عاد من عمله قلما ، وتلهيه الفكرة الصائبة في ملاعبة نفسه مع ظروف الحياة ومشاكلها ، كما تنشر الحنان والعطف في جو الأولاد ، فيكونون أكثر تجاوبا في العلاقات الأسرية والاجتماعية ، وأقدر على التضامن والتكافل وعلى نحل الأزمات والشدائد . ونسيت وجودها كأصل تنطلق منه الأسرة في غدوها ، وتعود اليه في رواحها ، وهو أصل يشجع عند الغدو ، ويحتضن عند الرواح .

تذكر مجلة : (Die Neue Illustrierte) الألمانية (٢) :

« أن تحرر المرأة ، وابتعادها عن الدور الطبيعى لها ، كان عاملا رئيسيا في الصعوبات التى تواجه زيجات اليوم . . . وان المرأة المعاصرة أصبحت حائرة في أمر نفسها :

(أ) كام أمينة تعنى بأولادها وزوجها ، وتخصص رعايتها لهم ،

(ب) ومشاركة في الكسب ، وشريكة شركة كاملة في الزيجة ،

(ج) ومكلاعبة ، جذابة للرجل » .

... وقدرت العامل المادى وحده ، وطاقتها عن طريق الأجر على العمل ، وعلى الشراء لنفسها فيما تنزى به ، معترضة بوضعها الجديد الذى خرجت به عما كان مألوفاً لها من قبل ، وهو ارتباطها في الانفاق بزوجها ، سواء : لنفسها أو لأسرتها . .

وهى في كل خطوة تخطوها خارج المنزل تخطوها في زهو وفخار ، لأنها انطلقت أو تحررت ، وهى تفعل ما تريد : لأنها وحدها المسؤولة الآن عن حياتها الخاصة .

وهى الآن فرحة بالانطلاق والتحرر ، ومستندة في حيانها الى كسبها من عملها الخاص الخارجى ، تتخوف من الزواج اذ تريده واذ هو مبسور لها ،

(١) كما جاء في تقرير الصحة العالمية بجنيف في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٥ ،
(نقلا عن الهيرالد تريبيون في ٢٦ / ١٠ / ١٩٦٥) .
(٢) في عددها الرابع والأربعين ، ص : ٣٨ في أول نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وتبالغ في الاحساس بتقل قيود الزوجية ، وتنظر الى حياة الامومة والاولاد نظرة عدم اكتراث بها . ومن هنا قد لا تقبل على الزواج ، اذ ساعدت ظروف المجتمع بمقاييسه الجديدة وينظرته الاخلاقية التقدمية ، على بناء العلاقات المؤقتة بين الرجل والمرأة باسم الصداقة ، او باسم التمهيد للخطبة ، فالزواج .. فترة من الزمن ، يرجى لها ان تطول .

● ولذلك ابتدأت معايير السلوك الخلقي تتغير ، وأخذت الاتجاهات الفكرية — معاونة لتغيير المعايير — تطلب وصفا جديدا ، بدلا مما كان أصولا لهذه المعايير في تقدير الفضيلة والرذيلة ، والمقبول وغير المقبول في تصرفات الانسان .

وراجت نظره المادية في القيم الاخلاقية التي أحيها الفكر الفلسفي في القرن التاسع عشر في أوروبا .

ونظرة المادية لا تعنى أكثر من : أنه ليست هناك اصول وحقائق ثابتة ومستديمة يرجع اليها في التعرف على السلوك الخلقي وتقييمه . وانما المفاهيم الاخلاقية تتغير بتغير ظروف المجتمع تحت تأثير العوامل الاقتصادية فيه . وكما ان التفكير الانساني ظاهرة تتبع المادة ، فكذلك السلوك الاخلاقي ظاهرة أخرى من ظواهر المادة .

وتطبيقا لذلك : اذا المجتمع الصناعي أوحى بضرورات معينة في السلوك او اتى بنتائج اعتبرت ظاهرة للعصر الصناعي وظروفه المادية والآلية ، فان هذه الضرورات والنتائج لها قيمتها الاخلاقية ، وان غايرت معايير المجتمعات السابقة .

للمرأة العاملة اذ اتاح لها الاستقلال الاقتصادي : حرية وانطلاقا أوسع ، فلا غشاضة عليها اطلاقا من الناحية الاخلاقية — تبعا لمطبق الاستقلال — أن تسلك مع الرجل في المعاشرة الجنسية مسلكا يخالف ما جرى عليه العرف الاخلاقي فيها مضى في المجتمعات السابقة ، وهو الذي قام على عقد الزواج وحده (١) . لأن وضع المجتمع الصناعي أتى بفرصة العمل للمرأة ،

(١) أصدرت احدى محاكم « كوينهاجن » بالدانيمارك قرارا — يعتبر أول قرار من نوعه في العالم يرفض قبول الخيانة الزوجية كسبب من أسباب الطلاق « جريدة الاهرام عدد ٢٨٤٦٤ ص ٢ ملحق في ١٥/١١/١٩٦٤ .
وفي تقرير عنوانه (Sex and Morality) أصدرته لجنة عينها المجلس البريطاني للكنائس لتحديد موقف الكنيسة من العلاقات الجنسية خارج الزوجية جاء فيه ، بعد دراسة استمرت سنتين وطبع بمطبعة (J. C. M.) بلندن وظهر للتوزيع يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ :

وممكنها من استقلالها اقتصاديا : في الانفاق على حسانها الخاصة ، فلم يعد هناك مكان فسيح للارتباط بعقد الزوجية في السلوك الجنسي ، وفي سرعية العلاقة بين الرجل والمرأة .

فالموضع الاقتصادي للمجتمع — كما هو اتجاه الفكر المادي — هو وحده الذى يحدد القيم الأخلاقية ، ومعايير السلوك للإنسان ... وليست القيم والمعايير هى التى تحدد أخلاقية المجتمع ، لأنه ليست هناك قيم ومعايير ثابتة ! يشار إليها ويرجع إليها في كل ظروف المجتمع !.

ومعنى ذلك : أنه اذا انخفض المستوى الاقتصادي للمجتمع ، وضاعت فرصة العمل أمام المرأة واحتاجت في الانفاق على نفسها الى الرجل ، يغير وضع العلاقة بينهما ويصبح عقد الزواج وحده هو المقياس الخلقى للسلوك الاجتماعى للمرأة والرجل حينئذ !.

.... وكذلك في وضع المجتمع الصناعى نفسه : معيار السلوك الاخلاقى يختلف في علاقة الرجل بالمرأة على حسب قدرتها على الكسب واستقلالها عن طريق العمل بحياتها الخاصة ، أو بعدم قدرتها واحتياجها في ذلك الى الرجل . وما هو أخلاقى بالنسبة لواحدة قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لآخرى . كالمشاة في المجتمعات : ما هو أخلاقى بالنسبة لمجتمع قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لمجتمع آخر قائم في عصره ، كالمجتمع البدائى ، أو الزراعى ، بالنسبة للمجتمع الصناعى في وقت واحد .. وما هو أخلاقى بالنسبة لما مضى في حياة المجتمع نفسه ، قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لحاضره !.

فعامل الاقتصاد : هو المعيار وحده ، وعلى هذا : المجتمع الواحد لا يقاس السلوك فيه بمقياس واحد في أى عهد كان . ولذا ينبغى لكى تتقارب معايير السلوك في المجتمع : أن يعنى بالمستوى الاقتصادي لأفراده ، بحيث تذهب الفوارق الكبيرة في الأجور والمرتبات وفي مستويات المعيشة بينهم !

« أن الزنا لا يجب أن ينظر اليه على أنه سبب تلقائى للطلاق . ولكن كفرصة للعفو والغفران . وهذا ليس من السهل . »
« الزنا خيانة للثقة وبالأخص عندما يكون منعدا ومستمرا . أنه يسبب حرجا كبيرا ، ويهز الاطمئنان النفسى .. فاذا أخفى فهو لا يفارق قلب الزيجة . والعلاج الصادق من الاعتراف الصريح والغفران التام .. ممكن ، اذا كان رباط الزوجية قويا .

ولكن في مجتمع يعتبر الطرف الذى غفر وعفى غير عاقل وينظر الى الانسان المقتلىء بالثقة على أنه غير واقعى أو أنه سلبى .. عندئذ يتحول الوضع الى وضع مؤلم مبنوس منه ، وينتهى مغزى الزوجية » .
صحيفة (The News of the World) عدد الأحد ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ..

وعلى أية حال فقد شجعت النزعة الاستقلالية لدى المرأة على قبولها لهذا الفكر ومعياره في السلوك الأخلاقي . لأنه يغطي تصرفاتها في المجتمع وبالتالي يعبد الطريق أمام انطلاقها وتحررها . وأصبح من الجديد لها والمرغوب فيه : أن تسأبر نزعتها . وأصبح من القديم وغير المرغوب فيه لها : أن تحد من هذه النزعة ، وتتمسك بالقوانين الأخلاقية الانسانية التقليدية (١) .

(١) تحت عنوان : (You can't go on locking up your Daughters)
« نشر في صحيفة (The News of the World) عدد ١٢ يونيه ١٩٦٦ » :

اقتبس المقال نقلا عن الطبيب النفسي (Eustace Chesser) قوله :
« أنه سيكون مثاليا إذا استطعنا أن نقول للبنت : انظري هنا ! . ان المباشرة الجنسية أمر محبوب ، سواء أكنيت في علاقة زوجية أم في غير علاقة زوجية ! . ولكن لا تتركي الشاب ينال منك هذا الأمر بالاكراه ، أو عن طريق الاستغلال لسبب من الأسباب .

ولا تباشري الاتصال الجنسي اطلاقا طالما لا ترغبين فيه !
لا تخاطري اطلاقا بالحمل ، لأن النمن مزعج عاطفيا وماديا .
دع عنك ما يسمى بوصمة العار (The Stigma) !
دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !
دع عنك ما يقال عن الطفل غير المرغوب فيه !
دع الدولة تساعد البنت التي وجدت نفسها حاملا !
دعنا نعلم البنت الطرق الفنية لمنع الحمل ! .
وبعد ذلك نجد ان المشكلة قد تقلصت .

ومن نافلة الأمور أن يقال : ان ذلك سيزيد في السماح لامتداد موجة الجنس الطاغية . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم للمسؤولية . وبعد مدة فإن البنات والغلمان الذين يحتاجون لمباشرة الاتصال الجنسي سيباشرونه . وهذا بخلاف ما عليه الوضع الآن : من أن من يحتاج هذه المباشرة لا يتمكن منها ، ومن لا يحتاجها أو من لا يريدتها يقوم بها .

ان ملاحظة الشباب في الجانب الاقتصادي أو الجنسي شيء محزن :
انهم يشعرون بأنهم يجب أن يفعلوا لأن غيرهم يفعله .

ولكن اذا اعدوا بشخصية صحية واستقلال ذاتي فانهم يفعلون عندما يريدون . ولكن نحن ننظر الى الخلقية نظرة خالصة من زاوية المصطلحات الجنسية . لماذا كل هذا القلق من أجل الجنس ؟ .

وهنا هذه النقطة : نحن لم نكن أبكارا في شبابتنا ، فلماذا نحن الآن باستمرار نحدث الشباب أن يكونوا هم أبكارا ؟ ، ان هذا نفاق مزدوج والشباب يعرف ذلك » .

... أصبح العرى للمرأة حضارة وجديدا ومقبولا ، وأصبح العراة رجلا ونساء في المصايف على شواطئ البحار تقدميين ، وأصبح عرض المرأة لجسدها مكشوفاً على المسرح جزءاً جزءاً حتى سواتها - فنا . وأصبح تصوير العلاقات الجنسية في غير مداراة وفي غير شرعية لها .. أدبا جديدا . وهذا وذاك أمر حضاري ، وجديد ومقبول ! والذي أضفى عليه هذه السمة الحضارية هو : عصر المجتمع الصناعي ، وأثر العامل الاقتصادي فيه على المرأة ! .

ففى التقرير السنوى التقليدى عن سنة ١٩٦٥ لبلدية سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا بأمريكا الشمالية عن أوجه النشاط المختلفة .. استنكرت المحكمة الكلية نمو جرائم الجنس .. والانحلال الخلقي ، وجاء في تقريرها : « أن المطبوعات الجنسية الرديئة ، والاتجاهات المكشوفة نحو الدمار .. فى ازدياد مستمر ،

» .. وأن خادمت المنازل والمطاعم العاريات الصدور والأخاذ أثناء قيامهن بخدمة الزبائن ،

» وكذا البنات اللاتي يحترفن بعرى أجسامهن عريا ناما فى الملاهى .. أصبح لا يحتل أمرهن من الوجهة الأخلاقية البناءة ،

» .. وأن الكتب الجنسية القذرة .. والعبارة .. وبنات العرض وهن نصف عاريات .. والمخدرات .. والشذوذ الجنسى بين الذكور والنساء تغمر أمكنة فى المدينة تردد عليها هذا العام ، مليونان ونصف المليون من الرواد « (١) .

● وتبعاً لهذه النزعة الاستقلالية أيضاً لدى المرأة وأثرها على انطلاقتها وتحررها فى التصرفات والسلوك ، فى حماية الفكر المادى فى أخلاقه .. أصبح من الضروري : التوسع فى المساكن الصغيرة ذات الحجرة الواحدة ، أو ذات الحجرتين ، والتوسع كذلك فيما يسمى « فنادق العائلات » .

واعتبر هذا التوسع أيضاً ظاهرة حضارية ! لأن وضع المجتمع الصناعى - والصناعة حضارة وتقدم - يدعو الى ذلك .. كما اعتبر أن الوضع السابق فى المساكن ذات الغرف العديدة يحمل ظاهرة البدائية أو ظاهرة التخلف ، وهى وجدت يوم كانت الأسرة تعيش على العصبية ، وفى حاجة الى التكتل

(١) تحت عنوان : « المحكمة الكلية بسان فرانسيسكو تدمج الانحلال الخلقي » نشر فى صحيفة هيرالد تريبيون الطبعة الأوربية ، بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ .

وتقوية علاقات القربى . ولم تكن في حاجة الى العصبية الا دفاعا عن النفس واقتناصا لوسائل العيش من أجل البقاء .

ولكن منذ أن قام المجتمع الصناعى بمعجزاته ، وبرخائه ، لم تعد هناك حاجة الى الكتل ولا الى العصبية وقوتها . فقد شمل رخاؤه الأفراد ، وعاونهم على الاستقلال والسلوك الذى لا احتكاك فيه ! وبالتالى لم تعد هناك حاجة الى المساكن الواسعة . بل الأمر على العكس : يدعو الى تقوية استقلال الأفراد واكتفائهم فى العلاقات بين بعضها بعضا بها ينظمه علم الاجتماع فيها وبما يقوم على أساسه المجتمع .

وهنا كان للفلسفة المادية أيضا نشاطها فى نظرتها الى المجتمع . فترى أن النزعة الاجتماعية ليست فطرية فى الأفراد . بل الأفراد وحدات مستقلة يربط بينها « العقد الاجتماعى » وتقوم علاقاتها على أساس التبادل .

● والتوسع فى المساكن الصغيرة ، والمشاركة فى المسكن الواحد بين الزميلات والزملاء فى العمل ، دفع الى الرغبة فى الانفصالية فى نفقات المعيشة ومكن من الحرية الفردية فى شئون الحياة الخاصة : فى الإقامة ، والسفر ، ونسج بدوره الفردية والاستقلال .

● وكان لابد تبعا لذلك كله : من أن تضعف العلاقات الأسرية فى تجاوب أفراد الأسرة الواحدة فى الأحاسيس المختلفة ، وفى التعاون والتكافل بينها .

نتائج :

وتجهعت عن الظواهر السابقة فى المجتمع الصناعى عدة مشاكل ، انارت الاهتمام ، أو البحث ، واختلف المعالجون لها فى تقديرها وحلولها .

أولا - على مركز الرجل فى الأسرة :

الى أى مدى تصبح قوامة الرجل على المرأة فى العلاقات الزوجية ؟
... أو على أى نحو تكون هذه العلاقة فى المجتمع الصناعى الثورى الجديد ؟

... أيعيش كل من الزوجين مع بعضهما فقط عيشة المشاركة فى المسكن والإقامة ، على أن تكون لكل واحد منهما :

● الحرية فى الأكل داخل المسكن وخارجه ؟ .

● والحرية في استقبال الصديق أو الصديقة فيه ، على معنى : أن يستقبل الزوج صديقة له ، ونستقبل الزوجة صديقا لها ؟

● والحرية في المشاركة في الاجتماعات الخاصة وحفلات السهر ؟

● والحرية في تحديد مكان قضاء الاجازة السنوية في صحبة كل منهما للآخر ، أو في صحبة كل منهما لأجنبي عنها ؟

... أيعطى حق الطلاق لكل واحد منهما أو لكليهما ، دون الرجوع الى المحكمة أو الكنيسة ، اذا لم يتفق الزوجان على أسلوب الحياة في المعاشرة المشتركة ؟

... أم يؤقت عقد الزواج نفسه لمدة يتفق عليها الطرفان ، يحدد بعد انتهائهما باتفاقهما أيضا ؟

وهكذا في هذا المجال ، أصبحت المرأة نسائل نفسها :

لماذا يقيد عقد الزواج حريتها الشخصية التي منحت لها من الطبيعة ، والتي يساعدها المجتمع الصناعي على ممارستها في سن مبكرة ؟

... أصبحت تعيد النظر في تقاليد الزوجية ، وعرف المجتمع السابق ، على ضوء الحرية الشخصية الجديدة وفرص العمل الميسرة .

وأصبح من السهل عليها ترك بيت الزوجية لمدة طويلة والسكن بمفردها أو مع صديق لها. الى أن يجد الزوج عندئذ : أن لا مفر من الموافقة على الطلاق منها .

وفعلا هذه النظرة التي تنطوى على عديد من التساؤلات أثرت بالفعل على وضع المرأة في علاقتها الزوجية والأسرية ونشأت الطلاق وحصلت عليه (١) . وان لم تكن تحصل عليه انعزلت عاطفيا عن زوجها واستنعت

(١) نحت عنوان : « ارتفاع نسبة الطلاق في الاتحاد السوفييتي » — نشرت جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٦ ما يلي :

« نشرت اليوم » ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٦ « صحيفة (برافدا) الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوفييتي مقالا للخبر الاجتماعي الدكتور خارشيف قال فيه : أن حالة من كل تسع حالات زواج تنتهي بالطلاق في الاتحاد السوفييتي ، وأن السبب الرئيسي لهذه الظاهرة الاجتماعية هو : فساد الأخلاق ، وعلى الأخص الإدمان في شرب الخمر .

» ثم قال : أن نسبة ٨٠ بالمائة من جميع حالات مخالفة القانون التي يقرنها المراهقون ترجع الى تفكك الأسرة .

برجل آخر في بيت الزوجية أو خارجه ، وعلى علم من الزوج أو في غيبة من علمه .

وجاء في تقرير هيئة الصحة العالمية الذي صدر في جنيف في أكتوبر سنة ١٩٦٥ :

« ان حرية الطلاق — وهى تلك التى كانت ولم تزل حتى اليوم — مسألة على جانب عظيم من التقدم في تحرير المرأة ،

« ولكنها أصبحت مشكلة اجتماعية ذات أهمية خاصة . نظرا للعدد العظيم من المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن ، والذي يتزايد باستمرار .
« وما يعمل من صنوف الرعاية الاجتماعية لتعويضهن عن الزوجية .. .
يعتبر في نجاحه ذا طابع محدود .

« وبجانب هذه المشكلة مشكلة أخرى وان لم تبلغ أهميتها . وهى مشكلة المنعزلات عاطفيا عن أزواجهن وهى امر أصبح مشكلة .. كنتيجة كذلك لتحرير المرأة العاملة » (١) .

ونشرت جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . نقلا عن صحيفة هيرالد تريبيون في نفس التاريخ ، الطبعة الأوروبية :

« ان التلفزيون السويدي قدم عرضا أمس لفريق أمريكى مكون من أربعة رجال وثلاث فتيات يقومون فيه بخلع ملابسهم قطعة قطعة ويجمعونها في كومة أمامهم ثم يأخذون في الرقص عراة تحت أضواء وظلال حادة .

وقد أثار البرنامج عاصفة من المكالمات التلفزيونية التى تعبر عن الاحتجاج .. وقال المسئول : انه لم يسمح بعرض البرنامج الا بعد اجتماع على مستوى عال عقد لبحثه » .

ولولا تعاليم الكنيسة الكاثوليكية بوجه خاص ، لانهار كل وضع تقليدى للعلاقة الزوجية في المجتمعات الصناعية في وقتنا الحاضر في أوروبا وأمريكا ..

... لولا أنها تحرم إعادة الزواج لمن يثبت طلاقها بجريمة الزنا ،

= « ومضى البروفسور خارشيف يقول : ان عددا كبيرا من الأزواج يعيشون معا أقل من ثلاث سنوات ، ويعيش بعضهم معا بضعة أسابيع أو أشهر فقط » .

(١) صحيفة هيرالد تريبيون ، الطبعة الأوروبية ، في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

... ولولا أنها ترى أبدية الزواج أصلا ولا تجيز الغشاء الا لضروره
تصوى تقدرها هي ،

... ولولا أنها تراقب سلوك المنتسبين اليها وتحول لدى رجال الأعمال
الكانوليك دون تشجيع الخارجين على نظام الكنيسة ..

... لولا ذلك وامتاله لاصبحت العلاقة الزوجية قضاء ليله في بار أو
فندق ، أو قضاء اجازة في مصيف أو مشفى ، أو لقاء في حفلة . والحضارة
التي توحى بتبادل الزوجات في احدى لىالى الأسبوع وتحول دون تدخل
القانون طالما يجرى التبادل في ناد خاص ويرضاه الأزواج .. لا يستبعد منها
ان توحى بها هو أكثر من التبادل في بعض الفترات .

فقد أورد المراسل الخاص لصحيفة نيوز أوف ذى ورلد في مدينة
نيويورك هذا الخبر :

« ان رجال الشرطة الذين فاجأوا بالنفثيش عمارة حديثة مكونة من عدة
طوابق في مدينة « أثلنفا » (Atlanta) بولاية جورجيا (Georgia)
بالولايات المتحدة — صادروا عددا من السجلات والملفات ، يعتقدون أنها
لناد وطنى لتبادل الزوجات .

« ... وذكر اليوم المتحدث باسم الشرطة بأنه طبقا للبلجة التي
يديرها النادي : أن باب النادي مفتوح للمزاب والمتزوجين من الجنسين .
وتدعى الشرطة : أن له فروعا في نيويورك .. وشيكاغو .. ودلاس ..
وأورلندو .. وفلوريدا ، وأن أصحاب الطلبات من السيدات يلتزمين بنسجيل
الاحصائيات الحيوية ، ومن تقبل منهن تزكى من عدد آخر من الأعضاء ..

« والوثائق النى صودرت سلمت الى المحكمة الكلية كى يقوم بنظرها
الادعاء العام .

« ويذكر احد رجال الشرطة : بأن تبادل الزوجات في أمريكا امر شائع
وفي تزايد يوما بعد يوم . ولكن ما وجد في هذا النسادى يكشف لأول مرة
عن : مدى انتشاره وشيوعه على مستوى الولايات كلها ومستوى الأمة
الأمريكية في أى مكان .

« فكثير من الأزواج والزوجات في الولايات المتحدة الأمريكية تغلب على
العلاقة بينهما نوع من السامة والنضجر ، يدفع الى الرغبة في تغيير كل منهما
لزوجته فترة من الزمن : قد تكون ليلة .. وقد تكون نهاية الأسبوع .. وقد
تكون الاجازة السنوية بأكملها !

« والنادى فى انلانتا يقدم لأعضائه كل شىء ، ورسمة السنوى ما يقرب من خمسة جنيهات . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة فى المجتمع الأمريكى فى أوساط السياسيين أو فى وسط نجوم المسرح والسينما فى هولبوود .»

« وتحدث شخص آخر من رجال الشرطة الرسميين فقال :

« ان هذا النادى مستكمل لجميع إمكانياته كناد . . وان سجلاته تظهر : ان عدد الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » كمكان للالتقاء وتمضية اجازة تسطع فيها الشمس الدافئة مع زوجة طازة ! »

وكذلك فى هذا السجل دليل على أن أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلتقط الدولار غير المشروع (يتكسب من وجه حرام) فى صنع سبيله الخاص فى الجامعة . . عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة لاحدى الزوجات بناء على رغبة زوجها .»

« وقد وقفنا على لعبة يمارسها أعضاء النادى فى اجتماعات آخر الأسبوع ، وهى لعبة : « الغماية » . . يعصب الرجل عينيه ثم من يمسك بها من السيدات تصير محظيته فى هذه الليلة .»

« وكثير من أعضاء النادى ، كما تبين ، هم : من السكرتيرات الجميلات . . . ومنهم هم فى ضيق وملل من الرجال والسيدات ويرغبون فى شىء من انصرية والتسلية .»

« وستقوم الشرطة بتفتيش آخر . . ولكن ذلك لا يوقف تبادل الزوجات . اذ الانسان لا يمكنه أن يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة ، مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق تحريمها «(١) .»

ثانياً — على تربية الأطفال :

ذهبت المرأة العاملة ، الى المصنع ، والمكتب ، والمدرسة ، والمستشفى والى فروع العمل المختلفة فى الحياة العامة . حتى الى المقاهى والمطاعم الصغيرة ، وهى أم لولد أو أكثر . . وهى زوجة أو غير زوجة . وواجب العمل يحتم عليها ترك اولادها فى المنزل أو فى غيره وفى رعاية غيرها ، أو فى رعاياها . ومن هنا كانت مشكلة حضانة الأطفال حتى سن الثالثة أو الرابعة من أعمارهم .»

(١) تحت عنوان : كبسة الشرطة لنادى مبادلة الزوجة .»

وقد كانت علاقات القربى فى الأسرة فى المجتمع السابق تسمح بأن يكون الولد فى حضانة الجدة للأب أو الأم ، أو لآى فرد آخر من أفراد الأسرة . إذا كانت أم الولد زوجة ، وقتما كانت هناك أم لولد لم تكن زوجة . ولكن استقلال المرأة ورغبتها فى الانفصال عن الأسرة فى سن مبكرة أضعف العلاقات الأسرية ، بحيث أصبح من الصعب أن يقوم فرد من أفراد الأسرة بحضانة الولد فى غيبة والدته فى العمل .

على أن هذا العامل أيضا وهو العامل الاقتصادى ، كما أثر على الأم الزوجة ، أثر على الأخريات فى إتاحة فرصة العمل لهن خارج المنزل فلم يعد هناك فراغ فى الأسرة يسمح بالقيام بالحضانة .

ولحل هذه المشكلة أقيمت دور للحضانة على نفقة الدولة فى المجتمع الشيوعى ، وعلى نفقات الشركات أو الجمعيات أو الأفراد كعمل خاص يدر ربحا فى المجتمع الرأسمالى ، يقيم فيها الأطفال مددا لفترة من اليوم الى حين عودة امهاتهم الى بيوتهن ... وفى المساء قد تحتاج الأم الى « مجالسة » للأطفال بأجر معين ، اذا اضطرت للخروج من المنزل فى هذا الوقت .

وهكذا تشارك دور الحضانة الأمهات فى حضانة الاولاد ورعايتهم فى تنشئتهم وتوجيههم فى هذه الفترة الأولى من حياتهم . وهى تلك الفترة التى يحتاج فيها الطفل الى حنان الأم وحدها وتحتاج فيها الأم الى اكتساب الخبرة فى الوقوف على نفسية الانسان فى طفولته وتنمية الملاحظة لمظاهر نموه ... وهى تلك الفترة التى تؤسس فيها المرأة كأم — وليست كأمراة — التوجيه الصحيح فى بناء الأسرة وبناء المجتمع ، وتسهم بنصيب موفور فى استقامة البناء وصلابته .

وعن مباشرة المرأة العمل خارج المنزل خفت الرعاية بالطفل وتعرض لصور كريمة من الانحراف ويبدو ذلك واضحا عند قدرته على التصرف فى سن المراهقة . وقد يكون الانحراف هو الاعتداء على المجتمع أو هو الهروب منه . كتب اللورد (Shaveross) تحت عنوان : « المواطن والجريمة » (١) ، « ان جرائم الاعتداء — كما توردها احصائية سنة ١٩٦٥ — بلغت خمسمائة فى المائة (٥٠٠ ٪) منذ الحرب العالمية الثانية . » « وأن جرائم السطو واقتحام المنازل بلغت مائتين وخمسين بالمائة . » بينما هناك ظاهرة مؤلمة ، وهى ظاهرة زيادة الجريمة بين من هم فى سن المراهقة .

(١) فى مقال نشر فى صحيفة (The News of the world) بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٦ .

« ثمانية وعشرون في المائة من جرائم الاعتداء ارتكبتها من هم في سن السابعة عشرة الى سن الواحدة والعشرين .. بزيادة خمسة عشر في المائة عن السنة الماضية ... »

« وجرائم البنات لمن هن في السن بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة .. زادت بنسبة أربعة عشر في المائة عن العام الماضي أيضا . »

« وهذه الأرقام لسنة ١٩٦٥ تنطوي على خطورة الوضع ، وأن أمر الجريمة صائر الى أن يخرج عن المقدرة والإمكانات المتاحة . »

« نعم هذه الأرقام لا تعكس النعمة الخلقية في الأمة جميعها . فأكثريّة هذه الأمة (الانجليزية) أناس مهذبون .. أمناء . »

« وعلى هذا النحو (من الاعتداء) مجموعة كبيرة من شبابنا : له رغبة في الانحراف ، والشذوذ في الملابس .. والسلوك ! ولكن ألم نك نحن كذلك على عهد الشباب ؟ »

« والفكرة : ان المراهق المثل لطابع المراهقة .. هو الذى يتسكع في الشوارع والمدن .. وفي أحد جيوبه حبوب المخدرات .. وفي جيبه الآخر حبوب منع الحمل .. هي فكرة تثير السخرية والضحك . »

« ان الاكثريّة الكبيرة تحمل شعور المسؤولية وتقوم بأعمال مضيئة . واكن الاقلية العابثة تتكاثر .. وربما كذلك تفسد البقية الباقية في سرعة . وهنا بالفعل خطر قائم ، وهو : أن واحدا من كل ستة أطفال يقع في ورطة مع رجال الشرطة . »

« وليس هناك أحد في الواقع يعرف : لماذا ؟ »

« بعض الناس يعتقد أن انهيار الحياة الأسرية جعل الآباء والأمهات لا يبالون بما يحدث لأولادهم ، »

« وبعض آخر يرى : أن ذلك نتيجة لخروج الأم الى العمل ، وعدم وجود وقت كاف لديها لرعاية الأولاد . »

« .. وبعض ثالث يرى : أن انحدار الإيمان الدينى .. مضاعفا الى الخبرة التى سببها الرجال المجددون من رجال الدين في شرح المبادئ والمذاهب القديمة — هى العامل في ذلك ، »

« .. وهناك آخرون يلومون ضغط المجتمع المتواصل .. ومهما كان من أمر السبب ، فإنه لا شك حقا : يجب أن نحاول — مع فهم وحنو — أن نحصل

على الجذور الاجتماعية لهذا المرض الذى يمكن أن ينفذ بسهولة الى نظام اخلاقنا والى حياة مجتمعا ..

ونقلت صحيفة هيرالد تريبيون فى طبعتها الأوروبية عن لندن نحت عنوان : « وثنية المراهقين تسكن الكهوف الغائرة فى وسط إنجلترا » ما يلى :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سكنى كهوف غائرة فى بلدة : (Matlock) وسط إنجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم فى وثنية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : (Trags) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون انفسهم فى كهوف رطبة مظلمة ، لانهم يحسون : أن المجتمع ضدهم . يقول ذلك (Kenneth Terhoven) أحد الرواد الدينيين المسيحيين فى المدينة (Matlock) الذين يعملون بينهم .

« واكثر هؤلاء الشباب يترك بيوتهم فى المدن الصناعية فى المنطقة الوسطى . ووجد بينهم بعض مدمنى المخدرات ، وكذلك بنت تبلغ الرابعة عشرة تحترف الدعارة .

« ويقول أيضا مستر « تير هوفين » : ان بنانا فى سن الثانية عشرة والثالثة عشرة أبيع لهم الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع الغلمان ..

« ولهم نظام اخلاقى صارم يرتبط به بعضهم فى معاملة بعض . ويقومون بزواج صورى مع هؤلاء البنات كى ييسروا لهم الموقف النفسى فى المعاشرة الجنسية .

« وهؤلاء الشباب يطوفون الوطن كله على أقدامهم ، على أن يستقروا أخيرا بمدينة (Matlock) . وأصبحوا يشكلون مشكلة اجتماعية فى المجتمع سواء فى أكلهم بالمطهى أو فى استجدائهم النقود من أماكن الراحة والاصطياف .

« وتليل من الناس يعرف أى الأوضاع فى هذه الكهوف . لأن هؤلاء الشباب لا يتركون غريبا يدخلها . وثقتهم فيما هى التى جعلتنا نقف على ما بداخلها . وقد زودناهم بالأكل ونظفنا لهم اجتماعات . وهم فى حاجة ماسة الى المساعدة والريادة ، وقد دبرنا الأمر لاقناعهم بالعودة الى بيوتهم .

« وشرطة المدينة تذكر : أن هؤلاء الشباب غزوا المدينة منذ سنتين . ولكنها لا تستطيع التدخل معهم طالما لم يسببوا اضطرابا » . (١)

(١) هيرالد تريبيون فى ١٤ ابريل سنة ١٩٦٦ .

والانزواء وهذا وذاك يدل على مدى السلوك غير الطبيعي للشباب ،
سواء في الهجوم والاعتداء أو الاختفاء .

وليس مشكلة المجتمع الصناعى هنا هى وجود دور للحضانة أساسا ،
وانما في وجودها كظاهرة عامة من ظواهر المجتمع التى يدفع اليها عمل المرأة
في خارج المنزل ، تحت اغراء الفرص الميسرة لها في المجتمعات الرأسمالية ،
وتحت تطبيق نظام الدولة وفلسفتها في قيادة المجتمع في الدول الشيوعية .
وهي فلسفة تعمل على نحو الفردية وضياع استقلال الوحدات البشرية في
المجتمع . أسرة أو أفراد . ومن أجل ذلك يحبذ « انجلز » الرجل الثانى
للماركسية ، الزواج الجماعى ، ويدعو الى تقويض القيود التى فرضتها
الاديان في علاقة الرجل بالمرأة .

ثالثا - نسبة الأولاد لغير آبائهم :

كما كان من المشاكل المقلقة التى صاحبت المجتمع الصناعى مشكلة
الطفولة غير الشرعية وهى تزداد تعقيدا كلما زادت النزعة الاستغلائية في
قبولها وممارستها ، وكلما زادت فرص الكسب المادى في المدينة على وجه
خاص ، وكلما كثرت التسهيلات الخاصة لغير المتزوجات كحبوب منع الحمل
في المعاشرة الجنسية ، وكالمستشفيات الخاصة بهن عند الحمل ودور الحضانة
المخصصة لرعاية الأطفال دون الثالثة كلما زادت المشكلة اتساعا
وعمقا . وكذلك كلما قوى الشعور النفسى لدى المرأة بالتخلص من تقاليد
الماضى ، والانطلاق في حياة المجتمع الجديد ، في ظل قيم جديدة . . . كلما زاد
ذلك من تغفل المشكلة ومن آثارها .

والاحصاءات الرسمية التى تصدر عن المجتمعات الصناعية الغربية
تصور نسبة مرفعة بين الأمهات غير المتزوجات لن دون سن العشرين ، وفي
تزايد باستمرار سنة بعد أخرى .

ولتفانم مشكلة الأمهات غير المتزوجات والأطفال غير الشرعيين في
المجتمعات الصناعية في البلاد الغربية ، وفي البلاد الشيوعية أيضا ، يقترح
بعض علماء الاجتماع أن ينسب الأولاد الى أمهاتهم — طالما لا يعرف آباؤهم
على وجه التحديد — منعا « لركب النقص » من أن يسود شعور الأطفال ،
فيجنحون الى الجريمة والانتقام من المجتمع ، على أن تزيد الدولة في رعايتها
لهم وتوجيههم تبعدهم عن تذكر الماضى .

وما يقترحه علماء الاجتماع هنا لا يمكن أن يكون بديلا للطفل عن
نسبته الى أبيه في العلاقة الزوجية المشروعة . فليست النسبة اعلانا يعرف

الطفل بابيه وأصله .، وإنما هي جو نفسى انسانى ينمو فيه الطفل ويباشر استعداداته الفطرية دون عائق معنوى ، ودون « لوم » يلاحقه في فقرات هذا النمو . . . هي جو يدفع الى ارتياد المجتمع وريادته ، بدلا من الهرب منه والانزواء عنه . . هي جو يخلق فيه الشعور بالعزة كما يخلق فيه التفاؤل بالحياة والاسهام فيها اسهاما ايجابيا عوضا عن شعور المذلة ، والتشاؤم والسلبية ، أو النزعة الهدامة .

وعناية الأب غير الشرعى بطفله الغير شرعى أو عناية ائدولة بالطفل غير الشرعى . . لا نسو اطلاقا الى عناية الأب الشرعى بطفله الذى انجبه فى علاقة زوجية مشروعة . فالأب غير الشرعى يمتلكه احساس الشك : بأنه أب على سبيل الحقيقة لهذا الطفل . اذ الظروف التى جعلها تنتقل فى يسر من واحد الى آخر . وهى ظروف الاستمناح بالحرية الشخصية ، والايمان بقيم جديدة للمجتمع الذى تعيش فيه ، وهو المجتمع الصناعى .

و « الحب » الذى يوجد فى مثل هذا المجتمع ، وفى مثل هذه الظروف ويدعو الى اتصال المرأة بالرجل ، ليس هو « التوافق » فى الخصائص بينهما ، أو الاتفاق على تحقيق هدف اجتماعى مشترك يحتاج تحقيقه الى تصل المشاق فى سبيله ، ومضاعفة السعى فى الوصول اليه . . وإنما هو « نزوة » تدفع اليها الجاذبية الجنسية واستلطاف فى اللقاء . ولذا : وجود هذا الحب وجود مؤقت ، وهو قابل للتفنى من علاقة جنسية تمت الى أخرى لم تتم . وهذا من شأنه ان يفسح مكانا للشك فى نسبة الطفل لأب معين فى علاقة غير شرعية .

والمجتمع الذى تصبح فيه الطفولة غير الشرعية مشكلة ، اما بسبب تزايد الأطفال غير الشرعيين أو بسبب تزايد الأمهات غير المتزوجات . . مجتمع يسوده الحقد والميل الى الانحراف .

اذا مهما تأثرت الأم غير المتزوجة بالتفكير الجديد فى المجتمع وبجوه ، وقيمه . . فانها لازالت تتأثر برواسب الماضى البعيد فيه كذلك . . وهى رواسب التفرقة بين أم أنجبت طفلا فى علاقة زوجية علنية ، وأخرى أثبت به فى خفاء وانزواء عن رؤية العين أو سماع الأذن . ويكنى أنها تذهب وهى حامل الى دار الولادة للأمهات غير المتزوجات كى تضع طفلها . هناك . . ويكنى ذلك بأن يخلق عندها الشعور بالنقص ، ومن ثم يتكون عندها بالتالى : الميل الى الانتقام من الرجل الذى عاشها ، أو كراهية الرجل على العموم ، والميل أيضا الى الغيرة والحقد على الأم ذات الطفل الشرعى .

وسواء عندئذ : الأطفال غير الشرعيين ، أو الأمهات غير المتزوجات ، فانهم يعتبرون أنفسهم غير أعضاء فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، مهما

بشرتهم الأخلاق الجديدة بأن عضوية المجتمع عضوية تبادل المصلحة . لأن
بعض المجتمع في تراثه الأخلاقي ، وفي تقاليده ، أصبح ينقل بالتوارث في
أعضائه الجدد من الناشئة ، ولم تزل له قوة في التأثير لا تقف أمامها قوة
الفكر الجديد . إذ حصيلة البشرية في تاريخها الطويل ، العميق لا تلغيها
حصيلة فترة من الزمن ، ولم يتم حتى الآن الاعتراف بها كقانون شامل ومنظم
للحياة الإنسانية .

* * *

رابعاً — المتبنى للولاد :

على أن تزايد نسبة الأطفال غير الشرعيين في المجتمعات الصناعية —
بالرغم من استعمال وسائل منع الحمل وانتشارها ، وبالأخص الكيماويات —
فيما وراء العلاقات الزوجية دعا بعض الأسر التي لم تنجب ولداً إلى الميل
إلى « المتبنى » من هؤلاء الأطفال ، إذا لم ينجح التلقيح الصناعي ، وقد
تطور أمر هذا التلقيح . لا في ضمان نجاح العملية البيولوجية فقط . .
وإنما في اتساع دائرته وتخطيه ما يسمى : بالحرمان والمقاييس الأخلاقية
والقانونية . فأصبح :

● لا يرى حرمة للمحارم . . . فليس بمانع أن تلقح الزوجة بمنى شقيق
زوجها (١) . .

● وليس بمانع أن يلحق بمنى الرجل الأجنبي أكثر من امرأة واحدة . .
وقد يصل عددهن إلى ثمان (٢) .

● وليس بمانع كذلك أن يلحق بماء الرجل الزوج الأجنبية عن الزوجية
ثم يتبنى هو زوجته ولد هذه الأجنبية من منيه (٣) . .

● وقد يكون التلقيح بمنى رجل حي . . أو مريض . . أو ميت . . إلى
امرأة على قيد الحياة (٤) . .

● كما يكون من منى حديث العهد . . أو من قديم مجهد مرت عليه
سنون ، وقد تمر عليه قرون (٥) . .

(١) مجلة (Constanze) الألمانية عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٥ .

(٢) المصدر السابق (٣) المصدر السابق

(٤) صحيفة (The News of The World) بتاريخ ١٠ أبريل سنة

١٩٦٦ .

(٥) المصدر السابق

● وقد يكون من منى مسن تقدم به العمر الى شـأبة في طور المراهقة (١) .

.. كما تشعبت اهدافه : من نخليد المحاربين الذين يستقون في ميادين الحروب .. الى اعادة الانسانية بعد وقوع حرب درية شاملة .. الى انجاب عظماء من رجال الفكر والرياضة والفن ، أمثال : اينشتين وبينهوفن .. الى الابقاء على العلاقة الزوجية النى أصيب فيها بالمعقم احد الطرفين .. او كليهما (٢) .

والبننى هو نسبة الولد الى غير ابيه ، والفنكل به ومعاملته معاملة الولد الحقيقى ، وضمه الى افراد الأسرة فى الأوراق والسجلات الرسمية . على أن الأسر التى تتبنى الأطفال هى فى العادة أسر ذات يسار ، وفى الوقت نفسه ذات حنان ورغبة اكيدة فى التمتع بالأولاد . وهى من أجل ذلك قليلة العدد . ولذا لا يصلح أن يكون التبنى حلا لمل هذه المشكلة .. وهى مشكلة تكاثر الطفل غير الشرعى ..

.. ومن جهة أخرى لا يساير البننى فى آثاره النسب الصريح : فى قوة العلاقات وترباط الأسرة وهو أقرب الى الهواية منه الى البناء والتكوين .. كما هو مطلوب فى الأسرة .

وفى الوقت نفسه : أن الأم التى مركت طفلها للتبنى تركته تهرا عنها ، تحت ضغط ظروف المجتمع القائمة ، مهما خف وزن هذه الظروف وضعف اعتبارها فى نفسها . وهى من أجل ذلك تشعر بالضيق والنبرم بالحياة عند فراقه ، أكثر مما تحزن عليه لوفاة . وتصبح بالتالى عضوا صوريا فى المجتمع ، تعيش من أجل لقمة العيش والمحافظة على الذات فحسب .. ونود أن لو هلك هذا المجتمع وطمست معالمه ! .

* * *

البيئة البدائية والعامل الاقتصادى :

والاستقلال الاقتصادى وما يؤدى اليه من نتائج ، ومعاييره فى الأخلاق ، هو اذن احدى الظواهر الرئيسية لحضارة الصناعة الآلية ، بينما تخلفه هو طباع البيئة البدائية ! .

(١) المصدر السابق .

(٢) صحيفة (The News of The World) بتاريخ ١٠ ابريل

سنة ١٩٦٦ .

ومن أجل تخلف هذا الاستقلال في البيئة البدائية — كما يراد أن يستنتج — كان من آثاره عدم استقلال المرأة : بنتا أو زوجا ، بالانفلاق على نفسها ، وفي الوقت نفسه كان من حمياته في التقييم الخلقي وفي تحديد العلاقة بين المرأة والرجل :

- أن كان للأب ولاية على البيت في الأسرة الى سن الرشد ..
- وأن كان للزوج قوامة على المرأة في العلاقة الزوجية ..
- وأن كان له أيضا وحده أصلا حق الطلاق ، دون الرجوع الى الزوجة ..
- وأن كان على الزوجة بخدمة زوجها ، وارضاع ولدها ، وحضانته ، ومباشرة شئون بيت الزوجية ، وذلك كله مقابل الانفاق عليها من الزوج ..
- وأن اعتبرت شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ..
- كما اعتبر حقها في الارث على النصف مما يأخذه الذكر ..
- وأن اعتبرت مباشرتها الزنا اهدارا لحق الزوج عليها ، واخلاقا بوضع العلاقة بينهما ! .

واذا كان هذا هو ما يدعى انه : وضع المرأة بالنسبة للرجل في البيئة البدائية التي لم تتوفر فيها للمرأة ظروف الاستقلال باتاحة الفرص المتكافئة في العمل .. فهذا الوضع لابد أن يتغير ، بناء على هذا الربط ، عندما تتاح هذه الفرص للمرأة ، وتسوى تسوية كاملة غير منقوصة في الأجور على العمل المثل ، وذلك ما يحققه المجتمع الصناعي . وحمية التغير في الوضع تقضى — كما ذكر سابقا — أن تستقل المرأة أولا اقتصاديا . ويتبع هذا الاستقلال .. الحقوق ، أو الظواهر الآتية :

- أن تسقط الولاية على البنت لا بلوغها سن الرشد ، ولكن لقدرتها على الانفاق على نفسها ، وأن تكون وحدها صاحبة الحق في تقرير مصيرها ، منذ توفر هذه القدرة الاقتصادية لديها ..
- وأن لا يكون للرجل قوامة على المرأة اذا كانت زوجة ..
- وأن لا يعتبر زنا الزوجة اهدارا لحق زوجها عليها ، وانها يعتبر ممارسة لحق طبيعي لها ..
- وأن يكون الطلاق شركة بينهما ، كما يكون البقاء في الحياة الزوجية باتفاقهما .

- وأن يسقط حق الزوج في ادخالها في طاعته .
- كما تكون شئون المنزل وأداؤها بالسوية بينهما ..
- وأن تعتبر على قدم المساواة مع الرجل في : أداء الشهادة ، وحق الارث ..

● وأن لا تلتزم بالارضاع والحضانة ! .. الخ .
والعلاقة اذن بين الظروف الاقتصادية ووضع المرأة في العلاقة الأسرية والزوجية — على نحو ما يراد من استنتاج — قانون لا يتخلف ! .

.. ان ظاهرة البدائية للمجتمع البشرى هي عدم استقلال المرأة اقتصاديا ، بينها ظاهرة المجتمع صاحب الحضارة الصناعية الآن : هي تمكين المرأة من هذا الاستقلال .. كما يدعى .

وبما أن الحضارة الصناعية هي نفسها ظاهرة تقدم بشرى فظواهرها هي ظواهر هذا التقدم ! . وبما أن التقدم يخضع لقانون الحياء الأصيل وهو قانون التطور ... فكلما ازداد التطور ازدادت هذه الظواهر اتساعا ، وعمقا في الوقت نفسه . والمستقبل كليل بنديم ما يسمى : « بالحيثوق الجديدة » للمرأة ، وكفيل كذلك بافناء الظواهر السابقة للبدائية من المجتمعات البشرية .

ويعتبر ضد التطور ، كما يعتبر ضد التقدم بالتالى : أى نظام فلسفى ، أو أخلاقى ، أو دينى ، يتمسك بظواهر المجتمع غير الصناعى ، وهو المجتمع البدائى ، ويحاول تبريرها في المجتمع المعاصر في مواجهة زحف الحياة الانسانية الى الامام خضوعا لقانونها الذاتى وهو قانون التطور ..

والحديث هنا عن عمل المرأة هو عن عملها خارج المنزل بأجر عنه . والا فالمرأة لم تكن يوما ما غير عاملة وغير مساهمة في اقامة الحياة الزوجية والأسرية وبناء الأسرة الجديدة . ولم تكن مساهمها في دفع الحياة المشتركة بالامس بأقل منها اليوم :

كانت تعمل في المنزل ، وخارج المنزل أيضا .. ولكن لم يكن لها فطر رب عمل يؤجرها . وانما العمل الذى كانت تقوم به هو عمل في نطاق ما للأسرة ، ومن أجل الأسرة . وكان الدافع لها على العمل : هو صيانة الأسرة ، من الانهيار ، أو المعاونة في إعادة بنائها أو في انشائها .. كان الدافع لها نفسيا أو اجتماعيا .. كان الدافع لها معبرا عن فطرتها الانسانية التى نتجلى في ميولها الذاتية أو الغيرية .

وكذلك لم تكن المرأة فيها مضي — في المجتمع البدائي كما يقال — معسرة على الإطلاق ولم تمتلك مالا ، أو لم يتبع في يدها مال . كانت تملك المال . أو تتبع في يدها ثمرة للمال ، في انتظام أو غير انتظام أحيانا .

والأمر كله محصور في الأجر على العمل كظاهرة للمجتمع الصناعي ، وعدم الأجر عليه في المجتمع البدائي ، وهنا يمكن التساؤل :

هل الأجر على عمل المرأة أو عدم الأجر عليه يغير وضعها في الأسرة وهي العلاقة الزوجية إلى الحد الذي يقال عنه هنا : أنه من ظواهر المجتمع الصناعي مرة ، أو ظواهر المجتمع البدائي مرة أخرى ؟

هل حصول المرأة على الأجر ، أو عدم حصولها عليه يقضي كل منهما وضعاً اجتماعياً يناقض الآخر ؟

هل المال بيد المرأة والنظر إليه وحده يصلح أن يكون أساساً للربط بين الزوجين وتكوين أسرة في مجتمع متماسك ؟

هل ظواهر المجتمع الصناعي في أوروبا وأمريكا — وهي كما يقال : ظواهر ضرورية — صاحبت الحضارة الصناعية في المجتمع الياباني ؟

ألا يمكن أن تكون هذه الظواهر التي يقال عنها : أنها ظواهر المجتمع الصناعي في الحاضر ، هي نتائج الحروب العالمية في القرن العشرين ؟ نتيجة اليأس من الاستقرار ، والرغبة في الاستمتاع بالحياة المادية القائمة إلى آخر حد ممكن منها ؟

إن كان للصناعة أثر ، فهو الرفاهية . . . وفرة المال ووسائل الراحة . ولكن ليس بلزوم أن ينفذ هذا الأثر إلى اليأس وعدم الاستقرار في حياة الإنسان . وإنما مرد ذلك إلى عامل آخر .

ما هو الوضع الطبيعي في العلاقة في الأسرة وفي الحياة الزوجية ؟

إن الإنسان يختلف عن الكائنات الحية الأخرى في أمرين :

● في الذكاء أو العقل من جانب . .

● وفي قوة الميل الفردي أو الميل الاجتماعي من جانب آخر . .

وهما أمران لا يغيران الوضع الفطري القائم في علاقة الذكر بالأنثى في الكائن الحي على الإطلاق ، إنساناً أو غير إنسان ، إلا بما ينمي هذه العلاقة ، ويساعد على المحافظة على بقاء النوع البشري في الكائن الإنساني .

فاحتياج المرأة إلى الرجل من أجل المحافظة على النوع . . موجود في طبيعتها . .

واستعداد الرجل من أجل الهدف نفسه . . موجود في طبيعته كذلك .

وظيفة المرأة في العلاقة الزوجية لا تختلف عن وظيفة الأنثى في الكائن الحي ، وهي : تحمل المسؤولية في رعاية الجيل القادم ، ان في فترة حبله ، أو في فترة حضائنه وارضاعه .

وظيفة الرجل في هذه العلاقة لا تختلف كذلك عن وظيفة الكائن الحي الآخر في : تحمل مسؤولية الحماية والتصدي لدفع الأضرار التي قد تلحق بالجيل القادم .

وكل من المرأة والرجل قد أعد من الطبيعة لأداء وظيفته . وليس للعامل الاقتصادي دخل لا في تحديد المهمة ولا في الدفع الى اللقاء بين الرجل والأنثى أصلاً .

ومهمة الذكاء أو العقل في الإنسان — في الأنثى والذكر على السواء — هي محاولة : « الانسجام » فيها بينهما من علاقة ، و « الانسجام » كذلك في وسائل حفظ البقاء النوعي .

ويدخل في هذا النوع الأخير : « الانسجام » في علاقة كل منهما بالمجتمع الذي يعيشان فيه ، ان في مجال السعى وتحصيل الرزق ، او في مجال انتظام والتعاون لدفع الأضرار وتحقيق أسباب الاستقرار .

ومهمة الميل « الغري » في الإنسان أن يوطد اللفة في العلاقة الزوجية . ويرفع العمل المشترك بين الأنثى والذكر الى المستوى الإنساني وحده . وهو ما يتحقق بالمحبة والتعاون .

قد تمتد حماية الرجل للمرأة في فترات احتياجها الى الحماية والوقاية . وهي فترات الحمل والرضاعة والحضانه — الى تحمیل الرزق لهما على السوية طوال وجودهما المشترك . وقد يراها الرجل نهد الى ذلك بحكم طول الوقت والحاجة لدى المرأة ، وقصر المدة التي تنفرغ فيها بين حاجة مضت وأخرى أتبلت .

وبسبب امتداد حماية الرجل الى حياة المرأة كلها ، ربما يأخذ لنفسه حق صيانتها من التعرض للايذاء في صورة متوقعة أو متخيلة .

والحماية أصلاً أمر واجب عليه بحكم طبيعة الحيوية والإنسانية . ولكنه واجب لا يتجاوز دائرته الى ما يجعل أداءه مجحفاً بالإنسانية المرأة ، ومسبباً للكراهية والرغبة في الفرقة . . . هو واجب مشروط لدفع الأذى والأضرار ، وللتمكن من أداء الوظيفة الإنسانية لكل من الزوجين .

وهنا أيضا العامل الاقتصادي وراء العلاقة الزوجية ، ووراء مهمة كل منهما ، بحسب طبيعتها الحيوية والبشرية .

وما كان من طبيعة الانسان وفي طبيعته . . لا يقال فيه : بدائي وحضارى الا بحسب الصورة التى يبرز فيها . فان كانت الصورة مهذبة كريمة كانت صورة حضارية ، وان كانت على العكس كانت بدائية ، وان وجد انسان الصورة الثانية فى مجتمع الحضارة الصناعية الآلية القائم فى عصرنا اليوم .

واذن أجز المرأة على عمل خارج المنزل فى المجتمع الصناعى الآلى لا صلة له بالوضع الطبيعى فى العلاقة الانسانية بين الزوجين ، أو بين افراد الأسرة . كالعكس ، وهو عدم أجزها ، لا صلة له أيضا بهذا الوضع .

ان أجز المرأة على عمل خارج المنزل قد يكون عامل اغراء على اتمام ازواج (١) ، ولكنه ليس عاملا أصيلا فى تحديد العلاقة الزوجية أو الأسرية .

حقا : ان المصنع نقل حياة الانسان من المنزل الى خارجه : فى الشارع ، وفى المكاتب ، والمقاهى وبين الآلات . . . وأصبح المنزل يزار لفترة قصيرة ، بعد أن كان يقيم فيه ، وأصبح يهجر الأدنى سبب يعكر صفو هذه الزيارة .

الحرب العالمية . . . وليس المصنع :

ولكن ليس المصنع مع ذلك مصدر التفكير الجديد فى تقييم وضع العلاقة الزوجية تبعا لتحرر المرأة واستقلالها عن طريق أجز العمل الذى يباشره خارج منزل الأسرة أو الزوجية .

ان التفكير الجديد فى تبرير تغيير وضع العلاقة الزوجية أو الأسرية جاء متأخرا لحل الظواهر النفسية التى سادت المجتمع المعاصر ، ولم ينشأ سلفا ليقيم عليه هذا الحل المطلوب .

. . . وان هذه الظواهر النفسية يمكن أن تكون من آثار الحرب العالمية التى وقعت مرتين فى نصف قرن ، ولم يفصل بينهما أكثر من عشرين عاما ، وفى مجتمع واحد هو المجتمع الأوروبى وفى قارة واحدة هى القارة الأوروبية . ولم تنجح العوامل المشتركة فى الحضارة ، والثقافة ، والتاريخ والدين ، فى تفادى الحرب العالمية الثانية ، بعد هول تلك الأضرار التى سببتها الحرب الأولى بين شعوب هذا المجتمع وسكان تلك القارة .

(١) ومعلا أصبح عامل قوى فى الاغراء يكاد يحتل الدرجة الأولى فى الرابطة الزوجية والأتبال عليه من جانب الرجل . . كما أثبت ذلك معهد (Allenbach) للإحصاء بالمانيا فى نشرته فى مارس سنة ١٩٦٦ « هيرالد تريبيون » فى العدد ١٩٦٦/٤/٤ .

وتكاثرت أهوال الحرب العالمية الثانية سواء في الشعوب التي غلبت على أمرها أو الأخرى التي انتصرت - أهوالا مفعجة وجسيمة .. وأصابت أضرارها الإنسانية في كرامتها وفي مقدراتها .. وهزت نفسية الإنسان وأرجحت فيها مقياس القيم .

وليس من شك في أن يكون من آثارها في النفوس التي وقعت تحت أضراسها وهزاتها : « عدم الثقة » بمستقبل البشرية ، بعد أن فشل الدين الواحد ، والأخوة في الثقافة والحضارة ، في تجنب المجتمع الأوروبي تكرار المأساة الفظيعة .

وعدم الثقة بمستقبل البشرية هو عدم الثقة في القيم والمعايير الأخلاقية ، وكذلك هو عدم الثقة في رقابة الذات والضمير الإنساني ، وعدم الثقة أيضا في العلم والتقدم ، وعدم الثقة في الحضارة ، وعدم الثقة أخيرا بأواصر القرين .

وعدم الثقة في أصول الاطمئنان ودعائم استقرار السلام يقوى النظرة الفردية في أضيق نطاق لها وهو الوجود الحاضر ، دون الامتداد إلى الغد القريب أو البعيد .

والنظرة الفردية أصلا توحى بتقدير الذات وحدها والحرص على تحصيل ما تبقى به ، أو تستمتع به في حياتها . فإذا أضيف إلى ذلك أنها تركز على البقاء الحاضر والاستمتاع بالحياة فيه .. فإنها تتحول إلى نظره « وجودية » يدفع إليها اليأس ، وتستهدف الحاضر القائم الآن وحده .

وعلى أساس من هذه النظرة الوجودية يصبح الفرد مقياس سلوك نفسه ، ومعيار تقدير العالم الذي يعيش فيه . وهو لا يقدره إلا بما يجلب عليه متعة شخصية ، أو يدفع عنه ما يفوت هذه المتعة . والمقاييس الأخلاقية العامة لا تجد عنده الآن اعتبارا ، والإيمان بقيم أو بمثل عليا يجب أن يسمى نحوها الإنسان . يسخر منه غالبا .

فإذا تهيأت للفرد ظروف يمكنه من تحقيق نظريته ، وتحويل نتائجها إلى ثمرات يستمتع بها في يسر سعى في اغتنام هذه الظروف والامادة بها إلى أبعد حد .

ولا شك أن عصر الصناعة الآلية يعين إلى مدى واسع على حرص العمل لكل من النوعين . وفيه تنهيا - من أجل ذلك - الظروف التي تمكن من تحقيق النظرة الفردية .

ومن هنا كان المجتمع الصناعى عاملا مساعدا على طلب التغيير فى العلاقات الأسرية .. وبالأخص الزوجية منها . وما ينسب اليه من الدفع الى هذا التغيير او الى طلبه .. ينسب اليه فى واقع الأمر على أنه عامل مساعد على تحقيقه ، وذلك بخلق الظروف التى تمكن من تطبيق النظرة الفردية الوقتية ..

وهنا اذن ما يقال عنه : انه ظواهر المجتمع الصناعى .. هو فى واقع الأمر ظواهر لا تنشأ عن تطوير الصناعة ولا الثورة فيها ، لأنها نتائج لعوامل أخرى . ولكن هذه الظواهر وقعت فى المجتمع الصناعى فى الغرب والشرق لوجود عوامل وقوعها :

● من عدم الثقة فى مستقبل البشرية كآثر مباشر للحرب العالمية الثانية ..

● ومن سيطرة النظرة الفردية الوقتية التى ترتبط بعدم الثقة وتترتب عليها ..

● نم لتهيؤ الظروف التى تساعد على تحقيق هذه النظرة ، بفضل ارتفاع المستوى الاقتصادى ووجود فرص العمل الكثيرة كنتيجة للتطور الصناعى .

فماذا وجد بعد ذلك اتجاه التفكير الجديد فى تغيير وضع العلاقة الزوجية والأسرية فى مجتمع المريقى أو آسيوى فيه الصناعة حديثا ، وأخذ سمة — الحضارة الصناعية — فان وجود هذا الاتجاه يكون تقليدا لما وجد فى المجتمع انصامى السابق عليه فى البلاد الصناعية المتقدمة مصاحبا لكل الظواهر التى وقعت فيه ، سواء اكانت نتيجة مباشرة للتقدم الصناعى نفسه ، أم كانت اثرا لأحداث الحرب العالمية فيه فى النصف الأول من قرننا الحالى ..

وكسب المرأة فى المجتمع الصناعى وأخذها الأجر على عمل فيه خارج المنزل ، لا صلة له بما تعيش فيه الآن من جو أخذ ظاهرة الانطلاق من كل قيد — حتى القيود الزوجية والأسرية — طابعا له . فالأجر على العمل لم يخلق هذا الجو . وفرص العمل الوفيرة لديها لم تحتم عليها هذا الانطلاق . ومفقط صادف ان وجدت ظاهرة انطلاق المرأة فى وقت وثب فيه المجتمع الصناعى فى أوروبا وأمريكا واليابان وثبة قوية فى الانتاج وفى تعدد جوانبه .

ويعتبر من باب المغالطة أو الخلط : أن يجعل تحرر المرأة الغربية الى هذا الحد فى وقتنا الحاضر احدى الظواهر الحتمية للتطور الصناعى . ان تحرر المرأة فى الشعوب أصحاب الحضارة الصناعية أصبح موضوع تساؤل كبير :

● هل سيصل نحر المرأة في المجتمع الصناعي في الحياة الجنسية الى ازالة القيود التي تكونت في تاريخ الحضارة الانسانية لتحديد العلاقة بين الرجل والمرأة وأصبحت عرفا أو دينا في وصفها بالشرعية .. انى ما يجرى في حياة المجتمع البدائى من انطلاق في هذا الجانب وعدم الاحساس بأى امر محرم في هذه العلاقة ؟

● هل ستصل المرأة الى الكشف عما بقى لديها مستورا حتى الآن ، وهو قتل : من النديين والعمرة ؟ دون أى شعور بالخجل أو الحياء في مواجهة الآخرين أو الأخريات لها ، وهى في عرى تام ؟

● هل ستكون المباشرة الجنسية ضروره بيولوجية وعضوية كالأكل والشرب تؤدى في العلن .. كما تؤدى في أى وقت .. وفى أى مكان .. أمام الأبناء والإقارب .. والأمهات والآباء ؟ .

● هل سينتهى الاعتقاد بالمحرم في المعاشرة الجنسية ؟ وهل ستؤدى المرأة وهى زوجة خدمة عن طريق فرجها للآخرين في مقابل ، كما تؤدى بعملها اليدوى خدمات تؤجر عليها .. دون أى احساس بحرج .. أو شعور بخدش الكرامة الانسانية ؟

وربما الوضع آخذ في الطريق الى ذلك .. وعندئذ : ليس هناك من صلة بين ما يؤول اليه أمر تحرر المرأة على هذا النحو .. وبين الصناعة والمجتمع الصناعى . اذ أن المجتمع البدائى في أهم خصائصه .. هو ذلك المجتمع الذى لا تعرف فيه علاقته بين الرجل والمرأة حدودا وفواصل بين ما ينبغى وما لا ينبغى .. وبين حل وحرمة .. وبين محارم وأجانب .. وانما المباشرة الجنسية أمر طبيعى كالأكل والشرب يحكمها عرف بعيد كل البعد عما تقفنه الحضارة في المجتمعات الانسانية المتحضرة .. كما لا تعرف فيها المرأة والرجل مواضع معينة في البدن تستر وأخرى تكشف (١) .

كما يعتبر من باب التستر على أغراض أخرى دفيئة ، المطالبة بتغيير المعايير الأخلاقية للعلاقات بين الرجل والمرأة في المجتمع الحاضر تبعا لتدرة المرأة على الكسب عن طريق الأجر على عمل خارج المنزل .

(١) من « ريبورتاج » (Armand Denis) بعنوان : (Strange Love Customs) في صحيفة (The News of The World) في العدد رقم ٦٣٨٧ بتاريخ الاحد : ١٧ أبريل سنة ١٩٦٦ وابتدا فيه بتساؤله بعد رحلة الى غنيا الجديدة واسنراليا : هل من صلة بين الوحشية البدائية والتغيير في العالم للدستور الاخلاقى .

(Is there a link between primitive Savagery and World's Changing Moral Code)

وادعاء : أن المقاييس الأخلاقية التقليدية كانت مقبولة يوم أن كان الرجل يكفل بالانفاق على المرأة :

مكان حبها في البيت مقبولا . .

وكانت مباشرتها لشئون الزوجية المنزلية ورعاية أطفالها منذ عهد الرضاعة نفسها . . أمرا واجبا عليها !

لأن الرجل وحده هو الذي كان يكسب وبالتالي هو الذي كان يتكفل بالانفاق على أعضاء الأسرة جميعهم . . ولكنه اليوم في عصر الحضارة الصناعية الآلية يجب أن تخرج المرأة وتمارس استقلالها في الحياة كالرجل سواء ، لأنها استطاعت الآن أن تكسب كالرجل ، وما بينهما يجب أن يكون بالانفاق ، غير خاضع لعرف كان أو تقليد مستصحب ! . وبالأخص في المجتمع الاشتراكي الماركسي الذي لا يعرف أسرة ، وإنما يعرف أفرادا هم أجزاء في آلة المجتمع . ومن ثم يعطى أجرا للفرد على عمل له يغطي فقط تكاليف معيشته . ولذا كل فرد يعمل للدولة ونفقته من أجره اليومي وليس من ذى قرابة قريبة أو بعيدة .

ظاهرة انطلاق المرأة في الوقت الحاضر موجودة في المجتمع الصناعي في أوروبا وأمريكا وجودا لا شك فيه . ولكن الذي يصح أن يقال الآن : أن هذا الانطلاق ليس ظاهرة حتمية لتطور المجتمع من مجتمع زراعى الى مجتمع صناعى . . وإنما كانت وليدة الصدفة في وقت تقدمت فيه العلوم والصناعة في أوروبا وأمريكا وروسيا . بدليل أن المجتمع اليابانى مع تقدمه الصناعى والتكنولوجى أخف في هذه الظاهرة بكثير مما عليه تلك المجتمعات الصناعية الأخرى ، وكان قبل الحرب العالمية الثانية يتميز بالمحافظة على تقاليده الأخلاقية والاجتماعية مع تقدمه الصناعى الواضح .

وما يرى من ظاهرة تحرر المرأة اليابانية يعود بالأكثر الى عمل السياسة الأجنبية - اثر الحرب العالمية الثانية - التى أرادت أن تضعف الشعب ائيبانى ، حتى لا يكون قوة مرة أخرى في وجه الدول الغربية وحتى لا ينكر حدث « بيرل هابر » ثانية .

ولم تجد السياسة الأجنبية وسيلة لاضعاف الشعب اليابانى الا بهز التقاليد التى كان يتمسك بها ، والتى كانت له مصدر قوة لا تقهر طول عهده الصناعى منذ منتصف القرن التاسع عشر :

● فانزلت الامبراطور من قداسته الى الانسان العادى . .

● وأبعدت المرأة عن تقديم الوان الاحرام التي كانت تقدمها لأبيها
أو زوجها ..

● ونحت عن المجتمع اليابانى عامل القوة الذى كان يكمن فى صنوف
العبادة المختلفة فى حياة الشعب ..

كانت « خديجة » زوجة الرسول عليه الصلاة والسلام صاحبة مال ،
وصاحبة الكسب فى الأسره ، وكان محمد صلى الله عليه وسلم عاملا لها فى
مالها ، ومع ذلك لم تخرج علاقتها بزوجها عن الوضع الطبيعى للعلاقة
الزوجية .. ولم تشعر برغبة فى تغييرها ، نظرا لمالها وتكفلها بالاتفاق على
شئون الزوجية .

وهناك كثيرات جدا فى عصور التاريخ المختلفة كن يتكفلن من مالهن
الخاص بالاتفاق على ما تطلبه الحياة الزوجية . وما تزال الكثراات فى هذا
المجتمع الحاضر ، وفى المجتمع الصناعى القائم بالذات يؤدين نفس المهمة ،
دون أن يتكون لديهن احساس عميق يلح فى تغيير العلاقة الزوجية الى وضع
جديد ، تكون فيه الزوجة أكثر استقلالا وأكثر انطلاقا ! .

ان الانطلاق المطلق أو التحرر اللامحدود للمرأة فى الوقت الحاضر
فى المجتمع الصناعى الآلى ربما لا يرجع محسب الى آثار الحرب العالمية الأولى
فى القرن العشرين ، ولا الى مساعده العامل الاقتصادى واستقلال المرأة فى
الاتفاق على نفسها باتاحة فرص العمل المتكفئة .. ربما ترجع المبالغة فيه
أيضا الى احساس المرأة بالتحرر .

فهي لا تمارس الحرية الفردية فى علاقتها بالرجل استمتاعا بالحرية
نفسها ، ولكن لتأكيد تحررها .. أو عنادا للرجل الذى أخلى حياتها وفرغها
من قيادته ، تحت التأثير باستقلالها .

ان رد فعل استقلال المرأة فى حياة الرجل فى المجتمع الصناعى الحاضر
هو : انه يتهيبها ويفسح الطريق لنزواتها ، ومن ثم فقد الرجل الراى فى
توجيهها ، كما فقد الاقدام على معاشرتها .

والمرأة من فقدان الأمرين معا عند الرجل المعاصر .. أخذت لنفسها حق
المبادرة فيما يتصل بالرجل اتصالا جنسيا .

وفى ندوة أقامتها الرابطة الطبية البريطانية بلندن ولخصت ما دار فيها
كل من صحيفتى التيمس ، والنيوز أف ذى ورلد (١) ، جاء على لسان الشبان
والشابات الذين سئلوا فيها عن رأيهم فى الحياة ، والحب ، والزواج :

(١) عدد الأحد ٨ نوفمبر ١٩٦٤ .

« أن الشبان يقومون في ممارسة العلاقات الجنسية ، تحت اغراء الشابات ودعائهن اياهم ! »

« والنظرة العامة لديهم أنهم يفضلون أصحاب التجربة الجنسية في الزواج ... بينما نظرة الشبان أنهم يفضلون صاحبات البكارة في اتمام الزيجات » .

انه لتبرير التغير الجديد في العلاقات الزوجية — بغض النظر عن هيمنة التطور الصناعى — يذكر الآن من وجهة طالبى التغير : أن هدف الزواج في الدرجة الأولى ليس استمرار النسل بل عامل « الجنس » ، والأمران مسنهدان معا ، ولكن الثانى منهما له الأفضلية والأسبقية ! .

ولكن أهذا هو الوضع الطبيعى الفطرى في لقاء الأنثى بالذكر ؟

ومجال الكائنات الحيوية الأخرى — قبل الانسان — أظهر في الدلالة على الامارات الطبيعية التى تشارك فيها الانسان . الآن تعقيد الانسان في تكوينه يجعله أكثر صعوبة في اعطاء الصورة الواضحة لظواهر الطبيعة الحيوية المشتركة بينه وبين الكائنات الأخرى .

ان ذكر الحمام لا يترك الأنثى بعد اللقاء بها . وانما يستمر في التردد على عشها الى أن يفرخ البيض ويستطيع الكائن الجديد الاعتماد على نفسه . فلو أن عامل الجنس كان العامل الأول في اللقاء لانتهى امر الذكر بعده ، ولما تردد مرات أخرى على العش ، ولما حمل نفسه مؤونة الحماية والوقاية .

ولكن استمرار الذكر في الرعاية ، واقامة الأنثى في العش فترة التفريخ والحضانة دون أن تسعى خارجه في سبيل قوتها — أمانة واضحة على أن عامل استمرار النسل والمحافظة على بقاء النوع صاحب المكانة الأولى في الزواج بين الرجل والمرأة في دائرة الانسان .

ربما يطغى عامل الجنس في اللحظات الأولى . ولكن ذلك لا يغير من الوضع الطبيعى شيئاً ، بدليل أن الحياة الزوجية نفسها لا تستطيع أن تبقى على أساس منه وحده ، والزوجان قد يريانها قد خلت من معنى الحياة ، ان تخلقت العلاقة بينهما بسبب ما عن انجاب الولد .

ومن هنا نستطيع أن نصل الى أمرين واضحين :

أولاً : أن الذى يحدد العلاقة الزوجية او الاسرية هو خصيصة الطبيعة البشرية وحدها قبل أى طارئ آخر ، وأن العامل الاقتصادى بالتالى لا يستطيع أن يغير ما توحى به هذه الطبيعة .

ثانيا : أن خروج المراه الى العمل وأخذها الأجر عليه في المجتمع الصناعي لا يحتتم ظاهرة الانطلاق والتحرر ، النى تصاحب تفكير المرأة المعاصرة في أوروبا وأمريكا وروسيا ، وأن هذه الظاهرة تعود الى آثار الحرب العالمية في النصف الأول من القرن العشرين في الدرجة الأولى بوجه عام ثم الى الأيديولوجية الماركسية ، مضافا الى ذلك : تأكيدها نفسها لحريتها الفردية في الدرجة الثانية .

واذا كانت ظاهرة الانطلاق والتحرر الحاضرة ترجع الى آثار الحرب العالمية وتطبيق الأيديولوجية الماركسية ، ثم الى المبالغة في ممارسة الحرية الفردية . . فليس ثمة ما يمنع أن تعود الى الوضع الطبيعي ، بعد أن تبلغ ذروتها وتسير بنتائجها الى نهاية ما يمكن أن تصل اليه ، دون أن نقف عجلة التطور الصناعي ، ودون أن نقف الآلة عن تقدمها . ذلك عندما توجد عوامل الاستقرار النفسى ، ونطمئن الشعوب الى مستقبل الانسانية وبسيطر السلام على اتجاه الحكومات ، وتقل الفجوات بين الأيديولوجيات في عصرنا الحاضر .

ولن تقل الفجوات بين الأيديولوجيات القائمة الآن الا بالوصول الى قدر من المبادئ متفق عليه ، يسمو فوق أهداف المجنمات نفسها ، ويحقق الانسانية في أهم خصائصها ، ويجعل القيم العليا في المجنم أصلا يسنده الاتجاه المادى والمستوى الاقتصادى ، وليس العكس .

* * *

الفصل الثانى

نظرة الاسلام الى واقع الأسرة فى المجتمع الصناعى المعاصر

فى مجتمع الحضارة الصناعية الآلية تختلط ثلاثة جوانب بعضها ببعض :

- التطور الصناعى فى نفسه كعامل من عوامل التقدم الاقتصادى ، ورفع مستوى المعيشة المادى .

- وعلاقة الرجل بالمرأة ومدى سعة المجال او ضيقه الذى تدور من هذا الاستقلال .

- واستقلال المرأة اقتصاديا وسلوكها فى المجتمع المعاصر ، نحت دفع من هذا الاستقلال .

فمن الجانب الأول ... فليس من شك فى أن الاسلام يدفع الى الصناعة وتطورها ، والى التجارة وطرق الكسب فيها ، كما يدفع الى زراعة الأرض وفلاحتها . اذ كل واحدة من هذه الوسائل الثلاث مصدر رزق للإنسان ، وعنوان على سعيه بالعمل فى حياته ، ودليل على قيامه بالخدمة التى استخلف عليها من الله فى هذه الأرض : لعبادتها .. وأداء رسالته فيها .

والصناعة من وجه آخر تعين على تيسير المشاق فى فلاحه الأرض ، وعلى ممارسة التجارة ، ثم على زيادة الغلة فى الأولى والربح فى الثانية ، مما يدفع بالفقر ، والمرض ، والجهل ، ويبعد هذه الآفات الثلاث عن الإنسان ، وبالتالي تمكنه من أداء رسالته فى ظروف أكثر ملاءمة لنجاح هذه الرسالة ، وهى رسالة السلام والاستقرار .

فكما يدل تقدم الصنعة على قوة الانسان وتفوقه في الابداع ، الامر الذى يحقق سيادته على هذه الأرض وأحقيته بالخلافة فيها ، وكما يبرز اسباب تكريمه من الله بهذه الخلافة والانابة عنه في عمارة الكون ... تقدم هي في ذاتها وسائل مختلفة ، ومتنوعة ، تجعل من حياة الانسان نعمة يقدرها ويشكر الله عليها بانتهاجه نهج الخير والسلام .

والقرآن الكريم يقول :

« فامشوا في مناكبها ، وكلوا من رزقه ، واليه النشور »(١) .

... ويربط بين ثلاث غايات بعضها ببعض ، تكون جميعها هدف هذه الحياة على الأرض :

الأولى : السعى في الأرض ، والكشف عن قدرة الله فيها أودعه في باطنها ، وعلى ظهرها ، من مصادر عديدة للثروة : المعدنية والحيوانية ، والزراعية ، وما خلقه من أجواء مختلفة وشعوب كثيرة ، يدل تعددها واختلافها ، كما يدل تناسقها على وجود الله وقدرته .

الثانية : التمتع بالارزاق التى على الأرض بما يحفظ على الانسان ذاته ونوعه ، وبما يمكنه من أداء ما كلف به من رسالة عليها لاحقاق الحق وازهاق الباطل .

الثالثة : الايمان بالبعث والحياة الآخوية .. استكمالا لحياة الانسان على الأرض ، بعد التجربة التى مر بها في هذه الدنيا ، وتبديدا لئلا يأس في نفسه أثناء وجوده بها ، وتخفيفا من أثر الحقد وحدة الصراع التى تتبعه وتلازمه ، انقاء على تماسك المجتمع ، وضنا بالنشاط البشرى في أن يوجه للخصومة ، والحرب ، والفساد .

... والقرآن اذ يامر الانسان بتحديث هذه الاهداف الثلاثة لا ينبغى أن يحول بينه وبين ما يمكنه من وسائل تحقيقها . والصناعة من اقوى الوسائل التى تعين على تحقيق ما طلبه القرآن هنا .

ويقول أيضا في موضع آخر :

« لقد أرسلنا رسلا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ، ان الله قوى عزيز »(٢) .

(١) الملك : ١٥ .

(٢) الحديد : ٢٥

... ويقرن قيمة الهداية بكتاب الله ليقوم الناس بالعدل ، بتقوية الحديد . في كونه مصدر قوة وعزة .. ومصدر منفعة للناس .

وهذا الاقتران يشعر : بأن ترك الحديد في انخاذه طريقا للقوة والمنفعة ، وفي جعله ذا منفعة عامة للناس ، بمنزله ترك كتاب الله وعدم الاهتداء بما فيه . وما يترتب على عدم الاهتداء بكتاب الله من ضياع العدل بين الناس .. يترتب مثله على اهمال الحديد من : الضعف ، والحرمان من المنافع في حياة الناس .

وهذه الآية في سورة « الحديد » : كما تطلب سيادة العدل في المجتمع ، تطلب القوة له . والعدل ، والقوة هما اذن دعائم المجتمع ولا انفصام بينهما .

ولذا : عبرت الآية بكلمة : « أنزلنا » .. بجانب كتاب الله مرة ، وبجانب الحديد مرة أخرى ، للدلالة على المساواة في « الأهمية » المرتبطة بكل واحد منهما بالنسبة للبشرية .

ومن أوجب ما يجب على الإنسان — تطبيقا لهذه الآية — أن يقف الإنسان على قيمة الحديد . والصناعة هي وحدها الطريق الى ذلك .. فهي التي تربي الناس شدة بأسه ، وهي كذلك التي تكتسب لهم عن منافع في الحرب والسلم على السواء .

واذا انتهت الآية هنا في آخرها بقوله تعالى : « أن الله قوى عزيز » .. فلكي تؤكد مرة أخرى : قيمة الحديد ، وقيمة البأس والقوة فيه . وهذا يؤكد بدوره ما يجب على المسلمين من عناية فائقة بالأخذ بأسباب القوة والعزة ، كصورة من ولائهم وعبادتهم للقوى العزيز ، وهو الله جل جلاله . ولا شك بعد ذلك : في أن الصناعة مصدر قوة .. ومصدر منافع عديدة مختلفة ..

أما عن الجانبين الآخرين — جانب مدى علاقة المرأة بالرجل ، وجانب استقلال المرأة اقتصاديا عن الرجل — فيجب لكي نوضح رأى الاسلام فيهما من وجهة نظرنا : أن نطرح هذه الأسئلة :

● هل تقوى مبادئ الاسلام في انشاء الأسرة .. على حمايتها من أن تتعرض بعد ذلك للظواهر التي يدعى لها : انها بصاحب التطوير الصناعي في البيئات الصناعية ؟

● هل تقدم المبادئ الاسلامية الحلول الانسانية لمشاكل الحياة الزوجية ، ومن ثم لا يضطر أحد الزوجين أو كلاهما الى الانحراف الخفى للتخلص من علاقة ببعضهما ببعض ؟

● هل تنقض المبادئ الإسلامية على النفاق في العلاقة الجنسية ؟ وهل تخفف من انتشار الأمراض السرية على الأقل ؟ والأمراض الاجتماعية في الطفولة غير الشرعية ؟

ولكن نوضح الرأي في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة .. يجب أن نقرن بعض سمات المجتمع الحضارى المعاصر ببعض ما يقابلها من سمات مجتمع الجاهلية قبل الاسلام . فان كان هناك في هذا الاقتران ظواهر مشتركة بين الجانبين .. كان ما جاء به الاسلام في دعوته على عهد ذاك هو الحل للظواهر القائمة الآن التى تحدد طابع المجتمع الصناعى المعاصر . لأنها عندئذ ظواهر انسانية تتصل بالطبيعة البشرية وحدها في قلبها بين الاستقامة والانحراف .

ما جاء في قول القرآن الكريم في سورة الأنعام :

« قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ، الا تشركوا به شيئا ، وبوالدين احسانا ، ولا تقتلوا اولادكم من املاق ، نحن نرزقكم واياهم ، ولا تقربوا الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق ، ولكم وصاكم به ، لعلمكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ اشدده ، واوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا تكلف نفسا الا وسعها ، واذا قلتم فاعدلوا ، ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله اوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون » (١) .

.. يمكن ان يؤخذ وصف المجتمع الجاهلى السابق على الاسلام ، وهو المجتمع الذى لم تسد فيه القيم الانسانية علاقات افراده . وليس هو مجتمعا كان .. ومضى ، ولا يتكرر .. وليس هو المجتمع العربى بالجزيرة العربية خاصة قبل قيام الاسلام . بل هو المجتمع الانسانى يعود ويتكرر ، كما سيطر الاتجاه المادى على تصرفات افراده .. وكلها سيطرت هذه الظواهر التى تعبر عنه ، وهى ظواهر :

- الاحاد ، والشرك ، وعدم الايمان بالله ،
- وعدم الاهتمام بعلاقة الأسرة ، بل وانكارها ومطاردتها ،
- وارتكاب الموبقات سرا وعالانية ،
- والاعتداء على حرمان النفس والمال ،
- وعدم رعاية العهد وصدق القول .

(١) الأنعام : ١٥١ ، ١٥٢ .

وهذه الظواهر التي نعبر عن سيطرة الاتجاه المادى .. نعبر في الوقت نفسه عن الفردية والانانية .. واتجاه الفردية والانانية هو اتجاه : « النحل » من العلاقات الاجتماعية ، و « النحل » من الروابط والقيود التي تحكم هذه العلاقات . ومن أجل ذلك يستحيل أن يكون هناك التقاء بين الجماعية والفردية ، كما يستحيل أن تكون هناك جماعية ذات مبول مادية في السلوك الأخلاقي .

فإذا تجنب الإنسان الاتجاه المادى أو الاتجاه الفردى في السلوك ، وسار في الاتجاه المضاد له ، وهو الاتجاه اللانائى أو الاتجاه الجماعى .. عندئذ يكون قد سلك الطريق المستقيم وهو طريق الله :

« وإن هذا صراطى مستقيماً فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » (١) .

« أفحكم الجاهلية يبغون ، ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون » (٢) .

اتجاهان متقابلان : اتجاه المادية من جانب ، ووجهة الله أو اتجاه الحضارة الانسانية من جانب .. ومجمعان كذلك متقابلان : مجتمع المادية الالحادية ، ومجتمع الانسانية صاحب الإيمان بالله .

... وإذاً هناك سمات مشتركة في علاقة الرجل بالمرأة بين ظواهر المجتمع المادى الحضارى المعاصر وظواهر المجتمع المادى في الجاهلية قبل الاسلام ..

وعندما جاء الاسلام تخير بعضاً من هذه السمات ، وأقره كوضع مشروع في صلة المرأة بالرجل وترك الباقي منها .. وحرمه .

وكان للعامل الاقتصادى اذ ذاك في العصر الجاهلى أثر قوى في تحديد الصلة بين الرجل والمرأة .. كما لهذا العامل الآن في الوقت الحاضر من قوة الأثر على علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع الصناعى . الا ان الفرق بين العصرين هو في النظر الى هذا العامل ... هو أن الجانب الاقتصادى في ذلك العصر كان مستهدفاً كغاية أخيرة هو ذاته في معاملة الرجل للمرأة من جانب الرجل . بينما في المجتمع المعاصر يساند هذا الجانب المرأة في المعاملة بينها وبين الرجل ، كما يسندها وتعند عليه فيما يطلبه من « مساواة » أو « مميزات » في علاقتها به .

وربما كانت المرأة في العصر الجاهلى مستغلة اقتصادياً لصالح

(٢) المائة : ٥٠

(١) الانعام : ١٥٣

الرجل ، ولكنها اليوم تحاول أن تكون مستغلة للجانب الاقتصادي . . لصالحها
الأشخاص في وضعها مع الرجل .

والمجتمع الحضاري المعاصر اذ يحكى كثيرا من سمات الماضي في الجاهلية
لا يكون ذلك منكرا ولا غريبا على الطبيعة البشرية . لأن هذه الطبيعة تخضع
لظروف معينة في تصرف معين . فكلما وجدت الظروف نفسها وجد التصرف
بذاته : اذا تحلت الطبيعة البشرية من الايمان بالقيم والمثل الانسانية كانت
منطلقة وغير ملتزمة بحدود محددة ، سوى ما يلبي الرغبات الشخصية في
التصرف والسلوك الفردي .

والحضارة ، والبدائية قد يلتقيان نذلك في سلوك متشابه ، اذا تجاوز
كل منها معيار الخصائص الانسانية في الاعتبار والتقدير ، ووقفت كلتاها عند
حد الصفحة المادية للحياة .

وعندئذ نعود الحضارة الى طابع ابتدائية في السلوك الانساني
فيلتقيان :

كانت صلة الرجل بالمرأة في الجاهلية في جانب العلاقة الجنسية على
صنوف شتى :

● كان منها نكاح الاستبضاع ، وهو طلب المباشرة والجماع من رجل
آخر . فكان يقول الرجل لامراته عقب طهرها من الحيض : ارسلي لفلان
— المشهور بانثجاعة او الكرم مثلا ! — واستبضعى منه ، اى اطلبى منه
الجماع ، كى تحجب ولدا منه على وضعه وشاكلته . وكان رجلا يتجنبها
حتى يظهر حملها . ثم له بعد ذلك ان يصيبها ما شاء ، اذا شاء .

والمرأة في ذلك اشبه بانثى الحيوان ، يتخير لها صاحبها الفحل
الاقوى الاصيل ، حتى يكون ولدها موضع لخر بقوته ونجابته ! .

● وكان منها نكاح الشغار . وهو نكاح المرأة بالمرأة ، لا صداق بينهما ،
هو ان ينكح الرجل امرأة في نظير ان ينكح وليها امرأة اخرى تحت ولايته .
وعندئذ يكون بضع كل منهما مقابل بضع الأخرى . . وكأنه عقد سلعة باخرى ،
ترتبط منفعة اولاهما بشانيتها .

● ونكاح البذل . وكان الرجل في الجاهلية يقول للرجل : التول من
امرانك وانزل لك عن امرأتى . والمستهدف في هذا النكاح اشباع شهوة
ونس المحافظة على علاقة انسانية لاقامة حياة انسانية مشتركة . ووراء
هذا الأمر المستهدف خفة وزن المرأة ، مع يسر التعامل بها كسلعة .

● وأيضا كان منها نكاح المسعة : وهو النكاح المؤقت بمدة معلومة ، أو مجهولة كتقول الرجل لرجل آخر : أزوجك فلانة شهرا من اليوم ، أو حتى يحضر فلان ، بصداق قدره كذا ، فبجيبه على هذا القول . فإذا انتهى الشهر ، أو جاء فلان وقعت الفرقة . ولا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل . ولو أراد الزوج وهبها ما بقى من المدة واستأنف عقدا جديدا . ونكاح المتعة من اسمه — متمحص للاستمتاع وقضاء حاجة الرجل الوقتية . وليس للبغاء والاستقرار .

● وشاع أيضا قبل الاسلام نكاح الخدان والصدقة : وكان العرب في الجاهلية يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم .

● وكان هناك نكاح الرهط دون العشرة : وهو أن يدخل جبع دون العشرة على المرأة فيصيبونها في يوم ، أو ليلة متلا وتمنع عن الوطء حتى يتم خيلها وتضغ . وبعد أيام من وضعها ترسل اليهم فيحضرون ، فتذكرهم بما مضى . وتلحق الولد بمن تشاء — وهو من تحب منهم — فيقبله ويبت النسب بينها .

● وبالإضافة الى ما تقدم من عرف بين العرب في الجاهلية . . . نكاح الكثرة : وهو أن يدخل ناس كثير على احدي البغايا اللاتي يضعن على ابوابهن علامات لمن أرادهن فيجامعنها . فإذا حملت ووضعت حضروا عندها ودعوا « القافة » — الخبراء بالحاق الأولاد بأبائهم بناء على الشبه — فالحقوا الولد بمن أنسبه منهم فيثبت النسب بينهما .

وإذا بدأ أن هذه الأنكحة في الجاهلية تعبر عن استخفاف بقيمة المرأة من جانب الرجل وعن سوء وضعها في المجتمع اذ ذاك ، وهو مجتمع بدائي . . . فإن صورة علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع الحضاري الصناعي المعاصر ليست أقل دلالة على امتهان القيم الانسانية في الانسان رجلا أو امرأة ، مما كان عليه وضع الجاهلية .

● إن نكاح الاستبضاع من أجل نجابة الولد كان معروفا في الجاهلية كما تقدم ، وله نظير في المجتمع المعاصر الحاضر ، وإن كان هذا النظير له طابع العصر واستلوبه ، وهو طابع العلم ، واسلوب الموافقة والرضا . . . هنا نكاح اللقاح الصناعي : وهو أن تحقن المرأة بموافقتها وموافقة زوجها بماء رجل آخر عرف بالجاب الأولاد . ويكرر حقنها عدة مرات الى خمس ، وقد يتعدد ماء الرجل فيشارك عدة رجال فيه ، وقد تكون لهم صلات قري ، أو لا تكون لهم هذه الصلات .

نشرت جريدة « نيوز اوف دى ورلد » تحت عنوان : رجل أنبوبة اخبار
يندد بالأطباء .. ذكر ما يلى (١) :

« ان أحد الأطباء — وهو مسئول عن ولادة اثنى عشر طفلا كل عام
بواسطة التلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين — ويدعى : ان هناك أطباء
يرون استخدام طريقة التلقيح الصناعى بدون تمييز ..

« وهؤلاء — يقول الدكتور برنارد ساندلر « هم المسئولون عن سوء
سمعة التلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين .

« هناك واحد من الأطباء كان يريد أن يستخدم شقيق الزوج كمطوع ..
ولا يفكر أنه كان يفعل خطأ .

« دكتور ساندلر — رئيس قسم التخصيب فى مستشفى مانشستر
(بانجلترا) كان فى حديثه هنا معلقا على مقال كتبه فى «المجلة الشهرية لمجلس
الإرشاد الوطنى للزواج . وتضمن هذا المقال تصريحه بالأحوال والشروط
التي تراعى ، عندما يعطى التلقيح الصناعى لزوجين ليس لهما أطفال .

« فهو يرفض التلقيح الصناعى لغير المتزوجات من النساء ، وللزوجين
المختلطين اختلاطا عنصريا ، أو مذهبيا دينيا .. وكذلك حينما لا يكون مقتنعا
تماما ، بأن كلا من الزوجة والزوج يرغبان فى الطفل بهذه الطريقة .

« وقد كشف عن : أن بعض الحالات نجحت الى درجة : أن سيدات فى
بريطانيا أنجبن ثلاثة أطفال من متطوع واحد بعينه (٢) .

« دكتور ساندلر — وهو الذى يباشر التلقيح الصناعى عن طريق
المتطوعين فى عيادته الخاصة — يقول : هناك لقط سنة من الأطباء يعالجون
بالتلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين . والعلاج بهذه الطريقة يمكن أن
يخفف من التعاسة الكبيرة التى تنشأ بسبب عدم انجاب الأطفال ولكن القلق
فى أن كثيرا من السيدات لا يعرضن من هم هؤلاء الأطباء السنة :

« وسيدة من السيدات قرأت مقالا فى مجلة أمريكية تطبع فى نيويورك .
وأخيرا اتصلت بى وهى تسكن بالقرب من المستشفى الذى أعمل فيه .

-
- (١) عدد الأحد ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٥ ، ص ١١ رقم ٦٣٤٥ .
(٢) تنقل «المجلة الألمانية (Constanze) فى عددها رقم ٢٨ فى ٦
يوليو سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ : أنه فى مدينة صغيرة قام أحد الأطباء بعملية
نقل المسائل المنوى من رجل واحد الى ثمانى سيدات محملن وأنجبن جميعا
أولادا على قيد الحياة ..

« فمثل هاته السيدات اذا اردن مساعدة يمكن أن يجدها دائماً في :
« الرابطة الطبية البريطانية » .

« وفي مقاله كشف الدكتور ساندلر النقاب عن نسبة النجاح في عمليات
التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين ، وهى ٦٠٪ وكذلك عن عدد المرات
أنتى نستقبل فيها المرأة الحقن قبل أن تصبح حاملاً ، وهى أربع أو خمس .
« أما الأطفال نتيجة هذا اللقاح — كما يقول — فيتمتعون بصحة بدنية ،
وعقلية طيبة ، وبذكاء فوق المتوسط ، وهم موهوبون في الموسيقى ، والفنون
والآداب .

« الدكتور ساندلر يباشر عملية التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين ،
بعد أن يحصل على اقرار من الزوج والزوجة معا بالموافقة . ويقول : ان
الأساسي الأسرى يجب أن يظل . ولا يفتر إطلاقاً أن تتصدع العلاقة
الزوجية بسبب هذه العملية » .

« والتلقيح الصناعي في المجمع الحضارى المعاصر له عدة طرق :

منه هذا الطريق . وهو ادخال رجل أجنبى ثالث عن الزوجة والزوج ،
عن طريق نقل مائه بطريق الحقن الى الزوجة .

« وفى الولايات المتحدة الأمريكية أنشئ (١) ، على غرار بنك الدم ، بنك
للسائل المنوى للرجال يعرف باسم (Sperme Bank) لتخزين السائل
المنبوى .

وهناك طريق آخر . وهو نقل السائل المنوى من الزوج الى امرأة
أجنبية عن الزوجية ، ثم بعد أن تضع طفلها ، يتبناه الزوجان : هذا الزوج
صاحب الماء المنوى ، وزوجته . وقد يبحث الرجل عن المرأة بطريق الاعلان
في الصحف . وتقول إحدى المجلات الألمانية (٢) : ان زوجاً من الأزواج نشر
اعلانه لهذا الغرض فتقدمت له مائة امرأة !!

وهناك طريق ثالث : اذا أريد المحافظة على خصائص وراثية معينة ينقل
السائل المنوى صناعياً من مريض توفى ، أو متوفى في الحال ، لضمان المحافظة
على هذه الخصائص (٣) . وهذا يشبه الى حد كبير الهدف من نكاح
الاستبضاع الذى كان بالجاهلية .

(١) نقلاً عن المجلة الألمانية (Constanze) عدد رقم ٢٨ في ٦ يوليو
سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ .

(٢) نفس المصدر السابق . (٣) نفس المصدر السابق .

وبصور ما كان على عهد الجاهلية قبل الاسلام من هدف نكاح الاستبضاع اذ ذاك في المجتمع الحضارى المعاصر تمام التصوير . . ما اكتشفه انعلم الحديث من طريقة لتجميد الماء المنوى لعظماء العالم لمدة بلغت سنتين الآن ، ويمكن كما يقال أن تصل المدة الى قرن أو قرون ، كى تلقح من ترغب من النساء في انجاب واحد منهم بمائه المجدد والمحتفظ به في البنك الخاص لذلك .

وقد نشرت صحيفة (The News of The World) (١) ، تحت عنوان :
(Deep freeze fathers' hope for future) لمراسل الصحيفة في نيويورك
(Henry Thody) :

ان هناك أغراضا عديدة من التوصل الى تجميد المنى وامكان الحمل والولادة الطبيعية عن طريق التلقيح الصناعى به . ففوق انه يعيد تكاثر العالم الانسانى بعد وقوع حرب ذرية ، هى ممكنة ، بتلقيح الباقيات من النساء بماء الرجال ، المجدد ، وبالإضافة الى ذلك يحفظ للزوجات في أوطانهم امكانية النسل من أزواج لهن ذهبوا الى الحرب وقتلوا هناك ، بعد مقتلهم بسنين عديدة . . فوق ذلك فانه يتيح الفرصة لأن يستخدم هذا المنى المتجمد في إنتاج عظماء جدد مثل آينشتاين (Einstein) وبيتهوفن (Beethoven) .

« ودكتور (S. I. Behrmen) بجامعة ميتشجان (بالولايات المتحدة الأمريكية) وواحد من الخبراء العالميين في التلقيح الصناعى يعتقد : ان « بنك المنى المجدد » فضلا عن انه سيتكفل باستمرار التكاثر الانسانى بعد الحرب الذرية الممكنة . . فانه يمكن في يوم من الأيام ان يستخدم المنى المجدد في إنتاج عظماء جدد ، مثل : آينشتاين ، وبيتهوفن بعد وفاتهم » .

والطريقة الرابعة ، وهى نقل ماء الزوج نفسه الى زوجته عن طريق التلقيح الصناعى ، اذا كان هناك عيب لدى المرأة أو الرجل في الحمل عند الاتصال المباشر .

« . . » وأغلب الأطباء لا يرون مشكلة في التلقيح الصناعى . ويحاربهم بعض رجال القانون ، ويخالفهم رجال الدين في أوروبا وأمريكا .

● وان نكاح البديل الذى يعتبر بدوره ظاهرة أخرى للطبيعة البشرية حين انطلاقتها ، في المجتمع البدائى أو الجاهلى ، يعد الآن صورة من صور

(١) صحيفة ذى نيوز أوف ذى ورلد : (The News of The World) بتاريخ ١٩٦٦/٤/١٠

المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر : يمارسه الزوجان فى غير حرج ، وفى غير اهتمام بمسئولية الولد القادم ، وفى غير اهتمام كذا بنسبته الى والده فى واقع الأمر .

وربما ما كان فى الجاهلية من نكاح البدل هو : ان يتنازل كل من الزوجين عن زوجته للآخر ، من غير توقيت ، ولرجل معين بالذات ، وليس لواحد بعد الآخر على مدار الايام ، كما هو الشأن الآن .

فتبادل الزوجات فى العصر الحاضر هو لفترة معلومة ، ولرجل غير معلوم ولمرات غير معدودة . وهنا فى ظاهرة العصر الحاضر يدخل « العلم » وتنظيمه كذلك ، كما يتحدد الأسلوب بالرضا والاتفاق من جانب الرجل والمرأة على السواء .

نشرت جريدة « نيوز لوف ذى ورلد » تحت عنوان : « نادى تبادل الزوجات ينجع أمريكا » (Swop - wives Club Shocks America) ما يأتى ، على لسان مندوب الصحيفة (Henry Thody) :

« ان نادى : « دع الزوجات يتبادلن » . . . الذى اكتشفته الشرطة فى « ساكرامنتو » عاصمة كاليفورنيا الذهبية افجع أمريكا هذا الأسبوع . ولكن لم يزل مع ذلك فى نمو وتزايد . وعضويته فى الوقت الحاضر تضم ثمانيا وأربعين زوجة — زوجا وزوجة — يقيم كل واحد فى صحبة الآخر ورفقته .

« وقد أعلن مكتب النائب العام بمناسبة قيام هذا النادى بنشاطه : ان تبادل الزوجات ليس خروجاً على القانون ! ولا مخالفاً لمادة من مواد العقوبات فى ولاية كاليفورنيا ! . مع ذلك فمكتب النائب العام فى المنطقة يسارع بالتنديد بمثل هذا النادى ، كنموذج منجوع ومنزع للشباب الذى يتبع تحت تأثير الاعراء .»

« وأحد الأطباء النفسيين من أصحاب الشهرة قص على اليوم : ان تبادل الزوجات فى المجتمعات الأمريكية فى الضواحي ليس أمراً شائناً . . . انه يخفف الملل والضجر ، وفى العادة لا يؤدي الى نتائج ضارة بالنسبة لشخص الانسان .»

والأمر الذى ألقى ضوءاً على نشاط هذا النادى هو اعلان ظهر فى جريدة محلية هى : « اتحاد سكرامنتو » . وفى الاعلان جاء : ان الأزواج

(١) (The News of The World) عدد الأحد ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ ،

رقم ٦٢٨٧ ص ٤

وزوجاتهم من الشباب العصري في منطقة « سكرامنتو » يودون أن يلتنى بعضهم بعضاً .

« وكلمة « العصري » في الاعلان .» بعثت على سوء الظن في نفس مديرة الاعلانات بالجريدة ، فتحدثت الى صديق قديم لها في قوة الشرطة المحلية هو : كارل بلاسوفسل (Carl Blasofsel)

« فنصحها بنشر الاعلان والاحتفاظ بعناوين المجيبين عليه . وبعد ان انطلق رجل المباحث الى العمل ، وجد : أن لوائح النادي لا تبيح الدخول لأشخاص بدون أزواجهم أو زوجاتهم ، ولا لغير المتزوجين كذلك .

« وقد منى هذا الصديق في الشرطة بخيبة الأمل عندما أبلغ من مكتب النائب العام : أن تبادل الزوجات أمر مشروع وقانوني في الولاية ! .

« واليوم تكلمت مع أحد أعضاء النادي في « سكرامنتو » — وقد رغب في أن يظل اسمه مجهولاً . ومع أنه قرر أن نشاط النادي ليس بأمر غير قانوني . قال : لا تفهمنا خطأ . نحن لا نتعاطى السكر والعريضة . ولا نشرب ولا نمضى ليالى صاخبة وحشية . ولا نأخذ الحبوب المخدرة ، كما هو الطريق المتبع في روما !

« وأنا وزوجتي بعد عامين من زواجنا كان يمل أحدهما الآخر . وكنا كذلك مع جيرائنا ، الذين ليست لهم متعة وراء اللعب بالورق ، والحديث عن اولادهم .

« وقد اطلعنا على الاعلان ، وأغرثنى كلمة « المتزوجين من الشباب العصريين » . وبعد ذلك تلقينا دعوة لحفلة توفرت فيها وسائل الراحة ، تقام في منزل بضواحي المدينة تحيط به حديقة واسعة وأعد بها حوض للسباحة .

« وقد قيل لنا : انه كعادة بالنسبة للأعضاء الجدد : ان يرضعوا على وجوههم أقنعة سوداء . وذلك فقط للمزح والضحك . وقدمنا الى عشرين مجموعة من الأزواج والزوجات . والجميع يرتدون الأقنعة السوداء . « وابتدأنا نلعب (Strep Poder) . وفي لحظة خاطفة كنا جميعاً في تجرد من الملابس ، كثيراً أو قليلاً . ومرة واحدة أزلنا ملابسنا وتجرّدنا منها كلية وأصبحنا عرايا . ولم ننزعج إطلاقاً حتى يحملنا شعورنا بالانزعاج الى ارتداء ملابسنا من جديد . وكذلك طرحنا الأقنعة السوداء من فوق وجوهنا .

« وغطسنا جميعاً في حوض السباحة ، ومن حولنا كانت طرايطيش المياه

وحركات المداعبة . وحول الحديقة وضعت حشيات الشساطيء . أما المنزل فقد صفت فيه الأرائك الوثيرة المريحة (الدواوين والشارلونات) .

« ثم بعض منا رقص على أنغام الموسيقى الرومانية . ولكن في النهاية كل اثنين (رجل وامرأة) وهما متجردان من الملابس تماما انصرف ليعيش في جزء من أجزاء المنزل أو الحديقة .

« وبعد تناول العشاء لعبنا لعبة تسمى : الروليت الايطالى (Italian Roulette) وهى لعبة وجد بواسطتها كل رفيق رفيقته في هذه الليلة . وهى على النحو الآتى :

« الزوجات يجلسن في شكل دائرة على أرض الصالون . واحد الأزواج يجلس في مركز هذه الدائرة ، ويدير زجاجة فارغة على جانبها . وفي الوقت الذى تتوقف فيه الزجاجة تصير رفيقة في هذه الليلة للرجل الذى يجلس في مركز الدائرة ويدير الزجاجة .

« وأثناء قيام الزوج باللعب — بجلوسه في مركز الدائرة وتحريكه للزجاجة — لا يسمح لزوجته بالجلوس مع زميلاتها في الدائرة على أرض الصالون .

« وأنا أتذكر ليلة السبت الأولى لنا في النادي . فأنا أمضيت الليلة مع صاحبة شعر أحمر . وفي صباح اليوم التالى تيقظ الأزواج من نومهم ، وصنموا القهوة ، وحملناها الى الزوجات وتناقشنا في مغامراتنا . وتناولنا جميعا طعام الصباح بعضنا مع بعض في حديقة المنزل . ولم يتضايق أى واحد منا من لباس الحمام الذى كنا نرتديه .

« ولم يكن هناك شيء دنىء يدور حول ذلك ! وأنا لا أفكر ان واحدا منا كانت تملكه الغيرة ! »

« وفي الواقع بعد أن تم « التبادل » في تلك الليلة اظن اننا في معظمنا قد عدنا الى زوجاتنا مقبلين عليهن أكثر من ذى قبل ! .

« والآن أنا وزوجتى يستمتع كل واحد منا بصحبة الآخر أثناء الأسبوع على نحو أفضل من قبل ، ونفطر مقدما الى موعد عطلتنا الأسبوعية في النادي . وهناك فيه مرح أكثر مما يقدمه نادى الجولف .، أو نادى الورق .

« وقبل أن ننضم الى هذا النادي كنت أنا وزوجتى نسمى في جميع اسباب الطلاق . ولكن أصبحنا الآن نجد الحرارة من جديد في صحبة كلانا للأخر .

« ومع ذلك قد يظهر لأعضاء النادي المحترفين : أن تبادل الأزواج والزوجات أمر ينطوى على السذاجة أو هو ضرب من ضروب العلاج العقلي أو النفسى ، ولكن انتشار مثل هذا النادي فى أنحاء أمريكا .. يعطى اهتماما خاصا للرواد الاجتماعيين والمدنيين » .

وإذا كان هذا النادي لتبادل الزوجات قد حدد أعضائه الذين يتمتعون بعضويته بأنهم الأزواج مع زوجاتهم ، والزوجات مع أزواجهن .. فإن بعض النوادى الأخرى تتيح للعزاب ولغير المتزوجات الانتساب إلى عضويتها ، حتى تكون هناك فرصة أوسع لتخفيف الملل النفسى فى العلاقة الزوجية التى تربط شخصا واحدا بآخر طول الحياة ! . وذلك على نحو ما كشفت عنه الشرطة الأمريكية فى مدينة اتلانتا بمقاطعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية فى شهر مارس سنة ١٩٦٦ .

فقد نشرت صحيفة (The News of The World) تحت عنوان : (Raid on Wife Swap Club) (كيسة لنادى مبادلة الزوجة) : مراسلها الخاص بنيويورك :

« أن رجال الشرطة انذين فاجأوا بالتفتيش عمارة حديثة مكونة من عدة طوابق ، فى مدينة اتلانتا (Atlanta) بولاية جورجيا (Georgia) صادروا عددا من السجلات والملفات . يعتقدون أنها لنادى وطنى لتبادل الزوجات .

« وذكر اليوم المتحدث الرسمى باسم الشرطة : بأنه طبقا للمجلة التى يديرها النادي .. فإن باب النادي مفتوح للعزاب والمتزوجين من الجنسين على السواء .. وتدعى الشرطة أن له فروعا فى : نيويورك .. وشيكاغو .. ودلاس .. وأورلندو .. وفلوريدا ، وأن أصحاب الطلبات من السيدات يطلب منهن تسجيل الإحصائيات الحيوية ، وأن من تقبل منهن فى عضوية النادي تزكى بعدد آخر من أعضائه ..

« والوثائق التى صودرت سلمت إلى المحكمة التولية ، حتى يقوم الادعاء العام بنظرها ..

« ويذكر أحد رجال الشرطة : بأن تبادل الزوجات فى أمريكا يتزايد يوما بعد يوم .. ولكن ما وجد فى هذا النادي يكشف لأول مرة عن مدى انتشاره على مستوى الولايات كلها ، ومستوى الأمة الأمريكية فى أى مكان على أراضيها .

« وكثير من الأزواج والزوجات فى أمريكا .. تغلب على العلاقات بينهما نوع من السامة والملل ، يفضى إلى الرغبة فى تغيير كل منهما لصاحبه فترة

من الزمن : مدة ليلة .. أو لمدة نهاية الاسبوع .. أو لمدة الاجازة السنوية كلها .

« والنادى فى « ائلانتا » يقدم لأعضائه كل شىء . والرسم السنوى للعضوية ما يقرب من خمسة جنيهات استرلنى . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة فى المجتمع الأمريكى . سواء فى الأوساط السياسية .. أو بين نجوم المسرح والسينما فى هوليوود .

« ونحدث شخص آخر من رجال الشرطة الرسميين ، فقال :

« إن هذا النادى مستوف لجميع الامكانيات ، كناد .. وإن سجلاته تظهر : أن عددا من الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » (Florida) مكان للالتقاء ، وتمضية اجازة تسطع فى أبامها الشمس الدافئة ، مع زوجة طازة » .

« كذلك فى هذا السجل وجد دليل على أن أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلتقط الدولار الحرام فى صنع سبيله الخاص فى الجامعة .. عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة لأحدى الزوجات بناء على رغبة زوجها .

« وقد وقفنا على اللعبة التى يمارسها أعضاء النادى فى اجتماعات آخر الاسبوع لتحقيق تبادل الزوجات وهى لعبة « الغماية » : (A sort of blind man's Buff, where the girl who is gralebod is the prize.)

يعضب الرجل عيئه ، ومن تصطادها يده من النساء تصير حظيته فى هذه الليلة ، وكثير من أعضاء النادى — كما يتبين — هم من السكرتيرات الجميلات ، وممن هم ، أو هن ، لديهم ملل وسامة ، ويرغبون أو يرغبن فى شىء من التفرية .

« وما تقصوم به الشرطة من مثل هذه المفاجآت لا يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة .. مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق منعها » .

● وربما يدخل فى الظاهرة السابقة من تبادل الزوجات ما كان معروفا أيضا فى الجاهلية قبل الاسلام من نكاح المتعة أو نكاح الشغار . فتحديد أجل التبادل بالليلة يقربه من نكاح المتعة .. بينما جعل البضع فى مقابل البضع الآخر يقربه من نكاح الشغار .

على أن هناك ظاهرة تفشت بين بعض مجموعات من الشباب ذكورا واناثا فى انجلترا تسمى نفسها بـ : (Trog) تهوى سكنى الكهوف

المظلمة العميقة ، هربا من المجتمع . . ولكى تيسر العلاقات الجنسية بين الشباب والشابة تعقد فيما بينهما زواجا صوريا (Mock Marriage) مدة الإقامة في الكهف . وعرفت مدينة (Matlock) وسط إنجلترا بتجمع هذه المجموعات منذ سنتين تقريبا .

وتحت عنوان :

(Cult of teen-agers inhabits deep caves in mid-England)

نشرت صحيفة : (Herald Tribune) (١) :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سكنى كهوف غائرة ، في بلدة (Matlock) وسط إنجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم في وثنية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : (Trog) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون أنفسهم في كهوف رطبة مظلمة ، لأنهم يحسون أن المجتمع ضدهم . يقول ذلك القسيس (Kenneth Terhoven) أحد الرواد الدينيين الانجليكيين الذين يعملون بينهم ، بغية توجيههم توجيهها سليما في حياتهم الاجتماعية .

« وأكثر هؤلاء الشباب يتركون منازلهم التي تقع في المدن الصناعية في المنطقة الوسطى . وبينهم خمسون شابا وشابة من ذوى العائلات المعروفة ، من عدد يبلغ الألف آخر الأسبوع .

« . . . ويقول مستر (Terhoven) أن بناتا في سن الثمانية عشرة والثالثة عشرة يباح لهن الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع الغلمان .

« وهؤلاء الشبان لهم نظام أخلاقي صارم في معاملتهم بعضهم بعضا . . ويرتبطون بزواج صوري أو مؤقت مع الشابات ، كي ييسرن لهن نفسيا مباشرة العلاقة الجنسية في غير حرج » .

وعدت مثل هذه الصورة من الزواج . . زواجا صوريا ، لأنه خلاف العرف في مراسيم الزواج العادي ، ولأنه كذلك مؤقت يستهدف المتعة الجنسية فقط لمدة معلومة ، هي مدة الإقامة في الكهف . . وليس بمانع من أن تعاشر الشابة شابا آخر معاشرة جنسية غير الذى تزوجته زواجا صوريا سابقا ، بعد أن تقطع الإقامة في الكهف بسبب رحلة تقوم بها وتعود بعدها للسكنى فيه من جديد ، كما هي عادة هذه المجموعات .

(١) في ١٤ إبريل سنة ١٩٦٦ الطبعة الأوربية ، لراسلها الخاص (Robert C. Toth.) .

.. وتلك هي طبيعة نكاح المتعة في الجاهلية . كان يستهدف المتعة الجنسية وحدها ويرتبط بأجل معين يفتى حتما بعده .

● وما استصحبه الحضارة الصناعية المعاصرة في علاقة الرجل بالمرأة ما يسمى بنكاح « الاحياء » وهو أن يتفق الزوج مع زوجته في أن يعاشر كل منهما أجنبيا عنهما معاشرة جنسية ، في منزل الزوجية أو في منزل آخر ، مدة طويلة أو قصيرة ، ومع شخص واحد أو أشخاص عديدين . فتحب الزوجة وهي في علاقتها الرسمية مع زوجها رجلا آخر متزوجا أو غير متزوج معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما في الحب والمعاشرة الجنسية أخرى متزوجة أو غير متزوجة ، وهو في علاقته الرسمية مع زوجته ويعاشرها معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما في الحب والمعاشرة الجنسية لشخص أو لأشخاص آخرين ، وهما مع ذلك في علاقة زوجية رسمية !.

نشرت جريده « نيوز أف ذي ورلد » تحت عنوان : « الزوجة تنهى عقد الاحياء » .. جاء فيه (١) :

« بعد بضعة سنوات من الزواج اتفقت الزوجة وهي مدرسة باحدى المدارس مع زوجها وهو محاضر على : أنه يجب ان يقترب كل منهما الزنا في مصادقة شخص ثالث والتمتع به .

» ولكن الزوجة تعبت من الاستمرار في ممارسة الاتساق فوضعت له نهاية .. وكتبت الى زوجها تؤكد له أنها لم تعد تفعل شيئا رديئا يمس جانبه ..

» ولما لم يكن لما كتبت به تأثير عليه ، بل ظل مستمرا بطريقته الخاصة في حياته ، رفعت الامر الى محكمة (Bradford) بانجلترا نطلب الطلاق .

» والزوجة هي : ماري آدمز ، والزوج هو : فردريك آدمز .

» واتضح للقاضي أن الوضع الذي اتفق عليه بين الزوج والزوجة في ممارسة العلاقة الجنسية مع شخص ثالث برضاها وعلمها ، استمر فترة من الزمن لها قيمتها ، حتى توقفت الزوجة لسبب أو الآخر !.

» كما اتضح له كذلك : أن الزوج هو الذي أثر على زوجته ، وانها في أول الامر لم تكن متفقة معه تماما ، وقد أثرت العلاقة الزوجية بينهما بانجاب ثلاثة ذكور . وحكم لها بالطلاق .. وحكم عليه بالمصاريف .

وقد يكون نكاح « الاحياء » من طرف واحد من طرفي الزوجية .. على معنى أن الزوجة تعاشر محبوبا معاشرة جنسية بعلم زوجها ورضاه ،

(١) عدد الأحد ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

أو الزوج يفعل ذلك أيضا مع محبوبه له ، بعلم زوجته ورضاها . وقد تتم
المعاشرة الجنسية في بيت الزوجة بصفة مستمرة أو منتظمة .

نشرت جريدة « نيوز أف ذى ورلد » تحت عنوان : « في الليلة التي
أختفى فيها زوجي » (١) :

« أن مسز بيتي هوكنج (Betty Hocking) ، ولها من العمر
خمسة وعشرون عاما قصت على محكمة بريستول بانجلترا في دور انعقادها
العادي ، كشاهدة في قضية مقتل زوجها المتهم فيه محبوبها : كيف أنها ذهبت
إلى فراش محبوبها « رونالد بامير » البالغ من العمر ثلاثين عاما في ليلة ٢٨
سبتمبر سنة ١٩٦٤ . وهي الليلة التي اختفى فيها زوجها :

« ان الثلاثة : الزوجة ، والزوج ، وعشيقتها ، كانوا بقيمون معا في
مسكن واحد يقع على طريق الملكة فيكتوريا ببريستول ...

« مسز بيتي روت للمحكمة : أنها عاشرت عشيقها « رونالد بامير »
معاشرة جنسية عدة مرات ، قبل أن ينتقل للسكن معها ومع زوجها ، كضيف
لا يكلف بدفع شيء منها .

« وبعد أن أقام معها في السكن كانت تدلف الى حجرة النوم الوسطى ،
وتنام معه في فراش واحد ، وذلك عندما يكون زوجها خارج المنزل يلعب
القفار .

« وفي الساعات المبكرة ليوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ذهبت الى فراشها
مع زوجها في حجرة النوم الامامية . وفي الوقت الذي تيقظت فيه — وكان وقت
الظهر — وجدت أن زوجها قد غادر المنزل ، ولم تعد تراه بعد ذلك .

« مسز بيتي هوكنج ذكرت للمحكمة انها لا تعرف من هو الاب للطفل
اندى ولدته في مارس هذا العام ١٩٦٥ : اهو الزوج أم العشيق ؟.

« ويقول المدعى العام : ان الدافع على القتل لدى عشيق الزوجة هو
وراء الجانب الجنسي أو العاطفي . فكان العشيق يردد كثيرا : انه حصل
على زوجة القليل ، وسيارته ، ولم يبق الا ان يحصل على ماله الذي جمعه
من القمار ، وهو مبلغ أربعة آلاف وخمسمائة جنيه .

« والزوج كان من الموظفين المدنيين الذي استأثر به حب القمار وقت
فراغه ، وكان على علاقة طيبة بالعشيق . اذ كان يريد أن يترك له ادارة
نادى القمار ، الذي عزم على انشائه ثقة منه ليه » .

(١) عدد الأحد ٤ يوليو سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٤٧ ص ٥ .

● أما نكاح الخدان في المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر فنكتشف عن شيوعه الطفولة غير الشرعية في تزايدها الرهيب ، وقضابا الطلاق العديدة ، في المحاكم بسبب الخيانة الزوجية ، وكذا انتشار الأمراض السرية بين المراهقين والمراهقات ، وتقارير الجهات المسئولة عن الصحة العامة والعلاقات الاجتماعية :

تحت عنوان : « طبيب العائلة يحذر : ان الصحافة والتلفزيون حولت اليوم « الجنس » الى تجارة استغلالية وصلت الى القمة (١) » .. نشر بأخص لما دار في ندوة جاء فيها ما يلى :

« كثير من الشباب أصبح ضحايا للأمراض السرية » (٢) :

« في ندوة عقدتها الرابطة الطبية البريطانية لبحث الأمراض السرية والشباب — تحدث الدكتور (C.C. Luton) صاحب عيادة في اسكتلندا يتردد عليها أكثر من عشرة آلاف شخص كل عام وكان مدعوا للحديث في هذه الندوة ، لاذاعتها في التلفزيون البريطانى .

« فبعد ان ابتدأ يذكر : أن بيع الصيدليات لمواد منع الحمل للشباب نضاعف عن ذى قبل ، منذ ثمانية عشر شهرا ، وأن البنات في المدارس يستعملن في بعض الأحيان مواد منع الحمل المخصصة للذكور ، عملا بالحكمة القائلة : الوقاية أولا .. نادى بضرورة الاشراف على تلك القوة التى يملكها هؤلاء لجميع المال من « الجنس » عن طريق التلفزيون والصحافة .. هؤلاء كما يقول : مستغلون .. وليسوا شيئا آخر ، سوى أنهم جاعلون من التلفزيون والصحافة مصادر للدعارة !»

« ورأى أن ما يقدمه التلفزيون البريطانى اليوم من مثل : « الناس معا في سرير » و « القسوة مع البنات واغتصابهن » كان يصدم العالم ويزعجه قبل عشر سنوات . وأن استغلال « الجنس » في بريطانيا الآن يدر من المال أكثر من أى شئ آخر .

(١) نشرة الصنداي تايمس في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ص ٢ .

(٢) انتشار الأمراض السرية بصورة وبائية في أمريكا : تحت هذا العنوان نقلت صحيفة الأهرام المصرية في ١٩٦٥/٩/٢ صفحة ٥ أن : « نشابة الأطباء في الولايات المتحدة ذكرت أن الأمراض التناسلية أصبحت أكثر الأمراض الخطيرة انتقالا بالعدوى في أمريكا ، وأن هذه الأمراض أصبحت وبائية في كثير من المناطق في الولايات المتحدة منذ وقت طويل وخاصة في المدن الكبرى ، كما أعلنت نقابة الأطباء الأمريكية : أن المحاولات التى تبذل لوقف هذه الأمراض لم تأت بنتائج مشجعة » .

« وضرب مثلاً بما صار اليه الاختلاط الجنسى بابتنة شابة اعترفت بأنها باشرت العملية الجنسية مع شاب أجنبي عنها لا تعرفه إطلاقاً من قبل ، أثناء انظارها للفحص في عيادة طبيب ، لم يشغل عنها إلا لمدة عشر دقائق في الكشف على مريض آخر .

ثم تحدث الدكتور : امبروز كنج (Ambrose King) الطبيب الاستشارى في مستشفى لندن لبحوث الأمراض السرية ، ومستشار وزير الصحة في شئون هذه الأمراض فقال :

« ان اكثريه الشعب في بريطانيا لا تؤمن بدين . وان الأسباب في المشكلة الاجتماعية الحاضرة هو رفض الأوضاع والمستويات التى تفكر الهيئات الدينية في الاحتفاظ بها !»

« والأمر الآن الى أولئك الذين نصبوا أنفسهم من أنفسهم رواداً للفكر العلماني ، كى يعنوا بعوض وبدل عن تلك المستويات في الماضى ... ذلك العوض والبدل الذى من شأنه أن يرضى النفس ويريحها ، بحيث يمكنها من التغلب والرقابة على الغرائز الحيوانية .»

« فإذا نحن أخفقنا في ذلك ، واستمرت الأخلاق الجنسية في الانحدار والانحطاط فانا لا محالة يجب علينا أن نعد أنفسنا لمواجهة الواقع ، وهو : أنه بالرغم من الازدهار المادى ، فإن أعداداً من أوساطنا ، من أولئك مهترى الشخصية ، ستزيد المنحرفين والذين لا يحبون ولا يحبون (١) ، وأصحاب السلوك المضاد في المجتمع .

« وفيما عدا الأمراض التناسلية والصلات الجنسية غير المشروعة ، فالنتائج نشاهدها :

- في السلوك الهجوى والمضاد للمجتمع ،
- وفي العمليات الاجرامية للاجهاض ،
- وفي العلاقات الزوجية المتداعية للانهيـار ،
- وفي اهمال الأطفال ،
- وفي تعاطى المخدرات ،
- وفي الادمان على المسكرات ،

(١) لا يحبون ولا يحبون : الأولى بكسر الحاء والثانية بفتحها .

« ان الأمر موجه الى كل مواطن ليكون مثلاً في حياته الخاصة ، حتى يمكن للشباب أن يحتذى به ويجنى فائدته » .

ونشر المجلس المركزى للتربية الصحية البريطانية تقريراً تحت عنوان :
(The Sexual Behaviour of Britain's Teen-agers.)
ينضمن النقاط التالية (١) :

« أولاً — ان العوامل التى يتأثر بها الشباب اليوم هى :
(أ) الاستقلال الشخصى الواسع المدى ،

(ب) وضعف الرباط الأسرى ،

(ج) وضعف التوجيه الدينى ،

(د) وحركة التطور السريعة ،

(هـ) والاستغلال التجارى لمن هم فى سن المراهقة ،

(و) والفضوح المبكر ، والحاح الغريزة الجنسية فى الدفع فى هذه السن ...

ثانياً — ان المدارس الثانوية ، وان كانت جميعها تحتوى على عدد من المراهقات والمراهقين الذين لهم تجارب جنسية سابقة على الزواج ، الا انه عدد قليل .

ثالثاً — ان النساء اللاتى يحرضن الغلمان قبل الزواج على المعاشرة الجنسية لا يتجاوز عددهن ١٢.٥٪ .

رابعاً — ان جميع الطبقات والأوساط ... هم سواء ، ميبا جاء فى التقرير من ملاحظات ، لا فرق بين طبقة وأخرى فى ممارسة المعاشرة الجنسية قبل الزواج .

خامساً — ان المراهقات والمراهقين اصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج غالباً ما يكونون خارج المنزل ، وان وجدوا به فلأنفسهم خاصة ، لا يعمرون أهمية لمساعدة غيرهم .

(١) أعدده : (Michael Schofield) فى أعداد جريدة الصنداي تايمس الصادرة فى ٢٣ ، ٣٠ مايو ، و ٦ يونيه سنة ١٩٦٥ فى ص ١٧ ، ٢١ ، ٢٨ على التوالي . وطبعته فى يوليه سنة ١٩٦٥ دار الطباعة الانجليزية « Longmans » واستمر أعداده ثلاث سنوات واستجوب فيه ٩٢٤ غلاماً ، ٩٣٩ بنتاً من طبقات وأوساط مختلفة .

سادساً — ان أغلبية المراهقات والمراهقين أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج ينفقون ما بين جنهين وخمسة جنيهات في الأسبوع، فيما يؤكد الصلة الوثيقة بين اتفاق المال ومدى ممارسة النشاط الجنسي قبل الزواج .

سابعاً — انه يستوى لدى المراهقات والمراهقين من أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج أن يكونوا أعضاء في نوادي الشباب أم لا .

ثامناً — ان النسبة المثوية لمباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج ممن هم في سن المراهقة على هذا النحو :

سن ١٥	سن ١٦	سن ١٧	سن ١٨	سن ١٩
٦٪ ذكور ٨٪ إناث	٨٪ ذكور ٧٪ إناث	٢٥٪ ذكور ١١٪ إناث	٣٢٪ ذكور ١٢٪ إناث	٣٧٪ ذكور ٢٣٪ إناث

كما نشرت جريدة « نيوز أف ذي ورلد » تحت عنوان : « شعار العصر الحاضر » جاء (١) .

« ان بنات المدرسة الثانوية ابلاتى لم يفقدن بكرتهن في سن السابعة عشرة عددهن قليل !! من يقول ذلك ؟ »

« تقوله احدى طالبات المدرسة الثانوية في انجلترا في سن السابعة عشرة . فتكتب عن العلاقات الجنسية في نشرة المدرسة الشهرية في يناير سنة ١٩٦٥ تحت عنوان : تخطيط الأسرة ، وصحيفة العائلة . »

« انا اسكن في شمال لندن . واكثر صديقتائى في المتوسط فقدن بكرتهن في سن السادسة عشرة ! وليس من غير المعتاد بالنسبة للبنات ان يفقدن بكرتهن وهن في سن الثانية عشرة ، وغالبا هن اولاء اللاتى بكرن في النضوج . »

« أما المعلمان الذين انا على اتصال بهم فيميلون الى ان يدخلوا العلاقات الجنسية في سن السابعة عشرة . ويعتبر من باب الاستثناء ان يباشرها احد منهم قبل هذه السن . »

« وانا اظن انه في الوقت الذى تكون فيه البنت قد بلغت السابعة عشرة عاما من عمرها ولم تزل بكرا . . . تبدأ تحسن : بانها غير قادرة على المعاشرة الجنسية ، تناجى نفسها : هناك بعض الأخطاء عندى . انا لا بد ان اكون مصابة بالبرود الجنسي ، او شيئا من هذا القبيل . »

(١) في عدد الأحد الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٦٥ ص ١١ .

« ومن عشر سنوات تقريبا الى خمس عشرة سنة مضت ... كان غير الغدازى ينظر اليهن نظرة استخفاف من أدنى الى أعلى . ولكن عدم البكارة الآن يندو شعاع الوقت الحاضر ! »

« والغلام الذى لم يباثر العلاقة الجنسية اطلاقاً عندما يبلغ سن الثامنة عشر يصبح موضع حديث ويقال عنه : غير طبيعى ، أو هو مفزع ! . »

« وبماثرته للعلاقة الجنسية يعتبر حدثاً كبيراً فى حياته . لأنه يفكر عندئذ : أنه صنع الآن درجة من درجات الرجولة ! . »

« ومعظم البنات يفقدن بكارتهم عندما يرافقن غلماناً بصفة مسخرة متوازية . وبعضهن يفقدنها لأنهن يشعرون : بأن فقدان البكارة هو الطريق الوحيد الذى يستطيعن به التأثير على الغلمان والذى يحس به أيضاً . »

« ولم يخطر ببال كثيرات من البنات أنهن يصرن حاملات فى وقت من الأوقات . » .

وتحت عنوان : « محنة صامئة الأم هى تلميذة بالمدرسة الابتدائية » جاء (١)

« فى الوقت الذى قضت فيه تلميذة بالمدرسة الابتدائية تدعى « جان » (Jane) وهى فى الخامسة عشرة من عمرها ، على والديها : أنها تنتظر طفلاً عويت بخدار من الصمت . فقد أقامت بالمنزل شهراً كاملاً ، دون أن يكلمها أحد . »

« وبوالديها كانا يعرمان : من هو الأب لطفلها ، ويدركان تماماً : أنه . أيضاً كان فى علاقات سيئة مع أخريات . ولكن رفضاً أن يقدماه الى المحكمة . . . وأخيراً وصل وضعها الى انهيار عقلى . »

« وقد جكبت قصتها المفزعة إحدى المدرسات بمركز الشباب للامهات المراهقات غير المتزوجات فكتبته فى تخطيط الأسرة » ولشرتها الرابطة لتخطيط الأسرة . »

« رويدما المدرسية : أن جميع الامهات المراهقات اللاتى لم يتزوجن ، واللاتى تزوجن بعد ، أن جرن حملات على نطاق واسع . . . يرجع أمرهن الى الاهمال الكلى للثقافة الجنسية ! وليست واحدة منهن كما تتوهم يمكن أن توجه لوم حيلها الى الفكرة التى علفت برأسها من أحاديث « الجنس » فى المدرستية ! »

(١) مجلة لقرنت فى عدد الأحد ١٩ يوليو سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٤٧ ص ١١

« جان (Jane) مثلاً لم تنلق التربية الجنسية في المدرسة ، كما لم يذكر هذا الموضوع اطلاقاً في المنزل الذي تقيم فيه . فابتدأت « تجربة الجنس » تحت تأثير سلوك شقيقتها الأكبر منها سناً مع خطيبها . وفي تجربتها كانت تسير في تودة ، ولكنها عجزت عن أن توقف صبيها عن المعاشرة الجنسية معها .

« وقالت المدرسة : انى ارى كل عام خمسين من البنات غير المتزوجات ، والشابات يجدن أنفسهن مرة واحدة في مراكز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات ، وذلك بسبب الإهمال من جانب ، والرغبة في التخلص من جانب آخر .

« ولم أجد واحدة من البنات حتى الآن تتقن ثقافة جنسية ، بجانب ما تعلمته في المدرسة . واحدة البنات من محيط ما قصت على : أنه كانت هناك معلمة لطيفة وعلى استعداد للمساعدة . ولكن لم تنو على أن تسألها عن المسألة الجنسية — حتى أصبح الوقت متأخراً بالنسبة لها إذ حملت .

« كل هاته البنات حكيين : أنه لو كانت هناك ثقافة جنسية في المدارس ما وجدن أنفسهن أبداً في مراكز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات .

« ثم سردت أربع حكايات أخرى لأربع من البنات ! :

« جون (Joone) وتبلغ من العمر خمسة عشر ربيعاً تركت المنزل ، لأنها لم تستطع أن تستمر مع زوج أمها الجديد . ودارت في الشوارع حتى التقطها أحد الرجال ، وأخذها الى مسكن له صغير أعده للمتعة الشخصية . فاحبته ووثقت به وثوقاً تاماً . وفي سن السادسة عشرة هجرها بعد أن حملت منه . فقتلته حتى التفتت به ، ولكنه تركها مرة أخرى . وعندئذ استقر امرها على أن تحمل طفلها وتذهب به الى المحكمة .

« و « اليس » كانت في سن السابعة عشرة وتسكن مع أبويها من الرضاعة عندما أصبحت ذات حمل ، وكانت تشتغل في مطعم ، وفي مركز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات قصت :

كيف أن والديها من الرضاعة كانا على استعداد لمساعدتها ومساندتها ، وكانا دائمين في انتظار لعودتها ، ولكنها يئست من التصنع والتكلف « في اخفاء الأمر » .

« و « جين » (Jeen) وهى ابنة لأحد الموظفين ، وكانت بمعهد السكرتارية حين أن أصبحت حاملاً في سن السادسة عشرة . وقد أدت مع صديقتها المراهق دور المتزوجين ، حتى في الذهاب الى مكاتب المدينة والتحدث

عن استئجار المساكن . وحين علم والدها بحملها خرجت من المنزل ، كما هجرها غلامها .

« و » اليزابث « نركت المدرسة في سن الخامسة عشرة للعمل في احد انشواق المدينة . وكانت بنتا ساذجة ، وحملت وهى فى سن السادسة عشرة . ولم تظهر اى شعور بالنسبة للطفل ، ونظرت الى ولادته كعملية ثانوية » .

ولكن ما تراه المدرسة فى ان الجهل بالثقافة الجنسية سبب رئيسى فى المعاشرة الجنسية غير الشرعية من جانب الفتيات المراهقات قبل الزواج ينقضه : ما قرره مؤتمر الدول لعلم الجريمة ، والذي عقد بمدينة استوكهولم فى السويد ، فى الاسبوع الاول من اغسطس سنة ١٩٦٥ .

فقد جاء فيها قرره :

« ان الظاهرة المسماة : « بظاهرة ثقافة الشباب » ... هى مسئولة عن ارتفاع ارقام معدل الجرائم فى انحاء العالم . وان من الحقائق المعروفة الآن : ان معظم الجرائم يرتكبها اشخاص تتراوح اعمارهم بين ثمانية عشر وعشرين عاما .

« كذلك اعلن بعض علماء الجريمة فى المؤتمر : ان هناك « شعورا مشتركا » بين أعضاء الوفود — وهم يمثلون دولا على درجات متفاوتة من التقدم والتصنيع وذات نظم سياسية مختلفة — بان العوامل الاقتصادية لا تفسر الجريمة . والدليل على ذلك معدلات الجرائم الحالية فى بلاد متقدمة اقتصاديا ، مثل الولايات المتحدة ، والسويد ، ودول أوروبا الغربية » (١) .

● ونكاح الرهط فيها دون العشرة فى الجاهلية ونسبة الولد لواحد منهم عن طريق اخنيار المرأة ورغبتها يقترب منه اتصال المرأة فى المجتمع الصناعى المعاصر بعدد من الشبان أو الرجال ، قد يكون من بينهم من له علاقة شرعية بها . فاذا حملت ووضعت واختلف فى نسب الولد رجع الأمر الى العلم . وطريقه هنا هو « التحليل » لفصائل الدم المختلفة ، وعن تحقق المشابهة فيها : يحكم بنسبة الولد لأبيه .

● أما نكاح الغانيات وبائعات الهوى من عدد غير محدود فهو ظاهرة مشتركة فى مجتمع الجاهلية قبل الاسلام والمجتمع الحضارى الصناعى القائم اليوم . والفرق فى وجود هذه الظاهرة وصورتها اذ ذاك واليوم ، هو الفرق بين البداءة والحضارة فى اسلوب المعاملة ، والسذاجة والتقدم العلمى والتكنيكي نحو اعداد مستوى الحياة البشرية .

(١) جريدة الأهرام المصرية فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٦٥ .

وإذا كان الرجال في مجتمع الجاهلية يذهبون بأنفسهم الى دور البغايا اللاتي يضعن على أبوابهن علامات لمن أرادهن ، فان المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر عن طريق استخدام العلم أيضا مكن لهؤلاء الرجال من ان يدعوا هؤلاء النسوة والفتيات الى حيث هم يقيمون أو الى حيث هن يقمن . وعرف ذلك بما يسمى : (Call Girls) بالاضافة الى ما يضعه هن الاغراء في جذب الرجال الى مراكز تجمعات أعدتها السلطات الرسمية :

تحت عنوان : « ملجأ الخجل » (Hostel of Shame) كتب مراسل احدى الصحف الانجليزية (١) :

« خلف جسر السكة الحديدية ، المحاذى لمحطة دوسلدورف بألمانيا ، اقيمت احدى العمارات الشاهقة ، التى تعد اعظم ما فى أوروبا ، ان لم يكن في العالم كله .

« لا يوجد خارجها اطفال يلعبون ويضحكون في صعودهم أو نزولهم ، ولا يوجد بداخلها كذلك سيدات يحملن همومهن ومشاكلهن اليومية . . .

« وبدلا من ذلك : يمتلئ البهو الامامى للعمارة بالرجال طول الأربع وعشرين ساعة يوميا . ومحاذيات للنوافذ الفسيحة يجلسن بنات ارتدين ملابس داخلية شفافة ليس فيها اى احتياط لستر ما يجب أن يخفى ، وقد صبغن وجوههن في عنف وقوة .

« والعمارة من النماذج الخاصة للمحاولات الأخيرة التى تقوم بها المدن في ألمانيا الغربية كلها لحل مشكل — المعاشرة الجنسية غير الشرعية ، وبالاختصار : هذه العمارة الضخمة « نزل » لبنات الشارع ، وهى معروفة بين السكان المحليين بـ « مصنع الجنس » . وبين الجنود البريطانيين المعسكرين هناك باسم « حوش العصفير » .

وعدد سكانها مئتان ، يعيشن في نظام دقيق ، وطبقا لمبدأ واحد ، كالطلاب في بيوت الشباب يدفعن أجرا معتدلا ، يقرب من جنيهين في الاسبوع مقابل : غرفة صغيرة لكل واحدة ، بالاضافة الى خدمة النظافة والاكل الذى يحصلن عليه من المطبخ المركزى .

« والعمارة مقسمة الى أربعة اقسام أو أربعة بيوت ، يدير كل واحد منها رجل وزوجته . ويقومان بأعمال المراقبة بدقة .

(٢) فيها نشرته صحيفة (The News of the World) عدد الأحد أول أغسطس سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٥١ ص ٤ .

» وأسماء الساكنات يبلغ في كشف لمركز الشرطة المحلية ، والسلطة الصحية . وهذه السلطة تباشر الكشف الطبى عليهن مرتين في الاسبوع . ومن تشبته فيه منهن توصى بعلاجه فوراً باحدى المصحات .

» والاكثرية الغالبة بينهن من الالمانيات ، والاقلية تشكلها فرنسيات مع بعض الملونيات من طنجة في المغرب . ومن توجد منهن تباشر فتنهن واغراءها في مكان آخر بالمدينة . . تعرض نفسها للحكم الصارم بالعجل الشاق .

» ولكي لا يتعرض البهو الامامى للعمارة وما يجرى فيها من نشاط لنظر المارة . . مدت ستارة من البلاستيك روعيت فيها الدقة الالمانية المعروفة ، تحجب هذا النشاط وكذلك ما يقرب من مائة رجل تواجدوا للاستمتاع . وهؤلاء الرجال من جميع الانواع : بينهم رجل الاعمال الثرى ، ومنهم الشيخ والشاب . وقد كان أحد الشيوخ هناك ويبلغ من العمر سبعة وسنين علماً .

» وفي هذا البهو تمر الفتيات في عرض امامهم ، تحت مظلات تبعث المتعة وتقين رذاذ المطر المتساقط في البهو ، ويتأرجحن في مشيتهن فوق كموب فائقة في الارتفاع . . ومعظمهن في أول العشرين من عمرهن . وبعضهن يلبسن سراويل ولا تنفصل لضيقتها عن ابدانهن . وأثناء مرورهن أمام الرجال يذكرن في همس الأجر المحدد لكل منهن .

» وبعض الاخريات يجلسن في النوافذ المفتوحة على أرض منخفضة ، بملابس داخلية شفافة أو بملابس النوم القصيرة ، ويدرن بأنفسهن في بطة أثناء سقوط الضوء القوي من خلفهن ، مبتسمات ومشيرات بأصبعهن الى الرجال في البهو طالبات اليهم الصعود والانضمام اليهن . . .

» وقد كان هذا المنظر منظراً آنما ، يشبه سوق الرقيق ، تحت سماء مبلدة بالغيوم ومستمرة في ارسال رذاذ المطر .

» وحبا في الاستطلاع صعدت الى احدى غرف الدور الأول . وحينئذ امرأة في سن الثلاثين لا تلبس شيئاً سوى لباس نوم قصير شفاف ذى لون وردى . وغرفتها الصغيرة تحتوى على ديوان ، وصندوق ذى ادراج ، ومنضدة وكرسى وطقم تليفزيون ، وحاكى اسطوانات مسجلة ، وتليفون . . اذ كثير من الفتيات لهن زبائن منتظمة يتصلون بهن لتحديد موعد معهن .

» وعند نزولى شاهدت أربع فتيات يحسبن القهوة في صالون خاص بهن ، لا يدخله أحد من الزبائن مهما حاول أن يدفع من النقود . كما شاهدت المطر لم يزل يتساقط ، والفتيات مازلن في عرض أنفسهن على الرجال ، ذلك العرض الممزق للانسانية ، تحت مظلاتهن الملونة .

« وفي وقت مبكر على هذا .. تحدثت الى الدكتور (Weber) رئيس هذه المؤسسة ، ومن انصار فكرتها المتحمسين لها ، فذكر أسباب هذه التجربة ونتائجها في ما يلي :

« ان الامر وصل بنا مرة أن وجدنا هنا ما يقرب من أربعة آلاف من النساء يعرضن أنفسهن في شوارع « دوسلدورف » ، ولم يكن جميعا محترسات بل كان بينهن طالبات في الجامعات ، وزوجات لهن رغبة في تكسب المال !!

« وكادت الأمور تخرج من التحكم فيها . وكذلك لم يكن من الممكن للسيدات المحترسات أن يسرن في الشوارع وهن في مأمن من الظن السيء والتصور الخاطئ . وكاد أمر المرور يصير الى التوقف بسبب السيارات العديدة التي كانت تتجهل في السير أو تقف تماما لاستصحاب الفتيات . . . الى أن اعرضت إحدى صاحبات النوادي الليلية فكرة بناء عماره « كهنزل » للفتيات ، ووافقت عليها السلطات المختصة .

« والعمل في هذا المنزل يسير جدا . واصبح من ايسر علينا : ان نقوم بأمر المراقبة المطلوبة ، وأبعدنا بذلك الوسيطات اللاتي اعتدن الكسب عن طريق نظام تقديم الفتيات للزبائن . كما أصبح الوضع الصحي مأمون العاقبة ، بفضل الكشف الطبى المنتظم .

« وكل الفتيات مسجلات ، بحيث يمكن مراقبتهن مراقبة دقيقة . ووضعهن الآن غير محرج للشعور العام بين السكان في المدينة .

ثم يستطرد الدكتور فيقول :

« ويوجد مثل هذا المنزل في كل من : (Essen, Dortmund , Hamburg, Cologne) في ألمانيا الغربية . ولكن لا يوجد في : (Frank-Fort, Munchen) الآن . ويكاد المرور فيهما يتوقف ليلا بسبب «فتيات النداء» وما يسببن من اجتيازهن الشوارع بسياراتهن الأنيقة لاقتناص الرجال .

« وكسب الفتاة في المنزل مرتفع . وبعض منهن في « دوسلدورف » يكسبن ثمانية آلاف جنيه في العام . والسلطات في المدن التي بها « نزل » . . . مختلفة مع المحكمة الادارية العليا في « ضريبة الدخل » التي تقرر عليهن :

— تدخل في باب الخدمات ؟

— أم في باب تجارة الأشياء الأنيقة كالمطور ، والملابس الداخلية ، وحلاقة السيدات ؟

ان أنكحة الجاهلية ان بدا : انها تصور من جانب آخر ضعف المستوى
الخلقى فى حياة المجتمع ... فان هذه انظواهر التى نصاب الآن المجتمع
انصاعى المعاصر لا تخفى ضعف مسنواه كذلك فى السلوك الاخلاقى .

ان المرأة فى المجتمع المعاصر لم تتحرر فقط :

- فى علاقتها بالرجل ..
- ولا فى النسل وتنظيمه ..
- ولا فى العمل المنزلى ..
- ولا فى العمل فى الخارج ..

... ولم تنل فرصتها فى التعليم ، ولا فى ممارسة الألعاب الرياضية
نصيب .. ولم تحصل على حقوقها السياسية فى الانتخابات العامة وفى تولية
الوظائف العامة كذلك فقط .. وانما تحررت أيضا فيما تلبس .. فقد انتهى
عهد « الكورسيه » (Corset) ، وعهد الآباء فى نظام الأسرة ،
(Patriarchal System) ودخلت عهدا جديدا تريد أن تقضى فيه على
البقية الباقية مما هو غالب فى تمييز الرجال .. وكما يقول بعض العلماء
التجريبين : (Heinrich Applebaum) والمتخصصين فى مدى تأثير السلوك
الانسانى بالعوامل المختلفة بمعهد الدراسات التقدمية للسلوك ،
بواشنطن : ان المرأة بملابسها القصيرة فى هذا العام (١٩٦٦) التى تصل الى
اثنى عشرة سننمترا فوق الركبة تقف الآن على « عتبة الجنس » :
(Sex Thershold) ويمكن أن تغير نماذج السلوك الانسانى القائم
الآن لكل رجل وامرأة فى العالم الجديد .

● ان المرأة على عهد(١) الملكة فيكتوريا وقبل الاصلاح التشريعى
للأحوال الشخصية فى انجلترا .. كانت تفقد حقوقها ، وميراثها بمجرد أن
يعقد زواجها فى محراب الكنيسة ..

... وكانت كزوجة لا وجود لها على الاطلاق من الوجهة القانونية حتى
فى حال الاعتداء على عفافها . وكان زوجها هو وحده الذى يقوم برفع الدعوى
القضائية عندئذ ، لرد مهانة الاعتداء على عفافها .

وبرغم الانتقاص من وجود المرأة على هذا النحو خارج المنزل .. فان
الأم والعائلة كانت تعتبر مقدسة .

(١) ما بين ١٨٣٧ — ١٩٠١ .

● أما في جانب النسل فلم تكن للمرأة الحرية — تحت تأثير توجيه الكنيسة — في عدم الحمل أو تحديد النسل . حتى كان العلم الحديث في القرن العشرين فأعطاهم هذه الحرية في عدم الحمل ، وكذا في تنظيم النسل ، ولكن بجانب ذلك أغراها على المعاشرة الجنسية في علاقة غير مشروعة ، وفي سن مبكرة ، وعرضها لأنواع شتى من الأمراض التناسلية وأشدها فتكا ببدن الإنسان وعقله . محبوب منع الحمل كما هي وسيلة لتنظيم النسل . دافع في الوقت نفسه على المعاشرة الجنسية في علاقات غير مشروعة .

● وفي المنزل حررت الآلة المرأة نوعا ما من العمل المنزلي كآلة الغسيل التي أخذت في التطور منذ سنة ١٩١٤ . وكان السبب في صنع الآلة للخدمة المنزلية قصور الأيدي العاملة في هذا الجانب بأمريكا . فتحول هذا القصور إلى عدة اختراعات لمساعدة سيدة المنزل على أداء العمل فيه وتحريرها من مشاقه : فلم تعد نغزل . . . ولم تعد تغسل . وتستخلص الزبد من اللبن . . . وحتى لم تعد تضيء القناديل بالغاز . . . فأى محرك كهربائي صغير أصبح يغطي كثيرا من الحرية للمرأة ، ويوجد بذلك عندها فراغا أكثر من أى شيء آخر . . . وأخيرا في المجتمع الصناعى المعاصر لم تعد بحاجة إلى الطبخ كذلك .

وكان أول مصنع سعى لتحرير المرأة من عمل المنزل هو : مصانع النسيج المعروفة بـ (Lowell Mills, Massachusetts) بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٣٠ . ونقلتها هذه المصانع إلى حياة خارجية جماعية ، تعيش مع زميلاتها في بيوت مختلفة . وقد جاء التقدم العلمى والتكنولوجيا ، فامسح المجال للعمل الخارجى ، وهى للمرأة الاستقلال الاقتصادى الذى انعكس بالتالى على علاقتها الجنسية ، وعلى الأسرة ، وعلى الولد ، وعلى المثالييس الأخلاقية .

● وكانت تعتبر المطالبة بحق المرأة في التصويت في الانتخابات العامة في بداية هذا القرن العشرين . . . أضحوكة . . . والمرأة التى كانت تطالب به كان يحكم عليها بأنها : « مترجلة » وتوصف بأنها راغبة في ارتداء السراويل ! . . . كما كانت تتهم : بأنها يريد للرجل أن يدير شئون المنزل ، ويرضع الأطفال ! .

وكان الأمريكيون يعتبرون حركة المطالبة بتصويت المرأة في الانتخابات شيئا مضحكا . وحتى بعد حصولها على حق الانتخابات لم تعامل اطلاقا في نظر السياسيين : على أنها مسئلة في ابداء الراى ، بعدما لوحظ كثيرا أن رأياها يساوق رأى رجلها .

● وأصبح شعارها في التعليم : تعلم كأنك تعيش أبدا . . . وعش كأنك تموت غدا ! . . .

ويتعلمها .. وبتحررها في مختلف جوانب حياتها .. شغلت كثيراً من الوظائف العامة في المجتمعات المعاصرة ..

ولكن الشيء الوحيد الذي لم تستطع حتى الآن أن تتحرر منه هو : الوحدة في سن الشيخوخة (١) .. وكذلك الشيء الأساسي في طبيعتها الذي لم نستطع أن تحتفظ به هو : أنوثتها ، فالمؤلف (٢) (James Laver) كتب (٣) تحت عنوان (A Short Answer to men) بمناسبة الاتجاه الجديد في تقصير ثياب المرأة :

« ... ان ملابس المرأة الجديدة تدل على ثورة كبيرة لم نر منها حتى الآن الا البداية .. وما سجل التاريخ كله حتى الآن هو : أننا عشنا في ظل ما نسميه بنظام الأسرة وريها (Patriarchal System) ونحن كما يبدو صائرون الآن الى نهايته .. وداخلون في مرحلة أخرى تاريخية يضعف فيها ظل الأب ووجوده ، وتقضى بدخولها على معظم ما لنا من تصورات عزيزة .. »
« ان النساء يرون الآن زيادة في التحرر من البقية الباقية التي كانت للرجال غالباً .. انهن قد كسبن الحرية .. ولكن فقدن بدون شك شيئاً من أنوثتهن ، وكذلك من امتيازاتهن التي كان البعض منهن على الأقل يتمتع بها . »
« هل ترون الآن دفع الثمن ؟ » .

واذن لا ينبغي أن يؤخذ جميع ما يوجد في المجتمع المعاصر من ظواهر : تصور علاقة الرجل بالمرأة .. على أنه يمثل المستوى الأخلاقي الذي يرتفع بالانسان عن وضع الذكر بالأنثى في عالم الحيوان .

وقد تكون المرأة في مجتمع العرب قبل الاسلام مكرهة بحكم العادة الاجتماعية ، أو بدافع ظروف المعيشة في الحياة .. بينما هي في الوقت الحاضر حرة مختارة . لأن التقدم العلمي والصناعي وفر لها استقلالها الاقتصادي .

... قد يكون الرجل اذ ذاك في مجتمع العرب قبل الاسلام مستغلاً للمرأة ، ومتخذاً منها موضعاً لممارسة عضلاته القوية ، ومصدراً للنفع المادي فيما يدفع لقاء نكاحها لآخر ، على نحو ما تباع ويدفع فيها من ثمن اذا كانت

(١) ففي أمريكا يوجد ثمانية ملايين أرملة مقابل مليونين فقط من الأرمال . ومتوسط عمر المرأة يزيد عادة خمس سنوات عن متوسط عمر الرجل .

(٢) مؤلف عدد من كتب العادات والتقاليد ، وكان قبل ذلك خبيراً بمنحف فيكتوريا للفنون بانجلترا .

(٣) في صحيفة (The News of The World) عدد الأحد ٨ مايو سنة ١٩٦٦ .

ملكا ليمينه ، بينما هو في المجتمع المعاصر ينشد لها ترفها في حياتها ، ومصاحبة له في أوقات فراغه ، كما ينشد الخمر فاصلا بين جد الحياة وهزلها ، وماضيها وحاضرها .

... قد تشارك المرأة في مجتمع العرب قبل الاسلام المرأة المعاصرة في أن نسائير الغريزة الجنسية أو غريزة الأمومة فيها ، كي تحتفظ برجل معين وتنسب اليه في أسرة جديدة لها ، ترى فيه السند في الحياة ، فتسلك مسلكا أو آخر من المسالك السابقة .

ولكن هذا كله لا يعنى : أن صور العلاقات بين الرجل والمرأة التي من شأنها أن تنم بينهما بحكم الطبيعة البشرية ، تحفظ جميعها ما يجب من احترام في العلاقات الزوجية بينهما ، وتوفر لهذه العلاقة ما يصونها عن التذلى والنزول إلى مجرد « التنفيس » الجنسي . بغض النظر عما قد يستتبع وقت اللقاء بين الرجل والمرأة من امتداد للبشرية في صورة أطفال ، ثم من مسئوليات نحو مستقبلهم .

ان الطبيعة البشرية هي الطبيعة البشرية عندما تنطلق وترفع عنها القيود والحدود . . وان الحضارة لا تختلف عن البدائية اذا ما وقفت عند التقدم المادى والعلمى والتكنيكى ، ولم تتجاوز به الى دائرة السلوك الخلقى والانسانى .

... وان الظواهر السلوكية التي نجدها الآن في العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع المعاصر وبالأخص في المجتمع العريق في الحضارة الصناعية وهو المجتمع الانجليزى — تنم عن انطلاق الطبيعة البشرية واستخفافها بالحدود التي ارتضاها المجتمع يوما ما ، معيارا للسلوك الخلقى . . . وتنم في الوقت نفسه عن انقطاع الصلة بين التقدم الصناعى والعلمى والتكنيكى من جانب ، والتقدم الانسانى السلوكى من جانب آخر .



الفصل الثالث

الأسرة في فلسفة الإسلام ونظامه

وفي ضوء التمييز بين الجانبين .. وفي ضوء وجوب الاحتفاظ بالكرامة والاحترام للعلاقة بين الرجل والمرأة .. وفي ضوء ادراك المسؤولية الفردية لمستقبل البشرية نعرض موقف الاسلام مما كان قائما في الجاهلية . وهو يكاد يكون موقفه من ظواهر المجتمع المعاصر في السلوك الجنسي بين الرجل والمرأة .

ويبقى بعد ذلك : الكشف عما يراه الاسلام في شأن الاختلاف في الجاهلية والوقت الحاضر من « ضغط » العامل الاقتصادي الآن لحساب المرأة ، بينما كان على حسابها فيما مضى ... وهو الاختلاف الذي نشأ عن التخلف الاقتصادي في أحد المجتمعين ، والتقدم فيه في المجتمع الثاني منها ..

وحدة الانسان اساس الزوجية في الاسلام :

مما كان في الجاهلية أيضا صورة أخرى من صور الإنكحة اختارها الاسلام بعد تعديل أدخله عليها ، وجعلها وحدها أمرا مشروعاً في العلاقة بين الرجل والمرأة .

وعلى غرار ذلك أيضا : المجتمع المعاصر . فله صورة خاصة من الإنكحة يقرر مشروعيتها دون ما عداها مما تدخل فيه علاقة الرجل بالمرأة على نحو ما ذكرنا من ظواهر اجتماعية هنا تصور هذه العلاقة .

والنكاح الذي اختاره الاسلام وأقره : هو أن يخطب الرجل من الرجل اخته أو ابنته فيعطيه صداقاً .. ثم يتزوجها بإيجاب وقبول ، على مشهد من الآخرين .

وهذا هو النكاح الذى صايف اأصول النبى صلى الله عليه وسلم من أبويه . . . الى آدم عليه السلام ، ويقول فيه : « خلقت من نكاح » ولم أخلق من سفاح ، ومن لدن آدم الى أن ولدنى أبى وأمى ، لم يصبنى من سفاح الجاهلية شئ » .

فما عدا ذلك من الانكحة . . . هو خارج عن الوضع السليم فى علاقة الرجل بالمرأة . . . ويعد زنا وسفاحا فى نظر الاسلام .

والنكاح المشروع يجب أن تتوفر فيه اذن :

● العلانية . ويستحسن حضور كبار القوم . ويستحب من أجل ذلك قبول الدعوة لحضور وليمة الزواج .

● واستئذان ولى أمر المرأة ، لحمايتها من أخطار الاندفاع وراء رغبة جامحة ، ولتكريمها واعزازها بما يجعل مستواها الاجتماعى لا يقل عن مستوى الرجل ، أن لم يفقه .

● واتمام القبول والايجاب منهما عن رضا واختيار بينهما لا يكره أحدهما أو كلاهما ، ولا يقبل من أحدهما أو كليهما رأى لم تتوفر له ظروف الحرية الشخصية العادية .

● واصداق المرأة صداقا ، كى تشعر بانها مطلوبة من الرجل ، وليست طالبة له ، مما يوفر لها حياءها الطبيعى وكرامتها ، التى تهتز حتما حين تطلب هى الرجل كطرف له ايجابية أو فاعلية ، لنفسها كطرف آخر له سلبية أو انفعاليته . فى زواج يقوم عليه بقاء النوع الانسانى ، بناء على اللقاء بين الفاعل والمستقبل فى أفراد الانسان .

وعقد الزواج فى الاسلام . . هو عقد مدنى ، كشأن أى عقد آخر بين طرفين ، تراعى فيه مصلحتها ويقوم على تبادل هذه المصلحة بينهما .

فاذا انتهت هذه المصلحة بالنسبة لهما معا أو لأحدهما . . . وجب أن ينتهى العقد نفسه .

والتمسك عندئذ بفاعليته من أحد الطرفين هو تمسك الحاق ضرر بالطرف الآخر ، مما ينبغى معه لصاحب الولاية العامة فى الأمر أن يتدخل لوقف الضرر .

.. وليس عقد الزواج عقدا الهيا لا تنقسم عراه ، ويبقى ما بقيت لهما حياة ، وأن لم يبق بينهما ود أو سلام . . . هو عقد الهى على معنى أنه فقط يصور ما شرعه الله وأراد به فى العلاقة السليمة بين الرجل والمرأة .

والطرفان في عقد الزواج هما : شخص المرأة وشخص الرجل ، وليس بضع المرأة من جانب ومهر الرجل وانفاقه من جانب آخر .
... ان المهر والنفقة امران ستتبعهما قيادة الرجل ، ونفرضهما صلاحيته للقيادة .

اننا اذ نقرا قول الله تعالى :

« والله جعل لكم من انفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ، ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون » (١) .
... نجد أنه جعل :

الزوجية في ذاتها نعمة . والزوجية هي صلاحية الأفراد بين الناس ، عن طريق الذكورة والأنوثة . للمزاوجة والالتقاء في علاقة بينهما .
... كما جعل ما يخرج عن الزوجية من البنين والحفدة نعمة أخرى ، وهي نعمة مشتركة بين الرجل والمرأة .
... وأخيرا جعل الرزق منه سبحانه وتعالى للأزواج : نساء ورجالا معا ، من الطيبات . نعمة ثالثة .

فلم يتفرد الرجل بفضل البنين والحفدة ، ولا بفضل الانفاق والمعيشة حتى تكون محولة الرجل ويكون عطاؤه . هو المقابل لبضع المرأة ، في عقد الزواج . فالرزق من الله ، وكل ما بينهما من آلائه .

وفي الآية الأخرى :

« ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك آيات لقوم يتفكرون » (٢) .

... حدد القرآن الهدف من عقد الزواج ، وهو السكنى . والسكنى بمعنى الاستقرار والاطمئنان في الحياة لا تتم الا بمشاركة المرأة بطبيعتها والرجل بطبيعته . وهما إذن طرفا عقد الزواج .

ولو كان الأمر : أمر « بضع » للمرأة من جانب المرأة ، ومهر ونفقة من جانب الرجل . لزال الاستقرار وزالت السكنى ، بعد أن تخف حاجة الرجل الى بضع المرأة .

... ان اقتران بضع المرأة لدى المرأة ، بالمهر والنفقة من جانب الرجل ، في تفكير بعض الفقهاء والشارحين لنظام الاسلام للحياة اليومية والاجتماعية

(١) النحل : ٧٢ .

(٢) انزوم : ٢١ .

.. هو اقتران مادي ، لا ينهض أن يكون آية من آيات الله ونعمة من نعم الله ،
التي يسوقها دليلا على خالقيته واستحقاقه الربوية والعبادة من الانسان .

ويسىء بعض شراح الفقه الى الاسلام في معالجتهم الشؤون الزوجية ،
عندما يتفنون بنظرتهم عند تبادل المنفعة المادية وحدها في تكافؤ العلاقة
الزوجية ، ويجعلون واجبات المرأة وواجبات الرجل تقابلا يخضع فحسب
لنمعيار الاقتصادي والمادي في الخدمات والانفاق . وذلك عندما يشرحون قوله
ونعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » (١) .

ويحسن الامام الشافعي اذ يجوز للأُم وهي في علاقتها الزوجية مع زوجها
أن تأخذ من الزوج أجره على ارضاع الولد المشترك بينهما ، فهذا يدل دلالة
واضحة على أن التكافؤ والتقابل المادي لم يكن أصيلا في عقد الزواج كهدف
أساسي . وقد أخذ الشافعي جواز ذلك من عموم قوله تعالى : « وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (٢) . . . ولم يقصر التوضيح في الآية على
المطلقات ، على نحو ما قد يقضى به السياق .

وترى الشيعة الامامية أيضا : أنه لا تجبر الحرة على ارضاع ولدها .
وللحرة الأجرة على الأب ان اختارت ارضاعه . . وكذا لو أرضعته خادمتها ،
ولو كان الأب ميتا فمن مال الرضيع .

فيمتضى التقابل في الخدمات والانفاق أن ترضع الأم ولدها مقابل ما ينفق
على الولد وعليها من زوجها وهو أبو المولود ، ولا ينبغي لها حينئذ أن تأخذ
أجرا زائدا على ذلك بعد الانساق عليهما . فتجوز ذلك لها في نظر الشافعي ،
وكذا في نظر الشيعة الامامية . . يجعل التكافؤ المادي في العلاقة الزوجية
أمرا وراء الهدف الاسمي . . وهو السكن والاطمئنان في العلاقة الإنشائية
بين الزوجين .

.. نعم ان السكن والاطمئنان قد يتوقف على المشاركة في الجانِب
المادي في حياة الزوجين ، فبقدر ما يسعى الرجل الى تحصيل الرزق وتكاليف
المعيشة له ولزوجه وأولاده ، يجب أن تسعى المرأة في تخفيف أعباء الحياة ،
وحل بعض مشاكلها المادية بما تقدمه من خدمات لصالح زوجها وأولاده .

.. ولكن الذي يجب ان ينضح أولا ، هو : أن الجانب الانشائي قبل
انجانب المادي . . هو هدف الزوجية في الاسلام ، وهو العامل الرئيسي في

(١) البقرة : ٢٢٨ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

النسكن والاستقرار ، الذى عد نعمة من نعم الله . بما خلق الذكر والانثى بين الناس .

وعندما نذكر الآية القرآنية الكريمة الأخرى :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » (١) .

... ان الانفاق من الأموال في جانب الرجال ، كسبب من اسباب وضعهم القيادى في الأسرة . . لم تذكر ذلك لتجعل التكافؤ والتقابل في العلاقة الزوجية تكافؤا وتقابلا ماديا : ينفق الرجل المال ، وتقدم المرأة الخدمات ، بما فيها المتعة الجنسية للرجل !

... وانما تشير هذه الآية فحسب : الى أن الوضع القيادى للرجل في الأسرة ، وما يستتبعه من تحمل الأعباء المادية والقيام بالمسئولية الأدبية ازاءها ، يتطلب في الميراث أن يكون نصيب الذكر على الضعف من نصيب الانثى ، كما قضت الآيات السابقة على هذه الآية ، وفصلت أحكام الموارث .

ولذلك لم تغفل الآية طبيعة الرجل ذاتها — وهى أحد طرفى العقد في الزوجية — من أن تكون خصائصها ذات أثر كذلك في الوضع القيادى له ، وفي قوامته في الأسرة . وهى خصائص تتصل بالجانب الانسانى الذى هو مستهدف هدفا أصيلا في عقد الزواج .

وكذلك عندما تصرح الآيات الآتية في قوله تعالى :

« فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما نراضيتهن به من بعد الفريضة » (٢) .

... وفي قوله :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » (٣) .

... وفي قوله :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم إحداهن قنطارا ، فلا تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهنئا وإثما هنيئا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض ، وأخذن منكم هيثاقا غليظا » (٤) .

(٣) النساء : ٢٤
(٤) النساء : ٢٠ ، ٢١

(١) النساء : ٣٤
(٢) النساء : ٤١

... عندما نصح الآيات هذه بوجوب اعطاء المهر للمرأة ، ويتسوية هذا المهر اجرا ، وبجعله مقابلا للاستمتاع ، مما قد يفيد أن العلاقة في عقد الزوجية علاقة مادية ، وأنها تقوم على العوض المادي من جانب الرجل وجانب المرأة على السواء ... عندما تصرح هذه الآيات بذلك تنقصد الى اقرار عرف كان موجودا ، وهو المهر ، بعد أن حوله الاسلام من معنى « الثمن » الى معنى « التعبير » الخالص عن الرغبة في طلب المرأة ، محافظة على كرامتها ، ثم الى عدم المساس به والمساومة عليه حتى لا يصير من جديد الى معنى الثمن ..

« والنعمير » عن الرغبة في طلب المرأة فيما يعرف بالمهر : كما يكون في الاسلام بأمر مادي ، يكون فيه كذلك بغير مادي . ويروى سهل بن سعد :

« ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله .. جئت لأهب لك نفسي ، فتظر اليها رسول الله فاصعد النظر اليها وصوبه ، ثم طأطأ رأسه . فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست . فقام رجل من أصحابه ، فقال : يا رسول الله ... ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها ؟ فقال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا والله يا رسول الله . فقال : اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئا ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدت شيئا . فقال : انظر ولو خاتما من حديد ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد . ولكن هذا ارارى ! فلما نصفه . فقال رسول الله : ما تصنع بازارك ؟ .. ان لبسته لم يكن عليها منه شيء ، وان لبسته لم يكن عليك منه شيء . فجلس الرجل حتى طال مجلسه . ثم قام فراه رسول الله موليا . فأمر به فدمى . فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معي سورة كذا ، وسورة كذا ، عددها . قال : اتقروهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب ! زوجتكها بما معك من القرآن » .

وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم من حفظ هذا الصحابي لبعض سور القرآن الكريم ومن امكان افادة المرأة منه .. مهرا لها ، يقوم مقام اي شيء مادي يمكن أن يعد تعبيراً عن الرغبة في الزواج بها ..

وتعليم جزء من القرآن هنا كان اذن مهراً للزوجة في عقد زواجها . وليس ذلك بأمر مادي . إذ القصد من القرآن في قراءته وحفظه هو الهداية به فقط ، ولن يكون وسيلة من وسائل الاحتراف به والاستئجار عليه ، الا اذا ضعف ايمان المسلمين به وبعدها عن اللقاء على تعاليمه ، واكتفوا بترتيبه واتخاذة احجية ودواء لعلل البدنية ، مع أنه جاء لشفاء النفوس والعقول ، وذلك الاحتراف لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وإذا جاء تعبير القرآن في هذه الآيات عن المهور : « بأجور » . . . فذلك هو الوضع اللغوي في تسمية المقابل أيا كان شأنه لشيء ما . على نحو ما جاء في آية أخرى :

« فاما الذين آمنوا وعملوا الصالحات فيوفىهم أجورهم ويزيدهم من فضله » (١) .

فليس بهتئين : أن يكون المقابل على الإيمان والعمل الصالح أمرا ماديا . . بل ربما يكون أسمى من ذلك ، وهو رضا الله ومحبه . ومع هذا الاحتمال سمي : المقابل للإيمان والعمل الصالح « أجرا » .

ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار : أن أسلوب القرآن ، ككتاب دين ، يجب أن يساير منطق الكافة من الناس . . وهو منطق يجيل الى الحس في التعبير والتشبيه في لغة التخاطب . . إذ هو لهداية الناس جميعا ، وليس وقفا على أرباب المنطق الخاص ، وهم المفكرون والعلماء . ثم جاء كذلك بلغة العرب وأسلوبهم في التفاهم ، وقد كان طابع حياتهم هو الطابع الحسي .

وإذن ليس بلزوم في استخلاص أهداف الرسالة الإسلامية من القرآن الكريم أن نقف ونجهد عند جرفية التعبير والنص . بل قد يؤخذ التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى على ضرب من المجاز ، أو الكناية . .

وإذا أوجبت الآية الأخرى في أحكام العلاقة الزوجية :

« وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ، الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير » (٢) .

.. نصف المهر للزوجة التي طلقت قبل الدخول بها ، فهل ما أوجبته كان مثابلا لشيء مادي من جانب الزوجة انتفع به الزوج ؟

أم ان ذلك بالأولى تعبير عما يحفظ للمرأة كرامتها ، فلا ترد كما ترد السلعة في عقد البيع الى صاحبها ؟ .

ولهذا المعنى حثت الآية نفسها على أن تتنازل المرأة أو يتنازل الرجل عما هو حق لأيهما ، كي يكون هناك سماحة ومروءة واحسان . . وعدت هذا التنازل من جانب الزوج اذا قام به تقوى واحسانا ، وقربى الى الله وفضلا ، على نحو ما تقول : **« وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم » .**

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

(١) النساء : ١٧٣ .

- وباختيار الاسلام لصورة النكاح التى اقرها .
- ... ويتعدى المهر من معنى الثمن فى الجاهلية الى معنى الشعار والنمير عن رغبة الرجل فى طلب المرأة ، لتكون شريكة له فى حياته .
- .. وينحدد هدف الزوجية بالسكن والاستقرار والاجتماع فى الحياة البشرية .
- ... ويجعل عقد الزواج عقدا مدنيا تتوفر فيه الحرية والاختيار للطرفين . ويقتضى ما بقيت الشركة ماثرة بين الاثنين ، وينتهى عندما يؤدى الى ضرر لاحد الطرفين او لكليهما ،
- ... وبطلب العلانية فيه والشهادة عليه ،
- ... وباختيار الرجل من بين طرفى الزوجية ليكون المواجه الاول لمسئولية الأسرة فى بقائها واستمرارها ولوقايتها من الأضرار .
- ... بذلك كنه اقر الاسلام « الاعتبار البشرى » كما تلبه طبيعة الانسان عند الذكر والانثى :
- فلم يحل الاسلام دون اتصال الذكر بالانثى فى علاقة جنسية ، ويرفع بذلك الانسان فوق طبيعته البشرية ...
- ولم يسمح بأن تمتن المرأة بحكم عادة وجدت ، او بسبب تفوق الرجل فى قوته البدنية ...
- وخلق الجو النفسى فى علاقة الرجل بالمرأة ، الذى يجعل المشاركة بينهما بقاءة فى الحياة ، ويقيم أسرة ترمى أطفالها فى ادراك تام لمسئوليتها ، ووعى نافذ بمستقبلهم .
- ... وما عدا ذلك من أنحكة الجاهلية طرحه والقاه بعيدا . لأنه ينطوى :
اما ، على امتنان المرأة وجعلها موضع مساومة ،
أو على الاستخفاف بانصلة الزوجية وقصرها على التفتيس والمنفعة الجنسية ،
- أو على اهمال لما يأتى عن هذه الصلة من أولاد ، والفض من قيمتهم ومستقبلهم .
- وقد انتهت الاسلام الى تلك الصورة فى العلاقة بين الرجل والمرأة التى اقرها ، وجعلها الزواج المشروع ، بعد أن روض العرب على التغيير والتخلى عن عادات أصبحت طبائع ثابتة لهم ، وبعدها أثبتت النجارب فى المجتمع

الجديد ، وهو المجتمع الاسلامى ، أن انركون ونو لفرد احرى اى مهارنة
بغض صور هذه الأنكحة سىضر بسلامة هذا المجتمع الجديد ذاته ، وربما
بغوذ به نرة أخرى الى المجتمع السابق عليه ، بما له من قيم ، وبما ساد
فيه من معايير .

وتلك كانت سنة الدعوة الاسلامية : ما أخذ بنفوس الناس واصبح
عادات لازمة ، يحارب بعضهم بعضا من أجل الإبقاء عليها أو من أجل ممارستها
... تسلك الدعوة مسلك التدرج فى التنبيه الى أخطاره .. حتى اذا ما دنا
الوقت المناسب للتنفيذ ، حزمت الدعوة أمرها وحرمت ما نبغى تحريمه الى
الأبد ، وفى غير رجعة وتردد ..

ظاهرة ومثل لذلك فيما اعتاده مجتمع الجاهلية فى صلة الرجل بالمرأة ،
مما كان معروفا فى الوقت بنكاح المتعة .

فقد أباحت المتعة أول الأمر ، على ما يروى عن عبد الله بن مسعود .
أنه قال : « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس معنا
نساء . فقلنا : ألا نختصى ! ، فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا بعد : أن ننكح
المرأة بالنوب الى أجل » . وهى رواية متفق عليها .

وكانت إباحة المتعة رخصة — كما جاء بلفظها فى الحديث السابق —
مما يؤذن بعدم اتجاه الاسلام الى إقرارها ، كتقاعدة لها حكم الدوام
والاستمرار ، بل أن إباحتها كانت مرهونة بظرف معين وبأجل خاص .

ولذا يحكى : أن الترخيص بها كان فى ثلاث غزوات فقط ، على اختلاف
فى تحديدتها . قيل ، أنها : خيبر .. وحنين .. وفتح مكة . وفى هذه الغزوة
الآخيرة كان تحريمها الى الأبد ، كما يروى عن سيرة الجهنى : أنه غزا مع
الرسول صلى الله عليه وسلم فتح مكة ، وقال : « فاقمنا بها خمسة عشر يوما
.. فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى متعة النساء .. الى أن
قال : فلم أخرج حتى جرحها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وفى رواية أحمد ومسلم عنه : أنه كان مع النبى صلى الله عليه وسلم
فقال : « انى كنت أذنتم لكم فى الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك
الى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شئ فليخل سبيله ، ولا تأخذوا مما
آتيتموهن شيئا » .

ويعلق الحازمى — كما ينقل صاحب نيل الأوطار — على حديث عبد الله
ابن مسعود السابق بقوله فى الناسخ والمسنوخ :

« وهذا الحكم كان مباحا مشروعا في صدر الاسلام . وانما اباحه النبي صلى الله عليه وسلم للسبب الذي ذكره ابن مسعود في حديثه . وانما يكون ذلك في اسفارهم . ولم يبلغنا أن النبي اباحه لهم وهم في بيوتهم . ولهذا نهاهم عنه غير مرة . ثم اباحه لهم في اوقات مختلفة ، حتى حرمه عليهم في آخر ايامه صلى الله عليه وسلم . وذلك في حجة الوداع . وكان تحريم — ثابتا لا نوقيت . فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة الأمة ، الا شيئا ذهب اليه بعض الشيعة . »

ويروى أيضا عن ابن جرير — فقيه مكة — جوازه « (١) » .

وما يعلق به الحازمي هنا من : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهاهم عنه غير مرة ، ثم اباحه لهم في اوقات مختلفة . . الى أن حرمه تحريما نهائيا ، يصور « مرحلة الانتقال » . وهي عادة ، مرحلة يدور فيها الأمر بين النفي والاثبات ، والتحريم والتحليل ، حسب الضرورة ومدى الحاج الحاجة ، حتى تخرج النفوس عن النفي وتتقبل ما هو ضد له .

واذن ليس بين تكرار الحل والمنع تخبط أو تضارب . وانما هو التربية التي تكون عادة بدل عادة أخرى .

... وقيل : ان الترخيص بالمتعة تجاوز عهد الرسول ، وعهد أبي بكر ، الى آخر أيام عمر . ويروى ذلك ابن حزم في كتابه : « المحلى » . . نقلا عن جابر ، وهو : أن التحليل كان مدة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومدة أبي بكر ، ومدة عمر الى قرب آخر خلافته . وانكرها عمر اذا لم يشهد عندها عدلان فقط .

ويروى مسلم عن جابر أنه يقول : « كنا نستمتع بالقبضة من التمر ، والشعير ، الأيام ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث » .

... وقيل في مواجهة الترخيص المؤقت بنكاح المتعة ، سواء أكان التوقيت على عهد الرسول فقط أم امتد الى آخر عهد عمر : انه صورة أخرى من صور النكاح المشروع في الاسلام له نظامه الخاص ، وباق في الأمة الاسلامية ما بقى أى مبدأ اسلامي فيها . والقائل بذلك هم فرق الشيعة ، ومن بينها الامامية .

وصاحب المختصر النافع في فقه الامامية من الشيعة يخطط لنظام هذا الزواج ، فيذكر :

(١) نيل الاوطار ج ٦ ص ١٤٦ .

● انه يشترط في الزوجة أن تكون مسلمة أو كتابية ، ويقع بنفط :
زوجتك — أنكحتك — منعتك . . . ويكره أن يستمتع بغير ليس لها أب . فان
فعل فلا يفتنضها . وليس محرما أن يفض بكارتها .

● ولا حصر لمن يستمتع الرجل بهن من النساء . ويحرم أن يدخل على
المرأة — عند التعدد ، بغير أنفها . . . بنت أخيها ، أو بنت أختها .

● ويشترط المهر ، وبالتراضي فيما بينهما . ولو لم يدخل بها ، ووهبها
المده فلها النصف من المهر . ويرجع بالنصف الآخر عليها ولو كان دفع المهر .
وإذا دخل استقر المهر تاما . ولو أخلت بشيء من المدة قاصها .

● ويشترط الأجل . ويقدر بتراضي الزوجين : كالיום — والسنة —
والشهر . ولا بد من تعيينه . ولا يصح ذكر المرة ، والمرات ، مجردة عن زمان
بقدر . ويجوز اشتراط : اثبات المتعة ليلا ، أو نهارا ، وأن لا يطاها في الفرج !
ولو رضيت به بعد العقد . . . جاز . . . كما يجوز العزل من غير أنفها .

● ولا يقع بنكاح المتعة طلاق ، أجماعا . ولا يثبت به ميراث بين
الزوجين . ولو شرط الميراث لزم . وإذا انقضى الأجل فالمدة حيضتان على
الأشهر . ولا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل . ولو أراد الزوج . .
وهبها ما بقى من المدة ، واستأنف .

● ولا نفقة لمستمتع بها .

● وولد المتعة لو نفاه المستمتع انتفى ظاهرا . فان اعترف به بعد
النفي ألحق به « (١) » .

ويلاحظ من هذه الحدود التي وضعها الشيعة لنظام زواج المتعة ،
أو ما يسمونه بالزواج « المنقطع » ، أنه لولا اشتراط المهر فيه لكان أشبه
بها هو جار اليوم في المجتمع المعاصر ما هو معروف بعلاقة الصداقة بين
الرجل والمرأة . وإذا أدخل اعتبار الهدايا التي يقدمها الصديق إلى صديقه
من وقت الآخر في الأمر ، وجعلت بمثابة مهر منقطع . . عندئذ يكون
الشبه تاما .

فلا تثبت بنكاح المتعة للزوجة نفقة ، كما لا يثبت به ميراث بينها .
وينتهي بانتهاء أجله ، ويجوز أن يتجدد لمدة أخرى . . .

. . . والمرأة فيه ذات درجة دنيا ، فليس هناك عدد لمن يجوز للرجل أن

(١) طبع دار الكتاب العربي على نفقة وزارة الأوقاف المصرية ، تحت
عنوان : في النكاح المنقطع .

يستمتع بهن في وقت واحد . وليست هناك حرمة لبنت الأخ أو الأخت في الجمع بين أية منهما وبين عمته أو خالتها ، إذا أذنت ، وليست هناك حاجة الى أذنها في العزل عنها .

... والطابع في العلاقة بينهما طابع جادى صرف : إذ أخلت المرأة بشيء من المدة المتفق عليها بينهما ، قاصتها الزوج فما أعطاها من مهر ، ولو اشترط أن تكون منعه بها في غير فرجها أخذ بشرطه !

... والولد الناتج عن هذا العقد لو نفاه أبوه انتفى ، ولم يلحق به نسبه .

... ويبقى بعد ذلك سؤال يقتضيه منطق هذا النظام ، ولكن ربما لا يسعف في الجواب عليه النقل عن القائلين به كبدا . مستمر في حياة المجتمع ، وهو :

الا يجوز للمرأة أن تجمع في مدة المتعة بين رجلين فأكثر ، طالما ينتهى عقده أخيرا الى مدى « الاتفاق » بين الرجل والمرأة فحسب ؟

في اعتقادي : أن هذا النوع من الزواج تبرير مقنع للزنا . وفي الوقت نفسه هدم لاستقرار الأسرة واحتقار شنيع للمرأة ، حيث تجعل من فرجها أو دبرها بضاعة تبيعها لمشتريها بقدر ، وعلى فترات !! .

... ان الذين يتحدثون عن حرية المرأة في الوقت الحاضر في المجتمعات الحضارية الصناعية بسبب العامل الاقتصادي واستقلالها الاقتصادي عن الرجل ، لا يطلبون لها في علاقتها بالرجل ، أكثر من هذا العقد . لأنهم ينظرون الى : ممارسة متعة « الجنس » في الدرجة الأولى في علاقة المرأة بالرجل .

وطالما لم تعد هناك حاجة للإنشاق من أيهما على الآخر ، فلا ينبغي أن تكون هناك قيود في عقد الزواج وراء الرغبة الشخصية التي يبدونها كل من الاثنين .

قد يروى الشيعة أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ولكن الشيء الذي يجب أن نقف عنده في هذا الشأن هو : رفضهم الأحاديث الأخرى التي يروونها الصحابة ممن ليسوا من بيت النبوة ، لأنهم مجرحون في نظرهم ، طالما لم يقرروا استحقاق علي رضي الله عنه للخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وأقروا قبله خلافة أبى بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان .

والعصبية إذا دخلت مجال المناقشة العلمية لا تستهدف الحقيقة في ذاتها ، وإنما تلجأ الى التشيع وتبرير اتجاه الطائفة ، واختلاق الأسانيد لتدعيمه .

... وفى اعتقادى أيضا : أن البيئة القديمة بما كان لها من فلسفة ومذاهب دينية قديمة من زرادشتية ، ومزدكية ، ومانيوية ، لم تبعد تأثيرها عن فهم الإسلام وشرحه فى المنطقة التى تشيعت .. وكان « مزدك » كما يروى الشهرستانى (١) :

« ينهى الناس عن المخالفة ، والمباغضة ، والقتال » .

« ولما كان وجد ذلك انما يقع بسبب النساء والأهوال ... احل النساء وأباح الأموال ، وجعل الناس شركة فيهما ، كاشتراكهم فى الماء ، والنار ، والكلا » .

ونظام زواج المتعة ، كما يحكيه صاحب المختصر النافع فى فقه الشيعة الامامية ، هو أقرب الى احياء روح الشيعوية فى النساء ، والاستنماع بهن ، بغية المتعة الجنسية فحسب ، كما أراد مزدك ... هو أقرب الى ذلك من أن يكون اسهاما فى تكوين أسرة ، لها مسئوليتها فى الحياة من أجل مجتمع قوى متماسك ، كما يريد الإسلام .

وإذا عرف العرب قبل الإسلام نكاح المتعة فلم يصل به الأمر عندهم الى أن يكون على هذا المستوى . الآن هذا المسئوى لا يعرفه الا شعب منزعز غلبت عليه ضرورات الحضارة المادية .. وقد كان هذا الشعب من شعوب الحضارات الماضية ، وليست القبائل العربية فى بداوتها وعمرها الساذج فى الحياة .

وآن الوقت الآن تدرس العوامل التى أثرت فى الفقه الإسلامى — دراسة علمية ، أكاديمية — وهذه العوامل بطبيعتها أجنبية عن الإسلام الذى يصوره القرآن : سواء أكانت مصادر تلك العوامل ، هى : البيئة الفارسية او الرومانية ، أو الاغريقية .

والقصد من ذلك : الوصول الى تنقية الأحكام الفقهية التى تونخى بها المبادئ الإسلامية احياء مباشرا ، وجعلها وحدها معبرة ، عن رأى الإسلام . وعندئذ ستضيق الفجوة فى الخلافات ، وتجتبع الأمة على كلمة واحدة واتجاه موحد .

وهذه الغاية نفسها استدعو أيضا الى : اعادة النظر فى تعقيد القواعد النحوية والبلاغية ، ووضع المفاهيم والمطلوبات فى القواميس للألفاظ العربية وبالأخص القرآنية منها ، طبقا للأعراف العربية وحدها وتنحية ما تأثر منها بالبيئة الفارسية فى خلق بعض المذاهب الإسلامية .. فلم يعد خافيا أن العلوم

(١) الملل والنحل للشهرستانى ص ٦٣٢ ، مطبعة الأزهر ١٩٥١ .

العربية ، والقرآن في تفسيره ، قد خضعت للنزعة الطائفية . . وأصبح كتاب الله يخرج حسب النزعات في الاعتقاد واستنباط الأحكام .

واذ سمح بعض المفسرين للقرآن الكريم ، لأنفسهم أن يأخذوا نكاح المتعة من مثل قوله تعالى : « **فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ، وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ** » (١) . . . أو حاولت الشيعة القائلة به أن تستخلصه من هذا القول ، فإن ذلك يكون من باب حمل النص على ما أريد له . . ولم يك من باب ترك النص يدل على ما يريد هو . .

. . . ان هذه الآية القرآنية جاءت في زواج تم بالفعل ، ولم يسم ويحدد فيه مهر ، واستمرت الزوجية مع ذلك قائمة . فلكي لا يكون استمرار الزوجية عاملا يظن معه إسقاط حق الزوجة في المهر ، عبرت الآية عن « النكاح » الذي هو التعبير المألوف للقرآن عن الزواج بـ « الاستمتاع » . . هنا على إعطاء المهر وأدائه ، رغم قيام الزوجية واستمرارها . . بذليل ما جاء في آخر الآية : « **وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ ، إِنْ أَلَّهَ كَانَ عَلَيْهَا حَكِيمًا** » (١) .

فإن هذا التعقيب يشير الى الترخيص للزوج في أن يتقبل من زوجته ما تنازل عنه من المهر كلاً أو بعضاً بعد حصولها عليه ، أو على الأقل بعد احتقاتها إياه من قبله . على نحو ما جاء في قوله : « **وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ، فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا** » (٢) . . . اذ ليس من المعقول أن يكون هناك تراخ بين الزوجية والزواج على التنازل عن المهر كله ، أو بعضه وهى لا تملكه ، أو على الأقل ليس لها حق متعلق به ا

. . . ويشبه ذلك ما جاء في حق الزوجة في نصف المهر ، اذا طلقت قبل الدخول بها ، من قوله تعالى : « **وَإِنْ طَلَّقْتَهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ الزَّكَاحِ ، وَإِنْ تَعَفَّوْا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ، وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ، إِنْ أَلَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا** » (٣) . . .

فلكي لا يكون تطبيق الزوجة قبل المساس والدخول بها سبباً يظن معه إسقاط حقها في المهر أيضاً . . أعلن هنا عن حقها ، ثم ترك الأمر لارادتها فتعفو عنه ، أو لاحسان زوجها ومروءته فيعفو عن النصف الآخر الباقي الذي له . وجعل هذا التصرف الأخير أقرب للتقوى التى هى : الايمان ، والاحسان .

(٢) النساء : ٤

(١) النساء : ٢٤

(٣) البقرة : ٢٣٧

فوجه الشبه بين الوضعين : أن هنا وهناك امرا قد يحتل شأننا أنه مبرر لاسقاط حق الزوجة في المهر ، أو الماطلة فيه ، وهو استمرار الزوجية في الأولى ، وانهاؤها قبل الدخول بها في الثانية .

وكان الحكم في الوضعين معا هو : اقرار حق الزوجة على الرجل اقرارا لا شبهة فيه . ثم كان بعد اقرار حقها قبل الزوج ترك الشأن للاتفاق الفائم على الرضا والمشية بينهما . سواء في تنازل الزوجة عن حقها ، أو في تنازل الزوج عن حقه .

وفي حالة ما اذا قام الزواج بالايجاب والقبول بين الزوجين ، دون أن نكون هناك تسمية للمهر فيه ، وطلقت الزوجة قبل الدخول بها ، مانا نجد القرآن يعبر عن حق الزوجة في المهر بما يصفه : « بالمتعة » . فنذكر الآية الكريمة :

« لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين » (١) .

كما تذكر الآية الأخرى :

« يا ايها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ، فمتعوهن وسرحوهن سراحا جيلا » (٢) .

... تم يستخدم القرآن كلمة : « المتعة » أيضا ، لا بديلا وعوضا عن المهر ، ولكن تعبيرا عما يشعر الزوجة بوقوف زوجها معها في شدتها ومحتنها بسبب مراقبتها فتقول الآية :

« وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين » (٣) .

والمرأة التي طلقت قبل الدخول بها لها نصيبها في المهر ، والأخرى التي طلقت بعد الدخول بها لها المهر في البداية ، و « المتعة » في النهاية .

وبالنظر في المواطن القرآنية التي جاء فيها « الاستمتاع » و « المتعة » — وهما من أصل واحد ، وهو المنفعة — يلاحظ أن المطلوب : هو الوقوف بجانب المرأة ، لما لها من وضع خاص يستحق هذا الوقوف بجانبها :

فالمرأة التي هي في علاقة زوجية بالفعل ، ومستمرة مع زوجها في هذه

(٢) الأحزاب : ٤٩

(١) البقرة : ٢٣٦

(٣) البقرة : ٢٤١

العلاقة ، ولم يحدد لها مهر عند قيام الزوجية بينهما . . . تستحق الوقوف بجانبها ،

والمرأة النى طلقت وفارقت زوجها ، دخل بها أو لم يدخل . . تستحق ايضا الوقوف بجانبها .

أما الأولى فلمسالماتها وانقيادها ،

وأما الثانية فلمحننها وظرفها الخاص ، وهو اشق ظرف على المرأة في حياتها .

والفرق بين « الاستمتاع » و « المتعة » في الاستعمال في التعبير هو : أن « الاستمتاع » في جانب الرجل و « المتعة » في جانب المرأة . أن المتعة منفعة تصل الى المرأة . . بينما الاستمتاع منفعة تلحق الرجل .

وحرص القرآن اذن على احقاق حق الزوجة في المهر ، ايا كان وضعها : ادخل بها أو لم يدخل ، طلقت أم لم تطلق ، طالما تم الايجاب والقبول بينها وبين زوجها . . هو الذى ادى الى التفضيل على نحو ما جاء في آياته العديدة ، وادى أيضا بالتالى الى اختلاف التعبير بالنكاح ، والاستمتاع والأجر ، والمتعة .

● فإذا لم يعين المهر وطلقت قبل الدخول بها سمي القرآن ما يجب على الزوج أدائه ، لها باسم : « المتعة » . . وكذلك اذا ما طلقت لها مهر .

● وإذا تم الزواج بينهما بالفعل ، ولم يعين ويقدر لها مهر في عقده ، واستمرت الزوجية ، سمي القرآن الزواج : استمتعا ، لا نكاحا ، ويؤخذ ذلك ما جاء عن ابن عباس أنه قال :

« جاء رجل الى النبی صلى الله عليه وسلم قال : ان امرأتی لا تمنع يد لا مس . . قال غریبها — ای طلقها — قال : أخاف ان تتبعها نفسی ! قال : فاستمتع بها » . فشكوى الرجل من ضعف ارادة زوجته اذ هي لا ترد طالبا ، سواء : في نفسها أو في مال . فأشار الرسول بتطليقها . فلما كان ذلك يعجز على زوجها ، نصحه بالابقاء عليها في زواجه بها . وعبر عن الاستمرار في العلاقة الزوجية « بالاستمتاع » . ولم يقصد به نكاح المتعة على نحو ما كان في الجاهلية ، أو ما عليه الآن في تصوير الشيعة .

والتعبير بالمتعة من قبل ، والتعبير بالاستمتاع هنا ، وهما معا من معنى المنفعة . . للاشعار بوجود الأداء . وتطمين النفس على ما يؤديه صاحبها . لأن ما يؤدي عندئذ ينطوى على منفعة متبادلة . .

● وفيما عدا هذه الحالة الأخيرة يسمى القرآن الزواج : « نكاحا » .
كما يسمى المهر في جميع حالاته الأخرى : « أجرا » .

وليس اختلاف التعبير في القرآن اذن عن الزواج مرة : بالنكاح ،
وأخرى : بالاستمتاع ، لوجود نوعين مشروعين في علاقة الرجل بالمرأة :
أحدهما النوع غير المنقطع ، وهو الذي أقره الإسلام ودرج عليه جميع
المسلمين . وثانيهما النوع المنقطع وهو نكاح المتعة الوقفية ، على ما تصوره
الشيعة .

والتعبير بالمنقطع وغير المنقطع هو تعبير الامامية من الشيعة .

ان الاسلام في اقراره للعلاقة بين الرجل والمرأة لا ينبغي له ان يرتفع مرة
الى سمو الوحدة الانسانية فيلحظ جانبيها المادى والمعنوى معا . . العضوى
والروحى مرة ، ثم يدنو مرة أخرى الى الجانب العضوى والمادى منها وحده .
يوم ان اختار الاسلام : صورة العلاقة بين الرجل والمرأة استهدفها
انسانية بشرية : غيها الروح والبدن ، ورسم في هذه العلاقة ما يبقى على
التوازن بينهما ، دون السقوط الى جذب الثقيل منها وهو البدن ، ودون
التجرد الكامل الى الخفيف الآخر ، وهو الروح .

والسلامة في فهم الاسلام : هى التلمذة لقرآنه ، وتقبل ما يوحى به .

والانحراف في فهمه : هو تبني الرأى من قبل ، واكراهه بعد ذلك على
ادائه .

ووحدة الانسان اذن مستهدفة في العلاقة الزوجية : لا البدن وحده ،
ولا الروح وحدها ، انما الطبيعة البشرية « ككل » بما فيها من ازدواج الغريزة
والعقل . . هى مناط التركيز والمشروعية في علاقة الرجل بالمرأة وهذه الطبيعة
نفسها ، بما فيها من هذا الازدواج من جانب آخر . . هى المقياس الذى يختبر
عن طريقه الرأى : أهو قريب من الاسلام أم بعيد عنه . فأى رأى غلب أحد
الجانبين على الآخر ، بحيث يعرض الثانى منهما للاهمال أو النسيان . . فهو
رأى بعيد عن الاسلام .

مستقبل الزوجية . . . يتقرر من نقطة البدء :

والطريق السليم في معالجة مشاكل الحياة الانسانية من الوجهة
الاسلامية اذن ، هو : رعاية هذه الطبيعة المزدوجة في ازدواجها .

فلكى يتجنب كثير من المشاكل التى تعترض الملاعبة والتوافق بين طبيعتى

الرجل والمرأة في مستقبل العلاقة الزوجية ، يجب أن يراعى هذا الزواج في طبيعة كل منهما : عند اختيار أحدهما للآخر . أى يجب أن يراعى الجانب الانساني المتمثل : في الخلق والسلوك والتفكير ، مع الجانب المادى المتمثل : في الشكل والاستطاعة البدنية .

وهذه الرعاية نفسها هى التى تملى ما أسلفنا فى تصوير حدود الزواج المشروع فى الاسلام من :

● الاختيار والمشيئة لكل من المرأة والرجل .

ولذا : يروى أحمد وأبو داود وابن ماجه ، والدارقطنى عن ابن عباس :
« إن جارية بكرا أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباهما زوجها وهى كارهة . فخيرها النبى صلى الله عليه وسلم » .

ويعلق صاحب الأوطار بقوله :

« وظاهر احاديث الباب — باب اذن المرأة فى الزواج — أن البكر البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العقد » . وأما الثيب فلا بد من رضاها من غير فرق بين أن يكون الذى زوجها الأب أو غيره .

« والظاهر : أن استئذان الثيب ، والبكر ، شرط فى صحة العقد ، لرده عليه الصلاة والسلام لنكاح خنساء بنت خدام الأنصارية :

« أن أباهما زوجها — وهى ثيب — فكرهت ذلك ، فأتت رسول الله فرد نكاحها » .

ويروى عن ابن عباس أيضا قوله :

« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن فى نفسها واذنها صماتها » .

ويروى ابن ماجه ، وأحمد ، والنسائى ، عن عبد الله بن بريده عن أبيه قال :

« جاءت فتاه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خسيسته . قال : فجعل الأمر إليها . فتأملت : قد أبجرت ما صنع أبى . ولكن أردت أن أعلم النساء : أن ليس إلى الإباء من الأمر شيء » .

ودخول الولى من أب أو أخ فى زواج البنت أو الأخت . . هو للاستثناس فى الراى . فالبكر ، وهى لم تدخل بعد التجربة فى علاقة الرجل ، ربما عند

الاختيار يغيرها الجانب المادى فى الرجل ويصرفها عن الجانب النفسى والفكرى فيه وعن الجانب الأخلاقى والسلوكى المرتبط برجولة الرجل ومروءته وشعوره بالمسئولية نهى فى حاجة ملحة الى أن تتعرف رأى أعر شخص لديها من الرجال ، فى رجل ، له معهم طبيعة مشتركة ، وهم لذلك — وللصلة الوثيقة بها — أقدر منها على نعرف الخطوط العامة لهذه الطبيعة الخاصة بالرجل .

. . . . ولم تكن مشاركة الأب أو الأخ للاستئثار بشئون المرأة فى الزواج . لأنها هى التى سنعيش مع الرجل فى حياة واحدة وجو واحد ، وهى التى أيضا ستفعل بتجربة الحياة الجديدة ، سلبا وإيجابا . ولذا يقتضى المنطق — وذلك هو ما جاءت به الأحاديث السابقة — أن يكون لها الاختيار ، وأن تكون صاحبة القول الفصل .

. . . . ويعد من الغلو ، وهو قريب أيضا من الانحراف عن الاسلام ، أن نجرد المرأة من الرأى فى علاقة تخصها ، أو ستقتل هى أيضا به . فى خفيه وبعد عن الأب العاقل ، والأخ المتزن . لأن النتيجة ضارة فى كلنا الحالىين ، وضارة بها وحدها .

وقد نهى الاسلام عن عرف كان شائعا فى الجاهلية . وهو منع المطلقات من أن يتزوجن مرة أخرى فتقول آية البقرة :

«وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن — (تمنعهن) — أن يفتكن أزواجهن — (الجدد) — إذا تراضوا بينهم بالمعروف » (١) .

وهذا النهى استهدف تحرير مشيئة المرأة فى علاقتها الزوجية . وإذا كان « العضل » وهو المنع من الزواج للمرة بعد الأولى نهى عنه الاسلام فى هذه الآية صراحة بالنسبة للمرأة التى سبق لها الزواج ، فهو منهى عنه بالقياس الأولى بالنسبة للمرأة البكر .

والمسلم ، أب ، أو أخا ، مطلوب منه تطبيقا لهذه الآية عندها يؤخذ رأيه فى زواج ابنته أو اخته أن يتجنب فكرة : « العضل » وهى منع البنت من الزواج ، لمصلحة اقتصادية تعود عليه مثلا كان كانت تسهم فى نفقات الأسرة ، أو تقوم بخدمة منزلية لها ، أو برعاه ونرعى شئونه البيتية .

وفى الوقت الذى حررت فيه هذه الآية مشيئة المرأة فى اختبار زوجها ، رفعت مستواها الإنسانى أيضا ، فلم يعد يحتفظ بها بعد طلاقها بعيدا عن رجل آخر فى علاقة زوجية جديدة ، احتراما لفراش زوجها الأول . لأن لها طبيعتها

(١) البقرة : ٢٣٢

الانسانية المستقلة ، وليست ملحقة بطبيعة الرجل ، لا انفارقه ، طالما اتصلت به مرة ما ، ثم ننحمل آثاره حيا وميتا على السواء .

وهذه المشيئة التى تقررت للمرأة فى الاسلام ، وقد كانت من قبل - مسلوية تحت اعراف المجتمع السابقة ، بجانب الاختيار والمشيئة التى حرّص الرجل على ممارستها من طبيعته ولم يغلب عليها فى مواجهة المرأة على الأمل ، بحكم تكوينه البيولوجى وممارسته السطو والغلبة فى حياة الحروب الأولى هى نقطة البداية التى يركز عليها مستقبل الزوجية ، ومستقبل الأسرة فى المجتمع .

وممارسة هذه المشيئة فى أول مرحلة لها هى فى : « الخطبة » أى فى اختيار الزوج للزوجة ، واختيار الزوجة للزوج .

... يجب أن يكون الاتجاه الإنسانى ، أى ما يمثل الطبيعة البشرية ككل ، هو الفاصل الأساسى فى الاختيار ، ومنطق هذا الاتجاه يتمثل فى : الصلاحية « الذاتية » للرجل . . . وكذا فى الصلاحية « الذاتية » للمرأة . وصلاحيتها الذاتية هى : بقدر ما تحمل هذه الذات أو تلك من قيم إنسانية .

ولا ينبغى أن ينفرد الاتجاه المادى بالسيطرة عند الاختيار . ومنطق هذا الاتجاه يدفع الى التأثير بالشكل والاستطاعة البدنية . وقد يسترسل فى الدفع فيدفع الى العوارض المادية الأخرى التى تلحق الرجل أو المرأة : كالجاه ، والمال .

لأن أفراد هذا الاتجاه المادى وحده بالسيطرة عند الاختيار فى العلاقة الزوجية ، سيؤدى الى الاحتفاظ بالزوجية طالما بقى الدافع المادى الى قيامها من : جمال ، أو مال ، أو جاه ، فإن لم يتوفر هذا العامل ، لسبب أو آخر ، يوما ما . . . تحولت الزوجية التى استهدفت السكن والمودة الى خصومة . . . فشقاق . . . ففرقة . . . وهى نتيجة حتمية لا تختلف فى أى مجتمع ، حضارى أو بدائى .

وكلما انجهدت الحياة الإنسانية فى المجتمع الى استهداف الصفة المادية وحدها أى كلما استهدفت المحسوس ، والقوة المادية ، وجانب الاقتصاد ، وركزت عليه دون ما عداه . . . كلما غلب الاتجاه المادى فى اختيار الزوج والزوجة .

ومجتمع العرب قبل الاسلام وقف بإيمانه عند حد المحسوس ، وعهد من أجل ذلك ما يشاهد فى عالم المحسوس ، دون ما عداه ، حتى عبد الأصنام ، ووقف بتقييمه عند حد القوة المادية وحدها ، وقدس لهذا : الجبوب وجعلها

مصدر-تفاخر ، كما اعزز بالكثره العددية في الأولاد والأموال : « **ألهاكم التكاثر** .
حتى زرتم المقابر » (١) .

... وفي سبيل نجابة الأولاد أباح مجيئ العرب قبل الاسلام التخصيب
الجنسى للزوجة من رجل اجنبي فيما سماه نكاح الاسبضاع .

... وفي سبيل الاموال ونحصيلها انخذ من القرصنة ، والسطو :
والاعتداء ، اهدافا ... ومن النساء سلعا ، يحصل من طريقها على المال (٢) :

... مرة يستولى عليها حتى يرثها : « **يا ايها الذين آمنوا لا يحل لكم ان
ترثوا النساء كرها** » (٣) .

... ومرة يحملها على الاختلاع حتى يسترد ما اعطاها اياه :
« **ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن** » (٤) .

والمجتمع الحضارى الصناعى المعاصر يعيد نفس المقياس لحياة
المجتمعات قبل الاسلام :

فالاستعمار القديم والجديد ... الاستعمار الرأسمالى أو الشيوعى ..
ظاهرة من ظواهره ،

(١) التكاثر : ١ ، ٢

(٢) كانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتى يلونهن ، لكن لا لرغبة
فيهن أنفسهن بل فى مالهن ويسيتون فى الصحبة والمعاشرة ويتربصون بهن أن
يمتن غيرتونهن .

فجاء النهى عن ذلك فى قوله تعالى : « **وان خفتم الا تنقضوا فى اليتامى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء** » (النساء : ٣) .

وكان الرجل اذا مات قريبه يلقى ثوبه على امراته أو على خباتها ،
ويقول ارث امراته كما ارث ماله ، فيصير بذلك احق بها من كل أحد . ثم
اذا شاء تزوجها بلا صداق غير الصداق الأول وان شاء زوجها غيره ، واخذ
صداقها ولم يعطها منه شيئا . فنهى الله عن ذلك فى قوله : « **يا ايها الذين
آمنا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها** » (النساء : ١٩) .

وكانوا يعضلون النساء ويمنعونهن من الزواج ، بعد وفاة أزواجهن ،
حتى يفتدين بما ورثن منهم ، أو يضيق عليهن فى معيشتهم معهم ، ومسئ
معاملتهم ، ويمنعن تسريحهن لتلبية لرجائهن ، حتى يرددن ما أخذن من صداق ،
ويطلبن خلع أنفسهن . فكان نهى القرآن الكريم :

« **ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن** » (النساء : ١٩) . وكان
ايضا قوله : « **وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم اجداهن قنطارا فلا
تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهتانا وانما بهتنا** » (النساء : ٢٠) فنهى القرآن
فى ذلك هو عن : أخذ المال عن طريق المرأة فى صورة من الصور .

(٣) النساء : ١٩ (٤) النساء : ١٩

والصراع الأيديولوجى حول الاستئثار باقتصاد الشعوب الضعيفة... جزء من كيانه ، واتباع القوة المادية فى الاحتفاظ بالسيطرة... أسلوب السياسة فيه ، والرقيق « الأبيض » والاتجار به... مصدر كسب شائع فى جوانبه ، واستغلال الجنس — وحياة المراهقة فى وسائل الاعلام المختلفة ، مع وفرة ربحه... فوق المأمون والمضمون .

ان المجتمع الصناعى المعاصر لا يعرف الا الانتاج المادى فى كمه ونوعه... ولا يقر الا بالقيم المادية فى التقدير والتعامل... ولا يرى فى الانسان الا معدته : يخضعه بسببها... ويذله من أجلها... ويغريه بملئها... وقلما يرى انسانيته فى تفكيره ، أو فى ايمانه ، واذا رأى فى الانسان شيئاً آخر فليس الا الفرج . ونشط العلم فى التحكم فيه... وبذلك اتاح الحرية اللامحدودة فى الاستمتاع اجنسى المادى... واصبحت المعدة والفرج كلاهما حديث السياسيين والكتاب ، ومصدر التوجيه لى نظام من نظم الحكم العلمانية أو الاحادية الماركسية .
ولذلك يغلب الانجاه المادى فى قيام الزوجية... وفى بقائها واستمرارها . ومن ثم يصل أمره الى حتية الفراق من جديد ، بوسائل مختلفة : منها ما هو مشروع ، ومنها ما هو غير مشروع . وما كان غير مشروع منها فعلى حساب العلاقة والقيم الانسانية .

... الخطبة :

والاسلام — مساواة للطبيعة البشرية ككل — وضع نموذجاً للاختيار فى قيام الزوجية ، فيما يرويه ابن عباس عن أبى داود ، والحاكم :
« الا أخبركم بخير ما يكنز المرء ؟

« المرأة الصالحة ،

« اذا نظر اليها... سرته ،

« واذا غاب عنها... حفظته ،

« واذا أمرها... أطاعته » .

وفى رواية أخرى :

« خير النساء... امرأة : ان نظرت اليها شرك ، وان أمرتها أطاعتك ؛ وان غبت عنها حفظتك فى مالها ، ونفسها » .

فهذا الحديث ينطوى على رعاية الجانب المادى ، والجانب النفسى معاً : الجانب المادى فيما يصوره بقوله : « اذا نظر اليها سرته »

والجانب النفسى ، فيما يحكيه بقوله : « واذا غاب عنها حفظته . واذا أمرها أطاعته » .

وفي رواية أبى داوود والنسائى ، والحاكم وصحبه : « قيل يارسول الله . . أى النساء خير ؟ قال : التى نسره اذا نظر ، ونطيعه اذا امر ، ولا تخالفه فى نفسه ولا ماله بما يكره » .

فلم يضع الاسلام مقياسا ، « لملكة جمال » العالم : لأنه لا يوجد بعد من تتمتع باجماع آراء الرجال ، وفي كل وقت . وانما اكتفى بأن يكون جمال منظرها نسبيا ، أى بالنسبة للشخص الذى يتزوجها ، لأن ذلك هو الطريق الحملى ويمثل واقع الأمر .

... كما اكتفى فى الجانب النفسى بامانتها على عرضها ، وبانباعها لتوجيه زوجها . وهما صفتان تكشفان فى وضوح عن القيم الانسانية الأخرى فى الطبيعة البشرية التى تتمتع بهما :

فأمانة المرأة على عرضها . . دليل على : صدقتها فى قولها . . . وعلى اخلاصها فى أمومتها . . . وعلى معاشرتها وصلابتها فى مواجهة شدائد الحياة وإزماتها . . . وعلى وقوفها بجانب رجلها فى سرائه وضرائه على السواء .

... وطاعتها لزوجها تنطوى على ملامة نفسها معه ، وسعة فهمها لمشاكل الحياة الزوجية ، ورغبتها الصادقة فى الحفاظ عليه ، واستعدادها لنح العواطف والحنان ، لتشييد أسرتها ورعاية أولادها .

قد ترى المرأة المعاصرة : أن الاحتفاظ بعرضها فى غيبة زوجها ، أو فى حضرته . . رجعية ! . وأن طاعة المرأة للرجل فيما يأمر ويوجه به . . تخلف لا يتفق وطابع المجتمع المعاصر ! ، ولا مع ما تنشده من حرية ، تبعا لاستقلالها الاقتصادى ، وتأكيدا لمساواتها بالرجل .

... ولكن احتفاظ الزوجة بعرضها هو : النقطة التى يتميز عندها الزوج فى نظرها عن أى رجل أجنبى آخر عن عقد الزوجية . . . هو الحد الذى تتميز به الزيجة عن أية صلة أخرى بين أية امرأة وأى رجل . . . هو وحده الذى يجعل رباط الزوجية ممتدا الى الأبناء والأحفاد . . . هو وحده الذى يجعل مسئولية الرجل عن الأسرة مسئولية واضحة مستقلة على معنى : لا يشاركه فى هذه المسئولية رجل آخر .

فليست المسألة هنا مسألة رجعية وتقدمية . . وانما هى فى الدرجة الأولى : مسألة مسئولية عن المستقبل والمصر ، والمسئولية وحدها هى التى تفصل بين الانسان وأى كائن حى آخر . واذن هى مسئولية الانسان كإنسان .

ولو الغيت المسؤولية في الاعتبار .. لجرد الانسان من انسانيته . والأنثى من الكلاب أكثر انات الحيوان شيوعا بين الذكور ، وفي حملها أوسعها النقطا وتهافيا عليهم .. ولذا هي ادخل في الخسة والوضاعة ، وأوضح في الإيذاء للمرأة ، عندما يشبه بها في تهافتها على الرجال ..

... وطاعة المرأة لزوجها ليست تخلفا ، وانما هي بالأحرى : استجابة لقيادة الأسرة وريادتها ، طالما اجتمع فردان في صلة وثيقة ، فلكى تدوم الثقة فيها ، لا بد أن يكون هناك « تكامل » بينهما . والتكامل لا يوجد بين الفردين ، الا اذا كانت هناك حاجة من أحدهما للآخر .. أى الا اذا كان هناك فراغ لدى كل واحد ، يسده النانى منها بإمكانيات يتميز بها ..

ولذا لا تعيش امرأتان ، أو رجلان ، في علاقة قوية مثل : ما تعيش المرأة مع الرجل .

... ولا تعيش امرأة ذات ارادة قوية مع رجل ذى ارادة قوية أخرى .

ولا تعيش امرأة صاحبة ضعف في ارادتها ، مع رجل لم يوهب قوة الارادة ..

... ولا تعيش امرأة وسمية مع رجل له وسامة النساء مثلها أو أقرب منها .

والتكامل بين المرأة والرجل يبلغ مداه ، عندما تتمتع المرأة بانوثة المرأة الكاملة ، وينتج الرجل برجولة الرجل الكاملة .

وانوثة المرأة ، هي في حنوها وعاطفتها ..

ورجولة الرجل هي في صلابته ، وعدم اهتزازه امام الأحداث والشدائد .. وأمر الرجل يمثل الارادة الحازمة في مواطن الشدة ، ووقت الحاجة الملحة الى وقاية الأسرة من انتفكك أو الانهيار .

... وليست ارادة الرجل : في غلظته وجفافه ، ولا في استبداده ، وتحكمه ، أو في قلة مستواه في التفكير . ويوم يكون غليظا ، أو مستبدا ، أو أقل مستوى في التفكير يوم لا يعرف : مواطن الشدة ، ولا يبصر مواقع الحاجة ، وبالتالي لا يكون : صاحب رأى ، فضلا عن أن تكون ارادته مثيرة .

ان الارادة هي منتهى ما يصل اليه الانسان في تفكيره وحكمه ، بعد أن يستخدم طاقاته كائنسان في التفكير والتفتيش عن الحكم الصحيح . وليست طاقاته كائنسان هي : عضلاته ، وانما هي : المنطق والحكمة فيه ..

.. وان طاعة المرأة لأمر الرجل .. هي فقط حشد للعاطفة عندها ،
ووتقف بهذه العاطفة الى مدى معين في ظرف خاص ، حتى تزول الشدة ،
وتنفجر الكربة ، ويستقيم الوضع في الأسرة وفي ظروفها من جديد .

● ويخطئ الرجل اذا فهم قيادته : في نسلطه .

● وتخطئ المرأة اذا فهمت طاعتها : في خنوعها ، ونزولها عن مستوى
انسانيتها .

● .. وانما امتزاج ارادة الرجل ، وعاطفة المرأة ، وهو التواء
التكامل بينهما ، ويمثل الوحدة الزوجية المنشودة .

فاذا وضعت المرأة ، أو وضع الرجل عند الخطبة امام التفضيل بين
الجانب المادي أو الجانب النفسي .. فالاختيار يجب أن يتجه الى الجانب
النفسي منهما . لأنه الأبقى ، والأكثر دفعا في استمرار العلاقة الزوجية .

ومعنى ذلك : إذا لم يتوفر للمرأة المال أو الجاه ، بجانب الخلق
الكريم ، فاختيار الرجل يجب أن يؤثر الخلق الكريم فيها في اختيارها
زوجة له .

وحتى اذا اجتمع لها الجانبان : المادي والنفسي .. يجب أن يكون
القصيد عند الاختيار الى الخلق الكريم أو الجانب النفسي على العموم أولا
وبالذات .. .

... وعلى هذا الغرار : يجب أن يستهدف اختيار المرأة للرجل
الجانب النفسي أولا فيه ، وهو ذلك الجانب الذي يمثل شعوره بالإنسانية ..
ورجولته .. وارادته وتجديده .. لصعاب الحياة ، أولا وقبل جمال وجهه ،
أو وفرة ماله ، أو عراقة نسبه ! .

وعلى هذا المعنى : يكون ارشاد الحديث الشريف الآتي ، في رواية
ابن هريرة فيما يختص بالمرأة :

« تنكح المرأة لأربع : لمالها .. ولحسبها .. ولجمالها .. ولدينها .
فما ظفر بذات الدين ، تربت يداك » ... وكذلك في رواية أبي حنم المزني
الآتية ، فيما يختص بالرجل :

إذا اتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه .. إلا تغفلوا .. تكن فتنة
في الأرض ، وفساد كبير .. تناووا : يارسول الله : وان كان فيه ؟ . قال : إذا
جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه « — ثلاث مرات » .

ويرجع الحديث في الروايتين عنصر التدين في المرأة والرجل على السواء عند اختيار الزوجة والزوج . لأن التدين معيار الجانب النفسي والسلوكي السليم في الشخص . ولم يقصد الحديث في الروايتين في ترجيحه .. كذلك منع أن يكون الرجل أو تكون المرأة مع ذلك ذات مال .. أو حسب ، أو أن تكون المرأة ذات جمال . ولكن فحسب أثر الحديث أن لا يكون الاتجاه في الاختيار لأيهما مركزا : على المال ، أو الجمال ، أو الحسب .. على حساب الخلق والدين .

وتطبيق الحديث :

إذا لم يكن إلا الجمال ، من غير خلق .. فلا .

وإذا لم يكن إلا المال ، من غير خلق .. فلا ..

وإذا لم يكن إلا الدين والخلق .. فنعم .

وإذا كان مع الدين والخلق مال ، أو جاه ، أو جمال ، فبالأولى .. ولكن مع ذلك يستهدف الخلق والدين أولا ، قبل المال ، والجاه ، والحسب .

... أن دين الرجل والمرأة هو على الحقيقة .. إنسانيتهما .

«والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم» (١)

... وليس تشبيه الكافرين هنا في الآية وهم الذين لا يؤمنون بالله ، بالأنعام ، في التركيز على الجانب المادي وحده في الاستمتاع بالحياة ، تشبيها ينطوي على غلو .. ولكنه الحقيقة .

الآن الذي لا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالقيم الإنسانية العليا يلغى في حياته ، وكذا في صلاته ، وعلاقاته .. معاني التواد ، والتعاون والمحبة ، والعطف ، والمروءة .. وغير ذلك مما يصور المثل الإنسانية ، أو يجسدها التجسيد انواضح .

وأي شخص مجرد حياته من تلك المثل لا يكون ممثلا للإنسانية ، وبالتالي ليست لديه صلاحية للإسهام في علاقة مشتركة على نحو ما يجب أن تكون ، بين الرجل والمرأة في زواج .. من أجل تكوين أسرة ، وبناء مجتمع قوى .

... أن الذي لا يؤمن بالله ولا بالقيم الإنسانية العليا .. هو الذي يؤمن فحسب بالفردية والأنانية ، التي تمثلها المانع المادية الشخصية ، والتي

(١) محمد : ١٢

يتوسل في تحصيل هذه المنافع بوسائل الانتهازية والنفاق . ومن كان طريقه في حياته النفاق ، وكانت وسيلته الانتهازية . . يستحيل عليه أن يشارك في بناء جماعى وراء فردة وذاته . . يستحيل عليه أن ينحل المشاركة في بناء أسرة أو في بناء مجتمع .

ومن أجل ذلك لا يصدق صاحب الاتجاه المادى في إيمانه بالمجتمع ، أن أعلى ذلك . لأن الإيمان بالمجتمع قمة الإيمان بالإنسانية . ولكنه بمادينه ومانكاره للهل والقيم الإنسانية بعيد كل البعد عن معنى المجتمع . فضلا عن الإيمان به والتضحية في سبيله .

.. وصاحب الاتجاه المادى من أجل ذلك أيضا لا يصدق في إيمانه بالأسرة وفي تحمله وشعوره بالمسؤولية الكاملة وحده نحوها . والأسرة التي لا تعرف الله هي التقاء فحسب على منافع ومتع مادية متبادلة . ومضونها ليس إنسانيا بقدر ما هو تركيب عضوى بين الزوجة تشارك يكسبها المادى، وزوج ينزعها الزيادة في الانفاق المادى عن القسط الذى تؤديه هي .

● ولكون الاسلام يضع الأهمية عند اختيار الزوج على الإنسان ككل ، وليس على الجانب المادى فيه وحده . . أباح للرجل والمرأة في الخطبة ما يؤدي الى معرفة كل منهما صاحبه ، دون أن يضار واحد منهما :

فللرجل أن يتعرف على المرأة : من الحديث معها . . ومن النظر اليها . وللمرأة كذلك من حقها : أن تتعرف على الرجل : من حديثه . . ومن النظر اليه ، بحيث تكون الصورة التى تتكون عنها أو عنه صورة تدعو الى القبول أو الى عدمه .

ولأن الاسلام لا يؤكد الجانب المادى وحده في الإنسان ، ولأنه يصون المرأة أيضا عن الإبنذال والامتهان ، لا يرى أن يكون بدن المرأة موضوعا للعرض والتفتيش عن أسرارها ، ولا موضوعا للتجربة والاختبار عندما يقصد الرجل الى خطبتها ، تمهيدا للبناء بها في تكوين أسرة واحدة .

.. . . وأعطى للرجل فرصة لخطبتها ، بقدر ما يكون عنها صورة ككل ، اذا كان جادا ، دون أن تستتبع هذه الخطبة أذى أو ضررا أدبيا يلحقها .

وما اختلفت فيه الفقهاء : فيما يجوز للرجل ، وما لا يجوز له أن يراه من المرأة عند خطبتها . . يصور فحسب مدى احتياط كل من هؤلاء الفقهاء في دفع الأذى والضرر الذى قد يصيبها ، عند التوسع في نطاق فرصة الخطبة ، أو عندما تستغل فرصة الخطبة استغلالا سيئا .

يروى المغيرة بن شعبه :

« انه خطب امرأة . فقاتل النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر اليها ! »
مانه أخرى ان يؤدم بينكما » — أى يدوم الأمر بينكما .

وصاحب « نيل الأوطار » يحكى الخلاف فى الموضع الذى يجوز النظر
اليه من المخطوية : أهو البدن كله ، أم جزء منه ؟ وما مداه ؟ فيذكر :

« انه ذهب الأكثر — من الفقهاء — الى أنه : الوجه والكفان .

« وذهب داوود الظاهري الى أنه يجوز النظر الى جميع البدن ،

« وذهب الأوزاعي الى أنه يجوز النظر الى مواضع اللحم » .

ثم قال « صاحب نيل الأوطار » : « وظاهر الأحاديث : أنه يجوز النظر
اليها ، أذنت أم لم تأذن » (١)

والعبارة فى كل ذلك بالاطمئنان لدى المرأة والرجل على السواء ، فى
صلاحية كل منهما للآخر ، صلاحية ذاتية .

... وإذا رأى الفقهاء عدم الخلوة بينهما فى فترة الخطبة ، فلأن الخلوة
قد تسىء الى أحدهما أو كليهما . . . وقد تكون سببا فيما بعد الزواج ، لو تم . .
فى الخصومة والفرقة . فما يقع فيها لا يعبر عن الاطمئنان الى الصلاحية
الذاتية التى يجب توفرها عند الإيجاب والقبول ، بل بالأحرى يعبر عن نزوة
وقتية . وما يكون لوقت ، لا يصلح دائما أن يكون لجميع الأوقات .

... قد ترى المرأة المعاصرة فى المجتمع المعاصر : أن الحديث عن الخلوة
أو عن عدمها بين الرجل والمرأة ، فى الصلة بينهما ، هو : كالحديث عن
الاختلاط ، وعدمه فى نظام تعليم المرأة والرجل ، قد انتهى أمره . لأنه من
سبات التخلف فى الماضى ! .

فالمجتمع الآن الذى يدعو الى « العرى » على الشواطىء وأماكن
الاستحمام كوسيلة من وسائل الاستجمام والاستمتاع بالطبيعة ! ويضع
انقواعد للملابس المرأة فى حياتها خارج المنزل ، ومدى ما تكشف عنه : من
ظهرها وصدرها وساقها وركبتيها وذراعيها ، أو بالأحرى مدى : ما يستر
من جسمها ، ليفرى الرجل بمفاتنه . . . يعتبر خلوة الرجل بالمرأة ، كمقدمة
لزواج ، أو الأي ضرب آخر من ضروب علاقة الرجل بالمرأة جزءا من نظام الحياة
النيمية القائمة ! .

(١) جزء ٦ ص ١١٩ .

... كما يطلب في الوقت نفسه : طرح القيم القديمة التي كانت نحرم التجربة الجنسية في غير زواج مشروع ... أو ننظر الى الطفل غير الشرعى نظرة ادنى من تلك النظرة التى يتمتع بها الطفل الشرعى !.

ان هذا المجتمع يعتبر « العفة » والمحافظة على « البكارة » .. الى وقت الزواج .. من التقاليد البالية ! ، ويطلب زواج « التجربة » .. قبل عقد الزواج ! ، وقد توصل او لا توصل الى زواج بين الاثنين . هذا المجتمع لا يعرف خطبة النكاح الا التجربة الجنسية . ويعرفها كتقاليد غير مكتومة او تقاليد يحتكم اليها عند الاختلاف والخصومة .

نحت هذا العنوان : « الشرطة تعسكر في قرية الخطيئة » .. اوردت صحيفة (The News of The World) (١) :

« أن قوات الشرطة التى تجمعت من المدن المجاورة اقتبلت اليوم هنا الى قرية ستافورست — بهولندا (Staphorst - Holland) فى محاولة لاحباط الاضطراب فى هذه القرية .. قرية الخطيئة ، التى تبعد نحو من تسعين ميلا عن « أمستردام » .

« وقد ابتدأ الاضطراب مساء الثلاثاء الماضى ، عندما هاجم مئات من الفلاحين رجال الشرطة بالعصى ، ودفعوا سيارتها الى بعض الأخاديد ، وعندئذ اضطرت الى اطلاق النار فى الهواء فوق رؤوس المتظاهرين كي يعود النظام الى وضعه .

« وفى الليلة الماضية عاد الصراع مرة أخرى مع الشرطة أثناء اجتماع مقد للاحتجاج وتحدى تدبير العمدة (Hendryk Haverkamp) وقد تذف الغوغاء فى الظلام رجال الشرطة بالحجارة .

« وانتشر الاضطراب فى قرية : (Staphorst) بسبب العرف الغريب فى خطبة النكاح (Courtship) الذى ما زال ساريا بين المتعصبين من اتباع « كالفن » فى القرية ..

« فطبقا لتقاليد قائمة منذ قرن .. يعد من المستحسن فى نظام الزواج بين الشباب ممارسة العلاقة الجنسية أولا ، قبل عقد الزواج فى الكنيسة رسميا ! والبنات التى أصبحت أهلا للزواج ينقش والدها هذه العبارة : « مطلوب زوج » .. على قطعة من النحاس الأصفر على هيئة قلب ويملئها على واجهة الباب لمنزله ..

(١) بتاريخ الأحد ١٩٦٦/١/٣٠ لمراسلها (Gearg Edwardo) من هولندا ، ستافورست تحت عنوان : (Plice Seage in Village of Sin) فى مساء السبت ١٩٦٦/١/٢٩

ويتبع هذه العبارة بعبارة أخرى : بأن البنت يسعدها ويسرها اذا هي تمنى شابا يزورها !.

« ثم في اعشاش لبال ثلاث في الأسبوع تعتزل البنت في حجرة في الدور الارضى في المنزل ، وتجلس عند : « شباك الحب » (Love Window) والشباب المطلوب يقفز آنئذ من هذه النافذة الى داخل الحجرة .

« وأخيرا اذا أصبحت البنت حاملا وجب على الشاب أن يعقد عليها وينزوجها ، والا فليس هناك الزام بزواجه منها ، ثم يترك « شباك الحب » بمنوحا لخطيب آخر .

« وفي هذا الأسبوع ارتفع غليان الغضب في القرية . لأن أحد الشبان ، وهو : (Lambert Veen) البالغ من العمر ثمانية وعشرون عاما طلب أن ينزوج — كما يقول الفلاحون في القرية (Klasse Huls) التي بلغت من العمر اثنين وعشرين ربعا ، بعد أن خطب شابة أخرى قبلها وحملت منه وتنتظر الآن مولودها .. والعرف يقضى بأن البنت اذا حملت فحببها يجب أن يكون وفيها معها .

« وقبل عشرة أيام عقد فلاحو القرية ، « محكمة نصف الليل » (Mid-Night Court) وحاكموا (Lambert) في غيابه ، ووجدوه مذنبا ! وأصدروا الحكم عليه طبقا للعقوبة التقليدية : بأن يركب « عربة كارو » محملة بروث البهائم ويسيروا به في شوارع القرية .

« وبعد الحكم عليه ذهب مئات من سكان القرية الى منزله مساء الثلاثاء الماضي محاولين أن يقيموا أمامه « قوس الخزي والعار » ، وأحضروا معهم خمسين عربة محملة بروث البهائم وسدوا بها مدخل المنزل . وكان بداخله رقتئذ (Lambert) وزوجته المقبلة وأسرتهما يحتفلون بمقدمة الزواج . وأنئذ استغاث (Lambert) بالشرطة وابتدأ الاضطراب . ولم يزل انشعور المعادى لهذا التصرف في درجة ارتفاعه .

« ويقول عبدة المدينة :

« ان الناس هنا يمكن أن يكونوا في غاية الغضب والعنف اذا ظنوا أن أحدا ارتكب خطيئة وما وقع هذا الأسبوع يمكن أن يستمر ، إذ أنه أمر لا يغتفر !

وقد تم زواج (Lambert) على خطيبه الجديدة (Klasse) في كنيسة القرية بالأمس في وجود الشرطة » .

ولكن يجب أن نعرف : أن ما صار إليه المجتمع المعاصر في هذا الجانب نتيحة لتهافت المرأة على الرجل ، والحاحها في طلبه ، بغية حمايتها وتأمينها على حياتها الشخصية .

فالنصف الأول من قرننا الحاضر شهد حربين عالميتين ، حملت الأولى منها المرأة على ترك التقاليد السابقة في الأسرة من أجل المساعدة على حفظ البقاء فعملت خارج المنزل مع الرجل ، وقلدته في مظاهره حتى لا يسخر منها ، أن هي شاركنه في عمل . وتعبت من العمل ، ومن سخرية الرجل منها ، حرصها على المساواة به ، فانجهت إليه لتكسبه من جديد ، ليكون زوجها لها ، وأباً لأبنائها . ولكنها وجدت استجابته الى ذلك محدودة . استجابته من خوف اغراؤها عليه وأصبحت مبتذلة لديه .

فذهبت خطوه أبعد لكسبه فيسرت له نفسها : في غير علاقة زوجية مشروعة ، واستمتع بها تلبية لغريزته ، وأملأ منها في الاحتفاظ به . ومع ذلك ما أعطته من نفسها معوقاً لها السبيل في الوصول الى استهدافت .

وذلك كله بسبب نتائج الحرب على التوازن في نسبية أعداد الرجال الى أعداد النساء من جانب . . وعلى اضعاف الشعور بالمسؤولية عند من خلفتهم من الرجال ، ومن نشأوا فيها ، أو بعدها من الشباب من جانب آخر :

فنفدت الأطراف المشركة في الحرب الأولى خيرة أبنائها في القتال وتسرب اليأس ، وخف وزن الحياة في نفوس من بقى مشوها أو غير مثواه منهم ، ومن وجد في هذا الجو العابس .

ولأن المرأة اضطرت الى السعى نحو العمل خارج المنزل ، واضطرت كذلك الى تقليد الرجل في مظهره ، عندما اشتركت معه في عمل واحد ، قصرت ثيابها ، أو كشفت عن قدر لم يكن معناداً من ساقها ، وذراعيها . . ثم من ركبتها ، تحت ضغط الحركة المطلوبة في انجاز العمل ، وتأمينها السلامة فيه .

وهنا ابتدأت أصول « المودة » نأخذ طريقها نحو النمو .

وكلما زاد اقبال المرأة على العمل الخارجى ، كلما ازداد اتساع نطاق . . « المودة » في ثياب النساء ، وكلما رق بالتالى الحجاب النفسى الذى كان يبنها وبين الرجل ، والذى كان يوحى يوماً ما بعدم تعبير المرأة عن رغبتها حيال الرجل ، والاكتفاء في ذلك بسكوتها .

ولأن استجابة الرجل للمرأة نحو وقايتها وحمايتها لم نزل محدوده ، رغم ما بذلت في التقرب منه ، ورغم ما قدمته من نفسها نهيدا لعلاقة مشروعة

معها ، ابتدأت تنور على موقفه منها ، وابتدا مع ذلك : ما يسمى بحركات
« تحرير المرأة » .

... جاءت الحرب الثانية ، وانتهت بما انتهت اليه الحرب العالمية
الاولى — في صورة أضخم — من نتائج على : « الموازن » بين أعداد الرجال
وأعداد النساء ، وعلى ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الرجل في الحياة ،
وعلى وجه خاص فيما يتصل بقيام الأسرة . أضف الى ذلك فلسفة الماركسية
اللينينية في تفقبت الأسر القائمة وعدم تشجيع قيام أسر جديدة متماسكة اكفاء
بالمجتمع وحده .

وما كان قبل ذلك من مظاهر اغراء الرجل وكسبه من قبل المرأة ، اتسع
أمره ، وازدادت دلالاته . . . وخصوصا على : « حيره » المرأة واحساسها
بفقد الأرض التي تنف عليها ، رغم صيحات المساواة ورغم الهجوم على الرجل
فيما سمته عنده باسم : العناد ، والكبرياء ، أو الخشونة ، أو عدم الصقل
والتهذيب ! .

... ولكن كل هذا يعبر تعبيرا صادقا على : الضعف المتزايد بشعور
المسؤولية لدى الرجل في حياته ، أو في حياة علاقة مشتركة بينه وبين المرأة
من جانب ثم على احساس المرأة بالخوف من الوقوف في الحياة وحدها غير
آمنة وغير مطمئنة على بقائها الشخصي ، من جانب آخر .

ضعف بشعور المسؤولية عند الرجل ،

وخوف من الوحدة أو « الاستقلال » عند المرأة . . .

... يحددان الصلة الجارية بين الرجل والمرأة ، منذ بداية النصف
الثاني من القرن العشرين .

وعن ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الرجل في الجيل الحاضر ، أصبح
ينشد « الضمان » عندما يقوم على علاقة زوجية ، يفتش عن هذا الضمان :
في جاه الزوجة ، أو في مالها فيما ترثه ، أو في وظيفة تعمل فيها وتؤجر عليها .

وهو اذ ينشد هذا الضمان لتحمل المسؤولية القادمة . . يجد طريقته الى
التنفيس « الجنسي » ميسرا ، بما تفرض فيه المرأة اغراء للرجل ، من العطاء
من نفسها . . وبالأخص بعد الاكتشاف العلمي لحبوب منع الحمل .

وعن خوف المرأة من الوحدة . . تسعى جادة للتعليم ، كي تصيب عن
طريقه عملا يسد حاجة معيشتها في الحياة ، وفي الوقت نفسه ترتكب ما كان
يسمى مخاطر من قبل ، في سبيل كسب الرجل في علاقة تطمئن على وجودها
معه فيها :

فلا عليها الآن : في أن تسلم نفسها له ..

... ولا عليها كذلك : في أن تستقبل منه طفلا غير شرعى ..

... ولا عليها أيضا : أن تحمل وحدها مكرهه ، مسئولية مستقبل هذا الطفل أو مسئولية « التصرف فيه » .

... ولا على المجتمع بعد ذلك : أن يتقبل منها هذا الوضع طالما صار امر المجتمع : الى فقدان الرجل الشعور بالمسئولية وفقدان المرأة عامل الاطمئنان .

وإن الرجل اذا ضعف ادراكه للمسئولية .. ضعف قيامه بواجب القيادة وواجب الحماية . واذا كثر تعرضه لاغراء المرأة .. قلما يكون مستقيما في صلة زوجية ..

والمرأة اذا اشتد خوفها من الوحدة وقلتها على الحياة .. كلما نشبت باغراء الرجل في سبيل كسبه ، وكلما تنازلت أيضا عما يجب أن يتوفر لها في خصيصة طبيعتها ، كأم وزوجة . فان اتصلت برجل فليس لأنه الزوج . وان ولدت ولدا فليس لأنها الأم .

وساعد التقدم العلمى على أن تخفى المرأة ما تصنع بنفسها في سبيل كسب الرجل ، كما ساعد الرجل على أن يخفى آثار نزواته عندما يستجيب لاغراء المرأة . وبذلك شاع النفاق في صلة الرجل بالمرأة في المجتمع المعاصر ، وأصبح هذا النفاق طباعا له .

ودخل عامل « الجنس » مصادر الاستغلال في الاتجار به وتوفير الربح عن طريقه ، فيها يكتبه القصاصون المعاصرون ، وفيما تعرضه دور السينما ، وفيما تذيعه محطات الاذاعة المختلفة ، وفيما تصوره شاشات التليفزيون ، وفيما تنيره المجلات المصورة وتسجله الصحف اليومية ، وفيما تصنعه مكاتب السياحة في اعداد الرحلات الصيفية و غير الصيفية .. الخ .

وفيما تقوم به كل هذه الأجهزة من نشاط : ندفع الى قبول الاستمتاع « بالجنس » داعية الى ازالة القيود التي وضعها المجتمع السابق ، على علاقة الرجل بالمرأة .. وبذلك تمنع المرأة في الاغراء من غير حد .. كما بمنع الرجل في الاستجابة ، وربما يتجاوزها الى الاعتداء عليها ، واغتصاب عرضها في جراءة واستهتار .

ودور « الأزياء » تلبي من جانبها : اتجاه المجتمع المعاصر في ذلك وتسبقه نى مزيد مما يطلبه الرجل والمرأة معا .

واذن : ما صار انيه المجمع المعاصر الآن في هذه الصلة .. يعد ظاهرة مؤقتة تنتهى حتما .. بعد ان تصل الموجة الى غايتها ، ثم تترد وتنحسر انى ما يجب : من وضع يمثل الجانب الحضارى في علاقة الرجل بالمرأة ، وكم من الوقت نأخذ هذه الموجة ؟ .. لا أحد يستطيع أن يتنبأ على وجه التقريب .

واذن بالبالى : الحديث في الاسلام عن خلوة الرجل بالمرأة ، والاحتياط في اللقاء بينهما للتعرف وللخطبة ، هو الحديث عن الظاهرة الحضارية الانسانية التى يجب أن تسيطر على علاقة الرجل بالمرأة .. هو الحديث عن الظاهرة الانسانية التى ننم عن صيانة الحرمات للمرأة ، وعن الوقوف في وجه حمالة الرجل ونزواته الوقتية ..

... الزواج :

وان عقد الزواج في الاسلام يقوم على الوفاق والنوافق في :
المشاعر والاحاسيس بين الزوجين ، ولكنه يبنى لكل واحد منهما :

١ — استقلاله في الاعتقاد والتفكير ،

٢ — واستقلاله في الاقتصاد والمال ،

٣ — وحرية في فصح عرى الزوجية ، على نحو ما أعطى نفس الحرية في عقد الزواج والاتفاق عليه . فهو يحفظ استقلال الشخصية ، دون انفصالية الفردية في العلاقات الزوجية .

... للزوجة الحرية في أن تبقى على عقيدتها الدينية وتمارس طقوسها ولكنها عتيده أهل الكتاب ، وليست عقيدة الوثنية وأهل الشرك . لأن هناك أواصر قرى بين أصحاب الرسالات السماوية تتركز في الإيمان بالله ، ومن شأنها أن لا تبعد التفاهم ، وأن لا تحول دون التوافق في المشاعر والاحاسيس من أجل بناء الأسرة التى يستهدفها الزواج .

يقول القرآن :

« اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهمن أجورهن ، محصنين غير مسافحين ، ولا مخضذين اخدان » (١) .

... وحربة الزوجة في التفكير والراى بالقياس الاولى على حريتها في ابقاء على ايمانها الخاص ، وممارستها طقوس العبادة المؤسسة عليه . لأن

(١) المائدة : ٥

النفكير ، مهما اخذنا من انجاساته ، وكذلك الراى مهما تعددت انواعه . . فهو فى مبادئه والنشبت به ايسر من الايمان والعقيدة .

واذا كانت للزوجة حريتها فى النمسك بعقيدتها ، ولم بخش الاسلام من الاختلاف فيها ضررا على بقاء الزوجية . . . فالاختلاف فى الفكر والراى اقل احتمالا لخطر يهدد العلاقة الزوجية بالدونر او الانقطاع .

... وللزوجة استقلالها فى الاقتصاد والمال ، واستنماره . لها حرية التملك ، وحرية البيع والشراء ، وحرية الصرف فيه : شأنها شأن الرجل سواء بسواء (١) . . .

لا يتدخل فى تصرفاتها الا وقاية للمال نفسه لنفسه او لعنه . على نحو ما يتدخل الاسلام فى تصرفات الرجل ، ان عابه سفه او طرا عليه ذلل عقله .

... الاسلام يضمن لها حرمة الارث ، كما يضمن لها حرمة المهر ، وفى قوله تعالى :

« **وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقًا مِنْهُنَّ نَحْلَةً ، فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ هَنِيئًا وَرِيقًا** » (١) .

... ما يوضح : ان ملكية المراه لمرها ملكية ثابتة مستقرة بدليل انه لا يجوز للزوج — وقد كان المهر منه — اولا — ان يأخذ منه شيئا غير رضاها النفسى . وبعبارة القرآن بقوله : « **فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ** » . . .

(١) لم تحصل المرأة الفرنسية على استقلالها الاقتصادى الا فى يناير سنة ١٩٦٦ فقد نشرت صحيفة هيرالد تريبيون فى ١/٢/١٩٦٦ تحت عنوان : **الزوجات الفرنسيات يحصلن على حقوقهن** . . وذكرت : « حرية جديدة للزوجات الفرنسيات تتحقق رسميا غدا ، عندما يصبح التشريع الذى يعيد تنظيم عادات الزواج حسب قانون « نابليون » . . نافذ المفعول . فالتعديل الذى قدمته الحكومة ووافق عليه البرلمان فى يوليو الماضى بأغلبية ساحقة . . يخلع الزوج من وضعه فى الأسرة ، كسيد ورئيس . ويعطى الزوجة الآن الحق :

(ا) فى فتح حساب جار فى البنك .

(ب) وفى مباشرة المهنة ،

(ج) وفى ممارسة العمل التجارى ،

(د) وفى ادارة املاكها الخاصة او فى بيعها . .

كل ذلك بدون حاجة الى موافقة الزوج .

كذلك فى استطاعتها ان تشتري على الحساب الجارى بدون توقيع زوجها اذا برهنت على انها قادرة على السداد . .

(٢) النساء : ٤

يعطى : أنه لابد من توفر جميع الضمانات التي تهيب الجو النفسى للرضا ،
حيث لا تشوبه شائبة اكراه مباشر ، أو غير مباشر ، من قبل الزوج .

وملكيتها لما عدا المهر ، من الارث ، ينص القرآن فى قوله :

« يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ، فان كن نساء فوق
اننتين فلهن ثلث ما لترك ، وان كانت واحدة فلها النصف » (١) .

وملكيتها لما عدا المهر ، من غير الارث ، فى تجارة مثلا ، أو فى وظيفة
نؤجر عليها ، أو فى غير ذلك من أوجه النشاط التى تمارسها فى السعى ...
ملكيتها اياه ملكية واضحة بالقياس على المهر ، والارث : فاذا كان المال الذى
اعطى لها من زوجها ، أو تركه لها مورثها تعلق به حقها فى التصرف تعلقا
ناما ، فبالأولى يتعلق حقها بمالها الذى جاء نتيجة لسعيها ونشاطها الخاص .

... ولها شخصيتها المستقلة وحريتها فى مصم عرى الزوجية ، ان
اشتترطت أن تكون عصمتها بيدها فى عقد الزواج ، أخذا من حديث عمرو بن
عوف فى رواية الترمذى ، بوجه عام :

« المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو حلل حراما » .

... أو اذا اختلعت من زوجها بما ترده من المال الذى أخذته منه كلاً أو
بعضاً عندما تنضرر بعشرته . ويكفى فى ذلك التضرر احساسها وحدها
بأنضرر ، دون مشاركة الزوج اياها فيه .

كما كان لها الاستقلال ، وكانت لها الحرية فى أن تتزوج منه ، أو
لا تتزوج منه .

وفى رواية عن أبى هريرة ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

« لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن . قالوا : يارسول
الله وكيف أذنهن ؟ قال : أن تسكت » . تربط صحة عقد الزواج بأمر
الطيب ، وأذن البكر فيه .

وفى بعض الأحاديث : رد الرسول عليه السلام زواج امرأة لم
تأذن هى فى زواج نفسها ، واشتكت من ذلك . وقد كانت هى « خنساء بنت
خذام » الأنصارية . ما يدل على وجوب توفر هذه الحرية لدى المرأة ،
على نحو ما هى متوفرة لدى الرجل .

والأصل فى استقلال شخصية المرأة ، وشخصية الرجل ، فيما قبل

(١) النساء : ١١

الزواج وبعده على السواء . . هو انفراد كل منهما بالمسئولية الشخصية
اسم الله في العمل والايمان به .

وآيات كثيرة توضح هذه المسئولية الشخصية . منها قوله تعالى :

« انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر او أنثى ، بعضكم من بعض » (١) .

وقوله :

« من عمل صالحا من ذكر او أنثى ، وهو مؤمن ، فلنجينه حية طيبة ،
ونجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » (٢) .

... فهنا في هاتين الآيتين ربط القرآن الجزاء بعمل العامل : ذكر أم
أنثى ، وهذا معناه : أن كل من يعمل يصله جزاء عمله هو ، لا جزاء عمل
غيره . وبالتالي : أن لم يعمل ليس له جزاء ، فلا الزوج بعمله يجزى ; وجنه
التي لا تعمل ، ولا الزوجة بعملها تجزى زوجها الذى لا عمل له . وهكذا :
كل فرد مستقل بعمله ، ومتحمل لمسئولية نفسه الخاصة .

ومثل ذلك فى الجانب الآخر من الجزاء على سئ الأعمال ، كما تصرح
به مثل هذه الآيات الآتية فى قول الله : « ليس بآمانكم ولا أمانى أهل الكتاب ،
من يعمل سوءا يجز به ، ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا » (٣) .

.. وفى قوله أيضا : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها » (٤) .

... وكما تؤكد آية « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (٥)

... فنفى القرآن : أن تتحمل نفس وراء عبثها أو انتهائها الخاص عبء
أو اثم نفس أخرى .

فالفرد فى الاسلام يتحمل آثار سلوكه ، ونتائج عمله ،

.. وهو مسئول مسئولية نهائية عما يقدم عليه من تصرفات ايجابية
أو سلبية .

وهذه المسئولية الفردية لا تتم الا على اساس : من الحرية ، والاستقلال
فى العمل ، وفى مباشرة هذا الاستقلال .

ومهما ارتبط فرد بآخر فى عقد ، ومهما كانت هناك من طاعة فرد لآخر ..
فان الارتباط بالعقد ، أو عن طريق الطاعة والامثال ، لا يذهب بأصل

(٢) النحل : ٩٧

(٤) يونس : ٢٧

(١) آل عمران : ١٩٥

(٣) النساء : ١٢٣

(٥) فاطر : ١٨

استقلال الفرد وحرية ، ولا يرفع مسئوليته الشخصية ، وانما التقيد بالعقد وباطاعة ، لا يخرج عن كونه تحديدا لدائرة العلاقة التى يتحرك فيها كل من الطرفين لمصلحتها ، بحيث لو زال العقد نفسه ، أو ارتفعت الطاعة ، ارتفع التحديد فحسب ، وعاد الأمر الى الدائرة الواسعة التى تصور : الاستقلال الفردى ، والحرية الشخصية .

وفى قوله تعالى :

« قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ ، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ ، وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا ، وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ » (١)

... توضيح كاف للاستقلال الفردى ، وتحديد لا اعوجاج فيه للمسئولية الشخصية . فلم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام بين المؤمنين الا مبلغا ومبينا ، ولم يكن متحملا لمسئولية أحد . . سوى مسئوليته الشخصية هو . . على نحو المؤمنين أنفسهم . لا يتحمل احدهم مسئولية وراء مسئوليته الخاصة ، ولا يتحملها عنه أحد سواه ولو كان الرسول نفسه .

وهنا يختلف الاسلام اختلافا بينا عن مسيحية الكنيسة ، فيما تدنياه من عقيدة : « الفداء » كهدف أصيل لرسالة المسيح .

فالمسيح عليه السلام ، فى نظرها ، متحمل خطيئة ادم بالنسبة الاولاده ، من البشر . . الى يوم يبعثون . . والمسيح من أجل ذلك يفدى المؤمنين به جميعا ، بتحملة هذه الخطيئة امام الله .

ومنى أنه يفدى المؤمنين به : أن المؤمنين بالمسيح أنفسهم ، مهملوا من الصالحات ، فعملهم يقتصر عن أن يدخلهم الجنة بسبب خطيئة أبيهم آدم ، لولا أن يغفر لهم المسيح عليه السلام . وعندما يغفر لهم تنتقل اليه الخطيئة ليتحملها امام ربه ، وبذلك يكون قد فدى من غفر لهم .

والمسيح عليه السلام بذلك مسئول عن خطيئة غيره وخطيئة المؤمنين به ، وان كانت خطيئته مباشرة لهم يتحملها هو . . أى المسيح نفسه .

ومن هنا : كان الفرد فى مسيحية الكنيسة غير مسئول بالمسئولية . وفى حياته اذن فراغ للمشاركة فى هذه المسئولية . والشريك معه هو الكنيسة لأنها تمثل جسم المسيح عليه السلام ! .

وبذلك أصبحت الكنيسة ضرورة فى حياة المؤمنين بمسيحيته . . . هى مركز الغفران من الخطيئة ، وهى المشاركة فى تحمل المسئولية . . . وبدونها

--- (١) النور : ٥٤

يقصر عمل المؤمنين بالمسيحية عن أن يطهره أو يخلصه من الذنب البشرى
الموروث !

... ومن هنا أيضا كان من عقيدة مسيحية الكنيسة :

(أ) الاعتراف بالخطيئة ، من المؤمنين بها أمام رجالها ،

(ب) وصكوك الغفران ، تعطيها الكنيسة لمن تغفر لهم ،

(ج) والزواج الدينى ، يقوم به رجال الدين فى الكنيسة وسط مراسيم

خاصة .

فاذا قامت الكنيسة بعقد الزواج ، وباركنه ، كان معنى ذلك :

أنه لا ينقسم الا باثراكها واتقرارها الوضع الطارىء عليه ، فاذا لم
نقر نصم عروة الزواج بالحكم بالغائه ، فهو قائم الى الموت ولا نفر من ترتيب
آثار قيامه عليه : لا يجوز لآى واحد من الزوجين أن ينزوي شخصا آخر ،
بعد ذلك ولو انفصلا جسمانيا . . ولا يعترف بالزواج ولو تم فى مكاتب الحكومة
المدنية . . ولا تقر شرعية الاولاد التى تنتج عن مثل هذا الزواج .

واذا قامت جهة أخرى ، غير الكنيسة ، بالفصل بين الزوجين ، كاحدى
المحاكم فى بلد ما تطبقا لقانون وضعى فيه ، فهو فصل غير معترف به منها .

ويخطئ من يظن : أن قيام « المأذون » فى المجمع الاسلامى بعقد
الزواج ، يجعل العقد لذلك له صفة : « الزواج الدينى » على نحو ما تقوم
به الكنيسة . . يخطئ من يظن ذلك : لأن الاسلام نفسه بمقتضى اقراره
للمسؤولية الفردية لا يفسح مجالا فى حياة الأفراد ، لهيئة دينية تمارس
مشاركاتها ووصايتها ، على نحو ما تمارس الكنيسة فى المجتمع المسيحى .
والمأذون ليس الا مسجلا رسميا من قبل الدولة لعقد ، شأنه فى ذلك شأن
جميع موظفى العقود الرسمية ، وعمله عمل تنظيمى فقط .

والمسؤولية الفردية التى اقراها الاسلام ، هى التى تقوم عليها الحرية
الشخصية فى اتمام عقد الزواج ، وفى فضه على السواء . وبذلك : عقد
الزواج له طبيعة العقود الأخرى فى معاملات الأفراد بعضهم مع بعض . وهى
العقود التى تسمى : بالعقود المدنية ، وهى تلك التى تقوم على المصلحة
المتبادلة ، وعدم الاضرار والتضرر من الطرفين .

واذا كان عقد الزوجية ، فى نظر الاسلام ، لا يؤثر على الاستقلال
الفردى ، ولا على الحرية الشخصية فى التعاقد والمعاملات ، ولا على
المسؤولية الخاصة عن العمل والسلوك . . فانه يستهدف من جانب آخر :

نواؤما وانسجاما بين الرجل والمرأة ، ويقوم هذا التواءم على خصائص طبيعتها ، ومن ثم يرفع الاسلام هذه الخصائص ، بحيث تتم المحافظة عليها ويجب تنميتها .

ومعنى ذلك : ان الاسلام لا يريد أن تتحول الطبيعتان اللتان هما للرجل والمرأة ، الى طبيعة واحدة ، هي طبيعة الرجل .. أو طبيعة المرأة .. أو طبيعة مشتركة بينهما ، وهي الطبيعة التي لا تتميز بها رجولة عن أنوثة على غرار طبيعة « الخنثى المشكل » ..

ان الرجل لا يعمل ولا يلد ، ولكنه يصنع الحمل ويصنع المولود . وبسبب ذلك هو لا يحيض ، ولا ينفس ولا يرضع . ومن أجل ذلك أيضا : عليه السعى من أجل الحياة المشتركة بينه وبين المرأة ..

... والمرأة كذلك — قد يقال : لا تحمل دائما ، وبالتالي لا تضع باستمرار ، ولا تنفس باستمرار ، ولا ترضع كذلك باستمرار . ومن ثم لديها الوقت للسعى والعمل من أجل الحياة المشتركة : وعندئذ طبيعتها مساوقة لطبيعة الرجل ، ومن هنا فليس المنزل للمرأة وحدها وليس الشارع مكان مكان الرجل وحده بل كل من المنزل والشارع مكان مشترك بينهما !

ولكن اذا لم تحمل المرأة فالزيجة القائمة بينها وبين زوجها زيجة غير طبيعية ، ومع ذلك : هي نحيض .. وعقب طهرها من الحيض اذا كانت في صحة طبيعية : هي تحن للحمل ، وللولد ، وآلام حيضها هو في واقع الامر تدريب عملي على الطبيعة الخاصة بها على ولادة الولد ، مما يدل على أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الحمل ، والولادة . وما عدا ذلك يكون مصطنعا أو بسبب عائق صحي مؤقت أو مزمن .

واذا كان الرجل ، بحكم الخصيصة البشرية لطبيعته ، هو الذي يصنع الحمل ويضع المولود ، كذلك المرأة بحكم الخصيصة البشرية لطبيعتها أيضا ، تستقبل الحمل وتلد المولود .. فان الرجل يتكون بين احساساته النفسية .. شعوره بالإيجابية .. وشعوره بالتفوق .. ومن ثم يوجد شعوره بالأعداد والصلاحية لريادة الأسرة .

فبحكم خصائص البشرية ، يجب عليه السعى والعمل من أجل المعيشة .. وبحكم هذه الخصائص نفسها يشارك بالعطاء ، ولبس بالاستقبال ، في ثمرة الزوجية من الأولاد ..

وهنا كان قول القرآن الكريم ، محددًا فحسب لخصائص الطبيعة انبشيرة بين الذكر والأنثى :

« الرجال قوامون على النساء .. بما فضل الله بعضهم على بعض ..
وبما أنفقوا من أموالهم » (١) .

والتفضيل في الآية هنا هو التمييز والمفارقة ، بحكم الطبيعيتين
وخصائصهما .

فمن جانب الاعداد الطبيعي في الرجل نولد الجانب النفسي الآخر فيه ،
وهو شعور « القوامة » والريادة . وأصبحت طبيعة الرجل تفترق عن طبيعة
المرأة :

بسبب عدم صلاحية طبيعة الرجل للانشغال بالولد ، في أية مرحلة من
مراحله : في حمله .. أو في ولادته .. أو في أرضاعه .. وبعدم صلاحية هذه
الطبيعة أيضا لاستقبال هذا الولد ، بعادة الحيض التي لا تتخلف عنها ..
ومن ثم كان نفعها للعمل في سبيل الحياة المعيشية المشتركة :

(أ) بإيجابيتها في المشاركة في الولد .. في كونها تعطى .. ولا
تستقبل ،

(ب) وبالشعور النفسي المتولد عن دفعها الطبيعي نحو السعى للعمل ؛
ونحو الاعطاء للولد .. وهو شعور المسؤولية عن الأسرة من : زوجة ..
وولد معا .

وهذا الشعور بالمسؤولية عن الأسرة لدى الرجل هو الذي يجعل من
مهمة الزوج حماية الأسرة ووقايتها من الأضرار البدنية والمعنوية .. وهو
بالتالي الذي يحمله على أن يعنى بالتوجيه ، دفعا للانحراف الذي قد يصيب
الزوجة أو الأولاد ، أو كلا الطرفين معا .

... ولكن مسؤولية الزوج على هذا النحو ، وكذلك قيادته الناشئة
عن هذه المسؤولية للأسرة .. هي في حدود العلاقة الزوجية ، ولا يتجاوزها
بحال ، لتدخل نطاق استقلال المرأة كزوجة ، سواء : في اعتقادها ... أو في
مالها .. أو في حريتها ، عندها تريد فصم عروة الزوجية والتخلص من تبعات
عقد الزواج .

... وفي الوقت نفسه لا ينبغي أن تحول هذه الريادة دون الوثام
والانسجام ، وتبعث على انفصالية الفردية .

وليس هناك أدعى الى تحول الطرفين في عقد الزواج الى وحدة عامة
لا تذوب فيها شخصية كل منهما ، ولكن تسهم كلتاها في خلق وحدة عامة

(١) النساء : ٣٤

« منسجمة » .. ليس هناك ادعى الى ذلك : من المحافظة على خصائص كل من الطرفين بمقتضى طبيعتها من الأنوثة والذكورة .. لا تحاول أيتهما أن تتحول الى طبيعة الأخرى ..

والاسلام اذن : في تخطيطه للزوجية .. رسم ما يخططه على اساس خصائص الطبيعة البشرية وحدها : فما يأتى به من قول : « أمرا ، أو نهيا في هذا الشأن .. هو بالأحرى : وصف لما يلائم استقامة هذه الطبيعة بحكم ذاتها ، أو لا يلائمها بحكم ذاتها كذلك .

... فالاسلام لا يشتهى ان يكون الرجل صاحب القيادة في الأسرة ، ولكنه الكشف عن واقع طبيعته فحسب ، هو الذى يدعو الى ذلك .

... والاسلام ايضا لا ينافق المرأة اذ يقر لها استقلالها الفردى : في الاعتقاد .. والمال ، ويقر حريتها الكاملة : في عقد الزوجية .. او في نفسه ، ولكنه يجلى فقط : أن الفرد يستحيل بحكم الطبيعة أن يذهب استقلاله ، لأنه تكون كوحدة مستقلة في ذاته ، يمكن أن تنضم الى وحدة أخرى ، كما يمكن أن تبقى في عزلتها عن هذه الوحدة الأخرى . وأنها اذا ضمت ، فبالاختيار .. وليس بالغلبة والقهر . لأن ما كان بالقهر لا يبقى .. ولابد أن يزول يوما ما . ولذا كانت محاربة استقلال الأسرة في النظام الماركسي اللينيني ، كى يذوب الأفراد في المجتمع .. لا تجدى المجتمع في ذاته ولا تعود على الأسرة الا بالانحلال ولا على الأفراد الا باللامبالاة .

ومن هنا كانت المحبة ، وكانت الكراهية .. هى للانسان وحده . وبالمحبة يحصل الوفاق والوئام .. ولكن لا يتم عن طريق هذه المحبة بحال : ذهاب استقلال أى واحد منهما . وبالكراهية تكون الفرقة ويكون الانقسام .. بعد ضم وانسجام .

وخصائص الذكورة والأنوثة ، يكونان معا .. عامل ، المحبة ، والذكورة وحدها مع مثيلتها ، وكذلك الأنوثة وحدها مع مثيلتها .. يكونان عاملا في عدم التلاقى ، وعدم الوئام ..

... ومن هنا كانت المحافظة على رجولة الرجل ، وكذلك المحافظة على أنوثة الأنثى كما هى في الطبيعة الخالصة للرجل وللمرأة .. هى وحدها العامل المؤثر في بقاء الزوجية وبقاء الانسجام ما بين الزوجين من علاقات .

تنظيم النسل :

● واذا ابتدأت الزوجية بالاختيار : في مقدمتها في الخطبة .. وفي اتمام عقد الزواج بالايجاب والقبول .. فالحياة الزوجية بعد ذلك لا اكراه فيها .

وإذا نحيت عنها العوامل غير الذاتية : من جاء • ومال • عند الاختيار ... فالمشاكل التى تطرأ بعد ذلك يمكن أن نحل فى يسر وفى وثام • ويمكن أن يكون تخطيط الأسرة فى توجيهها ورعايتها ، فى اطار موحد ، وبمساهمة ايجابية من الطرفين •

وقد يكون النسل احدى المشاكل الهامة فى بداية الحياة الزوجية أو فى انائها ، التى تواجه الزوجين ... قد تكون هناك رغبة من أحدهما فى عدم النسل لفترة معينة ، بينما رغبة الآخر فى وجوده منذ البداية ... أو تكون رغبة أحدهما فى عدد محدود من الأولاد ، بينما رغبة الآخر فى عدد كثير منهم ... أو تكون صحة الأم نضار بالحمل ، أو يكون الدخل للأسرة لا يغطى احتياج الموجود من أعضائها •

ولكن يجب أن يعرف بادية ذى بدء : أن سر الحياة الزوجية رهن بارادة الزوجين معا ، وأنه أمر يخصهما وحدهما • وتدخل الاسلام فى الحياة بين الطرفين هو تدخل عام لرسم الدائرة الكلية ، التى تدور فيها حركة هذه الحياة •

فاذا قال القرآن الكريم مثلا من جانب :

« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » (١) •
... وقال أيضا :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما أنفقوا من أموالهم » (٢) •

... وقال كذلك من جانب آخر :

« نساؤكم حرث لكم ، فأتوا حرثكم أنى شئتم .. وقدموا لأنفسكم ، واتقوا الله ، وأعلموا انكم ملائقوه ، وبشر المؤمنين » (٣) •

... وبالإضافة الى ذلك يقول :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » (٤) •

... اذ قال القرآن الكريم : هذا ، وغيره .. فلكى يضع العلاقة الزوجية فى اطار يتم فيه « التعادل » بين الزوج والزوجة ، بحيث يرفع الاحساس بالنغبين ، أو الشعور بقلّة التقدير ، وخفة الاكتراث عند أى منهما.

(١) البقرة : ٢٢٨	(٢) النساء : ٣٤
(٣) البقرة : ٢٢٣	(٤) النساء : ٤

وكما سبق أن ذكرنا : ما وضعه الاسلام ، كقواعد عامة كلية للحياة الزوجية . . . هو مشتق من خصائص الطبيعتين ، ليدفع العقبات التى تحول دون الوئام والوفاق ، ويبصر بها :

فالأيتان الأوليان ذكرتا فى صورة عامة :

ان الأسرة عند مواجهتها لأسرة أخرى فى المجتمع ، أو فى مقابلتها لنشئون الحياة الخاصة ومشاكلها . . . يواجهها الرجل ، وليست المرأة . ومواجهة الرجل عندئذ لا تغير شيئاً من الحقوق والواجبات المتساوية بينهما . لأن قيادة الرجل بالذات . . ضرورية لكيان الأسرة نفسها :

ان الأسرة الجديدة ، وهى أسره الزوجين التى قامت بعد عقد ازواج بينهما ، لا يمكن أن تقوم فعلاً بعقد الزواج نفسه ، كعقد . . . وإنما يجب أن نستقل عن تأثير الأب والام فى أسرتى الزوج والزوجة ، وخاصة بالنسبة للزوج . فإن لم يستقل الزوج عن تأثير الأب ، وكذا ان لم يستقل عن العاطفة الانانية لدى الام . . فإن مصير الزوجية كله مهدد بالفرقة والانحلال . . والى أن تنتهى الزوجية نفسها بالفرقة . . يسود الحياة الزوجية المشادة والخصومة فى المدة التى توجد فيها .

وابعاد تأثير الأب والام هنا مرهونون بارادة الرجل « الزوج » وكذا ابعاد تأثير الاب والام على المرأة « الزوجة » مرهونون بارادة الرجل زوجها ، أكثر من مشيئة الزوجة ذاتها .

وارادة الرجل الزوج هنا هو تحمله تبعية المصير ، ومسئولية تارجح العواطف والميول ، عند الآباء والأمهات وعند الزوجة كذلك .

ولولا أن له من طبيعته مقومات هذه الإرادة لستطت الحياة الزوجية عند بدء قيامها . وإذا تحمل هو هذه المسئولية الصعبة فى مواجهة الآباء ، والأمهات والزوجات ، فإنه اللائق والجدير بعد ذلك . . . أن يتحمل المسئوليات الزوجية التى فيها اشتباك مع الغير وراء طرفى الزيجة نفسها .

وقد ظهر واضحاً : أنه منذ استقلال المرأة اقتصادياً فى المجتمع الصناعى المعاصر ، ومنذ اهتزاز الرجل فى علاقته معها على أساس من هذا الاستقلال . . ابتدأت الأم تؤثر على ابنها الزوج ، وتمارس نشاطاً فى علاقته بزوجه ، سبب كثيراً من أمارات التوتر ، وانتهى بدوره فى حالات عديدة الى انفصام حرى الزوجية .

والزوج منذ الحرب العالمية الثانية ، فى حياة هذا المجتمع الصناعى المعاصر ، انتقل فى تأثره بوالديه من أبيه . . الى أمه ، فى علاقته

بزوجته وتعرضت حياته الزوجية الى موجات عديدة من الاضطرابات ، تدل على تغلب المرأة ذات التأثير ، وعلى تأرجحها في عواطفها وميولها ، ان هي مارست نفوذا وسلطة عليه .

أما الايتان الأخريان هنا ، وهما الآية الخاصة بالمباشرة الجنسية ، والآية الأخرى التي توجب اعطاء المهور .. فقد اكدا ذاتية المرأة ، وذاتية الرجل معا ..

أما تأكيد ذاتية الرجل فلأنه صاحب حق في المعاشرة الجنسية .
وأما تأكيد ذاتية المرأة فلأنها صاحبة الحق الأول في الحصول على المهر وتسلمه .

وما جاء هنا وهناك اذن ، يحدد الدائرة الواسعة للأسره الجديدة في داخل نفسها وخارجها .. وما عدا ذلك مثلا من :

● تنظيم أحوال المعيشة ،

● وتنظيم المعاشرة الجنسية ،

● وأثر تنظيم النسل على الأسرة ،

... وغيره .. فهو متروك لاتفاق الزوجين ، ويعتبر خصوصية من خصوصياتهما ، ولا أحد غيرهما سئل عن ذلك ، ولا شأن لهذا الغير أيضا بقول أو فعل فيه ، فيما بينهما ..

وكل ما هناك : باعتبار أنهما من المؤمنين بالاسلام ، يجب عليهما بصفة عامة أن يرعيا أوامر الله ونواهيه في تصرفاتهما ..

وجميع هذه الأوامر والنواهي ترجع أخيرا الى نوقى الضرر بالنفس ، والاضرار بالغير ..

● لا أحد يسألها : عن ماذا ينفقان ، أو فيما ينفقان مثلا ؟

● ولا أحد يسألها : عما بينهما في علاقتهما الجنسية ، وكيف كان ؟

● ولا أحد يسألها : عما تكون عليه أسرتهما في الغد وفي عدد الأولاد ؟

... طالما هناك رضا منهما ، وطالما لم يحس واحد منهما بضرر ، أو طالما لم يكن هناك امتداع عليه في ذلك من الآخر .. والا فالاحساس بالضرر من أحدهما كاف في الفرقة وانهاء عقد الزواج ، فضلا عما يوجب من التدخل من الغير بينهما في محاولة إبعاد الضرر ورده ، وهو الحكم من الأهل والحكم ..

... للزوجين أن يتفقا على عدم النسل لفترة طويلة أو قصيرة ،
... وللزوجين أيضا أن يتفقا على عدد الأولاد ، بعد أن يتفقا على
النسل ، قلة وكثرة .

ولكن يجب أن يكون اتفاقهما على هذا أو ذاك قائما على أسباب جدية
ترتبط بحياتهما كزوجين أمامها مسئولية مشتركة ، وهى مسئولية الأسرة ،
في قوتها : إيماننا ، وصحة ، وتوجيهها ، واطمئناننا ... ولا يكون اتفاقهما أن
انفقا عندئذ معارضا لما يدعوا اليه مثل هذا الحديث الشريف في قول الرسول
عليه الصلاة والسلام : «تناكحوا ، وتناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة» .
... كما لا يكون اتفاقهما على ذلك عندئذ عدم استجابة لما يؤخذ من
مفهوم هذه الآية الكريمة :

« والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ... وجعل لكم من أزواجكم بنين
وحفدة ... وزرقتكم من الطيبات ... أفبالباطل يؤمنون ، وبسعة الله هم
بكفرون ؟ » (١) .

فالحديث اذ رتب المباحاة بالمؤمنين على التناسل من نكاح شرعى ،
وكذلك الآية اذ جعلت من نعم الله على الانسان ، خلق الذكورة والأنوثة في
نوعه ، مما ترتب عليه الزواج ، وخلق البنين والحفدة نتيجة لزواج الذكر
الأنثى من بنى الانسان ، وتكفل له بالرزق من الطيبات للناس جميعا : من
يوجد اليوم أو يوجد غدا منهم ، من يصبح أباً أو جداً ، أو من هو يكون ابناً
أو حفيداً ... فالحديث والآية كلاهما يوضح فقط مجرى السنة الطبيعية في
المجتمع البشرى ، التى لا تتخلف أبداً في البشرية من حيث هى بتريه .

فليس من شك في أن النسل هدف وغاية من الزوجية ،

... ولا شك أيضا أن استمرار النمو البشرى هو فطرة وغريزة
انسانية للمحافظة على البقاء النوعى ، لا يمكن وقفها احلاقا في
صورة جماعية ..

ومع أن النسل غريزة نوعية في الفرد من الانسان ، فهو كذلك غريزة
فردية فيه أيضا . لأنه لا يتحقق هدف أية غريزة نوعية الا بالدافع الفردى
الطبيعى في الانسان الفرد نفسه .

وغريزة النسل لذلك .. من الفرائز المزدوجة . أو بعبارة أخرى :
هى من الفرائز التى تدفع وتؤثر في اتجاه يعود أثره في الخطوات التربوية

(١) النحل : ٧٢

فيه على الفرد مباشرة ، بينما يعود هذا الاثر على المدى البعيد على المجتمع والانسانية عامة ، ما امتد منه بعد ذلك .

... ليس تنظيم النسل معارضا لمثل الحديث السابق .

.. ولا هو يصور عدم استجابة لمثل الآية القرآنية المشار اليها هنا اخيرا ، كما لا يعتبر تدخلا في مشيئة الله وقدرته ...

الأنه من جهة أخرى : **يراد للفرد أن يكون قويا** . والذي يريد ذلك هو الله المعبود .. هو الله الذي وصف نفسه بالقدرة ، والخلق والابداع ... ويوم أن دعا الله الانسان الى عبادته ، دعاه الى أن يتقرب منه ، ويتخلق بصفاته ... دعاه الى أن ينشد القوة في نفسه : **قوة العقل** ، وقوة النفس .. وقوة البدن .

وقوة العقل تتجلى في الحكم الصحيح . ولا يسلم الحكم ، أو يقل فيه الخطأ الا بالفكر المستقيم والعلم الكاشف الهادي الى الحقيقة .

وقوة النفس تتضح في السلوك الانساني الكريم . والسلوك الكريم يكون في البعد عن الهوى والشهوة وتحكم الانانية .

وقوة البدن في البعد عن الأمراض ، والتغلب على ما يصيبها منها . وذلك بالوقاية ، والعلاج معا .

... اذ عندما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله :
« المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف » ..

وكذا قوله : « يوشك أن نداعى عليكم الامم كما نداعى الاكلة الى تصعتها » فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟

قال : « بل انتم يومئذ كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور أعدائكم المهابة منكم ، وليتذمن الله في قلوبكم الوهن » .

فقال قائل : يا رسول الله وما هو الوهن ؟ قال : « حب الدنيا ، وكراهية الموت » .

... عندما يروى عن رسول الله هذا وذاك .. نعلم علما لا شبهة فيه : ان المباهاة « بالكم » - وهو العدد - في النسل ، وأن الاستجابة الصادقة كذلك لما توحى به نعمة الله في شأن الزواج بين الذكر والانثى ، وفيها ينشأ عن هذا الزواج من البنين والحفدة . **مقرونة بالقوة** .. **مقرونة بالنوع** .. أيضا فيها ينشأ من هؤلاء البنين والحفدة .

والكم وحده في ذاته اذن ليس مصدر الفخر والمباهاة . لأن الكثرة الهزيلة ... والكثرة الضعيفة في تفكيرها وفي سلوكها ، وفي ابدانها الكثرة الضعيفة في ايمانها ، وفي نوعها على العموم ليس فيها غناء .

لا يطا بها عدو ، ولا تأمن الحياة لنفسها . نهى في وافع أمرها قلة ... وقتلتها يومئذ ضعف : وهو ضعف لا يدافع ولا يصارع ويغالب ، وانما يستكين . ومن استكان في الحياة فقد أسلم نفسه الى الغناء .

والنسل ان اخذ في تنظيمه واتفق الزوجان على مباشرته فذلك للمحافظة على القوة قبل العدد ، وعلى النوع قبل الكم في المراد الأسرة ، وافراد المجتمع . اذ في النوع وحده قيمة الكم ، وليس العكس ... اى ان النوع هو وحده الذى يمنح القيمة للكم والعدد اذ بدون النوع لا يحل الكم قيمة أبدا .

والقوة — وهى النوع — اذن هى الدائرة التى يدور فيها التنظيم . ومن اجل القوة يرخص الزوجان لنفسيهما الاتفاق بشأنه .

وقد خرج بعض المفسرين — مثل أبو السعود — قوله تعالى :

« **فَانْ خِفْتُمْ اَلَا تَعُولُوا فَوَاحِدَةٌ ، اَوْ مَا مَلَكَتْ اَيْمَانُكُمْ ، ذَلِكَ اَدْنَى اَلَا تَعُولُوا** » (١) .

... على ان تنظيم النسل مستهدف من هذه الآية فقال :

« وقد فسر : « **ذلك أدنى ألا تعولوا** » ... بأن لا يكثر عيالكم . على انه من عال الرجل عياله ، يعولهم ، أى ما نهم « من المؤنة » . فعبّر عن كثرة العيال بكثرة المؤنة (عن طريق الكناية) .

« ويؤيده — كما يذكر أبو السعود — قراءة : ان لا تعيلوا . من اعال الرجل اذا كثر عياله .

« **ووجه كون التسرى — وهو ملك اليمين في قوله او ما ملكت ايمانكم — مظنة العيال ، مع جواز الاستتار من السرارى ... انه يجوز « العزل » عنهم بغير رضاهن . ولا كذلك المهائر « أى صاحبات المهور وهن الاحرار » .** » **والجملة — « ذلك أدنى ألا تعولوا » — مستأنفة جارية مجرى انعطاف** » (٢) .

فمثل هذا التخريج يربط بين الاختصار في الزواج على واحدة او

(١) النساء : ٣

(٢) جزء : ص ٤٨٠

الزواج بعدد مما ملكت اليمين من جانب ، وعدم كثرة الاولاد من جانب آخر . ويرى في الوقت نفسه ان كثرة السراري في الزواج بهن مع كثرة عددهن . . بمثابة الزوجة الحرة الواحدة . لان زوجهن يجوز له ان يعزل بدون حاجة الى رضاهن ، وبذلك يمكن ان يحدد العدد من الاولاد له منهن جميعا بينما لا يجوز له العزل مع الزوجة الحرة بغير رضاها .

وهذه التفرقة بين الزوجة الحرة والاخرى السرية . . . قائمة على ان للأولى الحق الواضح في الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية ومن ثم يجب استئذانها في العزل ، بينما الاخرى ، لأنها مملوكة ، ليست لها الشخصية المستقلة التي يتأسس على استقلالها طلبها الحق في الاستمتاع بهذه المعاشرة . وعندئذ يجوز للزوج : العزل . وهو الطريق الوحيد يومذاك ، لتحديد النسل — مع الثانية بغير رضا منها ، دون الاولى الا برضاها !

ماذا يكون رأى أصحاب هذا التفسير في « حبوب منع الحمل » — بغض النظر عن الاختلاف في تقييمها من الوجهة الطبية — لو جعلت طريقا لتحديد النسل . : أيجوز للزوج اجبار السرية على تناولها ، دون الحرة ، مع ان تناولها لا يترتب عليه فقدان الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية بل على العكس ربما يكون اكثر اثاره لها ؟ ان النظرة الجنسية نظرة مادية لا ينبغي في نظر الاسلام أن تقوم وحدها عاملا في التفرقة بين فردين .

نعم : اذا غض النظر عن حق الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية او عدم الحق فيه في التفرقة بين الحرة والسرية ونظر للزوجة الحرة بان لها مشيئة وللزوجة السرية بانها ليست ذات مشيئة . . يكون للرضا وعدم الرضا دخل في تنفيذ مشيئة الزوج ، ويترتب على ذلك عندئذ التفرقة في النظرة اليهما . . يكون قريبا الى الصحة . ولكن عندئذ يكون سلب المشيئة من الزوجة المملوكة أمرا اعتباريا ومؤقتا وليس حقيقيا وذائبا . . مرهونا بوضعها الاجتماعي ، وليس متعلقا بطبيعتها البشرية . فالطبيعة البشرية في خصائصها الذاتية واحدة ولا تتغير بالاعتبار والنظر اليها من الانسان .

وآنئذ ينبغي أن نسأل :

هل الاسلام يرتب احكامه على انسانية الطبيعة البشرية ، أم على النظرة اليها واختلاف الاعتبار في شأنها ، وما يطرأ عليها ؟

ان الاسلام على سبيل المثال لا يأخذ بطلاق المكره ولا يعتد بصلاة السكران . لان الاكراه في الحالة الاولى والسكر في الحالة الثانية من الامور الطارئة على انسانية الانسان في طبيعته البشرية . افلا يكون شأن الاسر بالنسبة للزوجة المملوكة شأن الاكراه والسكر ، في أنه لا يغير من

الخصوية الانسانية شيئا .. أى انه لا يسلب الاختيار الذانى والمشئنة الذاتية ، التى هى فى واقع الأمر الأمانة الرئيسية المميزة لانسانية الانسان ؟ . وبالتالى :: بفرقة انفهاء فى الزوجية بين الحرة والسرية فيما يتصل بالمشئنة والاختيار عند تحديد الفصل عن طريق العزل .. أمر يدعو الى التريث فى قبوله ! ..

على ان الامر الآخر الرئيسى فى هذا التخريج للآية ، وهو الربط ما بين الاقتصار على زوجة واحدة — وفى حكمها العدد من السرارى من جانب — وعدم كثرة الأولاد من جانب آخر .. لا ينهض أن يكون هدفا سليما للآية . لان مع الزوجة الواحدة يجوز أن يكون كثرة من الأولاد ، ومع عدد من الزوجات أكثر من واحدة يجوز أن تكون قلة من الأولاد أو يجوز أن لا يكون هناك أولاد أصلا . واذن اللازم ليس قائما بين زوجة واحدة وعدد قليل من الأولاد ، ونعدد زوجات وكثير من الأولاد .

... على أية حال : عدم العدل .. باق هو السبب فى الاقتصار فى الزواج على واحدة من الحرائر أو الزواج بأى عدد من ملك اليمين . الا ان الخشية من عدم العدل تتمثل مرة فى التسمية بين الزوجات فوق الواحدة الى أربع .. ومرة أخرى تتمثل فى كثرة الأولاد وثالثة : فى كليهما .

... وليس جواز تنظيم النسل أو وجوبه فى بعض الاحيان رهنا بمثل هذا التفسير المتكلف ، وانما يعود الى الجو العام للإسلام كدين ينظم حياة الفرد ، والأسرة ، والمجتمع .

وهنا فى دائرة الأسرة يحدد مثل هذا الجو العام تقابل الاحاديث المروية فى شأن المفارقة بكثرة الأولاد ، وتلك الأخرى التى تنعى الضعف الذى ينتاب المسلمين ، أو تلك الثالثة التى نطلب القوة وتميز فى تفضيل القوى من المؤمنين على غيره من ضعفائهم .

ومن هنا : يجب أن تكون البواعث والاهداف فى هذا التنظيم متصلة اتصالا وثيقا بـ « القوة » . على معنى : أن الدوافع التى من أجلها يرى ازواجان الاتفاق على عدد الأولاد فى الأسرة ، هى الدوافع التى تصون الأسرة من الضعف فى أية صورة من صورها :

فإذا كان يترتب على زيادة الأولاد :

● تهديد للزوجة فى صحتها ،

● أو تهديد للأولاد أنفسهم ، الذين وجدوا بالفعل ، فى رعايتهم صحيا واجتماعيا ، وتربويا ،

● أو تهديد للأسرة كلها ، ككل ... للزوجين والأولاد معا ، في اطمئنانها وسكونها ، بسبب القلق على مستقبلها : أدبيا أو ماديا : كالخشية من وقوع الأولاد تحت ضغط الحاجة انى الانحراف عن الدين أو عن التوجيه السليم ، أو الى عدم الرعاية أو الخشية من التشرذم والتفرق ،

● أو تهديد للزوج نفسه — كرب أسرة — في قدرته على الإنتاج والعمل ،

● أو نحو ذلك مما يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الأسرة . بحيث يخرجها عن نطاق القوة ، ويجعل أفرادها « غناء كغناء السيل » .

... فعندئذ لا يبارك الاسلام فحسب تنظيم النسل .. وانها قد يوجهه كوسيلة للمحافظة على « القوة » .. النى يسعى اليها المؤمن في عبادته لربه .

والمؤمن القوى ، الذى هو خير من المؤمن الضعيف كما يذكر الحديث الشريف .. هو الذى فى كل جانب من جوانب انسانيته .. هو المؤمن المستهدف عند المباهاة بالمؤمنين يوم القيامة .. وكذلك هو المطلوب عند امتنان الله بنعمه على الانسان .

اذ يستحيل ان تدرك نعمة الله فى أمر هو مقطوع بعدم نفعه ، او فى شيء فى وجوده عبء .. وفى بقائه ضرر واضح على الأسرة او على المجتمع .

... وليست ارادة الزوجة والزوج فى تنظيم نسلهما تدخل فى مشيئة الله ، وليست هى كذلك تحد للايمان بقدرته على رزق الانسان . لأن مشيئة الله لا تعلم للانسان الا بعد ما يتبع الأمر فى حياته ... وقبل ذلك لا يعلم الغيب الا الله وحده . ثم ان مساعدة الله للانسان على رزقه مرتبطة بسعى الانسان نفسه فى الحياة . فمن توكل على الله ولم يعمل ، لا يجد قوتا أيومه الا بالسؤال . والسؤال مذلة وضعف .. والسائل — القادر على العمل — ليس من الذين يعبدون الله على الحقيقة .

وهنا اذ قصر سعى الانسان فى عمله وانتاجه عن أن يهيئ الأسباب والوسائل للقوة فى أسرته .. يجب عليه أن يتوقف عن المزيد من الأولاد ، حتى تواتى له فرصة أخرى يلجأ فيها استطاعته على تغطية الحاجات ،

وتأمين السبل نحو القوة المنشودة فى الأسرة وبالتالي فى مجتمعه .
... وهنا أيضا : اذا كانت الزوجة ستضار بدنيا بسبب الحمل ، أو نفسيا بسبب الارهاق ، أو اذا كان الزوج سيضار نفسيا بسبب القلق من

عدم كفاية الوسائل للرعاية الواجبة لأولاده .. فيجب كذلك : التوقف عن المزيد من الأولاد ، والتركيز على رعاية الموجود منهم .

وننظيم النسل من أجل ذلك — وان كان له أثر على المجمع في جملته يرجع أمره أولا وأخيرا الى « تقدير » الزوجين .. وليس الى رأى الحاكم ، والذي يرجع الى الحاكم المسلم العام أو الحكام المسلمين جميعا متضامنين .. هو إزالة الفواصل السياسية والجغرافية والشعبوية التى تجعل إحدى المناطق فى الأمة الإسلامية مكتظة ، وبعض المناطق الأخرى مفتقرة الى مزيد من السكان .. ان الأمر الذى يرجع اليهم هو : التكافل على إتاحة فرص العمل للمسلمين جميعا ، بغض النظر عن جنسية اقليته أو تبعية سياسية .

وانفاق الزوجين على تنظيم النسل ، هو :

أولا : اتفاق على المبدأ ، من حيث هو . والاتفاق على المبدأ رهن بدراسة مدى الحاجة الى الرعاية ومدى أثر الاستمرار ، فى النسل من أضرار على الصحة والتوجيه للأولاد ، أو على الزوجة أو الزوج ، دراسة يشترك فيها الزوجان معا .

ثانيا : هو اتفاق على الوسيلة التى يمنع بها الحمل :

- أهى العزل ؟
- أم التقليل من المعاشرة الجنسية ؟
- أم توقيت هذه المعاشرة بأيام معينة من الشهر ؟
- أم تناول الحبوب ضد الحمل : حبوب الرجل أم حبوب المرأة ؟
- أم التعقيم ؟ للرجل ، أم للمرأة ؟

... وفى كل ذلك وغيره ، يؤخذ رأى أهل الخبرة — وهم الأطباء المسلمون المتخصصون — فى مدى تأثير أية وسيلة ، لمنع الحمل ، أو فى أيها أخف ضررا على صحة الرجل ، أو صحة المرأة ؟ .

وندخل المجتمع فى تنظيم النسل بعد ذلك : هو تدخل بالدعوة والتثوير ، وتوضيح الوسائل الكفيلة بالمحافظة على الصحة ، فى الوقت الذى تثير فيه هذه الوسائل فى الوقاية من الحمل .. وتدخل المجتمع عندئذ .. هو تدخل بالارشاد ، وليس بتقرير أمر التنظيم نفسه بقوة القانون والسلطة المنفذة له .

وإذا ترك اختيار إحدى وسائل الوقاية من الحمل عند اقرار تنظيم النسل كمبدأ الى دراسة الزوجين لوضعها الخاص في أسرتهما . ثم الى أهل الخبرة من المسلمين .. فالحديث عن جواز هذه الوسيلة وحرمة تلك ، وكذا الحديث عن أن هذه الوسيلة أقرها الفقهاء وتلك لم يقرها واحد منهم .. هو حديث غير ذي موضوع الآن .

لأن الخبرة العلمية في الوقت المعاصر أكثر انشاعا ، وادق في الوزن مما كان على عهد أئمة الفقه المجتهدين الأول . فما يترتب على هذه الخبرة من أحكام الحلال والحرام يرتبط بالضرر الراجع ، أو بعدم وجود الضرر غائبا . وعندئذ تكون هذه الأحكام أحكاما مساوقة للأصول الإسلامية . وأكثر سلامة في خضوعها لها .

ان طريقة « العزل » مثلا أقرها الفقهاء فيها متى إذا رضيت الزوجة الحرة بها — أى التى لم تكن ملك يمين .. ولكن : الى أى مدى : تؤثر هذه الطريقة على الرجل أو المرأة صحيا أو نفسيا ، أو عليهما معا ؟ العلم الحديث يقدر ذلك أكثر من : « العرف » الذى كان سائدا وقت الفقهاء المجتهدين آنذاك وأقروه .

يروى عن أسامة بن زيد — فى رواية أحمد ومسلم — أن رجلا جاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : انى « أعزل » عن امرأتى .

فقال صلى الله عليه وسلم : « لم نفعل ذلك ؟

فقال له الرجل : أشفق على ولدها — أو على أولادها !

فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان ضارا .. ضر فارس والروم !

وفى رواية متفق عليها عن جابر :

« كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ينزل .. »

فالحديثان يقران العزل كوسيلة لمنع الحمل ، لأنه كان عرفا جاريا فحسب فى البيئة العربية والأعجمية على السواء .. وليس نتيجة بحث علمى .

والحديث فى الرواية الأولى يقر ضمنا : تنظيم النسل ، وتحديد عدد الأولاد ، شفقة على الأولاد من أن يصيروا الى ضعف بسبب الحاجة ، أو المرض أو الإهمال فى الرعاية والتوجيه .

وليس الأمر إذن فى الحل والحرمة فى هذا الشأن اقرار الفقهاء

السابقين أو عدم اقرارهم لوسيلة أو لآخرى .. وانما الأمر الآن : أمر الخبرة الفنية المعاصرة .. أمر الخبرة الطبية والنفسية والعصبية والاجتماعية . وأمر الجارب الحديثة ورصد الآثار التي لكل وسيلة على الانسان في بدنه وعقله ، ونفسه ، ورجولته أو أنوثته .

والفتهاء السابقون لم يأخذوا لأنفسهم إطلاقاً حق الزام الأجيال القادمة بعدهم ، بأرائهم .. بل ولا كذلك بالنسبة لأجيالهم هم أنفسهم . وانما دائرة الالتزام كانت قاصرة عليهم كأفراد ، الا اذا توثق الاجماع فنكف الامة عندئذ بما كان عن طريقه .

والاسلام فيما عدا دائرة الاعتقاد في الله والعبادات الواجبة نحوه « ..أخلى مكاننا فسيحا لنجارب الحياه ونتائج البحث العلمى ، ويخضع الراى فى حله أو فى حرمة فى حياه المسلم الى تلك التجارب والنتائج العلمية .

* * *

ونظيم النسل بين الزوجين من حيث المبدأ يعتبر حقاً طبيعياً لهما ، لا يتعارض وهدف الزوجية وهو انجاب الأولاد . فوقياية الأولاد من أخطار الجهل والمرض ، والضعف على العموم فى أية صورة من صورته ، وهو كفاية من تنظيم النسل .. لا تثقل فى تحقيق هدف الزوجية عن انجاب الأولاد أنفسهم . ومن ثم نعتبر هذه الوقاية جزءاً منها لهدف الزوجية الاصيل على نحو ما يؤخذ من الآية الكريمة : « وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » (١) .

على أن النسل اذا كان هدفاً للزوجية .. فاطمئنان النفوس هدف آخر ييسر اليه القرآن الكريم فى قول الله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة .. » (٢) ولا يتوفر هذا الاطمئنان فى العلاقة الزوجية اذا كانت النفوس قلقة بشأن الأولاد : ان فى صحتهم البدنية ، أو فى نموهم العتلى والفكرى ، أو فى سلوكهم واستقامة نفوسهم ، وذلك بسبب المرض .. أو الجهل .. أو عدم كفاية المورد لسد حاجاتهم .

أما الوسائل لهذا التنظيم فهى تختلف فى المشروعية وعدمها من وسيلة الى أخرى .. تختلف من : العزل .. الى الاجهاض .. الى تناول حبوب منع الحمل .. الى تعقيم أحد الزوجين .. وذلك حسبما يصاحب كلا من أيهما من أمان أو أخطار ، بالنسبة لصحة الزوجة أو الزوج . فتتصل

(٢) الروم : ٢١

(١) النحل : ٧٢

مشروعية احداها الى النعنين والوجوب . وقد نصل كذلك عدم مشروعيتها الى النحریم ، حسب الظروف والأوضاع .

ومفهوم : أن مشروعية هذه الوسائل أو عدم مشروعيتها هو في « اطار العلاقة الزوجية وحدها » . على معنى أن الاسلام لا يقر اطلاقا واحده من هذه الوسائل في علاقة غير زوجية لأن ما عدا العلاقة الزوجية في نظره هو الزنا ، ولا مبرر له ولا لنتائج بحال من الأحوال .

ومهما كان من طغيان موجة الحياة المعاصرة . فان سلامة المجتمع في بنائه هي في اتباع مبادئ الاسلام .

ان موجة الاستمتاع « بالجنس » في حياة المجتمع المعاصر دفعت الى المطالبة بتنظيم النسل بين النساء غير المتزوجات والبنات اللاتي لم يبلغن بعد سن العشرين بحيث يصبح ذلك امرا تتحمل الدولة تكاليفه ، وبحيث تصبح النظرة اليه نظرة عادية أو اخلاقية !

فقد كتب (David Roxan) في صحيفة (The News of the World)
(١) تحت عنوان : « الحب ، والبنات اللاتي لم تنزوج » :

« ليست الا ايماءة بالرأس في البرلمان (الانجليزى) تدخلت في الموقف النورى تجاه « الجنس » والمرأة اللاتي لم تنزوج في بريطانيا الجديدة .

« مع تلك الايماءة نوح وزير الصحة المسر (Kenneth Robinson) الحكومة البريطانية في موافقتها ، المجالس البلدية على أن نحمّل العبادات اللاتي تتردد عليها البنات غير المتزوجات للحصول على المشورة في تحديد النسل ! نفقات ذلك ! .

« وعديد من المجالس البلدية في انجلترا سيسلك السبيل اللاتي يسلكها الآن مجلس بلدية لندن . وذلك نظرا لهذه الزيادة المخيفة في أرقام الحاملات من البنات في غير علاقة زوجية . . تلك الأرقام اللاتي تضاعفت في العشر سنوات الماضية . وقد اتم مجلس بلدية لندن حتى الآن اقامة مراكز ثلاثة لهذا الغرض في الأحياء الآتية : (Hackney - Ealing - Wands worth) وتعرف هذه المراكز باسم (Brook Advisory Centres) تبعا لاسم السيدة اللتي قادت الحملة من أجل تربية خاصة بتنظيم النسل ، وهى السيدة : (Helen Brook) ، وقد انشأت بالفعل في لندن مركزين لتلك الغاية .

« وقد ذكرت هذه السيدة : أن موافقة الحكومة الانجليزية يعتبر نصرا

(١) بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ .

انتظرناه . ويمكننا ان نقيم الآن هذه المراكز في كل مدينة ظهرت فيها مشكلات العلاقات الجنسية غير الشرعية ، وليس في لندن وحدها .

« وقد اقترحت على كل المجالس في لندن أن نساعدنا بالوسائل الممكنة على اقامة هذه المراكز . وانا أنتظر منها استجابة طيبة . اذ هم يعلمون أن نفقات مراكزنا لمنع انجاب الاطفال ليست أكثر من نفقات الرعاية لطفلين غير شرعيين .»

« وتبدل الأمر في بريطانيا في قلبها وفي موقفها الذي ينبغي : انه من الأفضل مساعدة البنات اللاتي لم يتزوجن ولهن علاقات جنسية غير مشروعة على نحو ما باعطائهن وسائل منع الحمل . . انتشر الآن في راسطة التخطيط الاسرى المحافظ أكثر من ذي قبل .

« فقبل سنين اتخذت هذه الرابطة بأغلبية ساحقة قرارا ضد منح الخمسمائة وأربعين عبادة التي تملكها . . للأمهات غير المتزوجات . ولكن في يوم الجمعة القادم سيجتمع اعضاؤها — الذين يبلغون ستمائة عضوا — للنظر في تقديم المساعدات للنسوة العازبات .

« وقد تردد على احد هذه المراكز بلندن سنة ١٩٦٣ مائة وعشرون (١٢٠) بنتا وينتظر أن يبلغ العدد في هذا العام ألفين (٢٠٠٠) .

« وقد تحدثت الى هنا الدكتورة (Faith Spicer) وهي طبيبة وأم لثلاثة اطفال — مذكرت : أنها قامت برحلة داخل بريطانيا وتعتقد أن الرأي العام في بريطانيا قد تغير تغيرا جذريا . فالناس منزعجون بسبب الارقام الكبيرة لمشاكل العلاقات الجنسية غير المشروعة ، ويدركون ادراكا واضحا أنه يجب أن لا يشجعوا بحال ما تقلب البنات في احضان الغلمان والرجال .

« صحيح : اننا — تقول الدكتورة — نساعد تسعين في المائة (٩٠٪) من البنات اللاتي يحتجن الى تنظيم النسل ويأتين إلينا . ولكن كل واحدة منهن تسأل من قبل الطبيبة لمعرفة احتياجها الى المشورة . وغالبية من يحضرن الى المراكز تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والعشرين . وقليل منهن من يكن بكرا . وفقط واحدة منهن احتاجت الى مساعدة وكانت اقل من سن السادسة عشرة .»

« ونعتقد الدكتورة (Spicer) أن ثلاثة وعشرين بالمائة (٢٣٪) من النساء اللاتي يتزوجن وفوق الثمانية عشرة في حاجة ماسة الى مساعدة في تنظيم النسل .» وتقول :

« كثير من البنات يعتقدن أن بعضا من التجارب الجنسية قبل الزواج يعتبر بمثابة ضمان لزواج سعيد !

« وهى تقسم البنات غير المتزوجات واللاتى بزرن المراكز الطبية لتنظيم النسل .. الى ثلاثة أقسام :

« بنات ناضجات لهن علاقات جنسية مسندية . وأولاء يساعدن ... »
« وبنات أخريات ليس لهن نضوج . وهن من يحسنن بانهن ابتدأن علاقات جنسية غير موفقات فيها ... »

« وصنف ثالث هن العصبيات أو المتقلبات بين أحضان الرجال ويذهبن الى السرير مع أى غلام يلتقين به صدفة أو فى حفل ما » .

... وأصبحت الدولة فى المجتمع الصناعى المعاصر معنية بالعلاقات الجنسية غير المشروعة كعنايتها بالعلاقات الزوجية فى تنظيم السل . وهذه العناية تقوم على النظرة الموحدة للعلاقة الجنسية ، وعلى إلغاء الفارق بين ما كان حتى الآن مشروعاً منها وغير مشروع .

وهذه العناية ان بدت فى تنظيم النسل أو بعبارة أخرى : ان بدت فى إعطاء البنات غير المتزوجات حبوب منع الحمل أو زودتهن بتدابير أخرى ... فهى تبدو أيضاً فيما يسمى « بالتربية الجنسية » والتثوير الجنسى فى سن مبكرة ، وإثناء الدراسة فى المدارس الأساسية والثانوية .

ففى إنجلترا جعلت « التربية الجنسية » منذ سن الثامنة فى المدارس الانجليزية وتنقل صحيفة هيرالد تريبيون (Herald Tribune) (١) :

« ان الأطفال فى سن الثامنة أصبحوا يتلقون التربية الجنسية فى بعض مدارس مختارة من المدارس الانجليزية .

« وهناك خمسة من الكتب الجنسية يختلف بعضها عن بعض فى المستوى ويعلم منها التلاميذ والتلميذات منذ هذه السن : الحمل عند الانسان والحيوان .

« والكتابان الثانى والثالث منها مخصصان للتلاميذ وتلميذات السنة العاشرة الى الرابعة عشرة . ويعلمان الفروق بين الذكور والإناث . »

« والكتابان الرابع والخامس يعلمان الأمراض السرية . » والمسئولية الاجتماعية الجنسية ، والانحراف الجنسى ، ثم لمن هم فوق السادسة عشرة يعلمان طرق الوقاية من الحمل » .

ان الخطأ فى المجتمع المعاصر هو فى نظرة المساواة فى العلاقة الجنسية بين علاقة بين زوجين ، وأخرى ليست بين زوجين شرعيين ... انه الخطأ فى فهم الحرية الجنسية .

(١) فى عددها الصادر فى ١٩٦٦/٤/٨ نقلاً عن « رويتر » .

ان الحرية الجنسية كما يتمتع بها الشباب في المجتمع الصناعي المعاصر — بغض النظر عن الجائز منها — لا تدفع أخطارها التربية الجنسية في المدرسة ، ولا تحول دون وقوع الكوارث والتعاسات البشرية بسببها . . . العيادات الخاصة بتنظيم النسل ، ولا ينفع فيها نصيح الوالدين ، وأصوات انذير من عواقبها ارتفعت من كل مكان . . . ارتفعت من الأطباء ، وعلماء الطب النفسي ، وعلماء الاجتماع ، قبل أن ترتفع من رجال الكنيسة وعلماء الأخلاق . . .

ان الدكتور (Michael Latham) أحد الأطباء الباحثين البريطانيين يعنيه في الدرجة الأولى من نتائج الحرية الجنسية : الرهبة من التفجر السكاني كما يقول . . . وينادي (١) :

« بأن البنات في سن مبكرة قبل أن يبلغن الخامسة عشرة . . . يجب أن يزودن بتدابير منع الحمل ، إذا استمر رقم الأمهات غير المتزوجات من الشابات في صعود ، وذلك قبل مغادرتهم المدرسة ، ويفضل موافقة الوالدين على ذلك . . .

» ويعتقد أن التدابير التي يقترحها ستسبب فحسب زيادة جانبية في الاختلاط الذي يراه قد تجاوز الآن كل مقياس في تعاسة البشرية وانحطاطها بسبب الإجهاض ، والطفولة غير الشرعية . . .

« كما يعتقد أن اقتراحاته سيعارضها الناس في إنجلترا بشدة ، كما عارضوا من قبل عشرين عاما « التربية الجنسية » في المدارس ، ولكنهم قبلوها اليوم . . .

» وما يقترحه هو « نظام الحلقة » أو « الدبلة » . ويرى هذا النظام تافيا في الوقت الحاضر بالنسبة لنسوة لهن أولاد بالفعل . . .

» ولكنه يتنبأ بأن نظام « الحلقة » سيتطور تطورا مناسباً للبنات في سن الشباب في السنوات القليلة القادمة . . .

» ويود — بل سيكون سعيدا — لو أعدت ابنته البالغة الآن ستة عشر ربيعا نفسها بهذا التدبير . . .

» ويرى أن المجتمع سيقبل على نطاق واسع على هذا التدبير كشيء عام ، يطبقه الرسميون في الجانب الطبي في المدرسة على البنات كجزء من التروتين المقبول . . . لأنه — كما يرى — أمر حيوي بالنظر لانفجار السكان الذي يهدد العالم » . . .

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٦ يناير سنة ١٩٦٦ . .

.. بينما ترى سكرتيرة المجلس الوطنى للأمهات الخاطئات بانجلترا ،
اندكتورة (Margaret Bramall) (١) : أن الأمر فى نتائج الحرية الجنسية
ليس أمر الانفجار السكانى وانما هو أمر التعاسة النفسية والمشاكل
الاجتماعية والتربوية :

فتحت عنوان : « الأمهات الخاطئات يفجمن الوالدين » فى بريطانيا :
« أربعة آلاف من الشابات فى بريطانيا فى سن أقل من السابعة عشرة ،
واكثريتهن لم يزلن فى المدرسة ، لهن أطفال غير شرعيين كل عام . وعددهن
قد زاد أكثر من الضعف فى الخمس سنوات الماضية ، وأصبحن يسببن
انذارا رهيبا الى الأطباء وموظفى الخدمات الاجتماعية والمجالس المحلية .»

« وهذه الأعداد المبدئية كشف عنها القناع بعدما ظهر أخيرا تقرير
الإحصائيات العامة لسنة ١٩٦٤ . والأطباء يعتقدون : أنه إذا عمل احصاء
جديد آخر بعده اليوم .. فإن الزيادة ستكون واضحة ، وتشكل مخاوف
بعيدة المدى .»

« ومن أجل أن صار الوضع جديا دعى مؤتمر الخبراء فى لندن فى الشهر
التالى من قبل المجلس الوطنى للأمهات الخاطئات وأولادهن للنظر فى المشكلة ،
وتداول الآراء لدى المشتغلين بالخدمات الاجتماعية وموظفى المنازل الخاصة
بالأمهات والأطفال ، كى يمكن تقديم مساعدة أكثر لتلك الشابات الحزيفات .

وسيناقش بالتاكيد القرار المتضارب الذى أعلن فى مجلس اللوردات فى
الاسبوع الأخير ، وهو : أن الحكومة سوف لا تعارض فى جعل الاجهاض عملا
مشروعا لجميع الشابات دون السادسة عشرة .»

« ولكن المعتقد أن هذا سوف لا يساعد كثيرا ، طالما أن معظم التلميذات
بالمدارس يخشى من الاعتراف بأنهن حوامل ، الى أن يصبح الأمر متأخرا
لانتقام بعملية الاجهاض .»

« ومسر (Margaret Bramall) سكرتيرة المجلس ، تحكى :
أنه دعى لهذا المؤتمر لأن الوضع أصبح مبررا كافيا ، ولأن الشابات
الصغيرات لهن مشاكلهن الخاصة التى تحتاج الى معاملة عاطفية . فهن
لسن كالبنايات الكبار فوق السادسة عشرة . إذ أنهن قانونا لا يجوز لهن أن
يتزوجن آباء أطفالهن ، بحكم أنهن لم يزلن دون السادسة عشرة .»

« وموضوع آخر من الموضوعات المهمة التى سيناقشها المؤتمر ، هو :

(١) كما يحكى مراسل الصحيفة فى ٦ فبراير سنة ١٩٦٦

تربية الامهات الخاطئات . والشواهد التي جمعت تدل على انهن خارج مدينة لندن يعانون بسبب السقطات الاخلاقية في اكمال دراستهن . اذ بعض من البنات اللامعات في المدارس الاساسية بعد ان يلدن ويعدن ثانياة الى المدارس لا يجدن مكانا لهن . ومن الواجب ان لا تعاني هذه البنات جانب التربية ، اذا لم تقدم لهن مساعدات : لانفسهن ، واطفالهن .

« ومن سوء الحظ ان عددا كبيرا من ناظرات المدارس يخشين عود البنات التي حملت ثم وضعت طفلها مرة ثانية الى الدراسة بالمدرسة » .

... وبينما يرى ايضا الدكتور (Joseph D. Tiecher) استاذ علم النفس العلاجى بمدرسة الطب في « يونيند ستاتس اوف كولمبيا » ان خطورة الحرية الجنسية تكمن الآن في فقد الثقة في الوالدين . ومن ثم في افلات الزمام . . . وأخيرا في زيادة الأمراض العقلية والمشاكل النفسية لدى الشباب . وجاء رأى استاذ علم النفس العلاجى في هذا تحت عنوان :

« الشباب والجنس — كيف لا ينجح الوالدان ؟ — السماح بالحرية الجنسية يظهر النقص في الثقة »

(Teen-Agers and Sex : How Parents Tail-permissiveness Shows Lack of Confidence.) .

« ان عددا عجيبا من الامهات والآباء يحذر بناتهم في سن المراهقة من الرجال . ثم في الوقت نفسه يقدم لهن « حبوب منع الحمل » في حالة ما اذا قررن عدم الانصياع الى النصيحة والتحذير . يقول ذلك استاذ جامعى في جنوب كاليفورنيا في علم أمراض النفس للأطفال والشباب .

« مثل هذا التضارب يوضح جيدا النقص في الثقة الحقيقية عند كثير من الآباء والامهات في قدرتهم على معالجة مسائل الجنس بين اولادهم . ومثل هؤلاء الآباء والامهات يزيد في آثار السماح الجنسى المفرط للشباب ، كما بكشف القناع عن الشكوك والتخوفات .

« ويرى الدكتور من حكمه على المرضى من الشباب في المستشفى العام في وحدات العلاج النفسى . . ان الاذن للشباب على هذا النحو في ممارسة الاتصال الجنسى عامل رئيسى يقف الانسان امامه عند تحديد مسؤولية تزايد المشاكل النفسية بين الشباب .

« ان السماح بمباشرة الاتصال الجنسى بين الشباب ليس امرا صحيا . فكثير من البنات المرضى اللاتى يباهين بمباشرة العلاقة الجنسية ويفاخرن بالحرية الجنسية . . هن من المتطرفات في اتباع « الجديد » . وغالبا يستخدمن

العلاقة الجنسية كسلاح في معاملة آبائهم وأمهاتهم لعلهم أن نصرقاتهم
ستخرج هؤلاء الآباء وتلك الأمهات .

« أمثال هاته الشباب لم ينجح في مهمة رئيسية من مهام الشباب ،
وهي تعويض تبعيتهم لآبائهم وأمهاتهم ، تلك التبعية التي هي أشبه بالطفولة
.. بعلاقة الرشد والنضج الانساني .

» ويقول الدكتور أيضا :

ان انشاء الشخصية الجنسية الصحية ، وتكوين الاستقلال الصحي
عن الوالدين .. هما من الصعوبات الرئيسية في عهد الشباب . والاختلاف في
التغلب على هاتين الصعوبتين ، بالإضافة الى عدم النجاح في وضع هدف
للحياة .. يزيد في كمية المشاكل العقلية والعاطفية للشباب .

» ويبرز الدكتور : أن الانتحار هو الآن السبب الرابع من الأسباب التي
تقود الى الموت بين الشباب . ويلاحظ : أن الانتحار بين الشباب هو الأماره
الدالة على ارتفاع الأمراض العاطفية بين أفراد هذه الطبقة .

» ويمثل الشباب — بناء على احصائية الرابطة للصحة العقلية « بلوس
انجلس » — أكبر مجموعة من المصحات النفسية والعقلية . فكل سنة نعالج
العيادات الخاصة بالأمراض النفسية في كاليفورنيا ثلاثماية الف ، ممن أعمارهم
نقل عن الثمانية عشره .. »

... ولكنها ظاهرة الأفلو للحضارة الغربية ، وهي ظاهرة انطلاق
الغريزة وتلاشي الآثار الروحية في ضبط النفوس وقيادتها . وهي ظاهرة
حتمية تلي ظاهرة العلم والفكر والتكنولوجيا .

وما في الاسلام من مبادئ هو لحياة المجتمع وحيائه وليس نفثائه أو
افئائه .

تعدد الزوجات :

وتعدد الزوجات مبدأ أصيل في نظام الزواج في الاسلام ، وليس هناك
حرج إطلاقاً في ممارسته من المسلم ، ولو كان من أجل المباشرة والمتعة
الجنسية وحدها . لأن هذا المبدأ هو : اقرار لشأن من شؤون الطبيعة البشرية
وهو شأن الغريزة ، مع المحافظة على أخص جانب في هذه الطبيعة ، وهو :
المسئولية الفردية .

وما يقال : من أن هذا المبدأ في الاسلام يعلن عن اقرار « لحيوانية »
الرجل ، وعن استجابة لهذه الحيوانية فيه على حساب الانسانية في جانب

انزوجة أو الزوجات اللاتي اقبلت عليهن الزوجة الجديدة . . . لا بساير الحقيقة المجردة التي ينظر اليها في غير نحزب وعاطفة ، وهو قول تائر بعرف قائم في مجتمع آخر له سلطة الايحاء بالتقليد ، أو اضطر قائله الى النفس ، خشية من مواجهة الواقع .

ان حيوانية الرجل — كائنسان — جزء من حقيقة الكلية ، وهي الجزء القوي فيه والجزء المتمرس وصاحب الفاعلية لديه منذ ولادته . ولو لم يكن الانسان على هذا النحو لكان ملكا ، أو على الأقل لكانت هداية كل فرد من نفسه دون حاجة الى رسالة رسول ، وكانت استقامته في التفكير والسلوك استقامة ضرورية وحتمية .

. . . وان هذه الحيوانية قد تغلب عليه ، كما تغلب على المرأة نفسها ، والأمر عندئذ يدور في اتصال الرجل بالمرأة ، بين العلاقة « السرية » والعلاقة العلنية . . . بين الخدان أو المخاتلة من جانب والصراحة من جانب آخر . . . بين الهرب من المسؤولية والتخفي وراء الجبن ، ومواجهتها في شجاعة . . . بين النفاق والضعف ، والايمان والقوة .

لم يوجد حتى الآن أى نظام اجتماعى للأسرة — ولن يوجد — ما يمنع الرجل من أن يعاشر المرأة معاشرة جنسية باختياره وهي في ظل رجل آخر ، وإن تعاشر المرأة الرجل باختيارها معاشرة جنسية وهو في علاقة زوجية مع امرأة أخرى . . . في غيبة الطرف الآخر ، الذى تعلق حقه من قلب المجتمع بهذه المعاشرة . . . أو في مواجهة أى منهما مواجهة واضحة .

. . . لم يوجد في أى نظام اجتماعى للأسرة حتى الآن ما يكفل للزوجة منع زوجها من مباشرة العلاقة الجنسية مع امرأة أخرى ، حتى في نظام الزوجة الواحدة . . . وربما يكون هذا النظام نفسه منفذا أوسع لمباشرة الرجل علاقات جنسية غير محدودة مع غير زوجته ثيبات وأبكارا ، ومتزوجات وغير متزوجات . وربما يدفع هذا المبدأ أيضا الى أن تباهر المرأة علاقة جنسية أخرى ، وراء علاقتها بزوجها ، مع أزواج أو غلمان آخرين .

. والاسلام يرفض السرية ، والنفاق والتهرب من المسؤولية ، كما يرفض الخداع في العلاقات ، وبالأخص في العلاقات بين الرجل والمرأة ، ويؤثر بينهما العلاقة الصريحة الواضحة . كما يؤثر تحمل الرجل مسئوليته الأسرية ، تحملا كاملا في شجاعة ومشية نافذة .

ومن أجل موقف الاسلام هذا يؤثر في نظامه للحياة « تعدد الزوجات » ، انى أربع في علاقة شرعية صريحة ، عن عدد غير محدود من الصديقات في انس والخفاء في نظام الزوجة الواحدة .

فاذا اقترن تعدد الزوجات بمضايقة نفسية للمرأة ، بعد أن يستنفد الزوج ما طلب منه في الاسلام من : « العدل » بين الزوجات حسب الطاقة البشرية له .. فلها حق المرافقة للتضرر .. وحرم على الزوج أن يمسكها سدنذ وهي متضررة :

« ولأن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل ، فتذروها كالمعلقة ، وأن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان عفورا رحيمًا .
وإن يفرقا يفن الله كلا من سعة ، وكان الله واسعا حكيما » (١) .

فتصرح الآيات القرآنية هنا بأن الحل الأخير عند التضرر أو الضرر هو الفرقة .

ولكى يسهل القرآن أمر الفرقة دفعا لذيلاء عقببت الآية الأخيرة بتكفل الله لرزق كل من الطرفين بعد فرقتهما ، حتى لا يكون في نفس المرأة على الخصوص عامل تردد يحملها على البقاء وهي متضررة .

ويطلب الاسلام لذلك من الزوج قبل أن يقدم على زوجة أخرى عدا من عنده ، أن يختبر أمر نفسه .. وأن يقدر وضعه : اقتصاديا ووجدانيا ، حتى لا يأتى تعدد الزوجات بمضار اجتماعية ، تفوق رغبته في دفع ضرر الاتم في الوقوع في جريمة الزنا عن طريق الزوجة الأخرى .

« وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء : منى ، وثلاث ، ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، أو ما ملكت أيماكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا » (٢) .

.. كما يطلب الاسلام منه كذلك ، اذا ما أراد أن يطلق زوجة لحل أخرى جديده محلها ، أن لا يسترد من النى عزم على نطليتها شيئا من مهرها . وحرم ذلك عليه . لأن استرداد المهر كلا أو بعضا فوق كونه غبنا وظلما بالنسبة لتلك الزوجة ، فهو وسيلة مقنونة في الحصول على الجديدة . فما أعطى للأولى من مهر وأخذ منها بعد ذلك سيعطى للثانية ويفعل معها كذلك . وللثالثة ويفعل معها مثل ما فعل مع الأولى والثانية وهلم جرا . .. مما يجعل المرأة عندئذ موضع امتهان واستذلال ، لا لكونها سلعة أو شبه سلعة فقط ، وإنما مع ذلك أيضا بصورة الاتجار الواضحة بآدمية الإنسان فيها :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم أهداهن قطارا ، فلا تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهتانا وإنما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض ، وأخذن منكم ميثاقا غليظا » (٣) .

(١) النساء : ١٢٩ ، ١٣٠ (٢) النساء : ٣

(٣) النساء : ٢٠ ، ٢١

فنهن هذه الآيات نهيا واضحا وفي صورة تبشع فعله . . عن استرداد
أى جزء من أجزاء المهر مهما بلغ ذلك .

.. ان تعدد الزوجات ، كالطلاق ، فى الإسلام ، كلاهما حل لمشكلة من
مشاكل الطبيعة البشرية ، وهى مشكلة لا تحل حلا جذريا ، ولا متلائما مع
هذه الطبيعة الا بايها حسب نوع المشكلة .

فكما أن الطلاق بطريقه الاسلامى يتعين أن يكون الحل لازمة العلاقة
الزوجية ، عندما يصل أمر هذه العلاقة الى الشقاق ، ويتجاوز مرحلة الشقاق
لى مرحلة الضرر عند الامساك بالزوجة . . فكذلك تعدد الزوجات بدوره هو
حل لازمة العلاقة الجنسية ، عندما يصبح وضع الرجل مرددا بين مباشرتها فى
السر فى صلة غير زوجية أو فى العلن فى صلة زوجية ، ويصبح مرددا كذلك
بين النفاق والصراحة فيها ، وبين التهرب ، من المسئولية أو تحملها .

.. ان تعدد الخدينات فى نظام الزوجة الواحدة أمر لا تقره الكنيسة ،
ولا المجتمع العلمانى نفسه يوافق عليه . ومع ذلك فهو حقيقة واقعة فى المجتمع
صاحب هذا النظام . وامتد من المتزوجين الى غير المتزوجين ، ومن الذكور
الى الاناث فى علاقة زوجية أو فى غيرها .

ولو قورن مبدء تعدد الزوجات بتعدد الخدينات فى نظام الزوجة الواحدة
فى اثر كل منهما وراء ما له على شخصية الزوج ، على المجتمع لكان ما تعاني
منه المجتمعات المعاصرة من النظام الأخير فى :
مشكلة الطفولة غير الشرعية ،

ومشكلة انتشار الأمراض السرية التناسلية ،

.. كافيya فى البرهنة على : أن تعدد الزوجات أهون السبل ، وأقلها
ضررا وخطرا .

ان نظام الزوجة الواحدة — ويستتبع نظام عدم الطلاق كلية فى بعض
المجتمعات أو الطلاق بقيود وفى حدود صعبة فى البعض الآخر منها — جعل
الرجل يسمى فى خفية الى امرأة أجنبية ، كما يسمى فى خفية أيضا الى
التخلص من طفله ، اذا أثبت به المباشرة الجنسية مع تلك المرأة الأجنبية ،
وأصبحت الأم غير المتزوجة وحدها هى التى تواجه مسئولية الطفل أمام
المجتمع .

وبانتشار تعدد المحظيات والخدينات زاد عدد الأمهات غير المتزوجات
وبلغت نسبة الولادة غير الشرعية فى مجتمع كمجتمع السويد سنة ١٩٦٢ .
واحد الى تسعة ، وهى تعتبر أعلى نسبة فى العالم . كما انتشرت الأمراض

اسرية ، وتجاوزت هذه الأمراض الرشيدات من النساء الى المراهقات في سن ١٢ الى ١٥ ، فضلا عن شيوع التجربة الجنسية قبل الزواج مع رجل أو مع عدة رجال وشمولها لمحيط واسع بين الذكور والاناث على السواء ! .

... فمقصر الزواج على واحدة ، مع التشدد في أسباب الطلاق والفرقة بين الزوجين وجعله بحكم قضائي أو منعه كلية . . . يدفع الزوج أو الزوجة الى ارتكاب جريمة الزنا في علاقة سرية من جانب ، وإلى قبول التجربة الجنسية قبل الزواج كعرف من جانب آخر .

ماذا يفعل الزوج أو ماذا تفعل الزوجة اذا نضر كل منهما بعشرة الآخر ، دون أن يستطيع أيهما إقامة البيئة على سوء معاملة الطرف الآخر ووحشيته معه (Cruelty) ، أو على مباشرته للزنا مع شخص آخر (Adultery) وهما السببان المحددان للطلاق في المجتمع الغربي الذي يأخذ ببدا الطلاق (١) . أو ماذا يفعل أيهما عند الاستطاعة على ذلك وعدم المقدرة في الوقت نفسه على نفقات الدعوى ؟ ..

ان ايا من الزوجين سوف لا يفعل سوى أن ينفصل في الإقامة والمعيشة ويأخذ حريته في السلوك الجنسي في تخف ، أو يبقى على المشاركة في السكنى والمعيشة ويأخذ نفس الحرية في العلاقة بالآخرين ، ولكن في صورة متنقلة من شخص لآخر حتى لا يتورط في مسئولية تكشف الطريق لمأخذته قانونيا من جانب أيهما في العلاقة الزوجية .

... ان هذه العلاقة الأبدية للزواج بواحدة بما لها من مآسى تترتب عليها في انتهاك الحرمة الانسانية . . . بوحى كذلك بالخشية والرهبة بالنسبة للجيل ألتأشء الذي سعد نفسه للدخول في علاقة زوجية مثبلة . ومن ثم بعد ما تفجرت العلاقة الجنسية بسبب الجو اذى خلفه الحرب العالمية الثانية بكل ما يكمن فيه من عوامل الفردية والانانية والاستقلال الاقتصادي للمرأة شاع كمبرر للمباشرة الجنسية المبكرة في سن الشباب مبدأ « التجربة

(١) يسمى المجتمع الانجليزي في الوقت الحاضر ، وهو المجتمع البروتستنتى الذى يبيح الطلاق لوجود احد هذين السببين ، الى تيسير امر الطلاق من جديد بالتوسع في مبادئ الطلاق وجعل القضاء يحكم بالفرقة بين الزوجين عند اتفاقهما على الطلاق أو عند ادعاء الزوج أو الزوجة فشل الزوجية .

وهذه المحاولة نضمها تقرير لجنة برياسة قاضى احدى المحاكم العليا للطلاق وهو المسستر (Scarman) ، على نحو ما نشر بصحيفة (Sunday Telegraph) في عددها المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ تحت عنوان: (Divorce by Consent Recommended - Report Urges New Grounds)

الجنسية « كمتدمة لزواج أفضل ! وكلما اتسع مجالها كلما كان ذلك اذهل في مجال التجربة ! . واصبحت « البكارة » وصفا للبنت النى قصرت تجربتها الجنسية على شخص واحد سترتبط معه في علاقة زوجية فيما بعد . ولم يعد مدلولها : البعد عن أى اتصال جنسى سابق الى وقت الزفاف .

... بل قد تصبح « البكارة » بمعناها التقليدى سببا يرجع اليه كل من الزوجين عند الاخفاق في العلاقة الجنسية بينهما . وللتشدد في اسباب الطلاق عندئذ قد يدعو الزوج زوجته الى أن تبأثر العلاقة الجنسية مع رجل آخر أو على الأقل لا يمانع في ذلك اذا طلبت هى منه كحل للتضرر في العشرة الزوجية من جانب المرأة ! وقضية الطلاق التى عرضت وقائعها احدى الصحف الانجليزية في شهر يونيو سنة ١٩٦٦ . تصور مدى الرجوع بالأخطاء في مباشرة الزوجية العلاقة الجنسية الى ما يسمى : بعدم التجربة الجنسية !

تحت هذا العنوان : (He Urged his Wife to take a Lover)
كُتبت الصحيفة (١) :

« بعد أن تزوجت السيدة : (Janet Duvcan Jollay) بوقت قصير ، وهى بانعة من العمر ثمانية عشر عاما . دعا زوجها ، وهو بحار سابق ، اعز صديق له الى منزل الزوجية ، وكان يسمى : (Alan) وطلب منه أن يعاشر زوجته معاشرة جنسية . وفعل الصديق ما طلب منه ! . واستمر في هذه العلاقة غير العادية مع الزوجة طيلة عدة شهور . يقول ذلك قاضى محكمة الطلاق (Norman Richards) .»

« وكانت السيدة (Jollay) بكرا وقت زواجهما ، بينهما كان لزوجها خبرة غير عادية بالعلاقة الجنسية ! ، وهو (Michael Fredrick Jollay) الذى يبلغ من العمر تسعة وعشرين عاما . وقد ناقش الزوجان معا في المدة القصيرة نسبيا من زواجهما ، كما هو المنتظر « . . . أسرارهما ، والتجارب الجنسية قبل الزواج ! .»

« وادعت السيدة (Jollay) : أن زوجها نصحه : بأنه يجب عليها أن تمكن نفسها من رجل آخر أو رجال آخرين ، كى يمكن أن تقارن بين جراته في المعاشرة الجنسية وخبرة الآخرين .

« . . . بينما كانت وجهة نظر الزوج عندما سئل : أن زوجته قد أحست بأنها على غير وفاق معه في العلاقة الجنسية ، بسبب أنها لم تكن لها تجربة

(١) صحيفة The News of the World ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ .

جنسية سابقة مع رجال آخرين قبل زواجها . ومن أجل ذلك اقتنع بما رآته من أن يتركها تعاشر غيره من الرجال معاشرة جنسية ، كي تحصل على تجربة فيها .

« وقال القاضي . . . مستمرا : ان احدا من الزوجين من غير شك على حق فيما يدعى . ولكن الصعوبة في الوقوف على الجانب الذى تسند اليه الحقيقة : أهو جانب الزوج أم جانب الزوجة ؟ وأنا أرى : ان الزوج ربما تسمح زوجته بأنه قد ينال بعض الارتياح من معاشرة زوجته لرجل آخر معاشره جنسية ، وأنها من جانبها لم تنفر من هذا النصح ، وفي المرحلة الأولى من الزواج يجوز أنها كانت خائفة .

« وصديق الزوج ، وهو (Alan) ، لم يزل يعاشر الزوجة معاشره جنسية مع الموافقة التامة من قبل زوجها . . كما لم يزل الزوج بدعوه الى منزل الزوجية ، حتى في الوقت الذى أصبح يغار منه فيه ، لأن الزوجة في بعض النواحي كانت تؤثر انتباه الصديق ، دونه هو .

« . . انه واضح من أول الأمر — يستمر القاضى في التعليق — ان انجانب الجنسى في الزواج أفسح الطريق لوضع غريب . . ويبدو اذا وصف الزوجان ، كما وصفتها المحكمة ، بأنهما تجاوزا الوضع المألوف للجنس . . ان هذا الوصف أدنى مما ينبغى . فليس هناك شك في أن الاثنين تمتعا كثيرا بالمعاشرة الجنسية تمتعا فيه تطرف .

« وصديق الزوج (Alan) اختفى من المسرح كحبيب للزوجة ، عندما سافرت مسز (Jollay) الى كينبا في زيارة أختها . وهناك التقت بمسز : (Henry Bloss-Lynch) وارتكبت معه جريمة الزنا وانفقت معه على الزواج به .

« وبعدها عادت الى انجلترا ذهبت الى محاميتها وعرفت منه لأول مرة : ان مباشرة العلاقة الجنسية التى يقوم بها زوجها معها والتي يصنها بأنها طبيعية . . لم تكن جريمة فحسب ، بل هى تصرفات لا يجوز قانونا لزوج أن يصير عليها اطلاقا .

« ومن أجل ذلك التمس مسز (Jollay) الطلاق على أساس : ان زوجها يسئ معاملتها من جانب ، وأن مباشرته للعلاقة الجنسية غير طبيعية من جانب آخر ، بينما التمس الزوج الطلاق منها على أساس : أنها ارتكبت جريمة الزنا ، كما يفصح الاعتراف الرسمى الذى تقدمت به الزوجة الى المحكمة .

« وقد حكم القاضي للزوجة بالطلاق بناء على سوء معاملة زوجها إياها .
 أما اقترافها لجريمة الزنا فقد رأى القاضي : أن سلوكها كان على الأقل تحت
 شجيع الزوج إياها بالسماح لها بالعلاقة الجنسية مع رجل آخر » .

... ولشيوع الاتصال الجنسي غير المشروع في سن المراهقة بدعوى
 نحصيل التجربة الجنسية قبل الزواج أو بدعوى الحاجة الفريزية .. نزل
 علماء المعالجة النفسية مجال التبرير النظري لهذا الأمر الذي أصبح عرفا
 واسع النطاق . فأحد هؤلاء ، وهو الدكتور (Eustace Chesser) يقول (١) :

« انه سيكون مثاليا ، اذا استطعنا أن نقول للبننت : انظرى هنا ! . ان
 المباشرة الجنسية أمر محبوب ! سواء اكننت في علاقة زوجية أم في غير علاقة
 زوجية ! ولكن لا تتركى الشاب يحصل منك على هذا الأمر بدون رغبة منك ،
 أو عن طريق الاستغلال لاي سبب من الأسباب .

« ولا تخاطرى بالحمل ، لأن الثمن عندئذ مزعج عاطفيا واديا .

« ودع عنك ما يسمى بوصمة العار !

دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !

دع عنك ما يقال عن الطفل غير الشرعى !

دع الدولة تساعد البننت التى وجدت نفسها حاملا !

دعنا نحن نعلم البننت الطرق الفنية لمنع الحمل !

وبعد ذلك نجد أن المشكلة قد تقلصت ! .

« ومن تافه الأمور أن يقال : ان ذلك سيزيد فى السماح لامتداد موجة
 الجنس الطاغية ! . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم للمسئولية . وبعد
 مدة فإن البنات وكذلك الفلمان سيباشرون الاتصال الجنسى عندما يحتاجون
 اليه ، على العكس مما عليه الوضع الآن ، وهو : ان بعض من يحتاج الى
 الاتصال الجنسى قد لا يتمكن منه ، بينما انذى لا يحتاجه ، أو لا يرغب فيه
 قد يؤديه » .

... وهكذا اتسع نطاق تبرير الاتصال الجنسى في سن المراهقة تلبية
 لانداء الفريزة وحاجتها وحدها .. وليس للتجربة قبل الزواج . وهكذا يؤثر
 الجانب الحيوانى فيه على الجانب الانسانى الممثل فى سلوكه الاخلاقى

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ تحت
 عنوان : (You can't go up on Locking Daughters)

والاجتماعى . ولذا يجب أن يستقط من الحساب كل التقاليد التى تكونت على اساس من الشرعية وعدم الشرعية ، وعلى المسموح به وغير المسموح به فى صلة المرأة بالرجل .

ولضغط مشكلة الأم فى غير علاقة زوجية ، وضغط مشكلة الطفولة من غير آباء هم أزواج ، وضغط مشكلة الطلاق بسبب جريمة الزنا . . . لشيوع ذلك وعظم حجمه . . . اعتبرت المجتمعات الصناعية المتطورة كمجتمع السويد . الأم غير المتزوجة كالأم المتزوجة ، والطفل من غير أب هو زوج ، كالطفل من أب هو زوج ، فى وجوب الرعاية وفى كافة الحقوق المدنية . .

. . . . كما اعتبرت بعض مجتمعات أخرى منطوية أيضا ، كمجتمع الدانيمارك ، جريمة الزنا ليست سببا كافيا فى الطلاق .

فنشرت صحيفه « نيوز أوف دى ورلد » تحت عنوان (١) :

« بلد الحب . . والمآسى » (Land of Love and Tears) :

« هذه الصور — جملة من صور بشرتها الجريذة لأمهات غير متزوجات حاملات الأطفال ، وصور أخرى توضح سلوك المراهقين والمراهقات — من بلد الازدهار غير العادى : جو صحى — ومشكلة اجتماعية منفاقة .

« هذا البلد هو الدانيمارك ، جنة المراهقين ، التى أدت ساعات الصيف الطويل من الفراغ ، والموقف المتسامح إزاء الحرية الجنسية . . الى حالة مخيفة تكشف فى سلسلة التقارير ، وأذهلت الأمة .

« تقارير تعلن : أن فتيات الدانيمارك اللانى لفحتهن الشمس ، وغلماهن الجملاء هم بين اكر المنحرفين أخلاقيا فى أوروبا .

« هنا تقرير دانيماركى يشبه تقرير «كينزى» يوضح أن : ١٩٨٦ / من النساء اللاتى استفتين لديهن تجارب جنسية سابقة على الزواج .

« وأن متعه المراهقات التى خلت من كل حيلة شهوى فى نزاد مسهر بمآسى قاسية ، وبجرائم متكررة .

« وفى سنة ١٩٦٢ أعلنت الإحصائية الرسميه أن بين كل اثنى عشر طفلا من الأولاد الدانيماركيين طفلا واحدا غير شرعى ، وأظهرت التقارير حالات من الأمراض السرية التناسلية بين المراهقين من سن ١٢ — ١٥ .

(١) فى عدد الأحد ١٨ يونيو سنة ١٩٦٥ .

« والأطباء الدانماركيون يدعون : انه مع الحرية الجنسية يسير جنباً إلى جنب . . . جهل مفزع بالوسائل المضادة لمنع الحمل ، وايضاً قليل من موقف ، السويديين تجاه : « عدم الشرعية » في العلاقات الجنسية .

« واحد التقارير كشف عن : نسبة ١٤ ٪ فقط من النساء اللاتي استغنين في الدانيمارك يعرفن شيئاً ما عن : منع الحمل .

« والآن يطالب هؤلاء الأطباء بأنه يجب أن يسمح لهم : بوصف حبوب منع الحمل للبنات في سن ١٤ ، ١٥ سنة .

« والحكومة الدانيماركية نحاول أيضاً أن تصنع ما يخفف الحياة على الاعداد المتزايدة من الأمهات اللاتي لم يدخلن بعد في علاقة زوجية مشروعة .

« وفي بيت واحد يمكن أن تقيم مائة وأربع وأربعون (١٤٤) منهن مع أطفالهن ، لمدة سنتين بأجرة مخفضة ، مع توفر وسائل الحضنة .

« والنظام — بالدانيمارك — لا يقارن بمنيله في السويد . فهناك لا يوجد فرق في الاعتبار بين أم ولدت طفلها من زواج شرعى ، وأخرى آتت به في الحياة من مباشرة جنسية غير مشروعة .

« وزيادة على ذلك : رعاية الأطفال غير الشرعيين في الدانيمارك ليست بالمجان . والدولة على استعداد لرعاية الأمهات مع أطفالهن غير الشرعيين إلى سن دخول المدارس .

« ولكن الرعاية في السويد اجبارية : ففيها نسبة الولادة غير الشرعية إلى الولادة الشرعية أعلى نسبة في العالم ، وهى : واحد إلى تسعة .

« ونسبة الولادة للطفل غير الشرعى في إنجلترا وويلز واحد إلى خمسة عشره »

... وربما لولا تقدم العلم الحديث في وسائل الوقاية من الحمل لكانت نسبة الطفولة غير الشرعية أعلى فيها بكثير عما هى عليه الآن .

... ولولا تدخل الكنيسة مباشرة ، أو عن طريق الدولة ، في أن يمنع الأطباء وصف الحبوب المضادة للحمل لمن هن في سن المراهقة ، أقل من خمسة عشر عاماً ، لما برزت مشكلة الطفولة غير الشرعية بين المراهقات الصغيرات على هذا النحو ، بل ربما ظهرت أقل من ذلك ، وهذا يدل على أنه لولا انتقاء النساء فوق الخامسة عشرة من عمرهن بحسب الوقاية من الحمل ، وكذا انتقاء بعض الرجال المنزويين بتعاطى الحبوب الوقائية من الحمل للذكور ، لارتفعت نسبة الطفولة غير الشرعية بين الرشيديات .

ارتفاعاً كبيراً في الاحصاءات والتقارير الرسمية .

ثم عدم ارتفاع نسبة الطفولة غير الشرعية بين الرشيدات لا يدل على عدم وجود علاقات جنسية غير مشروعة بينهن ، أو على وجود حد أدنى منها محسوب ، للسبب المتقدم ، فانتشار الزنا أمر واضح وتشريع بعض الحكومات كحكومة الدانيمارك — حذف جريمة الزنا من الأسباب التي يقوم عليها الطلاق من جانب الرجل أو من جانب المرأة ، يدل على هذا الانتشار . إذ لو أخذ به في الطلاق لكثرته وشيوعه ، لكانت الطامة الكبرى عندئذ على المجتمع ، لما يترتب عليه من سبب تفكك الأسرة ، والخلاف حول حضانة الولد .

● ان نعدد الزوجات في الاسلام لا يتمحض مع ذلك لمساواة حيوانية الرجل في العلاقات الجنسية . وانما افترض هذا السبب هنا : لأنه أدنى الأسباب درجة في الاعتبار وأكثرها مأخذاً في العلاقات الانسانية والأسرية . ومع ذلك فتعدد الزوجات خير كثير عما يقارن به من التزام الزواج بوحدة في حياة المجتمع الغربى وما يترتب عليه في الأسرة والمجتمع معا .

... ان نعدد الزوجات قد يكون لسبب انساني : كمرض الزوجة مرضاً مزمناً ، أو عقمها عقم لا تبرا منه ، وفي كلتا الحالتين يقبل مشاركة امرأة أخرى في زوجها ، وتؤثر وضع المشاركة على الطلاق .

وعندئذ ليس هناك وجه للمقارنة بينه وبين تعدد الصديقات في نظام الزوجة الواحدة .

● على أنه من جهة أخرى : فان المرأة الجديدة ، كالمرأة القديمة المتقدمة عليها في العلاقة الزوجية ، لها حرية ومشية في انهاء عقد الزواج ، مع أخرى ، أو في البقاء معها . فهي غير مضطرة وغير مكرهة للدخول في الزيجة القائمة . . . ولذلك هي غير مضطرة ولا مكرهة في الاستمرار فيها .

واذا كانت المرأة فيها مضى كانت تضار بالبعد عن الرجل اذا انفصلت عنه ، لتبعيتها الاقتصادية له ، فانها الآن ، وقد توفر لها الاستقلال الاقتصادي . . بعيدة عن الضرر وبعيدة عن الهزات .

* * *

والآن بعد هذا التوضيح ، فان المرأة :

لها حرية الدخول في الزواج ، بحكم الاسلام ،

... ولها حرية الاستمرار فيه ، بحكم الاسلام ،

... ولها حرية انهاءه والخروج منه عندما تتضرر ، بحكم الاسلام ،

... ولها استقلالها الاقتصادي ، بحكم ظروف المجتمع المعاصر ،

ولاستقلالها بالتصرف فيما تملك في نظر الاسلام ،

... ولها اطمئنان نفسها في كون الزوج يتحمل المسؤولية المباشرة
والتعنية لولدها بحكم الاسلام .

- - - فأي شيء تريده المرأة بعد ذلك ، سوى أن تلبى ضغط أنانيتها عليها في
الاستقلال بالرجل والتفرد به ، وعدم اطلاق سراحه ، مهما أصابه من أضرار ؟

... ان المرأة تريد :

زواجا كاثوليكيا ، لا انفصام فيه طول الحياة ،

وعفة ملائكية في زوجها ،

وطاعة مملوكية من جانبه ،

... ومع ذلك تريد أيضا فيه :

رجولة متعددة الجوانب ،

وحسن قيادة ، وحسن رأى في حزم وفي غير تردد ،

وطموحا يقتحم به العقبات والصعوبات في الحياة عند المنافسة فيها .

هل يتم هذا وذاك في زوج ؟

انه امل اكثر منه حقيقة ، اذ له طبيعة الانسان على هذه الأرض ، وله
وراثنة الخصائص البترية من أبيه آدم الذي سبقه في الوجود وطرده ربه من
أنجفة ، حيث غوى . وما كانت غواية آدم الا بسبب البطن ، والفرج ...
وبسبب حيوانيته .

... ان المرأة تمثل الجانب الرئيسى النافذ في متع هذه الحياة ، وانها
بما طبعت عليه من فتنة واغراء تحمل الرجل على الخطأ ، ان أخطأ في سلوكه
معها ، وتدفعه الى الاضرار بنظيرتها ان أصاب هذه النظيرة منه ضرر .

ولم تكن فتنتها مصطنعة . انها خاصة طبيعية فيها ، ولم يكن اغراؤها
عن عمد وقصد ... بل انه غير متكلف وغير مقصود لديها ، ولو لم تكن لها
فتنة ، ولو لم يكن لها اغراء ... لما كانت امرأة ، ولم يكن عنصر الأنوثة
متوغرا فيها .

ومن أجل أن فتنتها واغرائها من طبيعتها لم يرد الاسلام لها أن تخرج في
تبرجها الى نحو يزيد في إثارة الرجل ، ويزيد في افتتانه والوقوف في الحياة
عندها ، ويجعل أمر سعيه في هذه الحياة للحصول عليها فقط . وهو الأمر
الذي كانت عليه المرأة في الجاهلية ، وتكون عليه كذلك في المجتمع الحضاري

يوم ترفع التنيود الأخلاقية ويترك العنان والحرية في ممارسة العلاقة الجنسية
نأخذ طرقها المتنوعة .

فنداء القرآن لزوجات الرسول صلى الله عليه وسلم — وهو نداء
للمؤمنات جميعهن — يقول :

« وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » (١)

وتبرج الجاهلية الأولى — وهو أمر يعود في أي مجتمع انساني عندما
يضعف الحائز الخلقي أو ينلاشي — هو مبالغة المراه في ابراز مفااتها ، بما
يضاعف التأثير على الرجل ، ويدعوه الى تركيز الانتباه عليها وحدها .

والاسلام أيضا لأنه يعلم ان طبيعة المراه ، كائني ، تنطوي على الفتنة
والاغراء لم يمنعها من رعاية هذه الطبيعة لنظل ذات فتنة واغراء لذاتها ،
وذلك بأن لا تهمل هذه الطبيعة وتتركها غير معني بها ، فنحجب خلق الله
وفطرته فيها ، وبذلك تضعف صلنها بالرجل . وتزين المراه يراه الاسلام لذلك
مدفقا مع خصائص طبيعتها .

ولكنه يكره منها فقط أن تخرج بزبتها عن الهدف المرسوم في علاقة
الزيجل بالمراه ، وهو المحافظة على زوجها في علاقتها به واطمئنان نفسه
بالسكون اليها ، وتجاوز بهذه الزينة رجلها الى آخرين غيره . وعندئذ تدخل
في نطاق التهافت على الرجل أي رجل ، كما تجعل من حياة الرجل على العموم
حياة تجمد فيها حركته ازاء المراه وحدها ، وليست حياة حركة ونشاط في
السعى من أجل البناء في الأسرة والمجتمع ، ومن أجل الرسالة الكبرى له ،
وهي رسالة نصره الحق على الباطل ، وتحقيق السلام ومنع الاعتداء .
وفي سورة النور . تحديد لوضع العلاقة بين الرجل والمراه كما يجب
بحيث لا نخرج عن نطاق الطبيعة البشرية لايهما ، وعملا لهما من خصائص ،
يعمل القرآن الكريم :

**« قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ، ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى
لهم ، أن الله خير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ،
ويحفظن فروجهن ، ولا يبدین زينتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على
جويهن ، ولا يبدین زينتهن الا لبعولتهن ... » (٢)**

**« ولا يضررن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ، وتوبوا الى الله
جميعا ايها المؤمنون لعلكم تتفلحون » (٣)**

(٢) النور : ٣٠ ، ٣١

(١) الأحزاب : ٣٣

(٣) النور : ٣١

وفي الفقرة الأخيرة من الآية يطلب القرآن التوبة من المؤمنين على ما كان منهم في الجاهلية أو في الإسلام قبل نزول هذه الآيات : سواء من جانب المرأة في التبرج ، أم من جانب الرجل في التركيز بنظرته على مفانن المرأة . والتوبة هي أخذ النفس أخذا قويا بعدم الرجوع الى ما كان ، ومعاودة ما وقع من تصرف وسلوك لم يعد مقبولا .

واذن هناك امران : يختلف بعضهما عن بعض فيما تقوم به المرأة ازاء طبيعتها لاستمرار اغراء الرجل بها ، وهما :

٠ التبرج ، والزينة .

والتبرج هو قيام المرأة بعرض ما في طبيعتها من فتنة واغراء على الغير . ولا يقال : انها عرضت فتنتها واغراءها على الغير الا اذا خرجت من بيتها أولا . فالمفروض — من وجهة نظر الاسلام — انه لا يدخل البيت الا من يستأنس به : « يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ، ذلك خير لكم لعلكم تذكرون » (١) .

ولا يستأنس بئسان ما الا اذا كان على الأقل عديم الضرر لاهل البيت او .. الا اذا كان محافظا على قوة علاقة الزوجية ببعضهما ببعض في الوقت نفسه .

... واذن خروج المرأة من البيت مقدمة طبيعية وضرورية لتحقيق معنى التبرج .

ولا يقال كذلك : انها عرضت فتنتها — مع خروجها من البيت — الا اذا بالغت في زينتها ، وخرجت بهذه الزينة عن المغزى المستهدف منها وهو المحافظة على علاقة الزوج بها في رضا وارتياح نفس .

وهنا : ركنان اساسيان في تكوين حقيقة التبرج :

خروج المرأة من البيت ،

وخروجها في زينتها عن المقصود من هذه الزينة .

... ولذا سبق نهى القرآن عن التبرج في الآيات السابقة . . . الامر بالسكون في البيت في قوله « وقرن في بيوتكن » تأسيسا على أنه لا يتحقق معنى التبرج ، وهو عرض المرأة لمفانن من فتنة واغراء ، الا بالخروج من البيت أولا ، بالإضافة الى المبالغة في الزينة .

ومن هنا : قرار المرأة وسكونها في البيت ليس مطلوباً في ذاته للإسلام .
إنما هو مطلوب له كمقدمة تحول دون التبرج المنهي عنه :

فإذا خرجت المرأة من البيت ، دون أن تعرض أغراء طبيعتها ، لقضاء
حوادثها ، أو للعمل من أجل لقمة العيش والمشاركة في بقاء الأسرة قوية
متناسكة ، فلا حرج عليها في ذلك . بل قد يتعين عليها خروجها من المنزل
عند الدفاع عن الوطن ، أو إذا اقتضت ضرورة الحياة لنفسها أو لأسرتها
خروجها منه .

أما الزينة فليس هناك مبعوض فيها إلا ما يصل بها إلى درجة التبرج .
والتبرج عرض ما في طبيعة المرأة من فتنة وأغراء على الغير . ولذا : الكشف
عن مفاتن الجسم وأماكن الإثارة فيه ، أو إبراز الزينة بالتجسيم مثلاً حتى
تبلغ مبلغ الكشف عن مفاتن الجسم وأماكن الإثارة فيه . . . نعاذل التبرج
بالمعنى السابق . الزينة عندئذ من أجل ذلك يعتبرها الإسلام خروجاً عن
الطبيعة البشرية وخصائصها . إذ هذه الطبيعة فيها ما يكفي لالتقاء الرجل
بالمرأة . . . في طبيعة المرأة ما يكفي لجذب الرجل . . . وفي طبيعة الرجل ما يكفي
للاقبال على المرأة . والمطلوب منهما فقط أن يبتعيا على ما في طبيعتهما من
خصائص ، بال العناية بهذه الطبيعة ، وعدم الإهمال في شأنها ، ومن هنا كانت
الزينة المطلوبة للمرأة ، لأن من شأنها أن تبتقى على هذه الخصائص ، في
الجذب والانجذاب معا .

وفي الحديث المروي عن ميمونة بنت سعد ، عن النبي صلى الله عليه
وسلم : « مثل الزينة في الزينة — المبالغة فيها — في غير أهلها ، كمثل ظلمة
يوم القيامة لا نور لها » .

. . . ما يصور أثر المبالغة في الزينة على حياة الرجل والمرأة معا .
وليس هو أثر عدم الاهتداء وعدم النفع فقط . وإنما أثر الضلال والتخبط في
وقت انتهت فيه التجربة ، ولم يعد هناك متسع آخر لتصحيح خطأ أو
استئناف اتجاه مثير .

فنتائج التبرج والمبالغة في إبراز المرأة لمفاتها ، وكشفها عما يزيد في
الأغراء من جسمها على المجتمع ، هي نتائج لمرض اجتماعي لا يبرأ منه المجتمع
إلا بإقامته من جديد على : ما يحفظ الوضع الطبيعي بين الرجل والمرأة في
علاقتها . . . ومن هنا كان وضع الجاهلية مقدمة لقيام المجتمع الإسلامي وهو
مقدمة كذلك في أي مجتمع له طابع الجاهلية في حيوانيته . . . لمجتمع إنساني
آخر سيعقبه حتماً .

* * *

ربما يقال : اذا كان الجانب الحيوانى فى طبيعة الانسان ، ذكبرا أو انثى هو الجانب الاقوى فى هذه الطبيعة ، ومن أجل ذلك أقر الاسلام للرجل مبدا تعدد الزوجات فى الزواج الى أربع . فلم لا يقر ذلك أيضا بالنسبة للمرأة ، وهى طبيعة حيوانية انسانية كذلك ؟ . . . أى لم لا يقر تعدد الأزواج للمرأة الواحدة الى أربعة كذلك ؟ .

. . . . وقد يقال ايضا : ان المرأة أولى بتعدد الأزواج من الرجل بتعدد الزوجات ، لما ينطوى عليها طبيعتها من الجاذبية والاغراء للرجل ! . فبجكم اسطبيعة البشرية يتراحم الرجال عليها ، ومن ثم قصر زواجها على رجل واحد لا يلائم خصائص الطبيعة البشرية حينئذ !!

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسئولية كل واحدة منهن على استقلال ، ويتحمل مسئولية من يأتى منها من أولاد فى غير شبهة أو اختلاط .

من يتحمل مسئولية الرجال الأربعة مثلا لزوجة واحدة : هى الزوجة نفسها ، أو واحد من الأزواج ؟ وايهم ؟ أم الأزواج جميعا مسئولون مسئولية مشتركة متضامنة عن المرأة ؟

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسئولية الأولاد منهن جميعهن ، واليه أيضا ينتسبون مهما كثر ، أو قل عددهم .

من يتحمل مسئولية الأولاد من الرجال الأربعة مثلا من زوجة واحدة لهم؟ وإلى أى منهم ينتسب الأولاد ؟ الواحد منهم أم لهم جميعا ؟

● تستطيع الزوجة الواحدة لأربعة رجال مثلا فى زيجة واحدة أن تعاشرهم الأربعة معاشرة جنسية بصفة مستمرة ، وفى غير انقطاع ، وبما لها من وقت حيز ونفاس ، وبما تقوم به من ارضاع ورعاية للأولاد ؟

أستطيع ذلك وهى مقبلة بنفس رغبة ؟ أم أن ذلك هو الفناء الجبلى لها ؟ . . . أم أن ذلك هو سبيل الهرب من الحياة على الأقل ؟

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة مصيلته أن يعيد أو يرغب فى المواقعة مرة أخرى ، الا اذا لم تثمر المواقعة فى المرة الاولى . وليس ذلك عن تنظيم ، أو عفة . . . انها هى خصيصة الطبيعة للانثى .

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة مرات مع عدد من الذكور فى الفصيلة نفسها ، الى أن يتم اللقاح ، وتثمر

الخاصة ، والغاء التجارة ، ونوزيع السلع الاستهلاكية على الأفراد ، كإبها
يطلب الغاء الزواج ، وشييع المرأة في الاستمتاع بها بين الرجال ، وأن تتكفل
الدولة بتربية الأطفال ، قال بذلك كله الأب الراهب .

هل للرهبنة والحرمان من المرأة ، ومن كثير من متاع هذه الحياة في نظام
رهبنة هذا الأب الدومينيكانى ، تأثير على « كامبيللا » في تفكيره ؟

هل أراد « كامبيللا » أن يكون ثائرا على الكنيسة — بعد حركات الإصلاح
الدينى ، وبزوغ النهضة الأوروبية . . نهضة العلوم الطبيعية ، والرياضية —
أكثر من ثورة العلماء عليها ؟ .

هل يتحقق نظام شيعونة المرأة في مجتمع إنسانى يوما ما ؟

هل تصبح المرأة موضع استمتاع مشترك لكل رجل يقبل عذبتها وأن لم
يقبله ويسألها وأن لم تجبه ، ويحبها وأن كرهته ، وينال منها وأن لم تستطع
أن تعطيه ؟ .

أتكون حرة مختارة يومئذ ؟

أتكون لها طبيعة الإنسان الكريم ؟

أتكون هناك سعادة في المجتمع ، أم يكون المجتمع وقتئذ كقطيع الحيوان
لا راعى له ، لأنه لا إنسان فيه يومئذ ؟

... فض العلاقة الزوجية :

في مجتمع العرب قبل الاسلام كانت هناك عدة صور لفرقة الرجل
والمرأة ، ولقسم العلاقة القائمة بينهما في زوجية ، على نحو ما كان شائعا
يومذاك .

وكل صور الفرقة التى كانت قائمة حينئذ تنطوى على تعسف بالنسبة
للمرأة وعلى اضرار بها ، وإمتهان لكرامتها ، وتضاد لطبيعتها البشرية :

● كان هناك الطلاق بلفظه (١) ومعه فرصة المراجعة فيه ، على نحو
ما جاء في رواية الترمذى عن عروة ، عن عائشة :

« كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يظلمها . وهى امرأته . فإذا
ارتجعها وهى فى العدة ، وأن طلقها مائة مرة . حتى قال رجل لامرأته : « والله

(١) قال امام الحرمين : الطلاق لفظ جاهلى ، ورد الشرع بتقريره .

« لا أطلقك فتبينى منى ، ولا آويك أبدا » ، قالت : كيف ؟ قال : أطلقك ، فكلما همت عدتك أن تنقضى راجعتك .

« فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها . فسكنت عائشة حتى جاء النبی صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته :

« فسكنت حتى نزل القرآن : « الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف ، أو تسريح بإحسان » (١) .

« قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا ، من كان طلق ومن لم يكن طلق » .

والنفسف فيها كان معروفا في الجاهلية من طلاق ومراجعة فيه باد بما شرحه هذا الأعرابي ردا على سؤال زوجته : فيمكن مع الطلاق المتكرر والمراجعة المتكررة في غير حد وعدد ، أن يمساك الرجل زوجته ويقصد الاضرار بها إلى الأبد . ويمكن مع هذا التحايل المستمر أن يطيل أساءة عثرتها . وربما يلجئها بذلك إلى أن تفتدي حريتها بمالها ، وتطلب الخلع منه نظير مال قد يكون أكثر مما مهرها به يوم عقد زواجه عليها .

وربما في تعمسه معها ، وفي أسائه المعاشرة معها يعني الحصول على لذة الألم . وهي لذة يحصلها بعض الشواذ من الناس ذكورا أو إناثا ، بسبب تألم الآخرين واحساسهم بالأذى المادي . . . إلى غير ذلك من الأسباب والأهداف .

ولكن يعز أن تكون لذة الألم هي السبب ، ويغلب أن يكون المال والرغبة في تحصيله هو الدافع إلى ذلك .

● وكان هناك انخلع بلفظه أيضا . والخلع لا ينم إلا ببذل يحصل عليه الزوج من زوجته المختلعة . وقد كان منه نوعان :

النوع الأول كان يقع تحت تأثير الرجل :

(أ) كان إذا تزوج امرأة ، ولم تكن من حاجته حبسها مع سوء العشرة والقهر ، وضيق عليها لتفندی منه بمالها ونخلع !

(ب) وكان إذا تزوج امرأة جديدة بهت التي نحته وربما بفاحشة ، حتى يلجئها إلى الانتداء ، بما أعطاها في المهر ، أو بأزيد منه ليصرفه في تزوج الجديدة !

(١) البقرة : ٢٢٩

والنوع الثانى من الخلع كان يقع تحت تأثير تصرف الزوجة ، او رغبتها فى الانفصال من الزوج : فكانت تأتى بفعل قبيح واضح من النشور ، او شكاسة الخلق ، واىذاء الزوج أو أهله بالبذاء والسلطة .

ولا شك أن النوع الأول منه كان ينطوى على تعسف الاستغلال ، ونقص المروءة الانسانية ، وتجاهل كرامة المرأة . اذ تصبح عندئذ لا فرق بينها وبين أمة رقيقة له ، يملكها ويكاتبها على مال ، ان هى أتت به اعتقها ، والا بقيت فى الرق ، لا ترى ضوء الحرية يوما ما !

● وكان هناك الظهار ، وكان هناك الايلاء ايضا. وهما صورتان من صور الفرة فى الجاهلية أيضا قبل الاسلام . ولكن لم تكن فرقة من كل وجه ، بل لتبقى الزوجة معلقة : لا هى ذات زوج ، ولا هى خلية تنكح غيره وتتزوج . والظهار هو أن يقول الرجل لزوجته : انت على كظهر أمى ، فتحرر عليه فى المعاشرة الجنسية ثم لا انفكك عن التحريم وعن الزوج معا طول الدهر . والايلاء هو أن يحلف الزوج : ان لا يقرب زوجته ، فيمتنع عن معاشرتها معاشرة جنسية ، الى امد غير محدود . وبذلك لا يريد لها ، كما لا يجب ان يتزوجها غيره ، قصدا الى مضاررتها ، وقد يمتد وضعها معه على هذا النحو ، سنة وستين وأكثر .

وكلا النوعين من الفرة — الظهار ، والايلاء — يشبه ما يسمى الآن بـ « الانفصال الجسماني » فى المجتمع المعاصر من بعض الوجوه : فلا هى روجة . ولا هى خلية . . وانما معلقة « بين بين »

والتعسف فى الظهار والايلاء واضح . لأن الأمر استهدف اىذاء المرأة ومضاررتها : بترك معاشرتها معاشرة جنسية ، وبعدم اخلاء شأنها لتتزوج رجلا آخر غير زوجها .

والمضادة فيها للطبيعة البشرية واضحة ، والتحكم فى مصير المرأة وحريتها عن طريق أى منهما — الظهار أو الايلاء — أوضح .

والانفصال الجسماني فى المجتمع الحضارى المعاصر ، وهو صورة قريية منها : دفع المرأة والرجل على السواء ، ويدفعهما الى ارتكاب جريمة الزنا ، والى جعل هذه الجريمة أساسا لعلاقة مستمرة بين الرجل والمرأة .

... كما دفع الى مشكلة الطفولة غير الشرعية وسرعة نموها وتزايدها ، بحيث أوصل عظم حجمها وعق مآسيها الى تقبل المجتمعات المعاصرة — كالمجتمع السويدي مثلا — الطفل غير الشرعى ومساواته بالطفل الشرعى ، ثم الى محاولة بعض المجتمعات الأخرى كمجتمع الدانيمارك . . الغاء اعتبار

الزنا جريمة شخصية أو اجتماعية ، يترتب عليها الحكم بالطلاق ان رفع الامر الى القضاء .

وما يرتكبه الرجل والمرأة بسبب الانفصال الجسمي هو مساوقة للطبيعة البشرية في نداءها نحو متعة « الجنس » وبخطيم القيود غير الطبيعية التي تحول دون مساهرة الطبيعة الانسانية لخصائصها . وهى القيود التي يفرضها نظام « الانفصال الجسماني » في مجتمع اليوم ، والذي يشبه الى حد كبير ما كان عليه الوضع بالأمس في الجاهلية ، قبل الاسلام من صورنى : الظهار ، والايلاء .

هل كان يقصد من الظهار والايلاء في الجاهلية اذاء المرأة والاضرار بها لذات الايذاء والاضرار ؟

... أم كان يقصد منها حمل المرأة على الافتداء ، والاختلاع بمال تقدمه للزوج ، ان لم يكن أكثر من المهر ، فلا أقل من أن يكون مساويا له ؟ وأغلب الظن أن المضارة من الرجل للمرأة في المجتمع الجاهلى لم تكن ذاتها هدفا أساسيا من أساعته معاشرة الزوجة ، وارتكاب سبيل الظهار ، أو الايلاء لتحقيق ذلك .

وأغلب الظن كذلك : أن الظهار والايلاء كانتا وسيلتين مقنعتين : للافتداء بالمال . ويشبهان عندئذ : عضل المرأة الى طلقت طلاقا رجعيا وبلغت أجل العدة التي يصير أمرها بعدها الى : « بينونة » صغرى ، أو كبرى ، فيمسكها ضرارا وعدوانا ، أو يمنعها من أن تزوج غيره اذا تراضت معه (مع هذا الغير) بالمعروف .

وكأن الخلع كان هدفا ذاتيا للرجل ، يحمل عن طريقه امراته على : الاحتلاع والافتداء بالمال أكثر من المهر أو مساويا له .

وكان الطابع العام للمجتمع الجاهلى قبل الاسلام فى علاقة الرجل بالمرأة واحدا : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاولة انتهاء عقدها والفرقة بين الزوجين .

... كان هذا الطابع هو : استغلال المرأة اقتصاديا . على معنى : ان ما اصابها من مال يحاول الرجل أن يحصل عليه ، أيا كان مصدره مهرا أو ارثا . وقد كان المهر ، والارث هما مصدرا مال المرأة اذ ذاك ،

١ — ... فكان الأب يحصل على مهر ابنته . بدلا منها ،

٢ — ... وكان قريب الزوج بعد وفاته يسولى على زوجته :

ليتزوجها هو من أجل ارثها من زوجها المتوفى . . .

أو ليتزوجها غيره كي يحصل على مهرها . . .

أو يبقيا في البيت ويمنعها من الزواج حتى تموت فيرثها .

٣ - . . . وكانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتي يلونهن ، كن لا لرغبة فيهن أنفسهن ، بل لرغبة في مائهن الخاص ، ويسينون اليهن في المعاشرة وفي الصحبة ، ويتربصون بهن أن يمنن فيرثنهن . أو تكون اليتيمة في حجر وليها في النكاح فيرغب في مالها وجمالها ويريد أن يتزوجها بأدنى من سنة نسائها في المهر .

ثم بعد اتمام عقد الزوجية والدخول بالزوجة ومعاشرتها ، قد يسمى الزوج لاسترجاع ما أخذه منه مهرًا أو أخذ ما ورثته من أبيها أو قريب لها ، تنعقد بينها وبينه رابطة الوراثة :

١ - . . . فيطلقها ، ثم يراجعها قبل انتهاء الأجل ، ويمسكها مع الاضرار في المعاشرة . ويكرر ذلك مرات عديدة ، قد تمتد إلى سنوات ، حتى تنفدى نفسها ، وتختلع على مال يتفق عليه بينها وبين زوجها ، وقد يكون هذا المال المفتدى به أكثر من مهرها .

٢ - . . . أو يطلقها طلاقاً رجعيًا أيضًا ، ثم يراجعها مع الاضرار في معاشرتها ويمنعها من أن تتزوج زوجًا آخر ، رضيت به ورضى بها ، حتى تحنن وتدفع فدية من المال ، ربما تكون أكثر قليلًا أو كثيرًا من المهر .

٣ - . . . وقد يظاهرها : أي يقول لها : انت على كظهر أمي . فتصبح محرمة عليه في معاشرتها الجنسية كزوجة ، وقد يطول وضع التحريم سنوات ، حتى تختلع وتدفع فدية من المال ، قد تكثر عن المهر وقلها تساويه .

٤ - . . . وقد يحنف أن لا يعاشرها معاشرة جنسية ، فيحرم عليه النساء بها ، ويمسكها سنين ودهرا ، وهي متضررة متأذية ، لا هي زوجة له ، ولا هو تارك لها لتأخذ سبيلها إلى غيره في الحياة ، حتى تختلع وتدفع مالا يرضى به لقاء الفراق منه .

٥ - . . . وقد يتهمها بالزنا ، ويتركها معلقة مع الاتهام . . . لا يجوز له مراجعتها حتى تسترد شرفها وكرامتها ، ولا يتركها حتى يسدل الستار على انهامها فينسى أمرها . . . إلى أن تختلع وتعطيه فدية تسره وترضى نفسه ، وبذلك تتم البرقة بينهما .

والمجنح الجاهل قبل الاسلام كان مجتمعا ماديا . . لا يؤمن الا بما يرى ويشاهد ، ولا يقدر الا ما يلمسه ويدركه ادراكا محسوسا :

« واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا بما وجدنا عليه آباءنا . . . » (١)

وكان لا يؤمن بالبعث ولا بالنشور في الآخرة :

« ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين . ان هو الا رجل افترى على الله كذبا ، وما نحن له بمؤمنين » (٢)

. . . وبالتالي لا يؤمن بقيم أخلاقية ، ولا بمثل عليا في العلاقات الانسانية لذات القيم والمثل . . وانما يؤمن فحسب بالمنفعة المادية . وقد كانت المرأة مستضعفة ، فكانت لذلك موضع استغلال بشرى ومالى على السواء .

والمجتمع المعاصر يغلب عليه طابع المادية :

. . . في التفكير ،

. . . وفي وزن العلاقات بين الأفراد ،

. . . وفي السلوك : يستهدف انفعالية المادية بالذات وحدها في تصرفاته .

والمرأة فيها مضى كانت تمهر وكانت ترث ، فيكون لديها مال فتستغل

من الرجل بصورة ، أو بأخرى ، وعن طريق الصلة الزوجية بالذات .

وهي الآن في المجتمع الصناعي المعاصر قد لا تمهر وقد لا ترث ، ولكنها كما يقال تحررت فهي تعمل خارج المنزل وتأخذ الأجر على العمل . ليست هي الآن موضع استغلال من الرجل ؟ وعن طريق العلاقات بين الرجل والمرأة على وجه خاص ؟ أم ان تحررها واستقلالها هيا لها وضعا آخر يحول دون استقلالها من الرجل ؟

ان المجتمع الحضاري المعاصر يحكى كذلك اذى المرأة من الرجل بسبب مالها الذي تحصل عليه من امكانية العمل والكسب بسببه ، في صور عديدة . وقد لا تختلف المرأة المعاصرة عما كان عليه وضع المرأة في العهد الجاهلي قبل الاسلام : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاوله انتهائها .

. . . الا تكف المرأة الآن في المجتمع المعاصر بالمشاركة في تأثيث بيت الزوجية ، والا تكلف بتقسط أوفر في نفقات الحياة بينهما ؟

(٢) المؤمنون : ٣٧ ، ٣٨

(١) المائدة : ١٠٤

... الا تكلف بالانفاق على نفسها وتشتونها الخاصة من اجرها في
الوظيفة ، في هذا المجتمع ؟

... الا تكلف بالاسهام على الأقل في نفقات المعيشة ، ونفقات الأولاد
مما تكسبه ، في مجتمع الحضارة القائم ؟

... الا تلتزم وحدها بدفع اجر الخدمة المنزلية واجر الحضانة للولد ،
اذا كان عملها الوظيفي يستغرق العمل اليومي للوظيفة ؟

... الا تكثر المنازعات في الحياة الزوجية اليومية — اذا كانت المرأة
ذات عمل خارجي — من اجل الانفاق : من هو الذي يجب عليه ان يدفع ؟
ولماذا اذن تقوم الزوجة بعمل خارجي اذا لم تدفع ؟

... الا تفضى هذه المنازعات الى طلب الفرقة والطلاق ؟

... الا تكون هناك مساومات مالية من اجل تيسير أمر الفرقة ؟

... الا تكون هناك مشاغبات في اجراءات الفرقة ، تصدا الى الاضرار
بالمرأة وحملها على « الاختلاع والافتداء » ؟

اذ طالما كانت المادية طابع الحياة الاجتماعية في مجتمع ما فيها مضي
او فيها هو حاضر او في ما هو آت ، فالضعيف او المستضعف يكون دائماً
موضع استغلال وقد يكون الضعيف او المستضعف هو المرأة أحياناً ، وقد
يكون الرجل أحياناً أخرى :

في المجتمع المادى القديم ، وهو المجتمع الجاهلى قبل الاسلام في الجزيرة
العربية أو تحت السيطرة الفارسية أو الرومانية ، كانت المرأة ضعيفة
او مستضعفة .

وفي المجتمع المادى المعاصر ابتدا ضعفها أو استضعافها يخف بالتدريج ،
حتى وصل الى « المساواة » والاستقلال . ثم ينتقل الى جانبها من مستوى
« المساواة » الى مستوى آخر يفوق المساواة ، والى ضعف الرجل
أو استضعافه بالتانى .

وعندما وصل الأمر الى مستوى المساواة في علاقة المرأة بالرجل ...
طلبت المساواة كذلك في تحمل نفقات الحياة الزوجية ، واشركت المرأة في هذه
النفقات قسراً بدافع ارضاء الزوج من جانب ، والتدليل كذلك على هذه
المساواة في المنزلة والاعتبار من جانب آخر .

وفي سمر طريق تحرر المرأة نحو تفوقها — بعد مرحلة المساواة — بين
الرجل والمرأة وفي الوقت نفسه نحو ضعف الرجل أو استضعافه ... أخذت

معالم الطريق تتجمع بعضها ازاء بعض ، وتكون ظواهر الحضارة الصناعية الآلية في المجتمع المعاصر القائم في علاقة الرجل بالمرأة :

(١) نطالبت المرأة بمزيد من الحرية ، وأعطى لها هذا المزيد في بسر ،
وفي نفاق لمن الرجل .

(ب) ثم شمعت المرأة عن طريق ممارستها لهذه الحرية الزائدة بفراغ في حياتها الزوجية ، وفي العلاقة الجنسية على العموم ، وأخذ شعورها بذلك يزداد ، كلما زاد نطاق حريتها ، وكلما نشطت ممارستها لهذه الحرية .

(ج) ولم يعد الرجل ، بعد أن ضعف أو استضعف ، يسد هذا الفراغ في حياة المرأة ، أو يشغل جزءا كبيرا منه . لأنه أصبح يمثل ويطيع المرأة فقط . والفراغ في حياة المرأة لا يملأه سوى قوة الرجل وسوى « رجولته » . ولن تكون قوة الرجل في ضعفه ، ولا في امتثاله المستمر ، وإنما قوته تكون في ظله الذي تتظل به المرأة : إذ أن خصيصة الامتثال والطاعة المطلقة من الرجل نبعده من المرأة ، بينما خصيصة القوة تقربه منها .

أن الامتثال يجعل الإنسان الممثل قزما لا يرى أمام الأمر والنهي له .
أما القوة فتجعل الإنسان القوي عملاقا يرغم غيره على رؤيته .

أن المرأة قد ترغب — ولكنها لا تستطيع معها نحررت — أن تطلب من الرجل صراحة تحقيق ما ترغب فيه في جانب العلاقة الجنسية .

وقد تلح . . . في خفاء وفي حديث نفسي في تلك الرغبة بحكم أنوثتها وبحكم غريزتها ، وقد تلح عليها هاته الرغبة أيضا ، ومع ذلك أن هي أعلنت عنها صراحة — مع ندرة وقوع ذلك — للرجل قد لا يستطيع أن يحقق بدوره لها . لأنه آنئذ بحكم تعوده « الامتثال » والطاعة وبحكم احساسه بوضع المستضعف قد يتعرض « للمفاجأة » عند الطلب من المرأة لارضائها في الجانب الجنسي . والمفاجأة من شأنها تدعو الى الاحجام ، على الأقل نفسيا ، أكثر من الاقدام ، كما تحل على النمل أكثر من الاستجابة الفورية . وما تطلبه المرأة في الجانب الجنسي احساس وقتي كاحساس الجوع : يطفىء جذوته الارزاء والتمهل .

ومن أجل هذا « الفراغ » في حياة المرأة في المجتمع الحضاري الصناعي المتقدم في العلم والتكنيكية ، تشنهي المرأة الرحلة الى البلاد نصف المتحضرة أو الأقل حضارة لفتش عن « رجولة » الرجل ولو لبضعة أيام أو أسابيع كي تتخلل أن « الفراغ » في حياتها قد ملئ في هذه الفترة ، وعندئذ تشعر بالسعادة التي تخيلتها .

ان الرجل في المجتمع الحضارى القائم أصبح في نظر المرأة وفي احساسها .. مملا . وهى لم تعد نراه في محيط نظرها . وذلك بسبب ما بلغته المرأة في مدى الحرية الشخصية ، وبسبب ممارستها عمليا لهذه الحرية الواسعة ، ومنشأ هذا وذاك ، هو قوة المرأة في هذا المجتمع ونفوقها فيه ، في مقابل ضعف الرجل أو استضعافه ..

ولم يعد تفوق المرأة ذا أثر على الزوج فحسب . وانما تجاوز اثره على الزوج من جانب المرأة باعتبار كونها اما له أيضا . فابتها الزوج في علاقته مع زوجته يضعف لأمه أو يستضعف منها . وعندئذ تخضع هذه العلاقة بينه وبين زوجته لعواطف الأم وعواطف الزوجة معا ، في درجة مستوية من الخضوع ، أو متميزة بالنسبة لجانب منهما عنها في جانب آخر . ونتيجة هذا الخضوع هو تصور الرجل عن ملء « الفراغ » في حياة المرأة ، وكذا شعور المرأة بالبيعة المزايدة في هذا « الفراغ » ، رغم وجود الرجل معها في علاقة زوجية .

والموجة العنيفة من الطلاق ، ومن ارتكاب جريمة الزنا أيضا بين الزوجات في المجتمع الصناعى القائم تعود أيضا من غير شك الى « الفراغ » في حياة المرأة ، وإلى تصور الرجل في هذا المجتمع عن أن يملأه . لا تعود فقط الى النزاع في تحمل اعباء المعيشة في حياة الأسرة ، بفضل استقلال المرأة اقتصاديا .

فمادية الجاهلية فيما مضى قبل الاسلام زادت من قبسوة الرجل ، وبينما مادية المجتمع المعاصر زادت من ضعف الرجل . ولكنها « المادية » على أية حال لا بد أن نخل بالتوازن بين الرجل والمرأة في العلاقة بينهما ، كما نخل بهذا التوازن أيضا بين افراد المجتمع نفسه في غير علاقة روحية ، ولذا تخلق من طبقة متحركة ، وأخرى مستضعفة مستذلة .



... قضية التوازن :

ولهذا : الاسلام في علاقة الرجل بالمرأة ، في بداية الزواج ونهايته يستهدف : « التوازن » في العلاقة بينهما ، كشأنه فيما يطلبه للإنسان الفرد في تناينه بين بدن وعقل له ، وفي صلته بأى فرد آخر في مجتمعه .

فهو بنحى ، ويطلب في اصرار تحريم آثار المادية النفعية وظواهرها في موقف الرجل من المرأة ، وكذا في موقف المرأة من الرجل ، كاجراء لايعاد الإتياء المادى في معاملة كل للآخر منهما .

● ففى بداية اقدم الرجل على زواج المرأة ، يوجه الاستلام الرجل

انسان يطلب في المرأة : الصلاحية الذاتية لها لأن تكون زوجة وأما ، وليس في المرأة هذه الصلاحية من مال ، وجاه . . . كما يوجه المرأة الى أن تطلب لنفسه . الشيء في الرجل . .

وهيترن هذا الطلب هنا وهناك بنحرم آثار الاتجاه المادى وظواهره ، انى كانت مسائدة في المجتمع الجاهلى ، وتسود عادة ايضا بعد ذلك في كل مجتمع كان له طابع المادية في الاتجاه والتصرف والسلوك .

(١٠) "تختزم القرآن على غير الزوجة ، ولها أو زوجها ، الحصول على مهرها ، فيقول : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » (١) . أى آتوهن وهدن لا غيرهن ، وذلك الاتيان والأمريه من جانب الدين والتعقيد : « نحلة » .

ثم يقول بعد تقرير الأمر بالانبيان : « فان طبن لكم (أبها الرجال - أولياء أو أزواج) عن شيء منه نفسا ، فكلوه هنيئا مريئا » (٢) . . . يقول ناكيدا لمشيشة المرأة واختيارها ، ومنعها تاما من ضغط الاستغلال الاقتصادي .

(ب) ويحرم استنبلاء الأقارب للزوج بعد وفاته ، على زوجته تمكنا من الاحتشون على المال يستبها ، وتعرضها للايذاء والاضرار ، فيقول : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها » (٣) . .

... (٣) "ويثبة الى خطورة زواح البنيات اللاتي نم يبلغن الرشد بعد ، واستغلال ضعفهن ، ووضعهن تحت الوصاية ، للحصول على المال عن طريقتهم . في صورة أو في أخرى ، فيقول : « وإن خفتم الا تنسطوا في المنام فأنكحوا . فما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك ادنى الا تعولوا » (٤) .

● وفي أثناء الحياة الزوجية يطلب الاسلام الى الرجل الزوج أن يقوم بمعبى البنقات بإدى ذى بدء ، وينحمل وحده مسئولية المعيشة ، كما ينحمل مسئولية الوقاية والدفاع عن الأسرة . ويرتب على ذلك قوامه في الحياة الإييرية . وهذه القوامة هي قيادته في مواجهة مسئوليات الحياة وعند حلول مشاكلها وإزماتها .

فيقول القرآن الكريم : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » (٥) .

(٢) النساء : ٤

(٤) انساء : ٣

(١) النساء : ٤

(٣) النساء : ١٩

(٥) النساء : ٣٤

وهذه « القيادة » هى وحدها التى تضعف أثر الاتجاه المادى أثناء الحياة الزوجية . لأن الرجل بقيادته ومسئوليته فيها يأنف أن يطلب مشاركة المرأة فى تكاليف أعباء هذه الحياة . . . والقيادة وحدها هى التى تجعل الرجل موضوعاً لرؤية المرأة ، فلا تتجاوز ببصرها شخصه الى غيره . . . هى وحدها التى تكون « رجولة » الرجل ، وهى وحدها التى تجعل الرجل ذا ظل بالنسبة للمرأة . . هى وحدها التى تملأ « الفراغ » فى حياة المرأة . . . وهى وحدها التى تجعل الرجل يقبل على المرأة ولا يدبر عنهما ، ويتقدم نحوها دون أن يتردد . . يتقدم نحو المرأة الزوجة . . . القيادة وحدها هى التى تجعل المرأة تنطلق الرجل بين ذراعيها ونهب نحوه ، ولا تعرض عنه .

وان المرأة ان شاركت بعد ذلك فى تكاليف الحياة الزوجية بما لديها من مال . . . شاركت بنفس راضية .

وان شاركت بجاهها فى معاونه الرجل . . شاركت فى أمل أن يكون ذا شأن .

وما كان صادراً عن رضا ، وعن أمل يثير المتعة فى النفس ، ويثمر فى النتيجة فى الوقت نفسه .

و « قيادة » الرجل لا تمنع اطلاقاً مساهمة المرأة ، ولكنها لا تفرض هذه المساهمة ولا تكرهها عليها . كما أن هذه القيادة ذاتها لا تخرج اطلاقاً عن المسئولية . . الى دائرة التحكم ، او الى معاملة القسوة ، او الى التطلع بالغلظة فى السلوك والمعاملة . ان جنحت القيادة الى ذلك . . فهى تعبير عن اهلاس الرجل فى مهم القيادة ، وفى تطبيقتها معا .

● وعند انتهاء الحياة الزوجية ، ان كان لا مناص من انتهائها ، بعد استنفاد كل الوسائل التى يراها الاسلام علاجاً لما يقع فيها من نشوز ، أو شقاق . . اختار صورة من صور الفرقة التى كانت فى الجاهلية قبله بعد تعديل فيها ، وحرّم ما عداها كي لا تبقى ظاهرة من ظواهر الاتجاه المادى التى تنفصم عرى الزوجية للضرورة الملجئة الى الانفصام والفرقة .

والنشوز فى العلاقة بين الزوجين هو ارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له من حقوق ، كما يقول صاحب المختصر النافع .

فان كان هذا النشوز من جانب المرأة فيرى القرآن أن يكون العلاج على نحو ما ورد فى بعض آياته فى قوله : « **واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن** ،

واهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ، فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا» (١) *

... وهى وسائل مرتبة على حسب ، ما جاءت في الآية :
اذ التي لا يؤثر فيها ايقاظ الضمير ، والارشاد الى الطريق السوى في
الاستمرار في بناء الأسرة والمشاركة في هذا البناء ، عندما لا تستجيب الى
حقوق الرجل ، ثم لا يؤثر فيها بعد ذلك نجس الرجل اياها وعدم معاشرتها
معاشرة جنسية لفترة ، يرى انها من شأنها أن تشعر المرأة بغضب زوجها ،
وصد نفسه عنها لموقفها منه . هذه الزوجة لا يؤثر فيها في هذا الوقت
الا الايلام الجسمى أو الامتهان المادى . اذ انوضع الآن لهذا الايلام المادى
والجسمى . والايلام المادى لبعض الأفراد ، رجلا أو امرأة — كما في الحدود
والعقوبات المادية — قد يكون ضرورة معينة لحسن السلوك والاستقامة
عند هؤلاء الأفراد .

... وقد كان يمكن للإسلام من اول الامر أن لا ينصح بايلام الرجل
لزوجته ايلاما جسما عند نشوزها ، طالما أنه جعل بيد الرجل وحده أمر
فراقها ، دون تعقيب عليه فيه . ولكنها محاولة نصحه بها لعلها تؤتى ثمرتها
في استمرار الحياة الزوجية خافية مما يعكرها ، بعد ذلك . وعندئذ فهذه
النصيحة أجذى على المرأة ان هى اثمرت من فراقها نهائيا . فاذا لم تنجح هذه
المحاولة لم يكن هناك ندم ، على الأقل من جانب الزوج صاحب المسؤولية ، في
نصم عرى الزوجية وتحمل أعبائه .

... وأن كان النشوز من جانب الرجل فمضى القرآن أن يكون علاجه
على نحو ما جاء في قوله :

«وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا ، أو اعراضا ، فلا جناح عليهما أن
يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا
وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا» (٢) *

ويقول أبو السعود في تفسيره لهذه الآية :
... وإن امرأة نوقعت من بعلها — زوجها — نشوزا ونجافيا عنها ، وترفعها
عن صحبتها ، كراهة لها ومنعها لحقوقها ، أو اعراضا بأن يقلل محادثتها
ومؤانستها لما يقتضى من اندواعى والأسباب . فلا جناح عليهما أن ينفقا في
صلح بينهما ، فتتنازل الزوجة عن شيء من حقوقها قبله يرضى به الزوج :
فتتنازل مثلا عن قسمها أو عن جزء منه مع زوجة أخرى في المعاشرة والمبيت ،
مقابل الاستمرار في الزوجية ورعاية لأولادها منه .

وينقل أبو انسعود : ان الآية نزلت في : أبى السائب ، كانت له امرأة قد كبرت وله منها اولاد ، فأراد أن يطلقها ويتزوج . فقالت : لا تطلقني ودعني على اولادي . فاقسم لى من كل شهري أن تسكن في بيتي ، وان شئت فلا تقسم لى . فقال : ان كان يصلح ذلك فهو أحب الى . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فنزلت الآية الأخرى : « **ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم** » (على إقامة العدل) **فلا تميلوا كل الميل** (أى فلا نجوزوا على المرغوب عنها كل الجوز ، واعدلوا ما استطعتم) **فتدروها كالمعلقة** (أى ليست ذات زوج أو مطلقة) **وان تصلحوا** ، ما كنتم تفسدون من أمورهن (وتتقوا) (الميل فيها يستقبل) **فان الله كان عفورا رحيمًا** . **وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته** ، وكان الله واسعا حكيما » (١) .

ومع أن القرآن يرى هنا في هذه الآيات في حال نشوز الزوج واعراضه عن الزوجة : أن لا جناح ولا غضاضة في الاتفاق بينهما على صلح يرضيهما ، ويرى كذلك أن الصلح في ذاته ، ان أنمر ... خير من الفرقة « **والصلح خير** » — الا انه مع ذلك يؤثر أن يكون الزوج فوق المنفعة المتبادلة التي تأتي عن طريق الصلح هنا ، وأولى به أن يكون محسنا مهذبا ، انسانيًا ، في معاملته ، ومتقيا كل حرج لزوجه وبالأخص في وقت هي تشعر فيه بنقص بسبب كبر سنها مثلا أو دماة وجهها ، أو تشعر فيه بحاجة عاطفية قوية ، كالبقاء مع اولادها .

والآية الثانية في هذه الآيات هنا عقببت : بانه اذا لم يكن الصلح ذا ثمرة كريمة فاولى الفرقة بينهما « **وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته** » .

... فلا هي عالية عليه فالله هو المتكفل بالرزق ، ولا هو بمضطر الى معاشرتها ، لأن نكاح الحياة : الاجتماع عند الوفاق ، والفرقة عند النفرة والخلاف .

... والشقاق : هو أن يكره كل من الزوجين صاحبه . وعلاجه كما ننصح الآية القرآنية : « **وان خفتن شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله ، وحكما من أهلها** ، ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ، ان الله كان عليهما خبيرًا » (٢) .

... فاذا لم ينجح الصلح بينهما ، بعد أن يتدخل الأهل ، فالأمر بعد ذلك الى الصورة التي ارتضاها الاسلام للفرقة بين الزوجين ، وهي : « **الطلاق** » من جانب الرجل ، والخلع من جانب المرأة .

(١) النساء : ١٢٩ ، ١٣٠ (٢) النساء : ٣٥

وما عدا ذلك من صور الفرقة السابقة على الاسلام من : الظهار ، والايلاء والبهتان . . فقد حرمه الاسلام تحريما جازما ، لما ينطوى عليه من النعسف ، والاستغلال الرخيص لكرامة المرأة ، وانسانيتها :

● فالظهار حرمه الاسلام واستنكره في قوله :
« الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هن أمهاتهم ، ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم ، وانهم ليقولون منكرا من القول ، وزورا » (١) .

... فليس أدخل في معنى الحرمة من أن يكون قول الظهار منكرا وزورا . . قالت الآية ذلك ، بعد أن أوضحت : أن هذا القول من تنأه الا يغير من الحقيقة شيئا . فلا تصير الزوجة بهذا القول اما . . لأن الأم هي من ولدت الولد . كما يقول في آية أخرى : **« وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم » (٢) .**

... ثم اتبع تحريم الظهار في القول ، وتحريم الزوجة عليه . . أن نصير الزوجة بانتهاء عدتها بائنة منه . . ولا نجوز مراجعتها في العدة ! لا باخراج كفارة الظهار ، على نحو ما نص عليه في قوله تعالى بعد الآية السابقة مباشرة :

« والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا ، ذلكم توعظون به ، والله بما تعملون خير . فمن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ، ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكاافرين عذاب اليم » (٣) .

وبهذا انتفايط :

في حرمة قول الظهار ، وجعله من الأقوال المنكرة المكذوبة ،

وحرمة الزوجة على قائله ، فتصبح في حكم المحارم عليه ،

وبينونتها منه بعد انتهاء عدنها ، حائضة أو حاملة ، درن حاجه الى طلاق منه ،

ووجوب الكفارة الكبرى على من يريد مراجعة زوجته ، وهى في العدة من قبل أن يتماسا ،

... في حرمة الظهار على هذا النحو كله قصد الاسلام الى نقل المؤمنين به من المجتمع الجاهلى الى المجتمع الاسلامى الانسانى ، وحلهم على

(١) المجادلة : ٢ (٢) الاحزاب : ٤

(٣) المجادلة : ٣ ، ٤

ترك الماضى الأثيم كلية : « ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكافرين عذاب أليم » . ومما يجب أن يتركوه من آثام الماضى المظلم فى المجتمع المادى هو قول الظهار .

ومع أن الاسلام صنع ذلك النفلظ بالنسبة للظهار فقد غير أمره فى وضعه عما كان عليه فى الجاهلية : فوقتته بالعدة للمرأة ، ولم يطلقه اطلاقا ، كما كان فيها مضى : تمر الشهور ، وربما السنون ، والزوجة معلقة .

● وقد استهجن أيضا الإيلاء — وهو الحلف على عدم الاقتراب من الزوجة وعدم معاشرتها معاشرة جنسية — فيها وجهه من خطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى قول القرآن الكريم :

« يا أيها النبی لم تحرم ما أحل الله لك ، تتنفی مرضاة أزواجك ، والله غفور رحیم . قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ، والله مولاكم ، وهو العليم الحكيم » (١) .

وهذا عتاب من الله لرسوله لو لم يقترب بوعده الله بالمغفرة والرحمة له ،

وبما أوجب من كفارة اليمين بقوله : « قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم » لنال من نفس الرسول عليه الصلاة والسلام مناله المؤلم القاسى .

.. ثم ضرب لمن يباشر الإيلاء مدة أربعة أشهر أن وقع فى الاسلام بعد هذا الاستهجان ، ولم يتركه الى غير أجل ، كما كان عليه الأمر فى الجاهلية . وجاء هذا التحديد فيما يقوله القرآن فى موضع آخر :

« للذين يؤلون من نسائهم أربعة أشهر ، فان فاعوا فان الله غفور رحيم . وان عزموا الطلاق ، فان الله سميع عليم » (٢) .

... وربط العدول عن الإيلاء والعودة الى الوضع الطبيعى بين الزوج وزوجته ، باخراج كفارة اليمين ، التى نص عليها القرآن فى سورة المائدة ، قبل مضى مدة الأربعة أشهر ، وهى المدة التى ضربت أجلا وللغسل فى العلاقة بين الزوجين ، فى قوله :

« لا يؤاخذكم الله باللغو فى إيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ، فكفارتها أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم ، واحفظوا إيمانكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون » (٣) .

(٢) البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧

(١) التحريم : ١ ، ٢

(٣) المائدة : ٨٩

وفي الظهار ، والايلاء معا ، لم يكن تعديل الاسلام لوضع الجاهلية بطريق الانكار والتحريم والاستهجان لهما فقط ، ولا بهما مع الكفارة عند العدول عن اى منهما ومراجعة الزوجة الى دائرة الزوجية .. وانما أيضا بالتدخل في « التوقيت » لهذه المدة بأجل معين لا تتأذى معه الزوجة . والأمر بعد هذا الأجل المؤقت امسك بمعروف أو تسريح بإحسان . وأمارة المراجعة والامسك أن يخرج الزوج الكفارة . والكفارة هي وحدها التعبير عن ذلك ، دون المعاشرة الجنسية ، أو دون النطق بلفظ : راجعتك .

والتوقيت المحدود في مدة الظهار والايلاء هو أهم عنصر في عناصر التعديل التي أتى بها الاسلام في وضع الجاهلية منها . لأن بهذا التوقيت يذهب التعسف ويفوت القصد السيئ من جانب الزوج ، ان كان هناك قصد منه الى الاضرار بالزوجة تمكنا من ابتزاز المال منها بطريق غير انساني .

وكفارة الظهار ، وكفارة اليمين في الايلاء ، كلتاها سبيل الى التزينة الاجتماعية وصرف الزوج عن أن ينظر الى الزوجية على أنها مصدر استغلال وطريق الى الكسب المادى ، أو أن يضعها موضع اللعب والاستخفاف ، وانما الاجدر : أن يأخذها مأخذ الجد ، وأن يقوم هو بمسئوليته ازاءها خير قيام .

.. . فكفارة اى منهما في الدرجة الأولى .. غرم مالى لا يعدل عنه الى الجانب البدنى بالصوم ، الا اذا لم يتوفر المال في صورة الطعام ، أو الكساء ، أو العتق .

واذن بدلا من أن يقصد الزوج بالظهار وكذا بالايلاء الى الحصول على مال الزوجة وجب عليه أن يقدم هو من ماله ، ان أراد الإبقاء على العلاقة الزوجية ، وذلك ضد مقصوده . وبهذا يفيق الزوج مما تأثر به في الماضى من عادات ويأخذ نفسه مأخذ الجد والاهتمام في بناء أسرته وتكوينها .

كما استهجن الاسلام البهتان : وهو أن يرمى الزوج الزوجة بفاحشة ، حملا لها أيضا على الاختلاع والافتداء بمال تقدمه الى زوجها ، تخلصا من ضرر الاتهام ، وذلك فيما تذكره الآية الكريمة :

« أن الذين يرمون المحصنات الفافلات المومنات ، لعنوا في الدنيا والآخرة ، ولهم عذاب عظيم » (١) .

وهذا النص يصدق على أن يكون الزوج أو غيره هو الذى قام باتهام الزوجة فعلى أية حال : عقوبة اللعن في الدنيا والعذاب في الآخرة من لمن رمى محصنة مؤمنة بفاحشة ، زوجا أم غير زوج .

(١) النور : ٢٣

وهناك في باب الانهزام عدا هذه الآية ما يخص الأزواج وحدهم ، فيما يشيعونه من بهتان للتأثير على زوجاتهم ، كى يطلبن الافتداء والتحلل من العلاقة الزوجية . . . وهو مما جاء في قوله :

« وان أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم احداهن قطارا ، فلا تاخذوا منه شيئا . اتاخذونه بهتانا وانما مينا » (١) .

. . فالنهي عن أخذ الأزواج شيئا من زوجاتهم يستتبع النهي حتما عن تصرف الزوج باشاعة البهتان ضد زوجته ، قصد الاضرار بها وحملها على ان تدفع مالا له ، كى تفارقه وتستريح من عناء رميها بالفاحشة من قبل الزوج . والتعبير عن المال المأخوذ بأنه بهتان ، واثم مبين . . . هو تجسيم وتغليظ لتصرف الزوج ، ونقبيح أى تقبيح لصنيعه ضد انسانية زوجته . . . وبالإضافة الى تحريم الاسلام شأن البهتان ، ولم يكن محرما فى الجاهلية ، بل كان عرفا وصورة من صور الفرقة بين الزوجين . . . رتب عليه ثلاثة أمور أخرى :

١ — وجوب الفرقة الى غير رجعة . . .

٢ — وجوب حد الزوج كعقوبة له ، ان لم يلاعن . . .

٣ — وعدم الحاق الولد بوالده ، وان لم يذكره فى الملاءنة . . .

أو هو وجوب الفرقة بين الزوجين الى غير رجعة . . .

أما الأمر الأول فلقوله تعالى :

« الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة ، والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك ، وحرم ذلك على المؤمنين » (٢) .

فيؤخذ الزوج باتهامه زوجته بالفاحشة ، ويفرق بينهما ، تطبيقا لمعوم الآية السابقة ، ولحديث ابن عمر فى قوله (٣) :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، للمثلاعين : « حسابكما على الله . . لا سبيل لك عليها . قال : يا رسول الله . . مالى ، قال : لا مال لك . . ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها » .

وأما الأمر الثانى وهو وجوب حد الزوج ، فلما تذكره هذه الآيات :

(١) النساء : ٢٠

(٢) النور : ٣

(٣) الأدلة الصحيحة الصريحة قاضية بالتحريم المؤبد ، وكذا أقوال الصحابة . وهو الذى يقتضيه حكم اللعان ولا يقتضى سواه .

« والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهود الا انفسهم ، فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين . والخامسة ان لعنة الله عليه ، ان كان من الكاذبين . ويدرا عنها العذاب ان تشهد اربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ، والخامسة ان غضب الله عليها ، ان كان من الصادقين (١) » .
واللعان هنا في هذه الآيات لاستقاط الحد فقط عن الزوج ، وهو انحد الذى جاء في قوله تعالى قبل ذلك :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهود ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون (٢) » .

نعموم هذه الآية يدخل فيها الزوج الذى اتهم زوجته بفاحشة الزنا . والفرق بين الزوج وبين أجنبى عن زوجته حين يتهمها ، أنه يكتفى باللعان من الزوج لاستقاط الحد عنه ، على نحو ما نصت الآية السابقة ، بينما يطلب من الأجنبى صاحب الاتهام لزوجة غيره أن يأتى بأربعة شهود تصديقاً له . . والا جلد ثمانين جلدة . .

وهذا الفرق وهو نتيجة لهذا الوضع . . . أنه ليس من اليسر والنهي عن الزوج أن يتهم زوجته بفاحشة الزنا . لأن اتهامه إياها يصيبه أثره مع ذلك . بخلاف الأجنبى الذى قد يدفعه الى الاتهام : الحقد أو أى سبب آخر . ومع ذلك لا يصيبه ما يتهم به أجنبى عنه . فكان التخفيف فى استقاط الحد فى جانب الزوج بالاكْتفاء بملاعنته ، وكان التشديد فى استقاط هذا الحد بالنسبة للأجنبى فى مطالبته بأربعة شهود حتى لا يكون الاتهام منفذا سهلاً للنيل من الأعراض والإيذاء .

وأما الأمر الثالث وهو عدم الحاق الولد بأبيه . . . فلما روى عن نافع عن ابن عمر فى رواية الجماعة :

« أن رجلاً لاعن امرأته وانتفى من ولدها . ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، وألحق الولد بالمرأة » .

... الطلاق للرجال :

يقول الشوكانى (٣) :

« ليس فى الأدلة ما يدل على اختصاص الطلاق بالفاظ مخصوصة ، وعدم جوازه بما سواها . . .

(١) النور : ٦ — ٩

(٢) النور : ٤

(٣) فى كتابه : نيل الأوطار ، ج ٦ ص ٢٨٢

« وليس في قوله تعالى : (فان طلقها فلا تحل له من بعد) (١) . ما يقضى بانحصار الفرقة في لفظ الطلاق . وقد ورد « الاذن بما عداه من ألفاظ الفرقة ، كقول صلى الله عليه وسلم لابنة الجون (٢) : « الحتى بأهلك » .

... قال ابن القيم : وقد أوقع الصحابة الطلاق : بأنت حرام — وأمرك بيدك — وأنت مبرأة — وحبك على غاربك .

... وايضا قال الله تعالى : (فامساك بمعروف ، أو تسريح بإحسان) (٣) . وظاهرة أنه لو قال : « سرحتك » لكفى في « افادة معنى الطلاق » .

ووقع الطلاق بهذه الألفاظ ، ونحوها ، يدل على أن العبرة فيها بالنية والقصد الى الفرقة . والنية أمر اساسى في عمل المسلم . أذ لا مسئولية تؤدي أو تقع عن تصرف أو عمل ما الا اذا كان يحمل النية والقصد : أى الا اذا كان يحمل الاستهداف والتوجيه نحو أدائه .

ومن هنا اعتقد : أن زواج الصبى أو طلاقه عن طريق أبيه لا يصادف محلا صحيحا في موضوع أى منهما . والمسئولية عن العمل وعما يترتب عليه من آثار هى مسئولية شخصية في الدرجة الأولى . ومسئولية الانانية كمسئولية الأب عن ابنه أو القيم عن الموصى عليه مثلا قد تصح في المعاملات المالية ، دون قيام الزوجية أو عصم عراها . لأن الخطر في مباشرة الولي أو القيم لمال الصبى أو اليتيم ليس بأمر ذى بال على نحو ما في تكوين الأسرة أو فكها . فهو هناك لا يعدو أن يكون في تابع للانسان وهو المال ، ولكنه هنا في ذات الانسان وفي علاقته بذات انسان آخر عن طريق الزواج ، والطلاق .

ومسئولية الحاكم في التطليق أو التفريق عند الضرورة بين زوجين ، هى مسئولية عامة عن الوقاية من الضرر والأذى . بدليل أنه — أى الحاكم — لا يستطيع ممارسة هذه المسئولية العامة في عقد الزواج وفي تكوين أسرهم بين اثنين نيابة عن شخصيهما .

واختلاف الفقهاء بين التعبير بلفظ : الطلاق : وهو اللفظ الصريح ، وبين ما عداه من الألفاظ التى يعدونها كناية عن الفرقة على نحو ما ذكر ابن القيم هنا ، في : أن اللفظ الصريح لا يحتاج الى نية بينما ما عداه من ألفاظ الكتابة

(١) البقرة : ٢٣٠

(٢) قيل اسمها : أميمة بنت النعمان بن شراحيل . وحديثها مروي عن عائشة .

(٣) البقرة : ٢٢٩

بحناج الى قصد الفرقة ونيتها . . هو اختلاف يركن الى دلالة الالفاظ وما لها من طبيعة في احتمال المعانى والمدلولات أكثر مما يركن الى طبيعة المسؤولية الفردية وتبعاتها . . كبحثهم في وقوع الطلاق بلفظ الثلاثة : هل يقع طلاق واحدة أو ثلاثاً ؟ محتكبين الى اللفظ ، دون الهدف الاصيل لما جاء في آيات القرآن بشأن الطلاق كاجراء للفرقة ، ومع ذلك في الوقت نفسه كاجراء لمراجعة والمعاودة لتقييم العلاقة الزوجية القائمة .

وشأن الفقهاء هنا شأنهم في كثير من بحوث : « اصول الفقه » ووضعهم القواعد التي يقوم عليها الاستنتاج الأحكام . فهي تميل الى جانب دلالات الالفاظ من حيث هي الفاظ من غير تركيز على الجو العام للاسلام ، كنظام حياة الانسان مردداً ومجتعاً .

ان مسؤولية الفرقة في الزوجية تقع على عاتق صاحب الحق في الطلاق أولاً وبالذات وهو الزوج . . . وان الحل والحرمة في العلاقة الزوجية ان كانت مطلوبة من الزوجين رعايتهما على العموم فعند مباشرة الطلاق يتحمل امر الحلال والحرام فيها الزوج وحده .

ودور المجتمع يأتي فقط عندما تتضرر المرأة في علاقتها الزوجية بالرجل ، لسبب أو آخر . . ولذا : المسؤولية الفردية لا تستتبع آثارها في حل العلاقة الزوجية أو حرمتها عند الفرقة الا اذا سبقت النية الى الفرقة اللفظ الذي يعبر عنها ، سواء اكان صريحاً كنفظ الطلاق أو كناية كأي لفظ من الالفاظ التي تستخدم في معنى الفرقة .

والطلاق الذي ارتضاه الاسلام ، كحل لازمة العلاقة الزوجية ، وجعله حقاً للرجل يجوز له أن يملكه زوجته في عقد الزواج ثلاثاً أو واحدة ، في مجنس العقد أو بعده الى أجل معلوم أو على الدوام (١) . . . تشرحه الآيات القرآنية الواردة في سورة البقرة ، وهي تشير كذلك الى اوضاعه في الجاهلية المادية التي لا يقرها الاسلام بل يحرمها منعاً لاستغلال الزوجة والاضرار بها .

وتبتدىء هذه الآيات بها يجب على المرأة ،

... وتثنى بالحقوق التي للرجل والمرأة سواء ،

... ثم أخبرا بها يجب على الرجل القيام به من دينه وخلقه وتهذيبه . . فتقول :

١ - « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ،

(١) تفصيل ذلك في كتاب « فنح القدير » للكمال بها المهام شرح الهداية ج ٣ ص ١١٦ في باب تفويض الطلاق .

٢ — « ولا يحل لهن أن يكتبن ما خلق الله في أرحامهن ، أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ،

١ — « وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ، أن أرادوا أصلاحاً ،

٢ — « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ،

٣ — « وللرجال عليهن درجة . . . » (١) .

٤ — « فإن خفتم إلا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون .

٥ — « فإن طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجاً غيره ،

٦ — « فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يراجعا أن ظنا أن يقيما حدود الله ، وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون .

٧ — « وإذا طلقتم النساء ، فبلغن أجلهن ، فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ،

٨ — « ولا تمسكوهن ضراراً لاعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ولا تتخذوا آيات الله هزواً . . . » (٢) .

٩ — « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ،

ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر . ذلكم أزكى لكم وأطهر ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

١٠ — « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . . . » (٣) .

١١ — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ، فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ، والله بما تعملون خبير .

١٢ — « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ، أو اكنتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكرونهن ، ولكن لا تواعدوهن سرا ، إلا أن تقولوا قولا معروفاً ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . . . » (٤)

(٢) البقرة : ٢٢٩ — ٢٣١

(١) البقرة : ٢٢٨

(٤) البقرة : ٢٣٤ ، ٢٣٥

(٣) البقرة : ٢٣٢ ، ٢٣٣

١٣ — « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ، ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ، ومتعوهن : على الموسع قدره ، وعلى المقتر غيره ، متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين . »

١٤ — « وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفوا الذى بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا فرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بهما يعملون بصير . . . » (١)

١٥ — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ، وصية لأزواجهم متاعا الى الحول غير اخراج ، فان خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن من معروف ، والله عزيز حكيم . »

١٦ — « وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين . كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقنون » (٢) .

. . . يضاف أيضا الى ما يجب على الرجل ما جاء في قول القرآن الكريم في سورة الطلاق :

١٧ — « يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، واحصوا العدة ، واتقوا الله ربكم ، »

١٨ — « لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا ان يأتين بفاحشة مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا » (٣) .

. . . ويلاحظ أن التسط الأكبر في النوجيه في الطلاق يخص الرجل :

(أ) فكره الاسلام أن يكون الطلاق فرصة لاستغلال المال . فحرم ذلك على الرجل وقد كان يستخدم الطلاق فيها مضى في المجمع الجاهلى وهو المجتمع المادى للاستغلال والضغط الاقتصادى على المرأة .

(ب) وكره أيضا أن يكون الطلاق من جانب الرجل أيضا فرصه للاذاء والاضرار بالزوجة . وقد كان يستخدم كذلك فيها مضى للاذاء . ولذا لم يكن له عدد من المرات . فحرم ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر . وحدده وجعله مرتين فحسب .

(ج) ونهى عن الإمساك للاضرار والعضل . وطلب أن يكون الطلاق

(٢) البقرة : ٢٤٠ — ٢٤٢

(١) البقرة : ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٣) الطلاق : ١

لعدتهن (في طهر بعد حيض) وليس في وقت هي فيه حائضة ، حتى لا ساذى بطول العدة ، وكما يروى عن الحسن أنه قال :

حدثنا عبد الله بن عمر : أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن ينسجها بنطليقتين أخريين عند القرأين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا ابن عمر ، ما هكذا أمرك الله تعالى . أنك قد أخطأت السنة . والسنة أن نستقبل الطهر فتطلق كل قرء » .

« وقال : فأمرنى رسول الله فراجعتها . ثم قال : إذا هي طهرت ، فطلق عند ذاك أو أمسك » .

(د) وطلب عوضا عن الأضرار والإيذاء ، وعوضا عن الاستقلال من أجل المال ... أن يتبع الرجل طلاقه بانسانية مهذبة ، مما يطلق عليه القرآن : « احسانا » :

... طلب الى الرجل أن يفرض على نفسه « متعة » لزوجته على الأقل مدة العدة : « **والمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين** » (١) . وكى تخف عنها مشقة الفرقة . وإذا سعى القرآن ما يعطى لها من الزوج : « متعة » ولم يسبها نفقة . مما يدل على أنها يجب أن تحل معنى الراحة والرضا لنفسها . ولن يكون الراحة في قيمتها المادية ، وإنما بمقدار ما يصحبها من انسانية الزوج : فلا يكون مشاغبا ولا مزعجا ، ولا كاشفا لصورة كريهة ، ولا مؤذيا بقول ، ولا واشيا وكذابا ، ولا مستهجننا لحال من حالات زوجته ، عندما كانا معا في عيشة واحدة . وإنما يكون الرجل صاحب المروءة ... ويكون الإنسان الكريم . أن كانت لها عنده عورة سترها ، وأن كانت مسيئة ففر لها ... لا يتحدث الا عن محامدها ، ولا يذكرها الا بخير ، ولا ينمى لها الا أن أن توفى مع زوج آخر أكثر مما لم تصبه معه من توفيق .

وبجانب « المتعة » طلب الاسلام أن تبقى الزوجة في المسكن الخاص بالزوجية حتى تستكمل عدتها ، تأكيداً لحريتها وصونا كذلك لكرامتها . وتحديد الطلاق بمرتين — بعد أن كان مرات لانهاية في الجاهلية — يوجب أن لا يقع الطلاق بلفظه الصريح أو الكناية الا طلقة واحدة في كل مرة ، ولو كان بلفظ الثلاث . لأن قوله تعالى هنا : « **وبعولتهن أحق بردهن** » (في العدة) أن أرادوا أصلا (٢) . وكذا قوله : « **فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يترابعا** أن ظنا أن يقيما حدود الله » (٣) ... يشير الى أن الطلاق وهو أمانة الفرقة ،

(٢) البقرة : ٢٢٨

(١) البقرة : ٢٤١

(٣) البقرة : ٢٣٠

فرصة مع ذلك لمراجعة الوضع كله مرة أخرى في العلاقة الزوجية سواء اكان من جهة الرجل صاحب الحق الأول فيه ، أم من جانبه وجانب زوجته معا ، لعل الشأن يصلح من جديد !

ولا شك أن القول بوقوع الطلاق بلفظ الثلاث ، ثلاثا ، بحيث تكون الزوجة بائنة لا رجعة لها . . . يعارض ما تهدف اليه هانان الآيتان ، كما يعارض أيضا الوضع على نحو ما جاء في التعبير القرآني : « **الطلاق مرتان** » فالمرتان للطلاق هما فرصتا المراجعة واعادة تقييم العلاقة الزوجية من جديد . ولذا : الوضع بعد المراتين هو (**فامسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان**) (١) ينهى معاودة التقييم بحيث لا تحل الزوجة لزوجها الا بعد أن تنكح زوجا غيره ، لقوله تعالى :

« **فإن طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجا غيره** » (٢) . . . اذ انها الآن بانّت من زوجها بينونة كبرى . . . أى أن الزوج استنفد كل فرصة من فرصتي المراجعة ولم يرجعها الى عشرته فهو مصر على الفرقة اذن . وشأنه الآن أن لا تباح له الزوجة بعقد جديد عليها دون حاجة الى أن تنكح غيره ، كما تباح لمن طلق مرة واحدة ولم يراجع زوجته في عدتها فانتهت فبانّت بينونة صغرى . لأن الثاني لم يبد اصراره على الفرقة على نحو ما أبداه الأول . وعدم جواز معاشرّة الزوجة لزوجها ، بعد البينونة الكبرى الا بعد أن تنكح زوجا غيره . . . يعتبر في واقع الأمر انذارا للزوج بأن لا يرتكب حماقة ما في الطلاق ، وأن عليه أن يزن الوضع كله وزنا لا يحس فيه بندم اطلاقا ، اذا أصبحت زوجته بائنة منه ولا تحل له الا بعد نكاح رجل آخر خلافا اياها .

وذلك أيضا يجعل من الطلاق حلا لازمة استعصت على الحل بالتراضي والبقاء معا . كما يجعل منه ضرورة حتمية للمحافظة على حياة فردين وعلى إنسانيتهما ، دون أن تمتن أو تستغل .

وأما ما يخص الزوجين معا في الآيات السابقة فهو ما اشارت اليه هذه الآية :

« **ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة** » (٣) .

فالتساوى في الحقوق والاعتبار البشري أمر مقرر لكل منهما لا خلاف فيه .

فإذا كان للمرأة الحق النام في استيفاء المهر كله . . . فإن للرجل الحق كذلك في قبوله أو قبول بعضه ، اذا افتدت به المرأة نفسها واختلعت منه وأنهت عقد الزوجية .

(٢) البقرة : ٢٣٠

(١) البقرة : ٢٢٩

(٣) البقرة : ٢٢٨

وإذا كان على الزوج أن يطلقها لعدنها نفاديا لأذى يصيبها ، أو إذا كان عليه أن يبقيها في مسكنها حماية وتوفيرا لها ، فإن عليها أن تقربص نالته فرؤ ، وإن لا لكم ما في رحمها مما خلق الله وفاء لحق الرجل في النسب .

«والدرجة» الى للرجل . فيها جاء في الآية : « وللرجال عليهن درجة » (١) ليست درجة القوامة والوصاية انما هي درجة : « الاحسان » التي تنتظر منه في المعاشرة الزوجية وفي معاملته لمطلقته . هي درجة الحسن والتهذيب في المفارقة .

واشار القرآن الكريم الى هذه الدرجة التي للرجل في كثير من النعميات في الآيات السابقة التي حددت الصورة الاسلامية للطلاق على الخصوص :

« ... أو تسريح باحسان » (٢)

« ... ذلكم أزكى لكم وأطهر » (٣)

« ... حفا على المحسنين » (٤)

« ... وإن تعفوا أقرب للتقوى » (٥)

« ... متاع بالمعروف ، حقا على المتقين » (٦)

... فإذا قالت الآية : « وللرجال عليهن درجة » — أى يجب أن يكون للرجال الذين هم أزواج وقد استقلوا بحق الطلاق في هذا الوقت بالذات ، درجة أزيد من المماثلة والمساواة في الحقوق والواجبات ... درجة تجعلهم في هذا الوقت بالذات ، أكثر إنسانية . لا يقيمون الحق بالحقوق والواجبات . إذ وضع الأزواج بالنسبة لاختصاصهم بحق الطلاق والفرقة ... يتطلب منهم أن يدعوا زوجاتهم السابقات يحسن بانسانية في معاملتهن ... يحسن بان عدم التوافق بين الطبيعتين الفرديتين هو وحده الذي استلزم الفرقة ولم تكن الفرقة بسبب في أنفسهن ، أو عيب في خلقهن ، أو دماة في أشكالهن ، مما من شأنه أن يوخز ويؤذى النفس ويفرض العزلة ، أو انبرم من انحية عليهن .

ان المرأة المطلقة تريد ان تشعر ، وقد طلقت ان زوجها لم يكن مائبا عليها ، ولا مستعليا فوقها ومجحفا بحقها ، ولا مبخسا لقدرها ، وهي لن تشعر بذلك منه الا اذا أدركت : « التفوق » في الانسانية في معاملته اياها .

(٢) البقرة : ٢٢٩

(٤) البقرة : ٢٣٦

(٦) البقرة : ٢٤١

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٣٢

(٥) البقرة : ٢٣٧

والتفوق في الانسانية ليس في صنع الصلف ، ولا في القطيعه ولا في
ايداء الغير نفسيا ، وان لم يخرج ذلك عن دائرة الحق ... التفوق في
الانسانية ... هو درجة انسان على انسان في حسن المعاملة وحسن الريادة :
« يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله
لكم ، واذا قيل انفشروا فانشروا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا
العلم درجات ، والله بما تعملون خبير » (١) .

وايمان الانسان بالله ، وعلمه ، هما أساسا الاحسان عنده ، وهما
اساس تفوق انسان على آخر .

الذى يجعل بعض المفسرين يذهبون الى تفسير قوله تعالى هنا :
« وللرجال عليهن درجة » (٢) لقوامه الرجل ووصايته على المراه مما يجعلها
أدنى منه هو : عزل هذه الآية عما قبلها وعما بعدها والوقوف بمعناها عند
حد مدلولها اللفظي .

وآفة المسلمين المتأخرين ، وضعفهم ، وبعدهم عن كتاب الله . هو في
عزلهم كلام الله بعضه عن بعض ، وفصلهم بمبادئه بعضها عن بعض ، وبذلك
يرتبطون بمدلولات الالفاظ ، كما تحدها القواميس ، لا كما يحدها جو
القرآن ، وروح القرآن واعجاز القرآن ، وتفرد به بأنه : من الله . وانحكم عليه
الله وحده ، على نحو ما أوحى به .

وليس للمؤمن الا أن يستلهم القرآن ، وأن يستوحيه ، وعندئذ يلهمه
الصواب ، ويوحى له بهنطق الفطرة الصافية ، التي ابتعدت عن حجاب الصنعة
والتكلف ، وعن تأثير المذهبية النبغية ، والتبعية المشركة .

... على أن تفوق الرجل على المرأة في الخصائص الانسانية امر مطلوب
في ذاته لضمان حسن المعاشرة الزوجية كما هو مطلوب لحسن المفاصلة دلى
السواء . والتفوق في الخصائص البشرية كما ذكر بعيد كل البعد عن الغلظة
في المعاملة وعن مجافاة الطبع ، وعن سوء التقدير في الاعتبار وعن النظرة
الدينيا للمرأة .

واذا كان جو هذه الآيات التي وردت في الطلاق بقرر الحاجة الى
« التفوق » في جانب الرجل عند انفرة كى يخف وقع أمرها على زوجته ...
نان بقاء الزوجية قبل الفرة مرتبط الى حد كبير بوجوده ونحققه في صفات
الرجل الزوج .

اذ طبيعة المراه تنادى بهذا التفوق وتحتاجه في الرجل في العلاقة

(٢) البقره : ٢٢٨

(١) المجادلة : ١١

الزوجية ، قبل ان يعبر عن نفسه في خصائص الرجل عند معاملته لزوجته .
ولا تختلف هذه الطبيعة لديها في وقت دون وقت ولا في عصر دون آخر ولا في
حالة بدواة وتختلف عن حالة تحضر وتحضر . لأن الأمر ذاتي ، وليس عرضيا
لديها .

ففى تقرير رسمى قدم الى حكومة « بون » فى ألمانيا الغربية ونشرت
ملخصه صحيفة « التيمس » اللندنية فى عدد الأحد الصادر فى ٣١ يوليو
سنة ١٩٦٦ وهو موضوع دراسة الآن للبرلمان الألمانى ، عن وضع المرأة
الألمانية جاء فيه أنها تطلب فى زوجها « النفوق » عليها .

كما تطلب اعتداده وثقته بنفسه بجانب الألمعية وشرف المعاملة . وقد
نشرت الصحيفة نحت هذا العنوان : « سيدة البيت يجب أن تقوم الآن بالعمل
خارج المنزل كما تشاء » ، ولخصت مضمونه على النحو التالى (١) :

ان الانسة العجيبة صاحبة السيقان الطويلة ، التى تعتبر حاليا فى
ابوليات المتحدة مقدمة تقديما كبيرا كمثل للامراه الألمانية فى سنة ١٩٦٦ .
ناخذ صيحة جديدة فى تقرير من ثلثماية صفحة تنشره قريبا وزارة الداخلية
الألمانية .

« والتقرير يوضح : ان معظم النساء الألمانيات المستغربات فى سمل
المنزل واللائى على صلة وثيقة بالمطبخ او المكتسة ، والأطفال . . . اضطرن
الآن للخروج وللعمل كى يحتفظن بدخل للأسرة يتراوح ما بين خمسة عشر
وثمانية عشر جنيها فى الأسبوع ، بالإضافة الى الدخل المستمر للزوج الذى
هو سعيد بكسب زوجته وفى الوقت نفسه ينتظر منها أن تقوم بكل عمل المنزل
وتعد له الطعام ليكون جاهزا عند حضوره الى المنزل .

« وأكثر من نصف السيدات الألمانيات المتزوجات يعملن خارج المنزل ، .
وهو رقم لم يتجاوزه بلد آخر سوى روسيا ، وألمانيا الشرقية ، وانفسا .

« والتقرير الذى يلقى ضوء التغاضى وعدم الرعاية للعلاقة بين الألمانيات
وأزواجهن من المهد الى اللحد . . . هو موضوع مناقشة فى البرلمان الألمانى
وربما توصل المناقشة الى تشريع يرسم الخطوط لتخفيف العبء من على
كاهل النساء العاملات وذلك : بجعل اليوم المدرسى يوما كاملا ، والاكتار
من مدارس الأطفال ، ودور الحضانة للعاملات .

« وهناك احتمال آخر يهكن أن تقوم به الحكومة وهو تربية الأزواج
الألمان على التقليل من الأنانية والاكتار من المساعدة فى الأعمال المنزلية .

(١) لمراسل الصنداي تايمس اللندنية (Antony Terry) من « بون »
يوم السبت ٣٠ يوليو ١٩٦٦ .

« وبالرغم من تقدم التشريع الاجتماعى فى ألمانيا الغربية الذى بكفل المساواة فى الأجر عن العمل بين الرجال والنساء . . . فإن التقرير يبرز مفارقات واضحة تباشرها بعض المصانع الألمانية فتدفع للنساء أقل من الرجال ، بدعوى أنهم يهتم بعمل خفيف .

« والاختبارات التى أجريت فى ألمانيا فى الوقت الحاضر توضح أن الرجال الألمان ما زالوا يضعون فضيلة العمل النسوى بالمنزل فى قمة الفضائل التى يطلبونها فى الزوجة . تلك الفضائل التى هى : الثقة بالنفس والحنان ، والتدبير ، والذكاء ، والأمانة ، والجاذبية والطاعة .

« . . . كما توضح هذه الاختبارات من جانب آخر : أن المرأة الألمانية تتمنى رجلا له اعتداد وثقة بالنفس ، المعنى ، شريف فى المعاملة ، وأخيرا موفوق على زوجته .

« . . . كما ترى الإحصائيات الواردة فى التقرير أن نسبة من عدد الرجال ٥٦ ٪ تزيد على نسبة السيدات ٤٥ ٪ / تطلب فى قانون الطلاق فى الدولة أن يتشدد القانون أكثر ، حيث أن « الزنا » (١) قد أصبحت له عقوبة خاصة به ، وهى الحبس مدة ستة أشهر » .

فهذا المجتمع الألمانى الغربى المتقدم حضاريا وصناعيا وتكنولوجيا والذى تحررت فيه المرأة والرجل على السواء بحيث أصبح كل منهما لا يرى بأسا فى مباشرة الزنا وأنه ليس فيه ما يعرض العلاقة الزوجية أو يشين وضعها — تصر فيه المرأة على طلب « تفوق » الرجل كما يصر الرجل على « طاعة » المرأة ، مما يدل على : أن طبيعة المرأة فيها فراغ لا يشفله إلا تفوق الرجل ، وأن طبيعة الرجل فيها فراغ لا يشغله إلا طاعة المرأة .

● . . . وأخيرا ما جاء فى آيات الطلاق السابقة مما يخص الزوجة ، فهو محافظتها على حق الزوج فى ولده ونسبه ، حتى لا يختلط بنسب آخر ، إذا ما تزوجت لفور تطليقتها منه ، قبل أن تتأكد من خلوها من الحمل .

وهنا ينحصر الطلاق فى الإسلام ليكون وسيلة تقرها الطبيعة الإنسانية الخالية من التعقيد وتجعل منه حلا لمشكلة استعصت وهى مشكلة متوقعة .

(١) القصد من التشدد فى أمر الطلاق بسبب جريمة الزنا : أن لا يصبح الزنا من قبل الزوج أو الزوجة سببا رئيسيا فى الطلاق كما هو الوضع الآن ، اكتفاء بعقوبة الحبس عليه . وهذا الاتجاه نحو الزنا كسبب من أسباب الطلاق الثلاثة فى الدول المسيحية التى تبيح الطلاق بشبه اتجاه الدانيمارك فقد ألفت كسبب فى الطلاق .

لأن الطباع البشرية اذا كانت مبنية في الخصائص الانسانية فهي مميزة بعضها عن بعض في الفروقات الفردية .

وهذه الفروقات الفردية هي التي تجعل التوافق بين طبيعتين ، زواجا بين نفسيهما ، أمرا لا ينحصر الا على اهدار كرامة أحدهما أو فناءه .
خص الاسلام الطلاق : من معاني الضغط والاكراه ..

.. ومن تأثير المادية النفعية ..

.. ومن التحكم به لا يذاع المرأة والاضرار بها ..

وجعل منه مبدأ انسانية كريما في مباشرته ، وفيما يتبعه من معاملة .

... الخلع للمرأة :

واذا كان الاسلام جعل الطلاق حقا خاصا بالرجل : له أن يمارسه مباشرة وله أيضا أن يفوض فيه زوجته .. فقد جعل للمرأة « الخلع » حقا تقى به نفسها من ضرر المعاشرة مع زوجها ، وتنتهي عن طريقه احساسها بكراهته .

... وهو حق لها وحدها كذلك باعتبارها أحد طرفي عقد الزوجية دخلت فيه مختارة غير مكرهة ، ونبتى فيه كذلك حرة ذات مشيئة ، تجنب نفسها وشريكها في العقد الضرر ، ويجنبها هو كذلك الاضرار بها .

ان أى عقد من عقود المعاملة يربط بين طرفين .. من طبيعته أن لا يظل مستمرا ويؤتى الأثر والمفعول الا طالما لم يصل عن طريقه اذى وضرر لأحد الطرفين . فان سبب ضرر لأحدهما أو لهما معا .. فيعتبر في حكم المنتهى . والفرق بين عقد وآخر هو : في طريقة التعبير عن الانهاء .

والخلع من جانب الزوجة : هو أن تعطى زوجها بدلا وعوضا لا يتجاوز المهر بحال نظير الفراق منه . وقد جاء الاذن بذلك في بعض آيات الطلاق السابقة في قوله تعالى :

« ... ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ، الا أن يخافا الا يقيما حدود الله ، فان خفتم الا يقيما حدود الله ، فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (١) .

... فقد رفعت الآية الحرج على قبول الزوج مالا من زوجته في مقابل الفرق بينهما . واذا كان التعبير الذي جاء في الآية بلفظ المثنى : « فلا جناح عليهما فيما اقتدت به » .. لكن المقصود أولا وبالذات هو الزوج . اذ ذلك في

(٢) البقرة : ٢٢٩

مقام الاستثناء مما حرم عليه من الحصول على مالها عن طريق حملها على ذلك ، مما جاء في آيات النساء في قوله : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ، ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن » (١) وكذا في قوله : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أحداهن نقارا فلا تآخذوا منه شيئا » (٢) .

... ولم يكن استثناء على سبيل الحقيقة ، لأن المال الذي يحصل عليه الزوج بناء على طلب الزوجة ورغبتها في الفقرة منه ، لم يكن عن طريق حملها عليه ، وإنما برضاها دون تدخل منه . والذي منعه القرآن هو : الإكراه والحمل من جانبه لاعطاء المال من جانبها والحصول عليه من جانبه .

وهذا يدل دلالة واضحة على أنه لا يجوز للزوج الحصول على مال تنقدم به الزوجة للفرقة منه ، وفيه شائبة إكراه لها عليه بصورة ما من قبل زوجها . ويدل بالتالي على أن : « الخلع » الذي قبله الإسلام من أنواعه المتعددة التي كانت موجودة في الجاهلية هو : ما كان متمحضا عن رغبة المرأة وحدها . على معنى : أنه لم تكن لارادة الزوج دخل فيه .

ويشرح ذلك ما جاء في حديث ابن عباس ، في رواية ابن ماجه :

« أن جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم : فقالت : والله ما أعتب على ثابت بن قيس بن شماس — في : دين ولا خلق . ولكني أكره الكفر في الإسلام ، لا أطيقه بغضا . فقال لها النبي : أتريدين عليه حديثه ؟ قالت : نعم .

فأمره رسول الله أن يأخذها ، ولا يزداد » .

ويتبين الخلع لذلك عن الطلاق : بأن عدم الرغبة في البقاء في عقد الزوجية ، هو من جانب الزوجة وحدها .

والحديث هنا ، فيما نص عليه من : رد الحديقة ، التي كانت مهرا لجميلة بنت سلول وعدم الزيادة عليها كمهر . يحدد ما تقتدى به الزوجة نفسها عند الاختلاع ، مما جاء في قوله تعالى : « فلا جناح عليهما فيما افتدت به » .

... وبدل أن كان المال الذي يؤخذ من الزوجة في الجاهلية لتفدى به نفسها مطلقا ليس له حد أقصى ، قد يتجاوز المهر في كثير أو قليل . أصبح

(٢) النساء : ٢٠

(١) النساء : ١٩

محرمًا على الزوج في الاسلام ، ان يأخذ من زوجته عند الافتداء أكثر مما دفعه لها مهرا (١) .

وبذلك منع الاسلام الاستغلال في هذه الحالة التي تضطر فيها الزوجة الى الافتداء برغبتها الخاصة ، وفي غير تأثير من زوجها عليها . . بجانب ما منعه من استغلال ، اذا كان الزوج مكرها . ولم يبق من صور الخلع في نظام الاسلام الا تلك الصورة البعيدة عن الانحراف والاستغلال ، والتي هي الوسيلة مع تلك للزوجة للتخلص مما تكره في الحياة الزوجية مع زوجها .

والسؤال الآن .:

هل الخلع ملزم للزوج ؟

... هل الخلع يأخذ طريقه في التنفيذ لصالح الزوجة ، كما يأخذ الطلاق طريقه في التنفيذ لصالح الزوج ؟ بمجرد أى منهما كحق للزوجة أو الزوج ؟ .

... هل تعتبر الزوجة خالية وبائنة بمجرد أن تعلن عن كراهيتها للبقاء في الحياة الزوجية ، ومعبرة عن ذلك بالافتداء ؟ .

ان الطلاق ملزم للمرأة والرجل معا ، بمجرد النطق بلفظه مع القصد اليه . ولا يؤخذ فيه رأى الزوجة وهو يقع وينفذ عندئذ ، تخليصا للزوج على الأقل مما يكرهه ويبغضه في الحياة الزوجية مع زوجته .

والخلع يجب أن يكون كذلك أيضا ، لا يتوقف الالتزام به على رضا الزوج ، فضلا عن قيامه بالطلاق بعد القبول . والحديث في روايته السابقة ، مع ما يروى في حديث حبيبة بنت سهل ، عند مالك الموطأ ، أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي . فقال النبي لثابت : **خذ منها فآخذ ، وجلس في أهلها** . . . يؤكد أنه يستلزم نتيجة من الفرقة والفسخ ، **دون حاجة الى الرجوع الى الزوج اطلاقا** ، طالما افتدى به في حدود المهر .

والرسول عندما طلب من « ثابت » أن يأخذ ما كان قد أعطاه مهرا لزوجته عند عقد الزواج ، لم يكن بطلبه منشئا حكما جديدا يضاف الى خصائص الخلع . لان الخلع كالطلاق ينطوي على التعبير عن كراهة في الاستمرار في

(١) يحكى صاحب المختصر النافع في فقه الشيعة الامامية : أن ما صح أن يكون مهرا صح فدية في الخلع ولا تقدير فيه . بل يجوز أن يأخذ منها زائدا عما وصل اليها منه والشرط أن تكون الكراهية منها خاصة صريحا .

المعاشرة الزوجية ، والفرقة عن طريق الخلع أو الطلاق هي للتخلص من هذه الكراهية وعدم الاستمرار في الحياة الزوجية .

فإذا لم يتم التخلص بسبب الكراهية عن طريق الخلع ، كان الوضع من جانب الزوج ، إمساكا للضرر والعدوان ، وقد نهى القرآن الكريم عن الإمساك للضرر في قوله تعالى :

« وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف ، أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضاررا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه » (١) .
تم في الوقت نفسه يخرج الوضع حتما على الأقل عن الإمساك بالمعروف الذي طلبته الآية الأخرى : « الطلاق مرتان ، فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » (٢) .

والجانب في العقد الذي يتصور فيه أنه يمسك للضرر والعدوان ، ولم يمسك بمعروف عندئذ في حال الخلع هو الزوج . ولذا كان أمر الرسول « لثابت » في الحديث السابق بأخذ ما أعطى تنفيذا فقط لما نهى عنه الله من الإمساك للضرر .

فإذا توقف الخلع على طلاق الزوج ، كما يراه بعض الفقهاء فقد انتهت فاعلية الخلع ، كحل الأزمة الزوجية مع زوجها في حياتهما المشتركة . على أنه يجب أن تبقى فاعليته مستقلة عن فاعلية الطلاق والا كانا طريقا واحدة . وتعددها بحسب اللفظ أو الوضع . فانزوج عندئذ وحده هو صاحب الحق فيهما معا ، ويعود الأمر الآن إلى أن يتاح للزوج ، الذي لم يكره المعاشرة الزوجية مع زوجته أن يمسك زوجته وهي كارهة لمشاركته في هذه الحياة .

فإذا طلقها الآن تنفيذا لقوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضاررا لتعتدوا » ولقوله كذلك : « فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان » . . . فما معنى أن يملك الرأي الأول في الخلع كما ملكه باديء ذي بدء في الطلاق ؟ ثم يحمل نفسه في الوقت ذاته على الطلاق تفاديا للمحذور ؟ .

ان الأمر ليس « مركزية » لحق الفرقة وفصل الحياة الزوجية لمن يكون له هذا الحق ؟ وأنه الزوج : لأن الرجال قوامون على النساء ؟ .

ان الأمر هو أمر الضرر . . ومن المتضرر من الزوجين . فان كان المتضرر هو الزوج فالطلاق وسيلة للتخلص منه .

وفي نظري : أنه أعطى الآن حق التخلص من تضرره بالعشرة الزوجية عن طريق الطلاق ، حرم عليه أن يأخذ شيئا مما جعله مهرا لزوجته .

(٢) البقرة : ٢٢٩

(١) البقرة : ٢٣١

وان كانت المتضررة هي الزوجة ، فلها أن تختلع فتفدى نفسها بما لا يتجاوز المهر الذى أخذته من زوجها .

وقى نظير : أنها أعطيت حق الخلع كوسيلة تتخلص بها من الضرر بالمشرة الزوجية أبيح للزوج أن يأخذ ما أعطاه مهرًا أو مقداره .

وهنا لم يوجب الاسلام على المرأة التنازل عن ما كان لها مهرًا لصالح زوجها اعتمادًا منه على « الدرجة » التى ينتظر من الرجل أن يبلغها فى معاملة زوجته عند الفراق وهى درجة الانسانية . . . درجة التسامح والاحسان ، مما يذكره قوله تعالى : « **ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة** » (١) . . وقوله : « **أو يعقوا الذى بيده عقدة النكاح ، وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير** » (٢) .

.. فالدرجة فى الآية الأولى ، والفضل فى الآية الثانية تعبيران عن المستوى الكريم الذى يجب أن يكون عليه الزوج فحسب ، عندهما يبارق زوجته وتفارقه بسببه أو بسببها . ومقتضى هذا المستوى الانسانى الكريم : أن لا يأخذ الزوج منها وأن كان حقًا له ، وأن يعطيها ولو لم تكن صاحبة حق يتعلق بها يعطى . . ومقتضاه أن يزيد عن المائلة فى الحقوق والواجبات . وهذا هو الأليق بـ « القيادة » التى هى له من ذاته ، وخصائص طبيعته .

واذا لم يكن الخلع حقًا مطلقًا للمرأة وخاصًا بها على نحو الطلاق للرجل ، واختصاصه به . . فليست هناك مماثلة فى الحقوق والواجبات ، التى نص عليها فى قوله : « **ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف** » .

.. وإذا قيل عندئذ : ان تكملة هذه الآية . . « **ولللرجال عليهن درجة** » تفيد : أن حق الطلاق والخلع معا ضمن هذه الدرجة التى يتميز بها الرجال على النساء . . . وإذا قيل ذلك . . . فقد اختل التوازن بين الزوج والزوجة ، فيها لهما من حقوق وفيها عليهما من واجبات . لأن ما يطلبه القرآن دائماً من : « درجات » . . وما يعبر عنه من مميزات فى الفضل . . يطلبه فيما هو فوق العدل والتوازن . . أى فيها هو « الاحسان » .

اذ فى قوله تعالى : « **ان الله يأمر بالعدل والاحسان** » (٣) . . . جعل « الاحسان » غير العدل . ومعنى ذلك : أن القاعدة الأساسية فى المعاملات هى : العدل ، وأن التمييز بين الأفراد فى قيمهم واعتبارهم فيما بعد هذه القاعدة الأساسية فى الاحسان .

(٢) البقرة : ٢٣٧

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) النحل : ٩٠

ومقتضى التوازن والعدل أن تكون حقوق النساء والرجال متوازنة ومتعادلة ، وأن تكون واجباتهم كذلك متعادلة ومتوازنة . وهذا التوازن والتعادل ، حسب الطاقات المستمدة من طبيعتى النوعين .

... وليس من المعقول أن يقال :

أن حق الزوجة في الخلع لا تستطيع بحسب طاقتها الانسانية أن تمارسه ، ومن أجل ذلك يضاف الى الرجل ، فهو أقدر على ممارسته .

هل المرأة لا تستطيع أن تدرك الضرر ؟ هل لا تستطيع أن تعبر عنه ؟ إذا لم تستطيع ذلك فلماذا يؤخذ رأيها أو أذنها في الزواج ؟

... إذا كان دافع الكراهية في العشرة الزوجية يضخم من انفعالاتها وبالتالي يقلل من وزنها للموقف في العلاقة بينها وبين زوجها . . فلا يقلل من هذا الدافع دافع الرغبة في اتمام الزواج مع من تختاره زوجا لها . وربما يزيد دافع الرغبة في تحقيق أهل ، وهو الأمل القوي والرئيسي في حياة المرأة - في تضخيم العواطف لديها ، فلا ترى معها مكان الادراك والعقل ، عندما تختار وتأخذ في الزواج به .

إن رضا الزوج في الاختلاع هو فقط في دائرة ما تفندى به الزوجة نفسها من المال هو أقل من المهر أم هو مساو له ؟ فإن هي عرضت باديء ذي بدء ما يساوى المهر فلا حاجة الى رضاها وأذنه ، ويجب نفاذه . . . على معنى : قبول الزوج لما يأخذ والفرقة بينهما .

وإذا ترتب أثر الخلع من الانفكاك والخلص فلا شأن له برضاء الزوج ، أو بإرادته أو بعدم إرادته أيها ، اطلاقا . . أن هذا الأثر يتم من ذاته . إذ هو فسخ لعقد الزوجية . شأنه شأن الظهار والإيلاء ، والبهتان . فكل منهما يقضى الى الفرقة البائنة عندهما يحل الأجل المضروب للانتظار . وآلا لما كانت هذه الأوضاع صورا مستقلة للفرقة في الزوجية .

والشبهة يرون : أن لا رجعة للخالع في العدة إلا إذا رجعت الزوجة عن البذل . فإذا لم ترجع عن البذل افتقر الأمر الى عقد جديد في العدة أو بعدها . . مما يدل على وقوع أثره دون حاجة الى رضا الزوج وأذنه .

وابن عباس من جملة القائلين بأن الخلع فسخ .

... بينما ابن القيم يقول مدلا على أنه فسخ أيضا :

« والذي يدل على أنه ليس بطلاق - وأنه فسخ لعقد الزوجية بدون إرادة الزوج أنه تعالى رتب على الطلاق ثلاثة أحكام كلها منفية عن الخلع .

« أحدهما : أن الزوج أحق بالرجعة فيه .
 « الثاني : أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ،
 إلا بعد دخول زوج وأصابة »
 « الثالث : أن العدة ثلاثة قروء بخلاف المختلعة فإن عدنها قرء واحد(١) .
 « وقد ثبت بالنص والاجماع : أنه لا رجعة في الخلع » .

... والمنطق يدعو أيضا الى عدم الرجعة ، لأن مطالبة الزوج بالرجعة
 في قوله تعالى : « وبعولتتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا أصلاحا »(٢) .
 إرضاء للزوجة ورعاية لجانبها . وهي في الخلع كارهة لزوجها فلا يستقيم
 أمر الرجعة مع كراهتها إياه وبغضها للعشرة الزوجية .

وقول الشيعة السابق في جواز الرجعة للزوجة في الخلع قائم على
 القياس على الطلاق : فحق الطلاق للرجل ، ويمكن أن يتنازل عنه بالرجعة .
 كذلك إذن حق الخلع للزوجة ، ويمكن أن تتنازل عنه بسحب البذل .
 ولأن الخلع بناء على طلب الزوجة ، وليس كالطلاق للرجل . . . فإنه
 يقع في أي وقت ولا يشترط فيه أن يكون للسنة « أي في الطهر » بل يجوز أن
 يكون في حيض . ويقول بوقوعه في الحيض من الفقهاء من لم يقل منهم بوقوع
 انطلاق في الحيض .

وذلك أيضا هو المعقول . لأن عدم وقوع الطلاق في حيض المطلقة تصدق
 منه دمع الاضرار بطول المدة للعدة . ولأجل ذلك رؤى تقصيرها ما أمكن ، عليها
 تجد زوجا آخر ، فلا يمتد بها الوقت في غير زوجية .

وأما المختلعة فلأنها كارهة . . . من مصلحتها أن لا يؤجل وقوع الفرقة
 بينها وبين زوجها ، بسبب كونها في حيض .

وإذا جوز جمهور الفقهاء للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر من المهر ، اعتمادا
 على الطلاق في قوله تعالى : « فليهما أفقتدت به »(٣) . . . فإن ذلك أيضا وقوف
 بالفقه واستنباط الأحكام عند حد اللفظ ودلالته الوضعية دون اعتبار أساسي
 لجو الموضوع كله . إذ لو نظر الى ما تطلبه الآيات القرآنية في معاملة الزوجة
 عند الفرقة منها ، لوجب نحريم أن يأخذ الزوج في الخلع أكثر من المهر . لأنه

(١) كما جاء في حديث الربيع بنت معوذ « أنها اختلعت على عهد الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأمرها ، أو أمرت بحيضة واحدة » في رواية
 الترمذى .

(٣) البقرة : ٢٢٩

(٢) البقرة : ٢٢٨

لا يكون محسنا عندئذ في تسريحه للزوجة ، ولأنه يستعيد كذلك وضع الجاهلية في استغلال المرأة .

ومجمل ما طلبه الاسلام في الزوجية من بدايتها الى نهايتها ، ابران ، وواجه بهما الرجل .

القضاء على استغلال المرأة استغلالا ماديا في أية صورة ، على الاطلاق .
ثم عوضا عن هذا الاستغلال الاحسان في العشرة ، وعند الانفصال على السواء . والاحسان هو وضع انساني في المعاملة فوق التقابل والبادلة ... فوق المماثلة في الحقوق والواجبات ... انه اعطاء اكثر من الأخذ . وانسانية اكثر من المادية .

وعلى هذين الأمرين رسم الاسلام اطار العلاقة بين الرجل والمرأة . وفي هذا الاطار تبدو واضحة :

(أ) حرية الزوجة ، كحرية الرجل ، في اخنيار الدخول في الزوجية .

(ب) وحقوق المرأة وواجباتها كحقوق الرجل وواجباته في المعاشرة الزوجية حسب طبيعة كل منهما .

(ج) تمتع المرأة بحق انتهاء الزوجية عن طريق الخلع ، كما ينتمتع الرجل بهذا الحق عن طريق الطلاق .

(د) ابعاد المال كلية ، كعنصر في الارتباط أو الانفصال في دائرة الزوجية . وتحكيم الطبيعة الانسانية وحدها ، ككل ، يتكون من بدن ونفس ومن شكل يحس وسلوك عملي يطبق .

وبهذا في نطاق الأسرة صفى الاسلام رواسب المجتمع السابق ، وهي رواسب المادية النفعية . . ووضع بدلا منها اعتبار الانسان وقيمه ، موضع المسال واغرائه ، في كل جانب من حياة الانسان . وفي مقدمة الجوانب : علاقة الرجل بالمرأة وبناء الأسرة .

وما جاء به الاسلام في نظام الأسرة يعتبر اخن ثورة على المادية النفعية الاستغلالية . ولذا يطلب الاسلام بوم يدعو المجتمع الى سيادة الانسانية ... أن يحافظ القادة في المجتمعات على القيم الانسانية ويطلبونها قبل القوة المادية .

فان هم طلبوا القوة المادية وحدها أو قبل القيم الانسانية ... ان هم

طلبوا المستوى الاقتصادي واعتقدوا أنهم يحسنون بذلك صنعا للمجتمع قبل المستوى الانساني . . فلا مكان في مثل هذه القيادة للاسلام . والمكان بها يومئذ للعلمانية ، وللالحادية الماركسية المادية .

ان نظام الاسلام في الزوجية يحمي المجتمع :

● من الطفولة غير الشرعية ، وهي الطفولة التي يحيط بها الخوف ، والاهمال ، والهروب من المسؤولية في المجتمع ،

● ومن الأمومة غير الشرعية ، وهي الأمومة التي تنشأ خلف الدجيب في المجتمعات ،

● ومن انتشار الزنا ، والأمراض السرية التناسلية عن طريقه ،

● ومن الفراغ العاطفي في حياة الزوجين والأولاد في الأسرة في أي مجتمع ،

● ومن الضعف الناشئ عن ذلك في المجتمعات .

... ولكنه اتجاه العلمانية أو اتجاه الاحادية المادية الذي يخضع كل ما في الحياة لغرور الانسان وتخطيطه ، ويبعد الايمان بالله وبما جاءت رسالته عن أن يكون ذا موضوع أو يعتبره مخدرا يخدر أفراد المجتمع .

ان العلمانية وكذا الماركسية الاحادية تجربة في المجتمع الانساني القائم ، لم تنته بعد . ولكن شواهدا في ظواهر المجتمع تبيح سيادة المادية في ظنمها وتخطيطها ، حتى اذا اشتدت هذه الظلمة في عتمتها ، واختلاطها بزغ فجر الإنسانية من جديد في ايمانها وصفاء وجهها ... وجاء دور الاسلام .

لقد كان حكم الجاهلية هو حكم الانطلاق الحيواني ... أما حكم الله فهو حكم المجتمع الذي خضعت فيه علاقات أفراد له لرعاية المتبادلة بينهم في شأن : ما يجب ، وما يحق ، وما يعطى وما يؤخذ ... أنه حكم المدنية الإنسانية . « ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون » (١) .

والحضارة الغربية الصناعية المعاصرة تضيف الى ما ورثته من حضارة الرومان المادية اتجاهاتها العلمانية أو الاحادية الماركسية ، وتزيد بذلك فاعلية المادية في العلاقات الإنسانية ونظم مجتمعاتها وفاعلية المادية لبست أستخفافا فقط بالقيم الإنسانية . . . وانما هي قبل ذلك اعداد جو الحياة

(١) المائدة : ٥٠

البشرية للصراع والاحتكاك والقلق والخوف والاستغلال الشره الذى تسوده
ظلمة الانانية والفردية ، وان أعلنت شعار الاشتراكية أو الجماعية .
وقى جو الصراع المهادى لا يقوم ترابط نفسى فى أسرة ولا فى مجتمع ،
وانما ترابط مهادى ينتهى فور ضعف الحافز عليه أو الدافع نحوه .

ولم تفلح مسيحية الكنيسة فى علاج الأسرة : فى قيامها أو اننهاؤها ، كما
لم تفلح فى قيادة المجتمع وتنظيمه . لأنها استسلمت فى جانب لمادية الحضارة
الرومانية ، ولم تستطع الثبات أمام علمانية الثورة الفرنسية بعد الرومان ،
ثم أمام المادية التاريخية الماركسية أخيراً على عهد الثورة الصناعية . . . بينها
فى جانب آخر وهو جانب الزواج ارتفعت فى برج عاجى وسكنت فيه لم تفارقه
الى واقع الحياة وطبيعة الانسان كما هى وستظل الحضارة الغربية وسيزيد
أمرها بعد الثورة التكنولوجية ، متشبثة بالمادية وحدها ، ومن ثم موصلة الى
الصراع والقلق والخوف . وتك سمات لمجتمع لا تسود فيه الانسانية . .
واخوتها . . وروابطها .

الباب الثالث

التكافل

- مقدمة •
- العمل والكسب (الحلال) أولاً •
 - ثم التكافل •
- تكافل الاسلام وعبادة الزكاة •
- التأمين •

مقدمة

كان مجتمع الكنيسة في أوروبا وهو مجتمع القرون الوسطى... مجتمع الاقطاع والصدقات ، ومجتمع النبلاء والعبيد ، للنبلاء كل مصادر الثروة ، وهى ثروة الأراضى الزراعية وقتئذ... وللعبيد ما يتبقى من فترات مواعيدهم وما تجود به أيديهم .

والكنيسة اذ تبارك اذ ذاك للاقطاعيين نفوذهم وثرواتهم... تجمع عطاءاتهم وتوزع القليل أو الكثير منها على المحتاجين من العبيد والأرباب لأصحاب النفوذ والمال . وكان دور الكنيسة اذن دور الوساطة بين الغنى والفقير ، ومن يفيض عنه المال ومن هو بحاجة اليه .

... حتى جاءت الثورة الفرنسية في آخر القرن الثامن عشر (١٧٨٩) بشعارات الحرية... والاخوة... والمساواة . وأخذ فلاسفتها الاجتماعيون يبلورون صلات الأفراد في المجتمع ويؤكدون أنها صلات « عقد » و « اتفاق » . وعرف مجتمع ما قبل الثورة الفرنسية بأنه المجتمع الانسانى الذى تنظم أموره في الحكم والسياسة على أساس الحرية الفردية والاتفاق القائم عليها . ومن هنا كان النظام البرلماني يمثل « الضمان » لبقاء هذه الحرية الفردية كأساس لكل ما يتم تنفيذه باسم الدولة التى لا يتعدى دورها دور الذى يؤمر ويطيع . واستعاض مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية ، بناء على مبدأ المساواة ، عن صندوق العطاءات والتبرعات التى كانت تشرف عليه الكنيسة « بخزانة » الدولة . وخزانة الدولة هى التى ينتهى اليها ما يجمع من أفراد المجتمع عن طريق سلطتها التنفيذية مما كلفوا أنفسهم بدفعه ، لتحقيق مصالح اتفقوا على قيامها : كمصالح الدفاع عن الوطن ، والمرافق العامة . وعرفت الأموال التى كان أفراد المجتمع يكلفون أنفسهم بدفعها بعد اتفاق فيما بينهم وبعد أن تحصلها الدولة عقب اقرار الاتفاق عليها بـ « الضرائب » .

والضرائب اذن يراعى فيها أمران :

الأمر الأول... أن تكون هناك مصلحة يعود نفعها على جميع أفراد المجتمع أو على الأغلبية الكثيرة منهم ، يحتاج تحقيقها الى مقدار معين من المال .

الأمر الثانى : أن يكون هناك اتفاق حر بين الأفراد الذين تعود عليهم منفعة هذه المصلحة على دفع المبلغ المخصص لها ، تقوم الدولة باسمهم جميعا

بتحصيله وانفاقه في الغاية المستهدفة تحت رقابته . وطريق الاتفاق الحر على الضريبة ووسيلة الرقابة على صرفها هي المهمة الأساسية « للبرلمان » أو لممثلي الأمة في نظام هذا الحكم الديمقراطي .

والبرلمان لا يكون معبرا تعبيراً صادقا عن ارادة الأمة ورغبتها الحقيقية الا اذا كان انتخابه انتخاباً حراً غير خاضع لاي مؤثر حزبي سياسي ، ولا لاية سلطة تنفيذية قائمة بالحكم .

ويكاد مجمل « ما بعد الثورة الفرنسية » وهو المجتمع المعروف الآن بالمجتمع الديمقراطي أو مجتمع الاقتصاد الحر — يتميز عن مجتمع القرون الوسطى بأنه مجتمع : « الضرائب » ومهما وصف بأى وصف آخر مميز له . فإنه في النهاية ذلك المجتمع الذى يخضع فرض الضرائب فيه لارادة الأمة كما يخضع انفاقها لرقابتها واشرافها .

واذا كانت الضرائب فيه تفرض بناء على مبدأ « المساواة » أحد الشعارات الثلاثة للثورة الفرنسية وتحقق مصالح عامة مشتركة . . فان تلك المصالح مصالح مادية تدخل في الاطار الخاص بالدولة الذى انفردت به عن الدين والكنيسة كنتيجة للصراع الذى انتهى بقيام الثورة الفرنسية وأدى الى فصل الدين عن الدولة .

واذا كان نطاق المصالح الذى تفرض الضرائب لتحقيقها هو النطاق المادى أو نطاق المنفعة المادية المشتركة . . . فليس الدين وليست رسالته مصرفاً من مصارف الضرائب . . وليس الفقر ولا العجز من الكسب لتغطية الحاجة القائمة للفرد أو للأسرة . . وليست رعاية الأخوة في الوطن . . وبالتالي ليست العلاقات الانسانية بين الأفراد . . . من الاهداف التى توجه الضرائب اليها .

ومن هنا انعزلت العلاقات الانسانية الصرفة في المجتمع الحديث الذى قام بعد مجتمع الكنيسة ، ثم في المجتمع المعاصر بعده الذى نشأ بعد الثورة الصناعية . . عن الخدمات والمصالح المادية المشتركة بين الأفراد .

وبقدر تعدد هذه المصالح يكون حجم الضرائب . . وبقدر اتساع نطاق الخدمات التى تكلف الدولة بأدائها للأفراد المجتمع . . . يكون اتساع مباشرة الدولة وتدخلها لصالح الأفراد في مجالات الأفراد .

والمجتمع المعاصر زادت أعباء الدولة فيه بعد الثورة الصناعية ، وبعده زيادة حجم التجارة ونمو السكان في المدن .

وبقيام الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ أصبحت الدولة كل شيء في

المجتمع ، وأصبح المجتمع الشيوعى ليس مجتمع ضرائب فحسب . . . بل مع ذلك مجتمع استثمار مباشر ومجتمع ملكية عامة لا تراحمها ملكية فردية مستثمرة بحال من الأحوال . ولم يعد مجتمع « عقد » و « اتفاق » ولا مجتمع ضرائب تقرر بناء على ارادة فردية حرية . . . وإنما صار الى مجتمع «وصاية» و «قوامة» وصارت الدولة تبعا لذلك ذات سيادة على المال وعلى الأفراد ، تفرض ارادتها وتقوم بالخدمات والمصالح المادية العامة . . . كما تقوم بالدعوة الى الفكر الجديد الذى قام على أساسه المجتمع والدولة ، وهو الفكر الماركسى اللينينى .

وهذا الفكر الجديد فكر مادي في كل جوانبه وأهدافه : يقيم الانسان بالانتاج المادي وحده ، وبالمنفعة المادية المتبادلة .

وعن وصاية المجتمع والدولة في هذا الفكر الجديد للثورة الروسية الشيوعية ، تعددت صنوف الخدمات والرعايات المادية التي تؤدي للأفراد ، كما زادت أعباء الدولة وأصبحت انتاجية استثمارية بجانب أدائها الخدمات ، ذلك المجال الذىبقى وحده الاطار الذى تباشر فيه الدولة انديمقراطية مهنها وواجبها في مجتمعها الآن .

والدولة المعاصرة في القرن العشرين : اما دولة انتاج وخدمات معا ، أو دولة خدمات فقط . . . اما دولة استثمار وخدمات وهى الدولة الاشتراكية ، أو دولة أداء مصالح مشتركة مادية وهى الدولة الديمقراطية . والمجتمع المعاصر : اما مجتمع عمال وعمل ، أو مجتمع ضرائب . . . اما مجتمع لا يملك افراده الا العمل أو مجتمع يكلف افراده بدفع الضرائب لتحقيق المصالح المشتركة بينهم . . . اما مجتمع تقوم الدولة بالوصاية عليه ، أو مجتمع هو صاحب الاشراف على الدولة . . . اما مجتمع تلغى فيه الأسرة والفردية ، أو مجتمع يبرز فيه كيان الفرد والأسرة .

وعلى كل حال : الدولة المعاصرة والمجتمع المعاصر هما دولة ومجتمع يستهدفان فقط الرخاء المادى . . . يستهدفان على الأقل الجانب المادى في حياة الانسان . ومن أجل ذلك أى نظام فيها . . . أى هدف في مشروعاتها . . . أى عمل من أعمالهما يقوم على المقابلة والمبادلة . . .

● تؤدي الخدمات في المجتمع الديمقراطي مقابل الضرائب التي تحصل من الأفراد .

● ويؤجر العامل في المجتمع الاشتراكي مقابل ما يؤدي من انتاج ،

● ويعود على الفرد من الرعاية — سواء أكانت رعاية العجز

أو الشيخوخة أو الرعاية الصحية ... بمقدار ما يدفع نصيبه مقدما أو بمقدار ما يستقطع من أجره اليومي ... بمقدار الحصيلة المدخرة منه .

واختلاف نظم الرعاية الاجتماعية لا يمس الأصل المشترك لها الذي تقوم عليه ، في كل من المجتمع الديمقراطي والاشتراكي . وهو الأصل المادي الذي يتمثل في مبدأ « المقابلة » أي أن هذا مقابل ذاك .

ومن ثم فالمجتمع المعاصر بنظاميه لا يعرف التكافل القائم على مساندة المجموع للفرد والفرد للمجموع . وبدلا من ذلك يباشر نظام التأمين ضد صنوف الأضرار والعجز عن الكسب ، وهو نظام في تحليله الأخير يرجع للفرد وما يدفعه مسبقا ، أو ما يدخره لوقت الحاجة والعوز .

... يستحيل على المجتمع المعاصر بنوعيه أن يقر نظاما للرعاية الاجتماعية ك نظام الزكاة في الاسلام . لأن مجتمع الضرائب وهو المجتمع الديمقراطي لا يقر ضريبة الا لمصلحة مادية مشتركة يعود نفعها على دافعي الضرائب انفسهم . أما المجتمع الآخر وهو المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي فلا يبيع الملكية الفردية الاستثمارية ، ولا ملكية الركاز والمعادن للأفراد ... وبالتالي ليس فيه أموال لأفراد تجب الزكاة في ثمرتها أو في أصلها ، إنما فيه عمل يعطى من الدولة وأجر يحصله الفرد على قيامه بالعمل . وأجر العمل قلما يتجاوز الكفاف والحاجة الشخصية للفرد نفسه .

ولكى يتضح الفرق بين نظام التأمين والرعاية الاجتماعية عن طريقه ونظام الزكاة ومدى تأثيره في تكافل المجتمع وتضامنه ... يجب تفصيل الأمرين والموازنة بينهما ، لا في مدى الحل والحرمة ، ولكن في مدى التأثير والفاعلية على بناء المجتمع الانساني وتماسكه .

* * *

الفصل الأول

(*)

العَمَل والكسْب "الحلال" أولاً .. ثم التَّكافل

« **هَذَا قَضِيَّةُ الصَّلَاةِ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ**
وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » (١) .
ان الصلاة في شريعة الاسلام لا تحول دون الانتشار في الأرض ،
والابتغاء من فضل الله ...

لصلاة الجمعة على جلالها وقداستها لا ينبغي أن تشغل المسلمين عن
الانتشار في الأرض والسعى في طلب الرزق ، ولا تستغرق من الوقت غير
فترة قصيرة .

وإذا كان التعب والتهجد نافلة فالسعى في طلب الرزق فريضة تعنى
بها ، « **عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ، وَأَخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ**
فَضْلِ اللَّهِ ، وَأَخَرُونَ يَفْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ » (٢) .

والفقير في نظر القرآن هو الذي عجز عن العمل أو لم يجد السبيل إليه
« **لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ ،**

(*) فصلنا القول في « سياسة توزيع الثروة » في الجزء الأول من كتابنا
« الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » ص ١ : ٣٥٠
— نشر مكتبة وهبة بالقاهرة . وإنما اقضى بحث « النكافل » في الاسلام أن
نقدم صورة مجهولة لتنظيم الاسلام الاقتصادي .
(١) الجمعة : ١٠
(٢) المزمّل : ٢٠

يخسبهم الجاهل اغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس
الحافا ... (١) *

والاسلام قد جعل العمل حقا للفرد وواجبا عليه ، وحث رسول الاسلام
على العمل واعان عليه وأوصى بانقان العمل كما أوصى بالعدل في- تقدير الاجر
وانوفاء به ... وهكذا يكون الكسب (الحلال) للعامل الذي بذل جهده مقابل
اجره . والكسب (الحلال) لرب العمل الذي لم يبخس العامل حقه ولم يكلفه
فوق طاقته ..

لقد أودع الله في الكون موارد للثروة ، واودع في الانسان طاقة العمل ...
وجاء الاسلام ففتح اعين الانسان على الكون الفسيح « ألم تر أن الله أنزل
من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا الوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر
مختلف الوانها وغرايب سود . ومن الناس والدواب والأنعام مختلف الوانه
كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء » (٢) . كما فتح الاسلام اعين
الانسان على طاقاته الفكرية والنفسية والحيوية كلها « وفي أنفسكم أسلا
تبصرون » (٣) *

فالاساس الاول الذي يريسه الاسلام في تنظيم مجتمعه أن يعمل الانسان
ليأكل ... وتتابع احاديث رسول الاسلام (ما أكل أخذ طعنا قط- خيرا من
أن يأكل من عمل يده ، وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل
يده) ، (ان الله يحب المؤمن المحترف) ، (من أسمى كالا من عمل يده أسمى
مغفورا له) وتتابع وصايا رسول الاسلام بالعدل في وفاء حق العامل .
(أعطوا الاجر قبل أن يجف عرقه) . ومن الثلاثة الذين يخاصبهم رسول
الاسلام يوم القيامة (رجل استأجر أجيرا فاستوفى منه . ولم يوفه أجره) وفي
نفس الوقت لم يغفل رسول الاسلام أن يلزم العامل واجبه (أن الله يحب
إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) . وحين جاءه رجل يسأل أعطاه درهمين
وأوصاه (كل بأحدهما واشتر بالآخر قنساً واعمل به) ، وحين جاءه رجل
آخر يسأل أعطاه قدوماً استكمل اعداده له بيده وطلب من الرجل أن يعمل به .
وإن ثانيه ليبلغه ما انتهى اليه أمره ..

فلا عجب أن رأينا مجتمع الاسلام الاول : مجتمع المدينة ، يقرض فيه
الانصارى ساكن المدينة على المهاجر من مكة الذي ترك ماله فيها أن يشاظره
ماله ، فيأبى المهاجر الا العمل ويقول : « دلنى على السوق » .

(٢) فاطر : ٢٧ ، ٢٨ .

(١) البقرة : ٢٧٣

(٣) الذاريات : ٢١

ومن ثم : يقرر ابن خلدون في مقدمته ، مستلهما روح الاسلام ونظامه :
« ... فلا بد في الرزق من سعى وعمل ... فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول ... فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية » ويعنى ابن خلدون على المتبطلين المترفين الذين ياكلون من ثمار كدح غيرهم « أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعيم والترف ، فيتخذ من يتولى ذلك له ، ويقطعه عليه أجرا من ماله .. وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان ، اذ النقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف والخرج وتدل على العجز والخنث ... الخ » (١) .

فالذين يظنون أن الاسلام هو تشريع الاحسان والصدقات وكفى ...
 واهيون !!

والاسلام لا يجعل الفرد في كفالة الأسرة أو المجتمع أو الدولة الا ان عجز عن العمل ، اما لضعف فيه أو لامتناع لأسبابه ... وهنا يأتي دور التكافل .. أورد أبو يوسف في رسالة الخراج أن خالد بن الوليد ضمن عهده لرعاية دولة الاسلام فيما غلبت عليه من أرض « وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين هو وعياله ... » (٢) .

* * *

والاسلام حين يوجه الطاقة الإنسانية للعمل والكسب ، يضع الأصول والقواعد التي لا تنطلق معها هذه الطاقة أنانية عدوانية مدمرة !

وقد نص القرآن على وسائل بعينها يجب تجنبها في انماء المال أو تحصيله لأن أضرارها مؤكدة لو اتبعت وهى في الوقت نفسه تغرى بسلوكها وتدفع الى الأخذ بها لعدم الحاجة فيها الى جهد بشرى ، بينما يتحقق بها انماء والزيادة في المال حتا .. من هذه الوسائل : **عدم أكل أموال الناس بالباطل ، عدم الإفادة من أموال اليتامى والضعفاء من أموالهم تحت وصايتهم ، الوفاء بالكيل فيما يكال وبالوزن فيما يوزن والوفاء بالعهد حيثما اتفق ، عدم**

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٣١٨ — ٣٢١ وقد عرضنا لأتوال ابن خلدون في بحث « نظام الحكم والسياسة .. الثروة » في الجزء الأول من هذا الكتاب وعنوانه « الفكر الاسلامى والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » .

(٢) أبو سيف : الخراج ص ١٤٤ « طبع المطبعة السلفية » .

مباشرة الربا ... « فلم يكن للمال استقلال وانما وجوده تابع لوجود الانسان ونشاطه وهو اذن جملة نشاط الانسان : « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما أخرجنا لكم من الأرض » (١)

والاسلام يحظر وسائل تحصيل المال القى تنطوى في تحصيل المال او في انمائه على استقلال الضعف الانساني من جانب وانعدام الجهود البشرى من جانب آخر ... وفي الربا يصبح المال - وليس طاقات الانسان مصدر حياة الانسان ، مع أن المال هو مجموع الجهود البشرى وحصيلته انتاجه . والربا بجانب كونه استقلال ضعف دى احاجه يحل الانسان الى مستهلك فحسب بدلا من أن يكون منتجا أصلا ومستهلكا في الوقت ذاته ، وتبعاً لذلك يسبغ البطل والنمط ويقل الانتاج البشرى . ولو استشرى أمره وصل الى الغاء الانتاج البشرى كله ، ويومئذ لا يعيش مجتمع الربا اليوم الا لينى غدا . ان الله قد ربط الناس بوجوده ، فخلقتهم وكفل لهم الأرزاق « والأرض مديناها والقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل نبت دوزون » وجعلنا لكم فيها معاش ... (٢) والله الذى يمنع ذلك من نفسه الذى من الانسان من الكسب ووجهه الى السعى في الحياة من أجل معيشته ، وبسعيه جعل لنفسه مالا ، والمال اذن هو نتيجة الجهود البشرى . والقرآن سمي حصيلته المال الذى هو ثمرة النشاط « كسبا » وأضاف الكسب الى البشر « ما كسبتم » اشارة الى أن الأموال تابعة لجهودهم الخاص ... (٣)

والقرآن يعتبر الانسان مستخلفا على المال من قبل الله « آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٤) . ويترتب على هذا الا يكون الفرد حرا بصورة مطلقة في التصرف في المال وتثمينه بحيث يجوز له الاضرار بنفسه أو بالصالح العام ، بل عليه أن يلتزم في شئون المال - أى شأن فيه - جميع الحدود التى رسمها القرآن في تحصيله وانمائه واغلاله وصرفه ومعيار الانفاق الخاص منه . فالانسان اذن موجه في شئون المال ، وملكية المال ملكية موجهة . وحدود التوجيه كما نصت الآيات صراحة عليها :

● **عدم استقلال الضعف البشرى في أى صورة ما بسبب المال ، وعدم** اتخاذ المال وسيلة لاهداء الكرامة البشرية .

● **عدم اكتناز المال والحيلولة دون تداوله في الصالح العام .**

(١) البقرة : ٢٦٧ (٢) الحجر : ٢٠ ، ١٩ (٣) للتفصيل راجع الجزء الأول من كتابنا هذا : « الفكر الاسلامى والمجتمع المعاصر - مشكلات الحكم والتوجيه » ص ٣١ وما بعدها . (٤) الحديد : ٧ .

- **عدم انفاق المال في فاحشة أو منكر مما من شأنه أن يضعف أو يلغى اعتبار القيم التي استهدفها المجتمع في قيامه ويستهدفها في بقائه .**
- **عدم السفه في التصرف فيه .**
- **احترام حق المصلحة العامة وحق أصحاب الحاجة فيه .**
- **تعلق هذا الحق لأصحاب الحاجة بكل زائدة عن حاجة من بيده المال في معيشتة .**

وحدود هذا التوجيه جاء بها كتاب الله ، والانسان بايمانه ألزم نفسه بها . فالإلزام بالسير وفق هذه الحدود في شئون المال **الزام ذاتي** ، وليس من سلطة أخرى وراء ذاته ، فهو جزء من ايمانه ، وبعض من كل حياته . ولولى الأمر قبل أى فرد في الجماعة أن ينزع المال ممن لا يلتزم في تصرفاته بهذا التوجيه احتفاظا بحق المصلحة العامة فيه ورعاية لحق الله في ما ملكه اياه وهو حق تجب صيانتها من العبث فيه .

وحق الله تتكفل به جماعة المسلمين عامة وتستقط مطالبتهم به لو قام به عنهم ولى الأمر فيهم (١) .

* * *

واذا كان توجيه الاسلام يطلق طاقة الانسان في الافادة من موارد الكون في توازن بين الصالح الفردى والصالح العام ، فان توجيه الاسلام الى « التكافل » يبدأ حيث يتعذر انفاذ توجيهه الى العمل والسعى ابتغاء « فضل الله » .

وبحكم كون الانسان مستخلفا على الأرض ومستخلفا في المال ، تترتب **نتائج سلبية** تحجزه عن مغارقة الضرر والضرار في تحصيل المال وانمايه ، كما تترتب **نتائج ايجابية** في النظر الى « الانتاج » كعملية اجتماعية ، والى « الملكية » كوظيفة اجتماعية ، ما دام الله هو المالك الاصيل والمنتج الاصيل ، والناس جميعا أشباه وانداد يتعاونون على التماس خيره وابتغاء فضله .

« هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا . . . » (٢) .

« وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم » (٣) .

(١) للتفصيل راجع الجزء الاول من كتابنا المشار اليه ص ٥٢ وما بعدها .
(٢) البقرة : ٢٩
(٣) الانعام : ١٦٥ .

((ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش ، قليلا ما تشكرون))(١)

((أفرايتم ما تحرثون . أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون))(٢) ((أفرايتم الماء الذي تشربون . أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون))(٣) ((أفرايتم النار التي يورون . ألسم أنشأهم شجرتها أم نحن المنشئون))(٤) .

فإذا كان المسلم مأمورا بأن يلتزم في تحصيل المال وتنميته في حدود الله . فهو مأمور بأن ينفق في سبيل الله وفيما دعاه الله الى الانفاق فيه لصالح المجتمع أو لصالح من عداه من الأفراد في هذا المجتمع زيادة عما يؤديه من الزكاة وهو يفعل ذلك عن إيمان بالله ، لا عن إكراه فيه واضطرار اليه ، فهو صاحب المشيئة والاختيار في أدائه . ونهج الاسلام أن تكون القرية الأخلاقية وليس الزام السلطة هي قانون الحياة الانسانية في المجتمع الاسلامي . ومن هنا يأتي تحذير القرآن من فتنة المال وكذلك ترغيبه في الانفاق الى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنوا للايمان به او على الأقل ركنا أساسيا فيه — ليخلق الجو النفسي الصالح لدى الانسان كي يمارس في المال اسلوب المستقيم بحض اختياره ومشيئته دون الزام وقهر .

و « سورة الليل » تقرر الانفاق بالايمان ، والبخل بالكفر :

((غاما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . واما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى))(٥) ((فأنذرتكم نارا تلظى . لا يصلها الا الأشقى . الذي كذب ونولى . وسيجنبها الأتقى . الذي يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى))(٦) .

و « سورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكا ايجابيا في ايداء الضعيف وصاحب الحاجة ومنعه من أن يصل الى حته في مال الأفراد مساويا لمن يكذب بالدين :

((أرايت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين . فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون . ويمنعون الماعون))(٧) .

والقرآن يعتبر الانحراف عن تداول نعم الله بين عباده جحودا لها

(٢) الواقعة : ٦٣ ، ٦٤

(٤) الواقعة : ٧١ ، ٧٢

(٦) الليل : ١٤ — ٢١

(١) الاعراف : ١٠ .

(٣) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩

(٥) الليل : ٥ — ١٠

(٧) سورة الماعون .

« **والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برادى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء ، أفبنعمة الله يجحدون** »؟؟(١) .

وهو يعتبر هذا التكافل بين الأفراد حقا مقصرا لا من فيه ولا استعلاء
 « **وفي أموالهم حق للسائل والمحروم** »(٢) . « **والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم** »(٣) .

والإسلام في أساسه الأصل كدين - ينفر من الإكراه الخارجى ومن انزام الإنسان للإنسان بشئ يؤديه ويؤثر أن يكون عمل الإنسان نرجمه لاختياره ومشيتته وأن يكون بوحى ضميره ومن واقع ذاته . . فهو يتطلب من الفرد **الاتفاق عن إيمان ورضا** ، وينمى على قوم « . . . وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم سبى - وهيهات أن يؤمنوا »(٤) !!

والعبادات كلها لا تقبل إلا عن اختيار ، ثمثلة النية في أداؤها ، وكذلك شئون المعاملات الأسرية والمالية ، قبولها مرهون بالمشيئة أيضا(٥) .

ومع ايثار الاسلام للارادة الفردية في العمل من الإنسان فانه لا يوانى في قبول فرض **الانزام اذا توقيف صالح المجتمع عليه** : كعدم تسليم الأموال الي أيدي السفهاء ، وانفزازها من أيدي الأعداء ، واعلان المرابين بالحرب من اليه ورسوله ، وإيقاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الأهلية في الاستمرار في الزوجية . . . وغير ذلك مما يزخر به الفقه الاسلامى .

ومع ذلك يبنى ايثار العمل بارادة الإنسان الفردية الحرة هو الأصل المقرر في الإسلام . . . ومن ذلك أنه فرض **الزكاة كعبادة** ، وهى جزء معين من المال يجب إخراجه كل عام من أصحاب الأموال بنسبة محددة ، وقد فرضها الإسلام تأمينا للصالح العام ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز . وفرضها يجب على المكلف صاحب المال أداؤها واذا كان يبغى إكراه الممنوع عنها على دفعها ولو بحاربته كما وقع في قتال الخليفة الأول أبى بكر لانعى الزكاة ، فان الإسلام قد قرر أن هذه الزكاة عبادة حتى يميل بها الى المشبئة والذاتية ويدفع عنها صورة الانزام والوجوب في الأداء حتى تؤدي عن رضا وبتعة نفسية وابتغاء القربى الى الله .

(١) النحل : ٧١ (٢) الذاريات : ١٩

(٣) المعارج : ٢٤ ، ٢٥ (٤) التوبة : ٥٤

(٥) راجع ما بسطناه عن هذا الأساس الاسلامى الجليل في الجزء الاول من هذا الكتاب : « مشكلات انحكم والتوجيه » ص ٧٤ وما بعدها .

« ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش ، قليلا ما تشكرون » (١)

« أفرايتم ما تحرثون . أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون » (٢) « أفرايتم
الماء الذي تشربون . أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون » (٣) « أفرايتم
البار الذي يورون . أنتم أنشأتم تنجرتها أم نحن المنشئون » (٤) .

فإذا كان المسلم مأمورا بأن يلتزم في تحصيل المال وتنميته في حدود الله ،
فهو مأمور بأن ينفق في سبيل الله وفيما دعاه الله الى الانفاق فيه لصالح
المجتمع أو لصالح من عداه من الأفراد في هذا المجتمع زيادة عما يؤديه من
الزكاة . . . وهو يفعل ذلك عن ايمان بالله ، لا عن اكراه فيه واضطرار اليه ،
فهو صاحب المشيئة والاختيار في أدائه . ونهج الاسلام أن تكون القرينة
الأخلاقية وليس الزام السلطة هي قانون الحياة الإنسانية في المجتمع
الاسلامي . ومن هنا يأتي تحذير القرآن من فتنة المال وكذلك ترغييه في الانفاق
الى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنوا للإيمان به أو على الأقل ركنا
أساسيا فيه — ليخلق الجو النفسي الصالح لدى الانسان كي يمارس في المال
اسنوك المستقيم بهحض اخياره ومشيئته دون الزام وقهر .

و « سورة الليل » تقرن الانفاق بالايمان ، والبخل بالكفر :

« فاما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . واما
من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى » (٥) « فأنذرتكم
نارا تلظى . لا يصلها الا الأشقى . الذي كذب وتولى . وسيجنبها الاتقى .
الذي يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه
الاعلى . ولسوف يرضى » (٦) .

و « سورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكا ايجابيا في اداء الضعيف
وصاحب الحاجة ومنعه من أن يصل الى حقه في مال الأفراد مساويا لمن يكذب
بالدين :

« أرايت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحض على
طعام المسكين . فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم
يراعون . ويمنعون الماعون » (٧) .

والقرآن يعتبر الانحراف عن تداول نعم الله بين عباده جحودا لها

(٢) الواقعة : ٦٣ ، ٦٤

(٤) الواقعة : ٧١ ، ٧٢

(٦) الليل : ١٤ — ٢١

(١) الأعراف : ١٠ .

(٣) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩

(٥) الليل : ٥ — ١٠

(٧) سورة الماعون .

« والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكتم إيمانهم فهم فيه سواء ، أفبينه الله يحددون »؟؟؟(١) .

وهو يعتبر هذا التكافل بين الأفراد حقا مقفرا لا من فيه ولا استعلاء
« وفي أموالهم حق للسائل والمحروم »(٢) . « والثين في أموالهم حق معلوم .
للسائل والمحروم »(٣) .

والإسلام — في أساسه الأصيل كذبن — ينفر من الإكراه الخارجى ومن
الزام الإنسان للإنسان بشئ يؤديه ويؤثر أن يكون عمل الإنسان نرحبه
لاختياره ومشيتته وأن يكون بوحى ضميره ومن واقع ذاته . . فهو يتطلب
من الفرد الإنفاق عن إيمان ورضا ، وينمى على قوم « . . . وما منعهم أن نقبل
منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم
سكارى ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم كارهون »(٤) !!

والعبادات كلها لا تقبل إلا من اختيار ، تمثله النية في أداؤها ، وكذلك
شئون المعاملات الأسرية والمالية ، قبولها مرهون بالمشيئة أيضا(٥) .

ومع ايثار الإسلام للارادة الفردية في العمل من الإنسان فانه لا ينوانى
في قبول فرض الالتزام اذا توقف لصالح المجتمع عليه : كمدم تسليم الأموال
الى ايدى السفهاء ، وانتزاعها من ايدى الأعداء ، وعلان الماربين بالحرب من
الله ورسوله ، وأيتاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الأهلية في الاستمرار
في الزوجية . . . وغير ذلك بما يزخر به الفقه الإسلامى .

ومع ذلك يبقى ايثار العمل بارادة الإنسان الفردية الحرة هو الأصل
المقرر في الإسلام . . . ومن ذلك أنه فرض الزكاة كعبادة ، وهى جزء معين من
المال يجب اخراجه كل عام من أصحاب الأموال بنسبة محددة ، وقد فرضها
الإسلام تأمينا للصالح العام ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز .
وبفرضها يجنب على المكلف صاحب المال أداؤها وإذا كان يبغى إكراه الممتنع
عنها على دفعها ولو بحاربه كما وقع في قتال الخليفة الأول أبى بكر لمسمى
الزكاة ، فان الإسلام قد قرر أن هذه الزكاة عبادة حتى يميل بها الى المشيئة
والذانية ويدفع عنها صورة الالتزام والوجوب في الأداء حتى تؤدي عن رضا
ومتعة نفسية وابتغاء القربى الى الله .

(٢) الذاريات : ١٩

(١) النحل : ٧١

(٤) التوبة : ٥٤

(٣) المعارج : ٢٤ ، ٢٥

(٥) راجع ما بسطناه عن هذا الأساس الإسلامى الجليل في الجزء الاول
من هذا الكتاب : « مشكلات الحكم والتوجيه » ص ٧٤ وما بعدها .

وان اسلوب القرآن في الحث على الانفاق من الأموال عدا الزكاة معادل لاسلوبه في الحث على الايمان به . . . النداء والدعوة ، والتوجيه والاقتناع .

« ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من انفسهم كمثل جنة بربوة اصابها وابل فانت اكلها ضعفين ، فان لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » (١)

« من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله اجر كريم » (٢)
« وانفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة واحسنوا ، ان الله يحب المحسنين » (٣)

« ويسالونك ماذا ينفقون قل العفو ، كذلك بين الله لكم الايات لعلمكم تتفكرون » (٤)

وطالما ان الانفاق في سبيل الله وراء الزكاة يتبع اختيار الانسان ودرجته في الايمان ، فليس هناك مقياس معين « للعفو » في المال وليس هناك مجال للاختلاف لانه ليس هناك مكان للطلب والالزام ، والامر موكل الى ايمان المؤمن وتقديره وتقربه الى الله وأمله في رضاه .

وما نوعه الفقه في « الأحكام » مما هو واجب او مندوب في شأن ما يطلب اداؤه من الانسان ليس الا توضيحا لقدر الضرورة في كل من هذه الاحكام . . وما يكون مندوبا اليوم قد يكون واجبا غدا ان دعت الضرورة ، ولكن الواجب لن يكون مندوبا في أى وقت لانه من اصول المجتمع ومقومات بقائه بحكم الفطرة والسنة الطبيعية .

وفي نظري ان ما قرره الاسلام للانسان على الانسان في المال هو حقوق ، ليس فيه مكان لتبرع ، وتسمية التبرع بالاحسان تجاوز صارخ . . .

واذا كان الاسلام قد أثر بالنسبة « لحق الله » ان يدمنه صاحب المال في جزء منه من ذاته وبارادته الخاصة فان هذا لا يغير من كونه « حق الله » على أية حال . . . ومهما كانت الطريقة التي يؤدي بها حق الله ، فهو « حق الله » أولا واخيرا . . .

والبر قد ورد في القرآن تعبيرا عن الايمان الصادق « . . . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه

(٢) الحديد : ١١

(٤) البقرة : ٢١٩

(١) البقرة : ٢٦٥

(٣) البقرة : ١٩٥

نوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ، واقام الصلاة وآتى الزكاة ...» (١) .

والاحسان انما ورد في القرآن تعبيراً عن صدق الايمان « ... انهم كانوا قبل ذلك محسنين . كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون » (٢) « وفي اموالهم حق للسائل والمحروم » (٣) . « وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء » (٤) . « والله يحب المحسنين » (٥) .

ونعرض فيما يلي تفصيل صور من التكافل في نظام الاسلام : منها ما هو أصيل مقرر بحكم نصوص الاسلام المقدسة في مصادره الأصلية ، ومنها ما هو ثمرة الاجتهاد والحاجة وينبغي تقديره في ضوء الأصول الشرعية الثابتة.

*** * ***

(٢) الذاريات : ١٦ ، ١٧
(٤) آل عمران : ١٣٣ ، ١٣٤

(١) البقرة : ١٧٧ .
(٣) الذاريات : ١٩
(٥) آل عمران : ١٣٤

الفصل الثانى

تكافل الإسلام وعبادة الزكاة

ان ضروب الرعايات الاجتماعية التى يؤديها المجتمع الماركسى لأفراده ، أو يؤديها المجتمع الديمقراطى الرأسمالى لأفراده أيضا تحت ضغط التهديد الماركسى . . . تتفق مع طابع المجتمع المعاصر الأوروبى فى جبلته ، ذلك المجتمع الذى تخلف عن المجتمع الحديث بعد الثورة الفرنسية ، وهو الطابع المادى ، الذى يصحبه الزام القانون ، عن طريق السلطة التنفيذية فى الدولة .

فقلما يكون هناك عطاء مادى واجب الأداء فى هذا المجتمع بدون منابىل مادى سبق أدائه ، اذ كل ما يؤدى فى المجتمع هنا من خدمات أو من صنوف الرعاية . . يؤدى وفاء من جانب الدولة للالتزامات التى التزمت بها . . لقاء ضرائب حصلتها ، أو لقاء أقساط تأمين شهرية استتطعت بها من أجور العاملين .

ولذا : نرى النظام البرلمانى الديمقراطى : أن مهمة المجالس السيادية الأولى فيه . . تتمثل فى الرقابة على مصروفات الحكومة ، باعتبار أن هذه المصروفات هى من أموال جمعت عن طريق الضرائب أو أقساط التأمين لقاء خدمات معينة . . يعود نفعها المشترك على دافعى الضرائب ودافعى أقساط التأمين . . . بينما ينفذ النظام الماركسى فى الحكم هذه الالتزامات باعتبارين :

الاعتبار الأول : أن الدولة فى هذا النظام . . تجبى الضرائب ، وتحصل أقساط التأمين على نحو ما فى النظام الرأسمالى سواء بسواء . . فهى ملتزمة بمقابل ما تجبى من ضرائب وتحصل من أقساط التأمين . . وهذا المقابل هو الخدمات العامة ، والرعاية الاجتماعية .

الاعتبار الثانى : أن الدولة فى هذا النظام . . هى ربة العمل ، وبالسكة المال . . ولذا : لمصلحة المال والعمل معا . . لمصلحة الإنتاج . . أن نقدم الدولة

انخدمات العامة ، وتكفل الرعاية الاجتماعية للعمال ، الذين هم يكونون طابع انتظام في هذه الدولة .

وعلاقات الأفراد في كلا النظامين اذن . . يسودها الالتزام ، والالتزام . . . يسودها الزام الأفراد من قبل الدولة ، والالتزام الدولة قبل الأفراد . وإذا التزمت الدولة قبل بعض الأفراد ، دون الزامهم بمقابل . . كان مجال هذا الالتزام ، مع عدم الالتزام ، ضيقا : كجبال رعاية الأولاد في الأسر التي دخلها أدنى من الحاجة الضرورية . . والطاعنين في السن . . وأصحاب الأمراض المزمنة . . والعاجزين عن العمل والآخرين الذين يقعون تحت ضغط الحاجة . . مما يعرف في نظام الحكم المعاصر : (Social Welfare)

وهذه الرعاية الاجتماعية . . ادخلت حديثا في نظام الحكم في المجتمع المعاصر . . نحت ضغط نداء الاشتراكية . . . ثم تهديد الماركسية للنظام الرأسمالي الغربي . ولم يتبلور ، أو لم يتحدد مجالها على نحو ما هو عليه الآن . . الا في أعقاب الحرب العالمية الثانية . . وعلى الأخص في العشر سنوات الأخيرة من الحرب الباردة بين الشرق ، والغرب .

وربما لو لم يكن الصراع الأيديولوجي القائم الآن بين كتلتى النظام الاشتراكي والنظام الآخر الرأسمالي . . لضاق على الأقل مجال هذه الرعاية الاجتماعية . . ان لم ينعدم . لأن الطابع المادى الغالب على كلا النظامين لو ترك شأنه يأخذ طريقه . . لا يحفل إلا بالمنفعة المادية وحدها . . والا بالمقابل المادى والا بالمجادلة المادية . . دون احتفاء بالجانب الانسانى . . فهو آخر أمر يعنى به أى واحد منهما .

ان هذا الصراع الأيديولوجي بين نظام الحكم المعاصر . . يحمل النظام الاشتراكي ، على أن يروج لما يدعى استهدافه : من : رفع استغلال المال للاعتبار البشرى . . وتأكيد الانسانية وحدها في تقييم الأفراد . . والمحافظة على بقاء المجتمع انسانيا ، يسوده التعاون والمحبة ، كما يحمل النظام الآخر المقابل له ، وهو النظام الرأسمالي ، حتى لا يجعل بقاء نفسه . . على أن يضرب الأمثال عمليا على أن ترك المال بيد الأفراد . . لا يعطل فيهم النزعة الانسانية . . وبالتالي لا يعوق دون أن يقوم هناك في نظام الحكم الديمقراطي . . جو التعاون والمحبة بين أفراد المجتمع ، وأن يقوم هذا الجو مع ذلك باختيار الانسان وحيثه ، وليس باكره الدولة والزامها .

لكن الاسلام ، باعتبار أنه يدعو الى : « الخلقية الانسانية » ، ويوصل نعاليمه من أوامر ونواهي ، على الضمير الانسانى وحده . . يجعل : الرعاية

الاجتماعية ضربا من ضروب العبادة ، يتقرب بها الانسان الى ربه .. يتقرب بها المؤمن الى الله . واذ يجعلها عبادة .. يجعل أداؤها واجبا بالزام الفرد نفسه بالايمان بالله وبالوحي ، ككل .. وليس باكراه الدولة ، لولا وبالذات . واذ يجعل العبادة اقربى الى الله .. يضمنها الحافز النفسى على الاداء . وهو حافز الرغبة والامل .. حافز الحصول على رضا الله وهو امر لا يعدله فى نفس المؤمن .. دنياه التى يعيش فيها ، ويحصل متعها : « ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله ، وتثبيتا من أنفسهم ، كمثل جنة بربوة أصابها وابل ، فانت أكلها ضعفين .. فان لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » (١) .

... عبادة الزكاة :

وان العبادة التى لمرضها الاسلام وجعل غايتها : الرعاية الاجتماعية فى مجتمعه .. هى عبادة الزكاة وهى عبادة تؤدى كل عام .. على الانسان نفسه .. وعلى ما يملكه .

● فتؤدى زكاة الفطر كل عام من الانسان .. ويؤديها عن جميع افراد الأسرة .. ربا ، وهو الملزم بالانفاق عليها .

● وتؤدى زكاة الثروة الحيوانية .. من ابل ، وماشية .. عندما تبلغ نصابا معينا .. وينسب مختلفة .

● وتؤدى زكاة التجارة فى السلع التى تتداول ، وعروض المبادلة .. بعد مضى عام على ممارسته التجارة فيها بنسبة ربع العشر .. من القيمة الكلية عند مضى العام ..

● وتؤدى زكاة الزروع والثمار فيما يخرج من الأرض ويكون حصيلة الانتاج الزراعى .. بنسب ما بين عشر الانتاج ، ونصف هذا العشر .. تبعا للمشتة واليسر فى الانتاج .. وتبعا لاختلاف السقى ان كان بالنضح أو بغيره .

● وتؤدى زكاة المدخرات من ذهب وفضة .. عن المدخرات من أموال نقدية ، محبوسة عن التداول والاستغلال ، اذا بلغت نصابا معينا .. متنا درهم عن الفضة وعشرين ديناراً من الذهب (٢) .. وبقي مدة عام محبوسا عن التداول ... بنسبة ربع العشر من رأس المال ... خمسة دراهم من الفضة ، ونصف دينار من الذهب .

(١) البقرة : ٢٦٥ .

(٢) أى ما يعادل ٦٢٤ جراما من الفضة ، ٨٩ جراما من الذهب بسعر السوق والأفضل أن يتوهم المال بالفضة مراعاة لحق الفقير . (الناشر) .

● يؤدى زكاة عما يكتشف من معادن ، هى ذهب وفضة أو مقومة بهما ، أو عما يعثر عليه من أموال نقدية مدفونة « ركاز » . . . بنسبة الخمس لما يوجد .

وهذه الصنوف من الملكية والاقتناء . . . هى التى كانت تصور ضروب الخروة القومية على عهد المجتمع الإسلامى . . أيام الرسول عليه الصلاة والسلام . . . وهى كذلك بصور الأنواع الأساسية لكل ثروة قومية فى أى مجتمع بدائى أو حضارى . اذ الصناعة فى المجتمع الصناعى هى : عمل اضافى للانسان فى هذه الأنواع الأساسية نفسها . وهى تزيد فى قيمتها . . أكثر من أن تزيد فى أعدادها وخاماتها ، وهى أشبه بالتجارة فى أن القيمة الزائدة عن طريقها . . تعبر عن الجهود البشرى الممثل فى عمل الانسان ومهنته ، وأخيرا : اسلم المصنعة يستداول عن طريق التجارة . . فزكاتها هى زكاة تقويم لراس المال عند مضي العام على العمل فيها ، فصاحب المصنع سيقوم ما عنده من سلع مصنعة بسعر البيع الى الوسيط ، وكذلك الوسيط ، وهو التاجر سيقوم بنفس هذه السلع بسعر البيع الى المستهلك .

واذن : مصادر أموال الزكاة هى :

الانسان :

والانتاج الزراعى والحيوانى ،

وسلع التجارة وعروضها . . أولية . . أو مصنعة ،

والنقود . . المقومة بالذهب والفضة . . غير المستثناة فى انتاج . . أو فى تجارة .

وهذه المصادر فى جملتها . . هى كل ما للانسان . . من نفسه . . ومما يملك من عمل . . تجسد فى مقتنيات يفتتها . ونسبة ما يخرج منها كل عام من : العشر . . الى ربع العشر ، من الانتاج الكلى من قيمة رأس المال حسبما هو مفصل فى جداول الزكاة ، طبقا للأحاديث الصحيحة فى ذلك .

ونسبة الزكاة من الانتاج الكلى أو من قيمة رأس المال على هذا النحو . . كفيلة بجعل الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الإسلامى . . ضمانا لأبعاد شيع الحاجة من المجتمع . . سواء اكان سببها : وضع للانسان يطول أجله . . أو وضع طارئ مؤقت ينتهى فور استدراكه .

ومن تحديد مصرف الزكاة الواجبة . . على نحو ما جاء فى قوله تعالى :

((انما الصدقات : للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة

قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفي سبيل الله . . ، وابن السبيل ،
 . . . فريضة من الله . . والله عليم حكيم (١) .

... يتضح أن أهدافها في المجتمع . . . في إطار التكافل بين أفرادهم
 هنو :

● "الوقاية من مآله حابة الأكل والشرب . . .

● والتمكين من تحقيق الاعتبار البشري للإنسان . .

● وحماية القيم العليا في المجتمع من التدهور . . أو من اللابلاية بها . .

● واستمالة بعض الأعداء الى جانب المجتمع الاسلامى ، ان كانت
 همتك مصلحة في ذلك . . .

... فالفقراء . . . والمساكين . . يمثلون الجانب الاول من جوانب هذا
 الهدف . ويدخل في إطار الفقراء : رعاية الأولاد في الأسر التي دخلها أقل من
 الحاجة الضرورية . . . والطاعنين في السن . . وأصحاب الأمراض المزمنة . .
 والعاجزين عن العمل . . بينما يدخل في دائرة المساكين . . الآخرون الواقعون
 تحت ضغط الحاجة .

... والأرقاء ، على عهد قيام المجتمع الاسلامى . . وأشباههم اليوم في
 الشعوب التي يحكمها الاستعمار الخارجى العسكرى أو الأيديولوجى يصورون
 الجانب الثانى في جوانب هذا الهدف . . وهم أصحاب حاجة . . ولن تكن
 حاجتهم من أجل الأكل والشرب . . ولكنها الحاجة الى الحرية الانسانية
 والتمرداد الاعتبار البشرى . . وهم من أجل ذلك موضوع للمعاونة والمساعدة .

ويمثل الجانب الثالث من جوانب هدف الزكاة . . . الغارمون وهم

١ - من يتحمل دينا لدفع فئته في مجتمعه . . وبغية اصلاح ذات ابين
 في قومه . . ثم يضطره ذلك الى الحاجة . . فيعطى من الزكاة حتى يطفى
 حاجته . . وينتهى الأمر عند ذلك . .

٢ - ومن اجتاحت ماله جائحة ، كتعرضه للسيل أو الحريق . . فاصبح
 ذا حاجة . . فيعطى حتى يستقل بقوام معيشته . . وينتهى الأمر عند ذلك
 أيضا .

٣ - ومن أصابته المفاة . . بشهادة ثلاثة من عقلاء قومه . . فيعطى
 حتى يستقل بقوام معيشته . . ثم ينتهى الأمر عند هذا الحد أخيرا .

(١) التوبة : ٦٠

فهؤلاء الأصناف الثلاثة عندما يعوضون عن دينهم ، أو عن مالههم ... يشعر من اسندان منهم : ان المجتمع وراء قيمة العليا . فلا يدخر وسعا في المستقبل في التضحية في سبيلها ... كما يتأكد من أصيب في ماله ، وفي قوام عيشه بسبب طارئ خارج عن ارادته . . أن المجتمع متضامن معه ، وأنه لا يتركه وحده عرضة للجوائح والملمات . . وعندئذ يشتد إيمانه بمجتمعه ويزداد عنده مدى استعدادة مستقبلا في سبيل بقائه والارتباط بأفرادة ... فهو اليوم قد عوض من المجتمع وأعيد اليه ماله . . فلا أقل من أن يشارك غدا مع الآخرين في دفع الكوارث عن غيره . . بالاستمرار في أداء الزكاة الواجبة . . وربما في أداء ما هو أكثر منها .

واصلح ذات البين قيمة عليا . . والتضامن عند الشدائد ، ودمع الأحداث . . قيمة عليا كذلك . . فعند الغارمين من مصارف الزكاة الواجبة . . يثير الانتباه بالوعى الرشيد الذى تضمنته رسالة الاسلام الى الثغرات التى ينفذ منها عادة دواعى الفرقة والضعف في المجتمع . . كما يشير الى أن سد هذه الثغرات جعله الاسلام أمرا مفروضا لمرضا عينيا على كل من يملك قدرا معيناً من المال . . وغير متروك للمشينة الشخصية والاختيار الفردى . . ثم : انيس وضع الغارمين في مصارف الزكاة . . يشبه الى حد كبير وضع المؤمنين على أموالهم في المصانع والمتاجر وفي بقية صنوف الثروة ضد الحرائق وأخطار الجو والبحر ، وحوادث التلف . . وما هو الى ذلك ؟ . . ووجه الشبه في أن هؤلاء المؤمنين يدفعون أقساط تأمين على المبالغ المؤمنة بنسبة معينة ولا يسندونها ، وانما يعوضون عندما يذف ، أو يضيع منها . . كما يدفع المكون أنصبة الزكاة المقدرة على أموالهم ولا يستردونها ، وانما يعوض منهم من يثف ماله كله أو بعضه . . بسبب جاحه أو أى سبب احر دربت عليه فاقنه وتاكيد ذلك ؟

والفرق بين الوضعين ، هو : ان المؤمن ارتضى ذلك وتعاقد عليه من نفسه . . بينما المزكى التزمه إيمانه الذى دخله بمشيئته ومحض اختياره كذلك . . ضمن ما التزمه من الاسهام بركاته في مصاريف أخرى وراء الغرم . . وهى مصارف تساعد بطريق مباشر أو غير مباشر على التامين والأمان . . على تامين المجتمع ككل من أضرار صراع الحقد بسبب الحاجة . . والأمان لكل ذى مال من عدم الخشية على ماله . .

والحديث الشريف المروى عن قبيصة بن مخارق الهلالى . . يصور أنواع الغرم في مصرف الزكاة الواجبة أوضح تصوير . . ونصه ، في رواية أحمد ، ومسلم ، والنسائى وأبى داود :

« تحملت حمالة ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
 « أقم : .. حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها » ..

ثم قال : « يا قبيصة أن المسألة .. (السؤال) .. لا تحل إلا لأحد
 ثلاثة :

رجل تحمل حمالة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيبها .. ثم يمك ،
 ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب
 قواما من عيش — أو قال : سدادا من عيش —

ورجل أصابته فاقة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب قواما من
 عيش — أو قال : سدادا من عيش — .

فما سواهن من المسألة ، يا قبيصة ... فسحت يأكلها صاحبها
 سحتا « (١) .

ومفهوم الحديث : لا يمنع دفع العوض للغارمين مرة واحدة وغير مجزا
 أن سمحت موارد الزكاة بذلك . وربما الدفع الفوري مرة واحدة .. هو
 الأليق والأجدر باسترداد الغارم وضعه ونشاطه في المال والعمل فيه .. وهو
 الأليق كذلك بمعنى الانقاذ من الحاجة التي تردى فيها فجأة .. أو في سبيل
 هدف نبيل .. كدفع الفتنة ، والقيام باصلاح العلاقات بين أبناء قومه
 وإعادةتها إلى القوة والتماسك .

... كما يمثل هذا الجانب الثالث من جوانب أهداف الزكاة ، مع
 الغارمين .. سبيل الله ، وابن السبيل :

فسبيل الله .. هو سبيل الدعوة الى قيم المجتمع العليا ، كما جاءت بها
 رسالة الاسلام .. وسبيل الحفاظ على المجتمع ، في بقاءه واستمراره ، وفي
 قوته وتماسكه ، وفي دفع أخطار الغزو والتحدى له أو لمبادئه .

... وابن السبيل .. هو كان من يتعرض في سفره وانتقاله من مكان
 الى آخر .. للحاجة . فتسد حاجته من الزكاة الواجبة .. بمقتضى حق
 التضامن والتكافل بين المسلمين .. واشسعارا له برعاية الأخوة واحترام
 المجتمع لكرامة إنسانيته .

والاسلام اذ يجعل مصرف الزكاة الواجبة عامة ، مرتبطا بالافتقار

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ، ص ١٧٨ .

« من سأل وعنده ما يغنيه .. فانما يستكثر من حجر جهنم .
 قاتلوا : يا رسول الله ، وما يغنيه ؟
 قال : ما يغديه .. أو يعشيه » (١) .

وبهذا التحديد .. وبهذا الوعيد كذلك .. يحاول الاسلام أن يخفف من صور الادعاء والتحاييل في صرف الزكاة على غير مستحق لها .. يحاول أن يكون أثر الزكاة نافذا في القضاء على الحاجة في المجتمع لينصرف نشاط الأفراد الى البناء .. بدلا من أن يتوجه نشاط بعضهم الى اتحد أو الى السلبية في العلاقات ..

● والجانب الآخر في هدف الزكاة .. استمالة الأعداء الى جانب المجتمع الاسلامي عن طريق ما يسمى : بالمؤلفة قلوبهم . وهم أولئك الذين يقبلون على الانضمام الى المجتمع من الأجانب عنه بإعلان الايمان بعبادته .. لقاء مساعدة مادية هم في حاجة اليها .. حتى اذا خاصتهم اقوامهم أمكنهم أن يدبروا أمر أنفسهم في المعيشة ولو مؤقتا .

وربما يكون هذا المصرف أكثر نفعا في بداية تكوين المجتمع .. منه بعد قيامه .. لأن ايمان المؤلفة قلوبهم بالقيم الجديدة لمجتمع جديد .. لا يذهب بهم بعيدا الى درجة التضحية بالانفس والأموال والأولاد .. كما هو شأن الايمان المتمر البناء . ولكن مع ذلك يؤثر في قوة الخصوم ، ويضعف من تماسكهم في تحديدهم للمجتمع الجديد . ويؤثر كذلك عندما تجد خصومات أو عداوات للمجتمع الجديد من أعدائه .. فيكون اعطاء المؤلفة مدعاة للإعلان من جانب بعض الأعداء بقيمة المجتمع الاسلامي وباعتباره ، مما يترتب عليه حتما ... الاستنكار الضمني لعداوة الأعداء وخصومتهم ، منهم أنفسهم .
 ... فمصرف المؤلفة قلوبهم .. أسلوب للحفاظ على المجتمع الاسلامي والدفاع عنه وعن قيمه ، وهو نكتة يستغل عند الحاجة اليه .. وليس للترغيب في الايمان بالله لذات الايمان بالله أو لكثير عدد المسلمين والمؤمنين ، كما قد يعلل بذلك .

وإذا كانت هذه الجوانب جميعها تحدد هدف الزكاة .. فليس بلازم أن يصرف ما يجمع من الزكاة فيها كلها في آن واحد .. وانما تدخلها الأولوية لبعضها .. والأرجاء للبعض الآخر منها ، اذا اقتضت ذلك مصلحة عامة . وتفصيل المصارف في آية الزكاة السابقة .. لا يقصد منه وجوب الصرف للجميع في وقت نحصيل الزكاة . وانما الغرض منه تحديد المصارف والأبواب .. بحيث لا يخرج الصرف عنها .. ويتجاوزها الى مصارف أو أبواب أخرى .

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٧١

ومن هنا لا يجوز صرف الزكاة في خدمات عامة أخرى : كالتعليم .. والمواصلات .. والصحة ، وكل ما يوفر أسباب الحياة السهلة . بل ذلك من شأن الأفراد خاصة ... على معنى : أنهم يجب عليهم أن يعنوا بها متعاونين في القيام بها .. أو أن يقوم بها بعضهم متبرعا .. أو مباشرة للعمل ، يدر عليه عائدا ومنفعة ، يؤديها الآخرون في مقابل انتفاعهم بهذا العمل .. عن طريق شركات .. أو مباشرات فردية خاصة .

فإذا لم يتم بها الأفراد ، متعاونين ، أو مشتركين ومستثمرين لمال ، ورأى الإمام ضرورتها .. ألزم بها وحصل نفقاتها من المنتفعين بها . ويصرف من عائدها على العاملين في مشروعاتها .. كما يصرف من الزكاة على العاملين فيها .

واستثمار المال الخاص في مشروعات عامة ... أمر يقره الاسلام ، طالما هناك مصلحة في استثماره وعلى شريطة أن يجنب الاحتكار والاستغلال .
... والتعاون في هذه المشروعات .. أدخل في اقرار الاسلام وتجويزه إياه لبعده عندئذ عن الاستثناء ...

والتبرع بها من القادرين عليها ... أكثر مشروعية ، لتمحاضها للخير وقتئذ .. وتأكيد بعدها عن اضرار الاستغلال والاستئثار .

والدولة في المجتمع الاسلامي يجب أن لا تعطل تحصيل الزكاة .. اكتفاء بفرض الضرائب ، أن هي أخذت بنظام المجتمع المعاصر .

... كما يجب أن تبقى الدولة على انفصل بين حصيلتي النوعين ؛ إذا ما ألزمت الأفراد بضرائب أخرى .. إبقاء على تحقيق هدف الزكاة وتأكيدا من الوفاء بالتزامات مصارفها . لأن الوفاء بالتزامات مصارف الزكاة يعود على تماسك المجتمع ، ويخلص علاقات أفراد من شوائب الحقد والضعف .. بينما أداء الخدمات العامة التي تفرض الضرائب الأخرى لتنفيذها ، تربط بمستوى الحياة والحضارة المادية ، وبمجموع الأفراد الذين تؤدي لهم هذه الخدمات .

... الزكاة ترتبط بتصفية النفوس وبثائها على المحبة والتضامن في المجتمع .. والضرائب تحصل لترقية مستوى الخدمات ، وتيسير سبل الحياة ، ومتمعة العيش المادية لأفراد المجتمع .

وما يلزم به الاسلام كعبادة يجب أن تؤدي .. يتصل أولا وبالذات بقوام حياة الفرد أو حياة المجتمع .. قبل أن يتصل بالمستوى الحضاري المادي . فعبادة الصلاة والصوم تتصلان مباشرة بتقويم الفرد في سلوكه وفي مواقفه

من الكفاح والصراع من أجل القيم العليا في الحياة .. بينما عبادتنا الزكاة والحج تستهدفان مباشرة : علاقات الأفراد بعضهم ببعض .. في قوتها وتماسكها ..

ومن هنا نظام الدولة في المجتمع الحضارى المعاصر في فرضه الضرائب وتحصيلها للقيام بالخدمات العامة للأفراد .. لا يختلف مع المصلحة العامة التى يقرها الاسلام كتاعدة أولية في الحفاظ على المجتمع .. وفي الوقت نفسه يتفق مع مقتضى العقد الاجتماعى الذى تأسست عليه الدولة في هذا المجتمع . وهذا العقد يتضمن الاختيار غير المباشر من الأفراد بقبول فرض الضرائب وتحصيلها . على أن الجانب السياسى في هذا النظام المثل في : سلطة الأفراد في التشريع ، والرقابة .. تعبر آخر عن المشيئة الفردية في قبول الضرائب والتزام أدائها .

أما النظام الاشتراكى فقد التزم من أول الأمر عند قيامه .. باصلاح ذات البين .. وباعادة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الى الوضع الطبيعى بتحقيق العدل واتاحة الفرص المتكافئة . وهو نظام تدفع به ظروف المجتمع الى حين ، ومن أجل ذلك لا تتحسس فيه المشيئة الفردية .. ويقدر ما يستهدف من الزام .. لتصحيح وضع العلاقات . وهنا لا يمانع الاسلام من فرض الالتزام اذا غلبت الأهواء المشيئة الفردية .. وجنحت بها الى الانحراف والاعتداء على حقوق بعض الأفراد المشروعة .

وفي كلا النظامين الديمقراطى والاشتراكى .. فرض الضرائب وتحصيلها لا يعنى من أداء الزكاة وتحصيلها ، اذا أخذنا بهما المجتمع الاسلامى المعاصر . مهما كان شأن : « الرعاية الاجتماعية » فيهما أو في واحد منهما .

اذ الرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع الحديث والمعاصر مهما بلغ أمرها من اتساع دائرتها وتشعب أنواعها .. فانها قطعاً تترك التعويض عن أموال الأفراد التى تصيبها الجوائح الى : التأمين وشركائه .. بينما يجعله الاسلام أحد مجالات الغرم في مصرف الزكاة .

وما جعله الاسلام هنا أمس « بخلقيته » وبطبيعة النضامين الانسانى في المجتمع ..

وما اعتبره نظام المجتمع الحديث والمعاصر هناك في هذا الشأن ... اقرب الى الطبيعة المادية في غايته .. والى روح ايديولوجيته انهادفة الى العناية بالمنافع ومبادلتها ، وربط القيمة بالاننتاج المادى ، دون شىء آخر وراءه .

وهذا الفرق يدل مرة أخرى على أن النظام الإسلامى شىء ، والنظام
الفلسفى الإنسانى للمجتمع الحضارى القائم الآن .. شىء آخر .. ولا يمكن
عندئذ أن يستعاض به عنه .

على أنه من جانب آخر ' أن نظام ما يسمى بـ « الرعاية الاجتماعية »
في المجتمع المعاصر .. لا يتعدى مصرف : « الفقراء والمساكين » من مصارف
الزكاة في الاسلام . وبقيت بعد ذلك الغايات الانسانية الاجتماعية الأخرى في
مصارف الزكاة ، بعد انقراض المسكنة وهى غايات :

● التمكين من تحقيق الاعتبار البشرى للإنسان المستذل ، بمساعدته
على التحرر واستكمال حريته الانسانية ،

● وحماية القيم العليا في المجتمع من التدهور ، أو من اللامبالاة ، من
جانب الأفراد بالدعوة والتضامن العملى .

● والتفتيت السلمى لجبهة الأعداء ، باستمالة المؤلفة قلوبهم من الأعداء .

وهى غايات ان عنى المجتمع الحديث ببعضها كالتفتيت السلمى لجبهة
الأعداء مثلا .. فعنانيته بها قد تطمس القيم العليا نفسها ، عندما تتحول هذه
العناية الى تفتيت كيان المجتمعات الانسانية الأخرى نفسها .. بغية السيطرة
عليها واذلالها ، كما وقع من جانب الاستعمار الغربى الصليبي للمجتمعات
الاسلامية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .. وكما يقع الآن منه ،
أو من الاستعمار الايديولوجى الالحادى الماركسى في صورة أو في أخرى .. في
المجتمعات الاسلامية المستقلة حديثا ..

وبالإضافة الى ذلك .. قلما يستهدف المجتمع الحضارى المعاصر تحقيق
الاعتبار البشرى للإنسان المستذل .. أو حماية القيم انعليا من التدهور
أو من اللامبالاة في المجتمع . لأنه يهتم في الدرجة الأولى بالمنافع أو بجاه الحكم
.. وأن استذل الإنسان المحكوم في سبيلها .. أو أهدرت انقيم العليا
تحت أقدامها ..

فهو نظام دنيوى وعلمانى ..

أو نظام مادى الحادى .

وكلاهما : اما أن يتجاهل الروحية .. أو يكثر بها .. أى لا يقيّمها .
وبذلك يطرح هذه القيم وراء ما يعنى ويهتم به .

... الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني :

ويتضح من هذه المفارقات بين الزكاة في نظام المجتمع الاسلامي ، والرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع المعاصر .. ان الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني . وهو ذلك المجتمع الذي يؤمن بالقيم الانسانية كهدف اصيل ، وراء الحضارة المادية .. وأنه بتحديد مصارفها على النحو الذي جاءت به الآيات القرآنية الكريمة ، لا يترك ثغرة ينفذ منها وهن .. الى العلاقات بين الأفراد في المجتمع لسبب من الأسباب .

... لا يترك صاحب الحاجة وشأنه وحده مع حاجته .. تصارعه وهو يقاومها .. وقد ينجح في المقاومة ، وكثيرا ما يسقط ضحية في مخالب الفقر والعوز .

... ولا يترك مستذلا ومستترقا : يشعر بنقصه في الإنسانية ، وبقلة وضعه في الاعتبار البشري .. يعيش في عزلة المذلة .. ولا يعرف لنفسه رأيا .. وان عرف الرأي الصحيح لا يقدر على أن يعلنه ، فضلا عن أن ينفذه ..

... ولا يترك مضحيا في سبيل مصلحة عامة ، ولا متعرضا للجوائح والملل ، يحس بندم على ما فعل ، أو يندب حظه لكونه عضوا في مجتمعه ..

... وانما الجماعة مع كل فرد فيها .. والفرد فيها في سبيل الجماعة .. ويد الله معها عندئذ ..

نظام المجتمع الحديث أو المعاصر الديمقراطي الرأسمالي أو الاشتراكي .. هو نظام المستوى المادي ، وتفكك العلاقات الانسانية . وقلما يصل الى رفاهية الجميع ، أو الى مستوى مادي موحد أو قريب بعضه من بعض في المعيشة .. وقلما يبقى كذلك على علاقة متألفة بين فرد وآخر ، لأن استهداف المنافع المادية وحدها في علاقات الأفراد وفي غاية المجتمع .. تقلل من قيمة الاعتبار الانساني ، الذي تقوم عليه الروابط القوية في البناء والعلاقات .

وليس معنى : ان الاسلام يستهدف انسانية العلاقات في مجتمعه ، ومن أجل ذلك فرض نظام الزكاة وجعلها عبادة ... لا يريد حضارة مادية ، ولا رفاهية مادية ، ولا رفعا لمستوى المعيشة المادي . لأنه اذ يقول :

« قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون » (١) ...

.. لا يمكن أن يحول دون المستوى الحضارى المادى ، ودون رفع مستوى المعيشة المادية : سواء عن طريق الخدمات العامة .. أو التوسع فى فرص العمل ... أو استخدام العلم والتكنيكية فى الصناعة أو فى زبادة الانتاج.

فالجاء الأول من الآية السابقة يستنكر تحريم منع هذه الحياة المادية وما فيها من طيبات العيش .. بينما الجزء الثانى منها يبيح هذه المتع والطيبات اباحة دائمة ومستمرة ، ما وجد الانسان على هذه الارض ، ويؤكد هذه الاباحة بالتعقيب فى الجزء الاخير منها ، بأنه لم يعد هنا لبس فى حلها .. فالقول فى ذلك مفصل .. وطريق العلم به ميسر ، لا يحول دونه الا عدم مشيئة الانسان فى العلم والمعرفة .

... ولكن الاسلام باستهدافه مباشرة انلاقات الانسانية فى ذاتها ، عن طريق فريضة الزكاة .. يريد ان يؤكد هذا الجانب فى روابط المجتمع ، ويجعله جانباً أصيلاً فيها ، يسبق الجوانب المادية منها ، اذ عدم تاكيد قد يجر الى التغاضى عنه ، فنسيانه ، تحت اغراء الجوانب المادية فى العلاقات وتحت شديها وجذبها اليها وحدها ، وبذلك ينتهى التعادل فى علاقات الافراد ، وعندئذ تفكك هذه العلاقات .. وربما تحل الشسنة محل الالفه ، وكثيراً ما تحل محلها .

وحل مشاكل التفكك فى العلاقات حينئذ لا يكون .. بتأكيد الجانب المادى وحده وهو الانتاج كهدف للمجتمع وكرابط أصيل فى صلات الافراد بعضهم ببعض . ولا يحول التوازن عند ذلك فى توزيع الثروة القومية او ما يسمى : بالمعدل الاجتماعى ، دون بقاء هذه الصلات منككة ، ما لم يقترن بالمعدل الاجتماعى فى توزيع الثروة القومية .. تأكيد الجانب الانسانى والعمل على جعله ملحوظاً فى الدرجة الاولى فى العلاقات . ولا يتم اطلاقاً جعل الجانب الانسانى ملحوظاً فى الدرجة الاولى فى علاقات الافراد بغير نظام الزكاة كمعبدة رئيسية ، وعلى نحو ما جاء بها الاسلام فى وجوبها وتحديد مصارفها .

والزكاة اذن ليست تبرعاً مرهوناً بمشيئة الانسان .. بل هى حق المال ، واجب الاداء ويقابل الامام من امتنع عن أدائها .

وحديث أبى هريرة ، فى رواية الجماعة عدا ابن ماجه .. لا يترك مجالاً للشك فى أنه واجب على الامام ، وواجب على الأمة .. قتال مانعى الزكاة . ونصه (١) :

« لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان أبو بكر ، وكثير من كثر من العرب ، فقال عمر .. موجه الكلام الى أبى بكر :

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ص ١٢٧

كيف نقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فمن قالها فقد عصم مني
 .. ماله ، ونفسه .. إلا بحقه .. وحسابه على الله تعالى .^١ فقال أبو بكر :
 والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ..
 والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ..
 لقاتلتهم على منعها ..
 فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال .. فعرفت :
 أنه الحق « ... »

... وكذلك حديث عبد الله بن عمر : فيما أخرجه البخاري ومسلم ،
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 « أمرت أن أقاتل الناس .. حتى يشهدوا : أن لا إله إلا الله .. وأن
 محمداً رسول الله ،
 ويقيموا الصلاة .. ويؤتوا الزكاة ،
 فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم .. إلا بحق الإسلام . وحسابهم
 على الله » (١) .

... والزكاة اذن ضرورة من ضرورات المجتمع الاسلامي ، وما يسمى
 بالرعاية الاجتماعية في المجتمع الحديث ثم المعاصر .. جانب من جوانب عديدة
 أمر الاسلام بوجود العناية بها ، قبل أن ينظر فيها المجتمع العلماني ، وينظمها
 المجتمع الاشتراكي الماركسي .

وإذا جاز للمجتمع الأوروبي الحديث ، أو للمجتمع المعاصر اليوم أن
 يفخر : بأنه جعل الرعاية الاجتماعية (Social Welfare) غاية من غاياته .
 وهذا واجب التنفيذ .. لا يتوقف ، على تبرع متبرع ولم يعد احساناً (Charity)
 شأن فخره بذلك في واقع الأمر هو في مواجهة : « صندوق البرعات » بالكنيسة
 كجانب من جوانب الخدمات التي كانت تؤديها الكنيسة — وما زالت تؤديها
 لجتمعتها .

... ولكن في مواجهة الاسلام .. لم تزل « كما أوضحنا » هناك فجوة
 واسعة لم يجزها بعد المجتمع المعاصر الديمقراطي الرأسمالي أو الاشتراكي
 .. حتى يصل الى نظام المستوى في الرعاية الاجتماعية ، الذي ألزم به الاسلام

(١) نيل الاوطار : ج ٤ ص ١٢٧ .

المؤمنين به عن طريق عبادة الزكاة سواء في ابعاد هذا المستوى .. او في القوة الدافعة الى تحقيقه .. او في ضمان الرضاء النفسى بتحقيقه .

ان ما يحكيه بعض رجال السياسة في المجتمعات الاسلامية عن فضل نظام الكنيسة ، ومواجهة حكمها على عهد الفرون الوسطى .
- ان هو الا تقليد لما يردده الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى الآن في مواجهة نظام الكنيسة ، ومواجهة حكمها على عهد القرون الوسطى .

... وبان واضحا الآن كذلك .. الفرق بين الزكاة وهدفها من جانب والضرائب في المجتمع المعاصر وغاياتها من جانب آخر .. وان نظام الضرائب من اجل ذلك لا يغنى عن الزكاة في المجتمع الاسلامى المعاصر بحال ، لاختلاف اتجاه كل منهما .

... كما اتضح كذلك : ان الاسلام لا يعارض نظام الضرائب في المجتمع المعاصر ، لانه يتصل بتحقيق مصالح عامة للأفراد وهى الخدمة المشتركة التى يتجه بها الى رفع المستوى الحضارى المادى ، ومستوى المعيشة المادية لهم .. ولكن بجانب عبادة الزكاة التى يتجه بها الى تقوية الروابط الانسانية في المجتمع بين الأفراد .. وهى أمر ضرورى لبقاء المجتمع قويا متماسكا .

... واخيرا بان واضحا ايضا : ان منزلة الزكاة في المجتمع الاسلامى ، كمجتمع انسانى .. الزم ومقدمة على الضرائب : في الوجوب والتحصيل ، فالاسلام يبغى في الدرجة الأولى .. المستوى الانسانى في العلاقة الاجتماعية . لأن هذا المستوى هو الاصيل والباقى في تماسك المجتمع واستمراره .. ولأنه كذلك الأمر اندائر في كل مجتمع : في البدو او في الحضر ، وفي السهول او على قمم الجبال ، وفي الصحراء والرمال او في حقول الزراعة والغابات .

اما مستوى الرفاهية والحضارة المادية في معيشة الانسان .. فامر ينوقف على الامكانيات الاقتصادية لكل مجتمع ، ولذا امكانية تعميم مستوى حضارى مادية موحد في المعيشة ليس في مقدور أى نظام للحكم ، ولا في مقدور أى انسان كذلك .. وبالتالي لا يكون مطلوبا لى نظام اجتماعى في الحكم يحتفظ لنفسه بالسلامة من جانب وملاءمة الانسان في كل بيئة وفي كل جيل .. من جانب آخر الا اذا توفرت الطاقات الاقتصادية اللازمة وتوفرت رغبات الأفراد نحو تحقيقها ، بخلاف المستوى الانسانى في العلاقات .. فانه ينوقف على ارادة الانسان وإيمانه .. وذلك أمر مقدور وممكن لكل فرد وتنفيذه رهن بتوجيه الانسان ونزيبته .

الانفاق ... يتجاوز « الواجب » :

● وما يدعو اليه الاسلام من انفاق المال فيما وراء الزكاة الواجبة كعبادة يتقرب بها المؤمن الى الله . . يتجه به أيضا الى مزيد العناية بمصارف الزكاة ، وتأكيد تلافى الضعف والوهن في علاقات الأفراد في المجتمع ، وليس الى رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان .

« يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما أنفقتم من خير فقلوا الذين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم » (١) .
 ... « وسيجنبها الأتقى . الذى يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى » (٢) .

.. ثم يقول القرآن في مقابل ذلك :

« أرايت الذين يكذب بالدين . فذلك الذى يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين » (٣) .

... ان رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان في نظر الاسلام .. أمر خاص بالانسان نفسه ، وليس هدفا يستهدفه بتعاليمه . لأن الاسلام لو طلب رفع هذا المستوى كغاية من غايات رسالته .. لطلب تراحم الناس على متع هذه الحياة الدنيا .. وبالتالي طلب تخصمهم عليها .

وذلك لا يتلق مع ما يندد به القرآن في قوله :

« الهالك التكاثر . حتى زرتم المقابر » (٤) ... « فاما من طفى . وأثر الحياة الدنيا . فان الجحيم هو الماوى . واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى . فان الجنة هي الماوى » (٥) .

واذا كان رفع المستوى الحضارى المادى أمرا خاصا بالانسان .. فهو متروك له وحده في نحصيله ، وتنظيم الانتفاع به ... مشتركا مع غيره ... أو مستجيبا لنداء ولى الأمر في شأنه عندما يرى ضرورته ... بحيث لا ينسبه السعى اليه اصول السلوك في علاقات الأفراد . وهى تلك .. التى تصون هذه العلاقات من الضعف .. ونعمل على تأكيدها وتثبيتها مما جاءت بها تعاليم الاسلام ، ومن بينها أداء الزكاة في المال .

... ويجب ان يتذكر دائما : ان الاسلام لا يدخل في طلب امر ما ،

(٢) الليل : ١٧ — ٢١

(٤) التكاثر : ١ ، ٢

(١) البقرة : ٢١٥

(٣) الماعون : ١ — ٢

(٥) النازعات : ٣٧ — ٤١

أو في نهى عنه .. الا اذا كان فعله ، أو تركه مما يتوقف عليه كيان المجتمع في تماسكه وقوته . وما وراء ذلك منروك لحرية الأفراد ومشية المجتمع في الاطار الذي لا يهدد كيانه .

يود الاسلام أن يكون هناك استمتاع بالدنيا وبزينتها من مال ، وبين من يملك المال وينجب البنين .. ولكن يود قبل ذلك أن يكون هناك استمتاع بالخصائص الانسانية في علاقات الأفراد بعضهم مع بعض . يود أن تسود المحبة هذه العلاقات وأن تقوم على تواد بين جميع أفراد المجتمع ، قبل أن تشيد القصور نسكنى القادريين ، وتعبد الطرق وتستكمل المرافق الحيوية في ممتلكاتهم وفي أرجاء جوانب حياتهم المختلفة ..

.. انه يرحب بالحضارة المادية ، ولكن بوجوب قبلها الحضارة ادى نهمل في سد العوز والحاجة ، وفي سد تغرات الخصومة والنزاع والحد .

واذا كانت زيادة العناية بمصارف الزكاة هدفا لطنب الاسلام انفاق المال فيها وراءها . فان تأكيد الميل الاجتماعي في الانسان هدف آخر بجانبه . وهو الميل الى الغير والتعاطف معه .

فتجربة انفاق المال في غير منفعة شخصية مباشرة ، وفي غير ما يعود على الفرد بمنفعة خاصة له .. من أقوى العوامل في ايقاظ الوعي الجماعي في الانسان ، وفي جعل هذا الميل ذا فاعلية في ربط الانسان بالانسان ..

فان غريزة الاقتناء والادخار من أشد الغرائز قوة وفاعلية في الانسان .. ولمصلحة الفرد الشخصية والانانية أولا . ولذا اذا انفق المال في سبيل الغير ولمصلحة العلاقات الانسانية المشتركة في المجتمع .. كان ذلك أمانة على وجود هذا الوعي الجماعي المشار اليه ... وكان أمانة أخرى على نفاذه في حياة الانسان ، بحيث أمكن ، ويمكن أن يوقف الغريزة الطبيعية عند حد معين ، وهي غريزة الاقتناء والادخار ، أو بحيث أصبح هذا الوعي الجماعي الطارئ ذا قوة أشد من أمر طبيعي ذاتي موجود في الانسان .. منذ أن وجدت فيه الحياة .

ومن أجل الصراع بين قوة طارئة تقوم على ميل قائم في الانسان ، هي قوة الوعي الاجتماعي ، وقوة أخرى طبيعية .. موجودة بالفعل في الانسان هي قوة الغريزة ، ومن أجل جعل تلك القوة الطارئة ذات فاعلية أكثر في هذا الصراع .. كانت عناية تعاليم الاسلام بطلب الانفاق من المال فيها وراء الزكاة ، عناية مركزة ومتنوعة الاساليب : بين الترغيب مرة ، والخوف أخرى .. وبين التحنيل لعناصر الانفاق في سبيل الله مرة ، أو تحليل عناصر الانفاق رياء أو انماء للمال انماء غير مشروع مرة ثانية ، بحيث يظهر في حساب الموازنة : أيهما أكثر نفعا ... وأيها أشد خسرانا ...

نقرأ قوله تعالى :

((يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمال والأذى ، كالذى ينفق ماله رئاء الناس ، ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمثل كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا ، لا يقدرين على شيء مما كسبوا ، والله لا يهدي القوم الكافرين .

.. ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم .. كمثل جنة بربوة أصابها وابل ، فانت أكلها ضعفين .. فان لم يصبها وابل .. فطل ، والله بما تعملون بصير)) (١) .

... ونقرأ كذلك قوله :

((الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس)) (٢) ...

وقوله :

((يحق الله الربا .. ويربى الصدقات ... والله لا يحب كل كفار أثيم)) (٣) .

... فنجد أن القرآن يشبه في الآية الأولى — في المثل الأول : انفاق المرائى في عدم أثره وفائدته ... بحجر كان عليه غبار فسقط مطر شديد فأذهب عنه الغبار كلية ، وبقي الحجر صلدا لا يمكن أن ينبت عليه شيء ما ..

... بينها يشبه في المثل الثانى في الآية التالية : الانفاق ابتغاء مرضاة الله في ازدهار أثره ونفعه بحديقة على ربوة عالية يسقط عليها ماء السماء في صورة مطر أوفى صورة طل ورزاز ومن أجل ذلك تؤنى ثمرتها مضاعفا .

.. وفي الآية الثانية يصف القرآن أكل الربا بالتخبط في وضعه ، وباهتزاز موقفه في الحياة .. بسبب ما يخلفه الربا من حقد وضغينة في نفوس أصحاب الحاجة الذين اضطرنهم حاجتهم الى قبول الربا في المعاملة الاقتصادية . مسيف التهديد مرفوع على رأس المرائى .. وبذلك يعيش في خوف الانتقام . ومن يعيش في خوف الانتقام ... قلما ثبت له وضع أو موقف .

... وفي الآية الثالثة ... يخبر القرآن بحقيقتين ، على خلاف ما يبدو في التصوير الأولى لمسائل المال :

(١) البقرة : ٢٦٤ ، ٢٦٥ (٢) البقرة : ٢٧٥

(٣) البقرة : ٢٧٦

الحقيقة الأولى : أن الزيادة في كمية المال ، عن طريق الربا .. هي نقص في واقع الأمر أو الغاء لقيمتها واعتبارها .

.. والحقيقة الثانية : أن النقص في كمية المال ، عن طريق الانفاق في أوجه الخير والروابط الاجتماعية هو إضافة جديدة في الواقع الى مال المنفق . ذلك أن أمان المنفق وأطمئنانه ومتعته بمحبة الآخرين له في مجتمعه .. يساوي الكثير في ذاته .. وفي الوقت نفسه مدعاة للنشاط المثمر في المال . بينما خوف المرابي وقلقه .. يفقده متعة المال في نفسه .. كما يحرمه من فرصة استثمار المال استثمارا يتيح انحفاظ على رأس المال ، فضلا عن أن يتيح له الاطمئنان على حياته . وبذلك تخلق اضافة الربا الى صاحبه .. مشاكل من نقص ماله على الحقيقة .. وهي مشاكل الخوف على الحياة .. وعلى المال .. وعلى المتعة بسبب المال .

وتلك هي بعض النماذج القرآنية في العناية بطلب انفاق المال ، بعد الزكاة .. في مصارف الزكاة نفسها .. حرصا على تنمية الوعى الاجتماعى لدى الأفراد .. وحملًا على نفاذ فاعليته في العلاقة بينهم .

● وبالإضافة الى الهدفين السابقين بين أهداف الاسلام بطلب انفاق المال في مصارف الزكاة ، عدا فريضة الزكاة .. يمكن أن يستخلص هدف ثالث ، هو : منع تكديس المال .. ومنع اتفئة في اغرائه .

اذ الانفاق وفي غير المنافع الشخصية الانانية هو تشذيب لغريزة الملك والاقتناء .. ومداومة الانفاق .. هي استمرار لعملية التشذيب لتلك الغريزة . ومن ثم لا يستطيع أن تجنح في اتجاهها الغريزى وتضرب بالمال عن وظيفته الاجتماعية التى حددها الاسلام بانها : قيام المجتمع وكيانه .. في قول القرآن الكريم ، في سورة النساء « **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا** » (١) .

فحشية الفتنة باغراء المال قائمة ، اذا ترك المال يتكدس في يد صاحبه .. وشحت نفسه فأمسكه عن الانفاق ، أو عن التداول .. وعندئذ تطفئ غريزة الملك والاقتناء .. وتتوحش . وحيث يتحول المال في يد صاحبه الى نقمة بعد أن كان نعمة .. والى شقوة بعد أن كان متعة .. والى وسيلة للتخريب للذات الفردية وللعلاقات الاجتماعية على السواء ، بعد أن كان وسيلة للبناء والنعيم . ويومئذ يكون سوء المصير :

(١) النساء : ٥

« وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . ففسد به العسرى .
وما يفنى عنه ماله إذا تردى ... » (١)

وصراع الماركسية اللينينية اللاحادية للراسمالية الديمقراطية ،
وتطرف كل منهما في النظرة الى الانسان وفي تحديد قيمته وسلوكه .. هو :

احدى نتائج تكديس المال ، وتوحش غريزة الملك والاقتناء وشح النفوس
وتكذيبها بالحسنى . فليست الحسنى .. الا انسانية الانسان في احص
مقوماتها في وعيها الاجتماعى . وضبط انانياتها .. والحد من اهواء ذاتها .

المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب ... وليس مجتمع زكاة :

ومجتمع المسلمين في نظام الحكم المعاصر .. قهر على الأخذ بنظام
الضرائب نحت ضغط النوجيه العلمانى ، وفرض النبعية للمجتمع الاوروبى ،
وحكم الميل الى تقليد الحضارة الغربية . ومعنى ذلك أن مجتمع المسلمين يعنى
يفرض الضرائب ... ، ويتحصيها ، على نحو ما يراه نظام الحكم صروريا
باسم الصالح العام : في تحقيق خدمات عامة ، او في تغطية حاجات ضرورية ..
دون رعاية الى الزكاة ومصارفها .

وبتوالى العناية بنظام الضرائب الحديث وحده ، وتأكيد نحصيلها عن
طريق السلطة التنفيذية .. خف وزن الزكاة وشأنها وأصبحت على هامش
حياة المجتمع .. الى أن صارت خلف هذه الحياة ونسيت أو كادت .. وبالأخص ،
عندما أصبح تنفيذ الضرائب مستوعبا لمصادر الانتاج كدما في الاقتصاد القومى
.. وللعمل المهنى في مختلف الحرف والأجهزة في نظام الحكم .. . وبعدما صار
عبء أداء هذه الضرائب يحمل النفس على الشح باخراج الزكاة بالاضافة اليها
.. توفيراً للاهكائيات الضرورية للمعيشة اليومية لكل ذى اسرة وصاحب عمل .

وباهمال تحصيل الزكاة .. أهمل مصرفها الخاص . وهو ذلك المصرف
مهما تعدد نوعه — الذى يرمى جانب العلاقات الانسانية في المجتمع .. ويرعى
جانب القيم العليا فيه ، وهى القيم الاسلامية نفسها .. كما بذكر المجتمع
دانها باسلامه .. ويجعل الاسلام قاعدة الحكم فيه .

وفي ظل نظام الضرائب تتحول الدعوة في المجتمع الى المبادئ والقيم ..
الى أسس النظام العلمانى أو الى أسس النظام الماركسى اللينينى اللاحادى .
وذلك بدلا من القيم الاسلامية التى قام عليها المجتمع الاسلامى ويطور تاريخها
في صفة قوية بها .

(١) اللين : ٨ — ١١ .

... ذلك لأن الضرائب وإن كان فرضها لقاء أداء خدمات عامة .. فإن للقائمين على الحكم في النظام العلماني أو في النظام الماركسي في وقت ما : أن يدعوا أن استقرار الحكم والدعوة إلى طاعته .. من الخدمات العامة وإن تكن في حقيقة أمرها دعوة إلى تثبيت عهد معين من عهود الحكم العلماني الغربي أو الإلحادي الشرقي .

فإذا خصص جانب من ميزانية الضرائب لشئون الدعوة الإسلامية ، بالإضافة إلى دعوة العهد العلماني أو الماركسي .. فبقدر ما تكون ممارسة هذه الشئون ، أو بقدر ما تنجح الدعوة الإسلامية إلى تأييد العهد القائم من عهود الحكم العلماني أو الماركسي .. أو على الأقل بقدر ما تستسلم له ، ولا تعارضة . وهذا على خلاف ما إذا نفذ نظام الزكاة .

فليس القصد في الزكاة في الدرجة الأولى وجود مال .. بقدر ما هو توزيع هذا المال في مصرفها . ومن أهم مصارفها : الدعوة إلى سبيل الله ... وصيانة القيم الإسلامية من الإنكار ، أو اللامبالاة .

والدعوة إلى سبيل الله ، وصيانة هذه القيم .. قد يتطلب تنفيذها معارضة أسلوب عهد من عهود الحكم الوطني العلماني أو الماركسي .. وقد يصطدم به في غير لين أو هوادة .

ولذا : فالدواعي التي تدفع الحكم الوطني بعد استقلال المجتمعات الإسلامية عن النفوذ السياسي للاستعمار الأوروبي .. إلى التمسك بأسلوب العلمانية أو الماركسية في نظام الحكم والإدارة والتوجيه والتشريع .. هي نفسها التي تدفع إلى إهمال جباية الزكاة ، وبالتالي إلى : انتفاض عن تحقيق مصارفها .

وكذلك : ضغط العلمانية على المجتمعات الإسلامية على عهد الاستعمار في نقيل الاتجاه العلماني .. هو نفسه السبب في تخلف المسلمين عن أداء الزكاة .. وهو السبب أيضا في استخفافهم بأدائها ، اعتمادا على أدائهم للضرائب التي يفرضها نظام الحكم العلماني السائد في المجتمع الإسلامي وقتئذ .

ولو أن المسلمين في تقبلهم للضرائب بدلا عن الزكاة ، تمسكوا بانجاز مصارف الزكاة حسب ما يهدف إليه الإسلام في مجتمعه .. لكان قليلا أمر تقبلهم للضرائب كنظام فيه العرض مؤقتا ، إلى أن يستطيعوا أداء الزكاة كعبادة أولا ، ثم كوقاية ثانيا للمجتمع الإسلامي ولجدائه : من أن ينفذ إليها الضعف .. أو الاستخفاف .. أو الهوان على ممر الأيام .

إن الضرائب ، مرة أخرى : لا يعارض الإسلام فرضها والزام المسلمين بها

.. ان تحققت بها مصلحة عامة ، وارتضاها أصحاب هذه المصلحة من المسلمين لأن ذلك شأن من شئونهم الدنيوية . وبتعبير آخر : لأن ذلك يرتبط بمستوى الحضارة المادية للحياة الانسانية .

ولكنه لا يحتم الاسلام ذلك . لانه قد لا يكون في مقدور كل واحد .. ولأن المستوى الحضارى المادى للحياة الانسانية غير محدد فهو يختلف من مجتمع الى آخر ، ومن فرد الى فرد .. ولأنه اذا دعا الاسلام الى ذلك فقد لا يضمن سير المكلفين به الى الترف ، والبذخ ، والاسراف ، مما يعين قلة على العبث والفساد .. بينما يدفع الكثرة الى الشقاء .

ونكن الزكاة ، كالصلاة سواء بسواء ، يتوقف صلاح الأمراد واهليتهم للحياة الانسانية على أداء الاولى .. ويتوقف قوام المجتمع على أداء الثانية . والمجتمع الذى يطلبه الاسلام ليس هو مجتمع الرفاهية المادية .. وانما هو مجتمع الانسانية فى السلوك والمعاملة .. اذ قلما يبقى مجتمع الرفاهية المادية متناسكا فترة طويلة .. دون أن يطلب المزيد من هذه الرفاهية . والمزيد منها ينطوى على فناء المجتمع نفسه وانهاره ثم قلما كذلك يكون مجتمع الرفاهية المادية مجتمعاً سعيداً .. مجتمعاً مطمئناً . لأن ظواهر الانحلال والقلق .. هى أولى آثار الرفاهية المادية على النفس البشرية .

اما مجتمع الانسانية فهو مجتمع الأزمات والشدائد .. قبل مجتمع الرخاء والحضارة المادية . لأنه قام على قوة الايمان ، وانتضحية والترابط .. ولذا فهو مهد للكبح ، وليس للتعود .. ومعد لتقبل مرارة الضيق ، قبل انتظار نعيم المعيشة . ومن أجل ذلك : بقاؤه اودوم .. ومتعبه اوسع وأعمق . لأنها متعة المتعصر بارادته .. وليست متعة المهزوم بشهوته .

ولذا : الزكاة عبادة .. وليست هى انفاق مال ، بقدر ما هى قربى الى الله . وكونها قربى الى الله يربط بها الصالح الأساسى والحنى لبقاء المجتمع .

ان ثورة أبى بكر الصديق رضى الله عنه على « مامى الزكاة » على عهده ، مع ما عرف عنه من سعة الصدر واللين .. ليست ثورة عنى افراد وصفوا بانهم مرندون .. وانما هى فى واقع الامر ثورة من أجل مستقبل المجتمع الاسلامى والخشية من انهياره اذا نفشى اهتزاز قيمه الزكاة فى نفوس المسلمين .. وتفشى الميل فى هذه النفوس الى عدم أدائها . لأنها عندئذ كما ذكرنا قبل .. ليس هناك ضمان لاستمرار الدعوة الى سبيل الله .. ولا ضمان كذلك لعدم الاستخفاف بالقيم الاسلامية .. ولا حائل يحول وتنتذ من سيطرة روح الحقد من صاحب حاجة على مؤسر ، ومن مستذل مسترق على منتهج بحريته فى آدميته .

... لم تكن نورة انخلفة الاول ابى بكر ثورة على افراد رجعوا عن
الايمان بالاسلام ، لان القرآن نفسه يقول : « لا يضركم من ضل اذا
اهتديتم » (١) .

نعم الرجوع عن الاسلام بعد الايمان به .. يعطى في مظهره اماره على
تمتك المجتمع الاسلامى او على التشكك في قيمه . وهذا من شأنه أن يضعف
مستقبل المجتمع نفسه . ولكن سبب الثورة الحقيقية .. هو الخشية من
توقف حركة المجتمع الاسلامى وحيويته ، عندما ينهار مورد الزكاة كمصدر
للحفاظ على قيم المجتمع في اية صورة من صور المحافظة عليها .. وهى
الابواب التى تمثل مصارف الزكاة ..

* * *

... واجب المسلمين اليوم :

ولذلك : واجب المسلمين اليوم ، كى يعيدوا الاسلام الى قوته في
مجتمعهم ... أن يدعوا الى أداء الزكاة .. وأن يعملوا على تحصيلها ، مهما
كانت العقبات في طريقها .. وأن يوجهوا ما يحصلونه منها في بعض مصارفها
اننى يكون المجتمع المعاصر في اشد الحاجة اليها .. من جهة تمكين الاسلام
من أن يأخذ طريقه الى القوة فيها من جديد .. في مواجهة النظمانية ..
والماركسية اللينينية الاحادية .

... يجب أن يتأكد في وعى المسلمين .. معنى العبادة في الزكاة .
فتأثاف الخرين من المسلمين كادت تطمس معالمها .. وبالتالي كادت تتوقف
جوانب الصرف في اهدافها .. ومن ثم : لا يكون هناك مال في اى مجتمع
اسلامى لدعوة اسلامية .. ولا هناك ما يعبر عن علاقه انسانية في مجتمع
اسلامى ، وحسبما يرسم الاسلام .

... اذا لم تقو عبادة الزكاة من جديد .. وادا لم تأخذ مكانها في حياة
المسلمين مرة أخرى فالخشية كل الخشية أن تذهب شخصيتهم .. واذا كانوا
مجتمعا ... فالى تبعية لغيرهم .. والى حين من الزمن . لأن التبعية للغير
في بقائها له مرهونة بقوة نفوذه ، وقوة جذبه وشده .

ان الدعوة الرشيدة اليوم الى عودة المجتمع الاسلامى ليكون مستقلا في
ايدولوجيته .. هى في الزكاة ، بادى ذى بدء .. في تحصيلها .. وتوجيهها
الى مصارفها .

... وليس معنى العناية بشان عبادة الزكاة .. اغفال العبادات
الأخرى من : صلاة .. وصوم وحج .. فهذه ضرورية كذلك لصفاء النفوس ،

(١) المائدة : ١٠٥

وقوة مراسها ، والفتها ومودتها . ونحن القصد فقط : الى ان الزكاة في الفراغ الاسلامي القائم في المجتمعات الاسلامية المعاصرة . . تسد جانبا كبيرا فيها ، كما تعين العبادات الأخرى على تحقيق أهدافها : من صفاء . وقوة ، والفئة ، ومودة . وفيما تشير اليه الآية الكريمة :

« ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوى عزيز . الذين ان مكفاهم في الأرض اقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر ، ولله عاقبة الأمور » (١) .

.. دليل واضح على أهمية الزكاة وصلتها بقوة المجتمع ، فالذين انتصروا بنصرهم لله . . اقوياء ، وهم من اجل بقائهم اقوياء . . يقيمون الصلاة . . ويؤتون الزكاة .

فمنصوص الآية الكريمة على عبادتي الصلاة والزكاة في مجل القوة والعزة تصور : الى اى مدى يرتبط ضعف المسلمين باهمال الزكاة . . كما ترتبط قوتهم بأدائها .

واذا كان نظام حكم المجتمع الاسلامي المعاصر — كائنظام الماركسى — لم يدع فراغا في ملكية المال لاداء الزكاة . . فالتوجب دعوى هذا النظام الى تحقيق اهداف الزكاة .

.. على انه مما يشك فيه : ان يستجيب مثل هذا النظام لتحقيق اهداف الزكاة . لأن النظام الذى لا يترك فراغا في ملكية المال لاداء الزكاة . هو النظام القائم على الغاء الملكية الفردية الغاء تاما . وهو النظام الماركسى اللينينى . وهو يؤمن بابعاد الدين اى دين كلية ، عن الحكم والتوجيه معا في المجتمع ، وان كان على مراحل . . تتبدى باهماله واحتقار رحاله . . ثم تنتهى بالسخرية منه وعلان انكاره .

ثم مثل هذا النظام من جهة أخرى : يعنى أولا وبالذات بأيديولوجيته اللاحادية . . ونظرتة الى الفرد والمجتمع مما يتيح له الاستمرار في الملكية العامة . ونظرة الاستمرار في الملكية العامة تخالف تماما نظرة الاسلام واتجاهه في حياة الانسان .

ان الاسلام يقبل الملكية العامة كحل مؤقت لازمات قائمة في المجتمع . . ولكنه يرفض دوامها كنظام أبدى .

(١) الحج : ١٠٠ ، ١١

ان شدد المجتمعات الاسلامية الى علمانية الغرب .. او الى ماركسية الشرق تركها تعيش في فوضى العلاقات الاسرية وفي فوضى اخرى للعلاقات الاجتماعية ..

... وربطها باهداف الحضارة المادية وحدها .. اضعف فيها الجانب الانساني .. وهي لم تصل بعد الى مستوى حضارة الغرب .. وطالما الروابط الانسانية لا تشدد بناءها .. فمن المشكوك فيه ان تصل الى هذا المستوى المادي يوما ما ..

نعم : العامل الانساني لم يكن هو انذى كون المستوى الحضارى العربى للمجتمعات الأوروبية العلمانية .. وانما كان عامل الاستغلال والخديعة والقرصنة .. هو الذى ساعد الغرب على الاستعمار ... وجعل الاستعمار وسيلة للاستغلال من جانب .. وللبناء المادى الحضارى من جانب آخر .

واليوم فى عصر العلم والتكنيكية .. لا ينحج الا العامل البشرى .. ولن تتوفر لهذا العامل قوته بدون : صفاء النفوس ... وقوة المراس ... ومودة العلاقات ..

المجتمعات الاسلامية المعاصرة فى حاجة ماسة الى اعادة تقييم ذواتها .. قبل ان تنادى بالميل الى الغرب او الى الشرق .. هى بحاجة الى فهم التقدمية او القومية للاسلامية .. قبل ان تهتف بشعارات التقدم مرة .. وتعلن على الملا نداء القومية مرة اخرى ..

* * *

الفصل الثالث

التأمين

... في النظام الرأسمالي :

التأمين ، وهو الصورة الواضحة في التعبير عن الذكائن الاجتماعى فى المجتمع الصناعى المعاصر ... نظام اقتصادى فى الدرجة الأولى ، يقوم على الاستثمار والربح الخاص ، قبل أن يقوم على فكرة التضامن والتكافل التى لها الطابع الأخلاقى والإنسانى الاجتماعى ... يقوم على المشاركة المادية فى غالب الأحيان ممن له الكفالة والضمان ...

... ولكنه يعين إلى حد ما ، على سد فراغ الحاجة عند الفواجع ووفوع الأزمات والتعرض للكوارث .

... هو نظام اقتصادى تقوم به شركات ... أو هيئات ... تستثمر رأس مال محدود فى سبيل تنفيذه وأن كان فى ذاته قليلا عادة بالقياس إلى رؤوس الأموال الأخرى ، التى تباشر استثمارها شركات أو هيئات فى الحالات الاقتصادية الأخرى . لأن شركات التأمين تعتمد اعتمادا كليا على الأقساط التى تحصل من المؤمنين فى القلة والربح ... ومع ذلك تستخدم فى مباشرة استثمار هذا المال المحدود خبرات فنية واسعة ومتعددة النواحي لتحقيق الهدف من « التأمين » وهو الأطمئنان للوفاء بالتزامات الحصة به .

... هو نظام اقتصادى كان يستهدف فى أول الأمر حماية رؤوس الأموال المستثمرة فى التجارة والصناعة والمبانى والحيلولة دون تعرضها لخسارة مفاجئة غير متوقعة ، ربما تذهب بها أو تدفنها على الانسحاب كلية من المجال

المستخدمة فيه .. دون تعرضها لخسارة الطريق أو الحريق ، أو انهب والسلب والقرصنة أو التخريب بفعل عدائى أو انتقامى ..

وقد كان السبب المباشر لقيام نظام التأمين هو هذه الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية ثم امتد الى « التعويض » عن مصادر الانتاج ، ومن بينها الانسان ، اذا ما تعرضت للأخطار والأضرار ، مما يجعلها غير قادرة على نادية وظيفتها الاولى .

فهو نظام استتبعه نظام الرأسمالية ، وله خصائص هذا النظام فى الاستثمار والربح وتكوين الاحتياطي ... وله هدفه من القصد الى الربح المادى ، قبل القصد الى تضامن اجتماعى .

ولكن فى الوقت الذى يقوم فيه بدور الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية .. وفى الوقت انذى له خصائص وطابع النظام الرأسمالى فى الاستثمار والاستنزاج ... فانه يؤدي حتما دورا غير مباشر فى تقليل الحاجة وبضيق مجال الفقر فى المجتمع ... بما يقوم به من تعويض عند وقوع الأخطار والأضرار .

... ومع ذلك لم يزل بعيدا عن معنى « التكافل » الذى يقوم على روح التعاون بين الأفراد فى الشدائد والأزمات ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذى هو استعداد انسانى ينشأ بين الأفراد بناء على الايمان بقيم عنيا ... فوق المنافع المادية المتبادلة ... وفى المتع العرضية المؤقتة ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذى ينطوى على الايمان بالتضحية من المشاركين فى الكفالة . والتضحية لا تكون فيما تقع فيه المبادلة المادية ... ولا تكون كذلك الا من أجل مثل وقيم عليا ... لا تكون الا من أجل أهداف غير شخصية ، وهى الأهداف الانسانية العامة .

اذ هذا النوع من التكافل ... امر أخلاقى ... وقضية انسانية ، لا تدخل فى مجال الاقتصاد والاستثمار ... على معنى : انه لا يستهدف منه ربح مادى ... بل على العكس : ينتظر فيه غرم مادى ... هو : ما يقدمه المتكافل للطرف الآخر عند وقوعه فى شدة أو أزمة ، ولكن مع ذلك تلامزه مسرة نفسية ... هى مسرة الاستطاعة على المعاونة وعلى المعاونة نفسها بالفعل ... ومسرة التنفيس عن الايمان بالقيم والرابطة الانسانية المشتركة .

* * *

... قبل ضغط الفلسفة الماركسية :

ويبدو واضحاً : بما للنظام الرأسمالي جملة من خصائص في نظام التأمين من حرية فردية في التعاقد وقصر نظامه على حماية رؤوس الأموال الأخرى الموظفة في الصناعة والتجارة ... في تلك الفترة التي لم ينعثر فيها النظام الرأسمالي بعد بالفلسفة الاشتراكية وتهديدها لكيانه الخاص .

وهي تلك الفترة التي لم تنزل فيها هذه الفلسفة الاشتراكية مجال التطبيق العملي في مجتمع ما ... إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى وإلى قيام الثورة الروسية في أكتوبر سنة ١٩١٧ ... وكذلك إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ومشاركة الاتحاد السوفيتي نتائج النصر فيها للأجلاء الغربيين .

فكان عقد التأمين اختياري ، لا الزام فيه بحكم القانون ، أو بحكم نظام الدولة أو توجيهها ... سواء من الشركة أو المؤمن أنفسهم ، وكان استثمار الأموال المتحصلة بسببه استثماراً حراً تساعد الدولة على حريته وتلتزم بإزالة العقبات من طريقه .

... كما كان الهدف منه متمحواً للفرض الاقتصادي ، ولعامل الربح ... من جانب هيئات التأمين وشركاته ... أو من جانب المؤمن على رؤوس أموالهم أو على حياتهم من أجل أسرهم . وإذا بدأ عامل الربح في جانب الهيئات والشركات الخاصة بالتأمين في أرقام ميزانياتها ... فإنه يظهر في جانب المؤمن في تجنبهم الأضرار والمخاطر لرؤوس الأموال ... أو في تخفيف ويلات الكوارث وتضييق الهوة عند الفواجع بانتهاء حياة من هم من أرباب الأسر ، انتهاء عادي بسبب الوفاة ... أو غير عادي بسبب حوادث المجتمع المدني وما يتعرض له من أخطار على الحياة الانسانية .

* * *

... وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية :

... ولكن بعد أن استند الواعى بالفلسفة الاشتراكية وتخلت مجال التطبيق في حياة المجتمع ، وأصبحت نظاماً للحكم فعلاً ، وأخذ هذا النظام الاشتراكي يهدد بدعوته النظام الرأسمالي في صلة أصحاب رؤوس الأموال بعمال المصانع وغيرها ... استجاب النظام الرأسمالي لمطالب العمال ، وإن كان في دائرة أقل واضيق مما يصنعه النظام الاشتراكي فيما يسمى : بالرعاية الاجتماعية ، والصحية ... وتتمثل هذه الرعاية في صنوف التأمينات المختلفة ... ضد الإصابات أثناء العمل ... وضد الشيخوخة وضد المعجز ... وضد البطالة . كما تتمثل

في صنف الرعاية الأخرى... بتوفير المساكن الصحية .. والعلاج والدواء ..
ويمكن التعليم لأولاد العمال وتوفير وسائل المواصلات والخدمات العامة .
... وأصبحت من أجل ذلك ضروب التأمين عديدة في النظام الرأسمالي
... ويعد تدخل الدولة ... وفرضها نظام التوجيه في الاقتصاد القومي ،
محافظة عليه من أخطار التخريب ، ونورات العمال وأضرابانهم التي تنصح
بها نقاباتهم ... بوحى من الفلسفة الماركسية .

ولكن مع تعدد ضروب التأمين واختلاف أنواعه .. فلم يزل محتفظا
بطبائع الأسس الاقتصادية في نظام الرأسمالية وعلى الأخص لم يزل محتفظا
بالمشاركة المادية في عقد التأمين .. على معنى : أن من لصالحه التأمين ..
أو من ينفع بالعوض عن الأضرار التي تقع في جانب العمال .. يسهم مقدما
بقسط طوال قدرته على العمل ومباشرته إياه .. على أن يسهم أصحاب
رؤوس الأموال باقتساط أخرى مساوية ، أو أزيد قليلا عن قسط العمال في
تنفيذ عقود التأمين التي تبرم بين الطرفين تحت طلب القانون وتوجيه الدولة
.. لصالح الاقتصاد القومي .

... في النظام الماركسي :

وقد خضع النظام الرأسمالي للتوسع في مجالات نظام التأمين ، وخرج به
من دائرة الحماية لرؤوس الأموال ... إلى حماية الأعمال وأسرهم كذلك ...
لا طوعية للفلسفة الاشتراكية ... ولكن كرها وتحت ضغط التجمعات
العمالية في النقابات وتهديداتهم على الأقل في الانقطاع عن العمل لفترة
أو لفترات ... يتسبب عنها ختما انخفاض الانتاج وتقليل الربح ... مما
يصاد هدف الرأسمالية ويعوقها عن النشاط والحركة .

أما النظام الماركسي فهو في ضروب التأمين الخاصة بالرعاية الاجتماعية
والصحية والطبية للعمال وأسرهم فهو يصدر عن :

● داعى التحول في الاقتصاد القومي .. بنقل الملكية الفردية بعد
انقائها إلى ملكية عامة ... وإيجاد قطاع عام له وحده السيادة في توجيه
الاقتصاد القومي .. هو توجيه الدولة دون سواها .

فالتقطاع العام عندئذ حل محل أصحاب رؤوس الأموال ، وأصبح رأس
المال للدولة بدلا من الأفراد ، كما أصبحت الدولة هي المباشرة للاستثمار كما
هي المالكة للمال ... وبالتالي تنقل إلى الدولة الآن مسئوليات الرعاية
الاجتماعية ، والصحية والطبية التي يفرضها الاقتصاد الموجه في النظام
الرأسمالي . وعندئذ كذلك : ليست الدولة الماركسية منفصلة في تنفيذ ضروب

الرعاية المختلفة عن طريق التأمينات المتعددة الجوانب لصالح العاملين في المجتمع .. لأنها هي المالكة فعلا للثروة .. وبذلك أصبحت رعايتها الاجتماعية أمرا واجبا وحتميا .. فان هي قصرت الآن في هذه الرعاية .. لا تكون دولة ... بل بالأحرى تكون عصابة .. أشبه بالقرصنة وقطاع الطرق ..

● ... كما يصدر هذا النظام الاشتراكي بدافع الفلسفة التي قام عليها نفسه ، وهي الفلسفة الاشتراكية التي لم توجد إلا كرد فعل لطغيان النظام الرأسمالي ومساوئه في إهمال شئون العمال ... وعدم العناية بمسئولهم الإنساني في أي جانب من جوانب الإنسانية !

... ومن أجل تلافى هذه المساوئ كانت نظرية ماركس في : « القيمة » .. التي تجعل عمل العامل دون ما أعداه .. هو المقوم للسلعة .. ومن ثم : ففائض القيمة الذي تعتبره الرأسمالية ربحا عائدا لأصحاب رؤوس الأموال .. يعتبره ماركس حقا للعمال وحدهم ... أخذ ويؤخذ منهم استغلالا من أصحاب العمل لمجهود الطبقة الكادحة من العمال ! ... وهذه النظرية تؤدي بمنطقها إلى وجوب توسيع الخدمات والضمانات الكافية لصالح العمال ... وصالح أسرهم : أن في الصحة أو في التعليم والتدريب .. وأن في الإسكان والمرافق التي تيسر لهم سبل العيش .. وأن في التأمين عند الشيخوخة .. أو عند الإصابة أثناء العمل أو العجز الجزئي أو الكلي عن العمل ... أو عند انبثالة وعدم مباشرة العمل ..

وإذا لم يرق النظام الاشتراكي الماركسي بهذه التوسعات في الخدمات والضمانات للعمال ... فانه يكون عندئذ قد انحرف عن طريقه الذي رسمته فلسفته وأوحى كذلك بالثورات والانقلابات ضد الرأسمالية .. رفعا لظلمها واعتداءاتها على حقوق العمال ومستوى بشريتهم وأديتهم ..

... على أنه في واقع الأمر من جهة أخرى : من صالح الدولة في النظام الماركسي قبل صالح العمال فيه ... أن تعنى الدولة بمستوى المعيشة لعمال المصانع ، والمزارع وعمال جميع مصادر الإنتاج .. لأن الدولة طالما ملكت المال باسم القطاع العام أو بأي اسم آخر المثل في جميع مصادر الثورة القومية .. وطالما تؤجر العمال على إنتاجهم ... وطالما تلزم العمال بحكم النظام على العمل ، دون أن يختاروه بالدخول في عقد للعمل مثلا كما هو الشأن في النظام الرأسمالي ... فانها تملك العمال وتنتزح كطرف في الإنتاج ..

واذن من مصلحة الإنتاج في الاقتصاد القومي ... أن يعنى بالعمال ... كما يعنى بمصادر الثورة القومية نفسها .. ونظرية ماركس في القيمة السابقة ... تجعل العمل نفسه سلعة مادية .. فاذا لم يراع النظام الماركسي المستوى

المعيشي ، والصحي ، ومستوى الخدمات العامة للعمال .. فقد أضر بالعمل كسلعة ... وبالتالي أضر بالاقتصاد القومي التي تملك الدولة الآن جميع مصادره .

... واذن ليس دافع رد اعتداء الرأسمالية على حقوق العمال المشروعة .. وليس تمكين العمال من أجل إنسانيتهم وكرامتهم الإنسانية ، كعامل إنساني .. هو الذي يحرك النظام الماركسي نحو توسيع ضروب الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية للعمال وانما هنا : عامل مادي اقتصادي وراء هذه الظاهرة الإنسانية في فلسفة الماركسية هو الأصل في التحريك والدفع ... وهو عامل الإنتاج المادي الاقتصادي ... والمحافظة عليه .

... دولة تجمع المال كله في صندوق تحت حراستها ورقابتها ... وتلزم جميع أفراد المجتمع بالعمل في غير مشيئة واختيار ... هي مالكة من غير شك للأميرين معا . ومن السفسه عقدنذ أن تهمل فيما تملك ، وبالأخص أن هدفها « الملك » من أجل الحكم لا غير .

وربما لو أتيح لأصحاب رؤوس الأموال أن يملكوا العمل عن طريق الزام العمال وإكراههم على العمل كما يفعل النظام الماركسي .. لبكروا برعاية العمال ... ولم يصل بهم الوضع إلى أن يكونوا منحرفين في استغلال المال واستثماره ... مما شجع على وجود الفلسفة الاشتراكية وعلى قيام نظام الحكم العمالي وهو النظام الماركسي .

ويتجلى العامل المادي أو العامل الاقتصادي في تأصيل الفلسفة الماركسية قبل العامل الإنساني ... ان نظام التأمينات الاجتماعية في أسسه ومبادئه .. هو نفس النظام في الرأسمالية .. هو حصيلة الاستقطاعات والأقساط التي تخصم من أجور العمال بالإضافة إلى حصة صاحب العمل وهو الدولة هنا ... ويسير في الاستثمار على نمط ما في الرأسمالية وان كانت الدولة هنا هي التي تباشر عمليات التنمية الاقتصادية في مشروعاتها النخطية .

... ولو ان الدولة الماركسية سلكت في نظام التأمينات الاجتماعية مسلكا غير مسلك صاحب العمل والعامل ، في النظام الرأسمالي .. لكانت تمثلية أكثر مع منطقها ، طالما قيمة السلع الانتاجية هي العمل وحده وليست الادارة والمباشرة ... وعندئذ فائض القيمة كخيل بسد احتياجات صنوف التأمينات الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى الاسهام في مشروعات التنمية الجديدة لمواجهة رفع مستوى المعيشة وزيادة السكان .

والفرق بين النظامين : الرأسمالي ، والماركسي ، في مجال التأمينات

الاجتماعية هو أن النظام الرأسمالي بعد أن أخذ بهيئاً : توجيه الدولة توجهها إلى للاقتصاد القومى مختلفاً في مداه منذ ضغط النظام الماركسى والشيوعية الدولية حال دون استغلال رأس المال ، على نحو ما كان عليه عهد ماركس وانجلز ، لطاقت العمال ومجهودهم البشرى . فضمن للعمال جميع ضروب التأمينات التي يطبقها النظام الماركسى بالفعل . . وفي الوقت نفسه أبقي على الحرية والمشيئة الفردية في عقد العمل . . . وأعطى مع ذلك للعمال حق التحكيم ورفع الأمر إلى القضاء بينه وبين صاحب العمل . . وبقيت الدولة بعد ذلك في خدمة ما يفصل به القضاء لتنفيذه بين الطرفين : العامل وصاحب العمل . . . بينما النظام الماركسى في تغطيته لضروب التأمينات . . هو في الواقع صاحب عمل . . . وفي الوقت نفسه دولة لها حق الإلزام والإكراه . . . وهي الحكم والمنفذ . . . والعامل عندئذ ملزم فقط بالعمل . . ويقبول الأجر عليه . . . ومستجيب لأمر الدولة دون حق الاعتراض عليه أو دون حق رفع الأمر إلى جهة قضائية لها سيادة أعلى من السلطة التنفيذية ، والسياسية في الدولة في التطبيق العملي .

... وبذلك يشبه وضع النظام الماركسى اليوم وضع النظام الرأسمالي على عهد ماركس في كونه : فوق السلطة التنفيذية ، يباشر التوجيه السياسي في الحكم . . . وفي كون القائمين على أمره قلة ، تحدد الأجور واتجاهات التنمية والاستثمارات بدون معارضة . وهذه القلة تمثلها اللجنة المركزية للحزب الشيوعي وما على غرارها من منظمات في أي نظام ماركسى اشتراكي .

وفي كلا النظامين الرأسمالي والاشتراكي يتجه الأمر إلى تشكيل التأمين ونظامه بالشكل المادي والاقتصادي وحده الذي لا يقوم على أساس خلقى يؤدى فيه المعنى الانساني دوراً أصيلاً فيه . . . وإنما استعاض المادي وحده الذي تعبر عنه هذه العبارة : « ادفع . . . تجد » . . . هو الشيء الذي يحدد كيانه وذاتيته .

نظاما الحصول على غرض ، أو على مساعدات مادية في : حال الشبوة . أو العجز . . . الخ . . . مشروط بدفع الأقساط مسبقاً . . . فهو يشبه باسترداد ما دفع ، مضافاً إليه نصيبه من عائد الاستثمار لجملة مال التأمين .

موقف الاسلام من التأمين :

وإذا كان التأمين في كلا النظامين : الرأسمالي والاشتراكي عليه اقتصادية قائمة على المبادلة والأخذ والعطاء . . . فهو من الوجهة الإسلامية داخل في نطاق المعاملات المالية ، التي حلها يتوقف على تحقق مصلحة الطرفين

في عقد المبادنة... والتي حرمتها مرهون بوجود ضرر محقق أو مظنون لكل من الطرفين أو أحدهما .

... ومن أجل توضيح الرأي الاسلامي ... يجب شرح أمر التأمين وطبيعة عقده ونتائجه : ان كلمة التأمين بقدر ما توحى ... لدى الواقفين عليه بالاطمئنان ... تثير الفزع لدى المتشككين فيه في معارضته لمشينة الله : ... نوحى هذه الكلمة بأن هناك ما يخفف هزات الكوارث والأحداث ان نزلت . وهذا يبعث على شيء من الاستقرار في حياة المؤمن . ولكن لما تحمله من معنى الضمان الجازم قد تخلق معنى الانصراف عن الله والبعد عن الركون اليه في الشدة !

وربما « ظل » الاستقرار الذي يلزمها كان له أثر كذلك في معنى الثبات في « فائدة » التأمين في تصوير كثير من الذين تتردد على أسماعهم هذه اللفظة ، قبل ان يقفوا على مدلولها الواقعي .

ان « الايمان بالله » قد يصل مفهومه في اعتقاد بعض الناس الى انه لا ينلأم مع ارادة الانسان وجهوده ، وعلى سعيه ، ومحاولة تنظيمه لأمر نفسه ... قد يصل مفهومه الى الغاء كل عمل ايجابي يقوم به الانسان دفاعا عن وجوده ، وطردها لأسباب الضعف فيه ، وتخطيطا لوقاية هذا الوجود الخاص من أن تهزه عواصف الحياة فيلقى الشخص مصرعه عند تحدى أول عاصفة منها .

ولو أدرك هذا البعض من الناس أن الايمان بالله يطلب التصدق والنية في العمل والتصور الواضح له ، قبل مباشرته الأحسن فهم « التأمين » بأنه لا يعدو ان يكون جانباً من جوانب تنظيم حياة المؤمن ... وليس وقاية من الموت ، ولا تحدياً لمقادير الكون ، ولا مناوأة لارادة الله في ملكوته .

... انه ليس ضماناً للمستقبل ! ان ضمان ذلك في الايمان بالله وحده . ولكن التأمين سبب لتخفيف المصائب لحظة ان تحل ، وهو معاونة على تهديد ظلمة اليأس ساعة الابتلاء بالنوازل .

... ان التأمين في حقيقة أمره :

● واجب حيوى في تحقيق التكافل لدفع الملمات .

● ضرورة في الاقتصاد القومى لتوسيع مجالات الاستثمار ، وتقليل البطالة ورفع مستوى المعيشة بين السكان .

وهو في النظام الاشتراكى بعيد كل البعد عن شبهة « الرب » الاله جزء

رئيسى فى اطار الاستثمار النعام ، الذى تبشره الدولة وله حصته من ارباح الصناعة ، والتجارة والزراعة ، وأى ضروب الاستثمارات الأخرى .

... . ويعيد كل البعد كذلك عن « الفرر » بفضل الأسس العلمية والرياضية التى تستخدم فى نظامه ، وبذلك تجنب هذه الأسس المثال المتجمع عن طريقه . . . اخطار المغامرة ، والاندفاع الأهوج .

... . ويعيد كل البعد عن مصادمته للتوكل على الله ومعارضته لمشيئته فى كونه وفى مخلوقاته . .

ان حياة « المجتمع الحضارى المعاصر » تكاثرت تفاعلاتها وزادت أعباؤها وتعددت مشاكلها ومسئولياتها واختلطت اتصالاتها ، واقتربت المسافات ، وزالت الفواصل والحوالجز بين الأمم والأفراد وابتعدت تماما عن المشابهة والموازنة بجمتمع البادية أو المجتمع القبلى أو القروى ، الذى كانت تدور فيه المعاملات والعلاقات على أساس التعارف أو العصبية أو تبادل الحاجات وقت الضرورة والأزمات . . .

ان « الدولة » فى المجتمع المعاصر لم تعد مسئوليتها حفظ النظام والأمن فى الداخل والدفاع عن الحدود ورد الاعتداء من الخارج . . . بل لتزايد عدد سكان المدن ويسر الانتقال بين مدينة وأخرى واختلاف المواطنين بعضهم ببعض فى رزمة كبيرة بحيث لم تعد الصلات بينهم صلات القواد والقراحم ، واتما صلات المبادلات — قضت ضرورة الأوضاع الاجتماعية بأن تأخذ الدولة على مسئوليتها — بجانب ما لها من مسئولية تقليدية — تحقيق الرعايات الاجتماعية والقيام بوظيفة التربية والتعليم ، والوقاية من الأمراض ومعالجة المرضى ، وشئون المرافق العامة ، ومكافحة البطالة عن العمل . . . الخ .

... . والدولة اذ تحقق الرعاية الاجتماعية . . . توفر للعاجز عن العمل بسبب شيخوخته ، أو إصابته ، أو مرضه أو شذوذه فى النمو البشرى . . . حياة نزيق بانسان له كرامته .

واذ تقوم بالإشراف على التربية والتعليم لا تنى جهدا فى تمكين كل فرد من فرصة التعليم حسب قدراته وطاقاته فى مراحل التعليم المختلفة ، أما بغير نفقات أصلا ، أو بنفقات ميسرة وحسب احتياجات المجتمع فى تطوره ونمو إمكانياته الاقتصادية .

واذ تشرف الدولة بعد ذلك على وقاية أعضاء المجتمع من الأمراض أو على علاجهم منها . . . فانها تستخدم كل ضروب الوقاية والعلاج والنقاة من الأمراض ، بحيث لا يشق على أى مواطن أن يتحدى ما يواجهه من خطر المرض بنفس ممثلة بالأمل فى الله وفى المعاونة التى يلقاها من مجتمعه .

وإذ تكافح أخيراً البطالة... تخلق مجالات للعمل تناسب وزيادة السكان المطردة ، وكذلك تتلاءم مع الامكانيات الخاصة بالاقتصاد القومى ، تحول هذه المجالات دون اتساع الفراغ فى حياة الأفراد ثم اقدامهم على شغله بالتفكير فى انسطو والاعتداء على الأموال والحرمان من أجل لقمة العيش أو من أجل التدبير فى الانقلابات والمؤامرات أو بالموالاة للأعداء على حساب قيم المجتمع وبقائه... الى غير ذلك من أصناف السلوك الاجرامى والعمل السلبى .

ولأن وظيفة الدولة فى المجتمع المعاصر تعددت جوانبها .. أصبحت **متدخلة فى علاقات الأفراد وفيما يباثرونه من عمل** . فالدولة طرف من الأفراد جبلة ، وهى فى كونها طرفاً مع الأفراد... مثلة كذلك لجميع الأفراد فى الوقت نفسه . ولذا هى مفروض أنها بعيدة عن روح الإيذاء والاستغلال ، وجلب الأضرار . ومن ثم فكل عمل تشترك فيه الدولة أو تستقل به فى المجتمع يفترض فيه أنه للخير العام وتتجه الى جوانب المسئوليات الجديدة اننى اضافتها اليها مقتضيات الوضع المعاصر فى المجتمع ، بجانب مسئوليات الأولى وهى الأمن الداخلى والدفاع الخارجى..

وإذا كانت الامكانيات الاقتصادية فى المجتمع عاملاً رئيسياً فى أن تحقق الدولة المعاصرة التزاماتها ومسئولياتها تجاه الأفراد ، وهى تلك المسئوليات الكبيرة والمتعددة الجوانب .. فان نظام « التأمين » فى مقدمة النظم التى هى اقوى وأثبت مصدر لتنمية هذه الامكانيات الاقتصادية فيه .

● وفى ضوء هذه النظرة الاقتصادية الى نظام التأمين ...

● وفى ضوء التزامات الدولة المعاصرة ومسئولياتها فى حياتها وتمدها وتعتدها ..

● وفى ضوء اختلاف المجتمع الحضارى المعاصر عن المجتمع البدوى أو القبلى أو القروى السابق بما فيه من زحمة الاختلاط وكثرة التفاعلات ، واللقاء على أساس المبادلات والمنافع المادية ...

... فى ضوء هذا كله... يجب أن يتغير الاعتبار فى النظر بالنسبة لنظام التأمين وأبعاد التشكك فى آثاره... وترك الهواجس التى تكتنفها العزلة عن الحياة ومجريات أوضاعها القائمة .

... يجب أن يرتفع النداء بوجوب تعميمه فيشمل جميع المواطنين فى المجتمع ويجب أن تفرضه الدولة اجبارياً كما يقول ابن خلدون : « ان من وظيفة الدولة أن تحمل الأفراد على مصالحهم وتردهم عن مضارهم » .

ولا جدال في أن نظام التأمين هو حجر الزاوية في الترابط الاجتماعي في المجتمع المعاصر ، طالما يأخذ بأحد النظامين السائرين الآن ، وهما النظام الديمقراطي والآخر الاشتراكي . وفي الوقت نفسه مصدر رئيسي في الاقتصاد القومي وحركة تنميته .

ومن ثم لا ينبغي أن يحكم على « نظام التأمين » من اسمه ولا من السماع عنه قبل تصور عقده والوقوف على حقيقة أمره . ثم أن للمسلم المعاصر الذي يتحدث باسم الإسلام إذا رجع إلى المنصوص والمنقول فيه . أن يكون ذا نظرة مستوعبة في محصاتها ، وعميقة في بحثها ، وأن يعتبر الإسلام « كلا » في تعاليمه ، كنظام للحياة ، لا يقبل التبعض والجزئية .

* * *

وفيما فصلناه هنا عن « الربا » قصدنا أن نصل في النهاية إلى الهدف من تحريمه وكذلك الشأن فيما حرمه الإسلام من عقود أخرى .

وكان حكمنا أخيراً على « عقد التأمين » .. نتيجة تحليل طبيعته . ولم نستخدم فيه القياس على أساس من « الضرورة » التي أحلت بيع الربا في وفاء الدين — كما جاء في حديثه « جابر » إلزاماً لما مال إليه الفقهاء من الوثوق بالجواز عند حد ما جاء في هذا الحديث ، كما لم نشأ أن نجعل من سبيل العرف ومجراه — بحيث أصبح أمراً عاماً — طريقاً لإباحة التأمين .. ولا كذلك آثاره ومنافعه ..

... وإنما يكون الحكم بأن « التأمين » حلال : إذا ظهر أنه بعيد عن الربا والغرر ، والضرر ، والابتداء . والأصل في المعاملات كلها حلها . أما حرمتها فتكون لما يتأكد أو يبدو فيه الضرر منها .

* * *

التأمين في هدى أحكام الإسلام :

هل يمكن القول بأن التأمين حرام في نظر الإسلام :

لأنه ينطوي على « بيع ربوي » محرم ؟

أو لأنه يقوم على « غرر » يؤدي إلى ضرر ؟

أو لأنه « يعارض » التوكل على الله ويصادم الاعتقاد بالقدر ؟

أو لأنه « يجمع » كل ذلك .. فهو أكد في الحرمة وأكثر دخولا في معنى المنكر ؟

... وهكذا يدور تحريم « التأمين » مع كل واحد من هذه الشبه ،
أو معها جميعا في نظر من يردد تحريمه وينكر الكل به ..

ويحسن أن نشرح موضوعات هذه التساؤلات قبل أن نتعرض لطبيعة
التأمين في أنواعه القائمة وكذا ما يستجد منها وهدفه . وقبل الدخول في تحليل
مقدمة ، الى العناصر الأولى التي تتضح فيها جليا خصائص هذه الطبيعة .

* * *

... شبهة « الربا » :

فأما عن تحريم الربا في نظر الاسلام فحرمة قاطعة لا شبهة فيها ،
ينص القرآن الكريم في قوله تعالى : « الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما
يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، تلك بانهم قالوا انما البيع مثل
الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما
سلف ، وأمره الى الله ، ومن عاد فاولئك أصحاب النار ، هم فيها خالدون .
يمحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم » (١) .

كما يتلى في قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا ان كنتم
مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلكم رؤوس
أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان
تصدقوا خير لكم ، ان كنتم تعلمون » (٢) .

فهذه الآيات كلها لا تنص على حرمة الربا فحسب بل وصفت المتعاملين
به : بأنهم أبعد ما يكونون عن الاستقامة ، وأقرب ما يكونون طواعية الى
الشيطان وولاء له . كما حددت عاقبة أمرهم ومصير ما يملكون من مال ... ثم
طلبت اليهم تصفية المعاملة على أساسه بمحض اختيارهم ، والا فيجب أن
ينتظروا من المؤمنين مقاومتهم .

... وأخيرا أوضحت الآيات طريق التصفية والمنهج الأمثل لذلك ، حتى
تزول آثاره في المعاملة وفي النفوس معا .

ويكاد الربا يكون وحده من بين المحرمات التي نص عليها القرآن نصا
صريحا لا احتمال فيه ، الأمر الذي أظهر زيادة عناية كتاب الله في توضيح
آثاره ومخاطره بهذا التفصيل .

هذا هو الربا في الحكم عليه .

(١) البقرة ٢٧٥ ، ٢٧٦ (٢) البقرة : ٢٧٨ ، ٢٨٠

ولكن ما هي صورته الجلية الواضحة التي لا شبهة فيها ؟ والتي لا يختلف فيها امام مجتهد ؟.

وهنا يأتي دور الحديث ، والنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو عما وقع في المجتمع الأول للمسلمين تحديدا لعقده .

يروى أحمد بن حنبل في مسنده ومسلم في صحيحه عن عبادة ابن الصامت ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعر بالشعر ، والنهر بالنهر ، والملح بالملح (١) ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم ، إذا كان يدا بيد » .

وفي رواية أخرى لأحمد بن حنبل في مسنده والبخاري في صحيحه عن أبي سعيد الخدري على هذا النحو :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعر بالشعر ، والنهر بالنهر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، يدا بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى : الأخذ والمعطى سواء » .

صورة الربا كما يبدو في هذين الحديثين أنه : بيع في متماثلين لأنواع محددة ومحصورة هي على التحقيق تمثل قوائم معيشة الإنسان وتعتبر ضرورات أولية لها في كل وقت ومجتمع ، على أن تكون هناك زيادة في جانب عنه في جانب آخر ، أو على أن يكون هناك أجل في التسلم لطرف منها ... فاللتفاضل بالكم بين المثلين في هذه الأنواع ، أو تأخير التسليم لواحد منها أو لما اختلف منها أيضا ... هو علة الربا في حرمة .

فإذا وقع البيع بين متماثلين فيها مثلا بمثل ويذا بيد فيها بوزن أو يكال ، أو وقع بين مختلفين منها يدا بيد ولو مع تفاضل في الكم ... كان البيع صحيحا ، ولم يكن من عقود البيع الربوية .

هل ذلك لأن الزيادة في الكم في أي نوع منها يتفخ فيه الغبن والإجحاف بالنسبة لأحد المتعاقدين فيها يمس حياته ؟.

(١) في لغة الشيعة الإمامية «١٢٦ من المختصر النافع»: الحنطة والشعير جنس واحد في الربا وكذا ما يكون منها كالسويق والعقيق والخبز . وثمرة النخل وما يعمل منها جنس واحد وكذلك ثمرة الكرم وما يكون منه وما يستخرج من اللبن واحد ، وكذا الأدهان تتبع ما يستخرج منه ، وما لا كيل ولا وزن فيه فليس بربوي كالتوابين بالنسب ولو بيع شيء كيلا أو وزنا وفي بلد آخر جزايا ... فلكل بلد حكمه وقيل يغلب تحريم التفاضل .

هل لأن الأجل في التسليم قد يفوت — بالأحداث غير المتوقعة — على أحد المتعاقدين حقه فيما يمس ضرورات حياته أيضا ؟

... بدليل أنه يجوز التأخير بين المتماثلين في حال الضمان ، كما جاء في حديث عائشة عن البخاري ومسلم وغيرهما أيضا إنها قالت :

« اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودى طعاما بنسيئة — بأجل — وأعطاه درعا له رهنا » .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » معقبا على هذا الحديث :

« فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للنص المذكور — وهو نص الحديث الأول هنا لصورة الرهن — فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها . لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه من الثمن بما فيه عوض عنه وهن الرهن » (١)

والحكم في الربويات اذن هو : التحريم عند التفاضل في الكم ، أو عند النساء (٢) والتأخير مع التماثل ، أو فيهما معا مع الاتفاق في الجنس ، والتحريم في النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في التقدير — الكبل والوزن — والاقتنيات .

فمعتود البيع في وساءل العيش الضرورية لابد أن تكون تكافئة كشرط لصحتها . فان خرجت المعتود عن هذا التكافؤ كانت مصدرا لضرر عاجل أو أجل وحرمت لذلك . ومن هنا كانت حرمة المعتود في مواد العيش الضرورية . اذا أصبحت المعتود مصدرا لهذا الضرر ، وذلك بفقدان « التكافؤ » في المقدار ، أو في وقت التسليم .

فاذا كانت هناك ضرورة أشد اثر في حياة أحد المتعاقدين من الضرر المترتب على فقدان التكافؤ ... حل البيع وأصبح العقد صحيحا في أجناس الربا عندئذ . فقد سلم العقد آنئذ من الأثم ، دون تفويت المقصد الشرعي منه وهو رفع الضرر .

فيروى عن « جابر » أنه جاء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وسأله أن يشفع له عند يهودى ، له دين على أبيه ، في أن يأخذ ثمر النخل الذي تركه أباه في مقابل الدين الذي عليه — وهو ثلاثون وسقيا من التمر ... فأبى اليهودى

... فأجاز الرسول البيع في أحد أجناس الربا وهو التمر ... مع أن

(١) جزء ٤ : ص ٢٠٦ (٢) بفتح السين مع التشديد .

فيه جهالة بمقدار الثمر الذى على النخل بعد أن يجف ، وفيه تأخير أيضا في تسليمه لأنه لم يزل رطبا على النخل ، ولم يتحول بعد الى ثمر .

والحافظ ابن حجر العسقلانى يرى أن يقتصر في اجازة البيع على هذا النحو على الوفاء بالدين وحده . . ويقول معللا لذلك : أنه يغتفر في القضاء « للدين » من المعارضة ما لا يغتفر ابتداء . لأن بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير المعرايا « (١) ويجوز في المعاوضة عند الوفاء « للدين » .

(١) « العرية » في الأصل : عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب . . تتطوع بذلك على من لا ثمر له .
ويقال : عريت النخلة اذا انفردت عن حكم أخواتها بأن اعطاها المالك فقيرا . قال مالك : العرية أن يعمرى الرجل الرجل النخلة : أى يهبها له أو يهب له ثمارها ، ثم يتأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب أن يشتري رطبها بثمر يابس .

وروى العبارى عن مالك في تصوير العرية :
أن العرية : النخلة للرجل في حائط — بستان — غيره ، فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول : أنا اعطيك بخرص نخلك تمرا ، فيرخص له في ذلك .

فهنا في نظر « مالك » : العرية أصلها هبة وعطاء في مقابل . ودفعنا لتضرر الواهب على بستانه رخص في المبادلة خرصا وتخميننا بين الرطب على النخلة بتركه الموهوب له حالا ويأخذ بدله تمرا جافا فيها بعد . . وأذن يلزم في مبادلة مجهول بمعلوم ، وحال يؤجل في مادة ربويه وهى الثمر .
والشامى للتخفيف من ذلك يشترط التفاضل في الحال فتكون المبادلة في « العرية » من جانب واحد وهو جانب المجهول بالمعلوم .

ويقال : أن سبب الترخيص في بيع العرية هو دفع المشقة عن الموهوب له : تلك المشقة التى تتمثل في الانتظار الى أن يصبح الرطب تمرا فيرخص في البيع في مادة ربوية خرصا لدفع هذه المشقة ومعنى ذلك ألا يكون هنا تأجيل في طرفى البيع .

وتجمل : أن سبب الترخيص في بيع العرية هو من أجل طعام الاولاد رطباً على النخلة أو النخلتين بخرصها أو بخرصهما تمرا . وهنا يكون التفاضل . وهذا أيضا ليس الوضع وضع هبة ، إنما هو وضع بيع على أصله .

وجملة العناصر التى كانت سببا في الترخيص في بيع العرية — وهو البيع في مادة ربوية ليست مثلا بمثل ولا يبدأ بيد — وبالتالى كانت سببا في الاستثناء من الربا المحرم هى : الرضا ودفع ضرر المشقة أو التأذى ، أو حاجة الاولاد الى طعام الثمرة في موسم بدو صلاحها .

وكذلك كان من أهم العناصر في استثناء البيع وفاء للدين من الربا المحرم هى : الرضا ، ودفع المشقة على المدين .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » :

« والحاصل أن هذا الحديث — حديث جابر — مخصص للعمومات المتقدمة في البيع « للربويات » القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من المتبدلين المتساويين جنسا ، وتقديرا . فيجوز القضاء — أى وفاء الدين — مع الجهالة إذا وقع بالرضا . ويؤيد هذا — كما يقول — حديث أم سلمة : فأنهنا وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول . ونصه في رواية أحمد بن حنبل وسنن أبي داود :

« جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة . فقال صلى الله عليه وسلم : انكم تختصمون إلى رسول الله وأنا بشر . ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض . وإنما أنا أقضى بينكم على نحو مما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه . فإنما أقطع له قطعة من نار ، يأتي بها أسطاما في عنقه يوم القيامة . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : حتى لأخى ، فقال الرسول : أما إذا قلتما فاققسما . . ثم توخيا الحق . . ثم أسهما . . ثم ليحل كل واحد منكما صاحبه . .

« والمواريث الدارسة » هنا تطلق على الأجناس الربوية وغيرها . فالحديث يقضى بمفهوم لفظه : أنها تجوز المصالحة مع جهالة أحد العوضين ، وان كان المصالح به والمصالح عنه ربويين .

وقد استدل « المتبلى » في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف النفقة بالنفقة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم بذلك إبطال المقصد الشرعى في تحريم الربا ، لأن كل حيلة توصل إلى السلامة فهي جائزة . وإنما المحرم : الحيلة التى يتوصل بها إلى إبطال مقصد شرعى .

ويستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيذكر :

« وأنت خير بأن الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول . فلا يجوز أن يجاوز به موده وهو صورة القضاء — الوفاء للدين — فلا يصح القياس . ويستطرد فيقول :

« ولو كان مجرد حصول المشقة مجوزا لمخالفة الدليل ومسوغا للمحرم لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لأن كثيرا منها مصحوب بالمشقة كالحج والجهاد ونحوهما » (١) .

(١) جزء ٥ ص ٢٧٢

« واذن الربا » : هو عقد البيع الذى يتضمن ضرر احد المتعاقدين ضررا واضحا فيما هو عادة مقوم لمعيشة الانسان(١) .

والعقد السليم فى البيع هو الذى يجنب كلا المتعاقدين الاضرار المؤكدة او المظنونة فيما هو متعلق بقوام معيشته . ومع ذلك يتحمل أن يؤدى عقد البيع فيما عدا المواد الربوية الى عدم « انتوازن » فى جانب كل من المتعاقدين توازنا تاما ، فى غير قصد اليه وفى غير علم جلى به عند العقد .

وقصد الاسلام بتحريم البيع الربوى : تجنب الانسان الاضرار الفاشئة عن التفاوت فيما هو من جنس واحد من اجناس المواد والوسائل الضرورية للحياة او انباشته عن التأخير ، سواء اكان من جنس واحد او من اجناس مختلفة منها .

وضرر التفاوت فيها يشبه ضرر الغصب . لأن التفاوت عندئذ لم يأت نتيجة لجهد وربما كان لاستغلال حاجة . وضرر التأخير فى التسليم يبعث على القلق وعدم الاطمئنان عند من ينتظر الوفاء بها يجعل الحياة عليه شاقة ومريرة لأن ما تأخر تسليمه يتعلق بقوام المعيشة وضروراتها لديه .

لهذا خرج. العقد فى المواد الربوية — المال فى الذهب والفضة ، وما يقتات به فى البر والشعير والتمر والملح — عن ضرر التفاوت فى غير جهد او ضرر القلق بسبب الانتظار ، فوقع تفاوت بين الآخذ والمعطى او حصل تأجيل لاحدهما ولكن عن رضا وطيب نفس لفائدة مظنونة او مرتقبة ... فلا يكون العقد حينئذ من العقود المحرمة .

فلو اقترض انسان مالا من انسان آخر — شخصى او معنوى — ليضارب فيه ، ثم رده مع زيادة عما اقترض ... فلا يعد من العقود المحرمة ، وان كان مالا بهال ، مع تفاوت او نسيئة . وذلك كما يحكى عن عبد الله ، وعبيد الله ابنى عمر : انها لقيها ابا موسى الأشعرى بالبصرة منصرفهما من غزوة «نهاوند» فتسلما منه مالا وابتاعا به متاعا ، وقاما به المدينة فباعاه وربحا فيه . وأراد عمر أخذ رأس المال والربح . فقالا : لو كان تلف ، كان ضمانه علينا فكيف لا يكون ربحه لنا ؟

(١) فى فقه الشيعة الامامية لا يثبت انربا بين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة والابن الملوك والمالك ولا بين المسلم والحربى وتعليل ذلك فيما يبدو أن العلاقة بين المسلم والحربى لا تنشأ دفع الضرر والايذاء بل على العكس وفى الحالات الأخرى : الطرفان فى الواقع كطرف وحد . واذن ليس هناك ضرر لطرف واضرار له من الطرف الآخر ص ١٢٦ من المختصر النافع .

والفقهاء المتقدمون وقفوا بالاستثناء من الربا المحرم عند حد ما وقع من جزئيات أجازها الرسول صلى الله عليه وسلم ، تجنباً لضرر أشد . وكان الاتفاق فيما وقع صادراً عن رضا المنعادين ، رضاء لا شبهة فيه . لأنه رضاء يجلب المصلحة للطرفين .

ثم ينحاشى هؤلاء الفقهاء القياس واستخدامه رهبة من شبهة الربا المحرم فيها يطبقون ، ودفعاً لتوسع قد يصل إلى حل الربا المحرم يوماً ما فينتشر ويشاع ، كما كان بين اليهود وسط العرب ، على عهد الدعوة الإسلامية .

وهذا التحاشى ورع واحتياط يقابل بالثناء ، لأنه يحفظ الأمة من الوقوع فيها لا تحمد عقبا ، ويحول دون أن يصبح الإنسان عالة على المال ، بدلاً من أن يكون المال تابعا لسمى الإنسان وكده في الحياة .

ولكن إذا توفر عنصر « الرضاء النفسى » في المعاملة ، وتأكدت (المصلحة الطرفين) فيها في وقت يدعو إلى ترتب هذه المصلحة والاطمئنان عليها ، وشاع أمر هذه المصلحة بحيث لم يعد من وجهة نظر الطرفين وحدها بل أصبح بداهة وضرورة في الأمة . . . الا يكون ذلك مرخصاً للتعامل في المواد الربوية على نمط ما كان مستثنى على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ؟

.. انه أجاز بيع « العرية » لمصلحة الأولاد في الأسرة في أن يأكلوا رطباً في موسم الرطب ، في مقابل ثمر جاف يدفع مقابل له .

.. الا يجوز التأمين على حياة رب الأسرة لصالح الأولاد أنفسهم وقت جميعتهم بموت أبيهم في مجتمعنا المعاصر الذى ضغطت زحفه ، وتعددت مشاكله ، واثرت على أعصاب الإنسان ، فلم يعد يحتفلها كثيراً ، ولم يعد يتحداها في قوة وفي ذلك المجتمع الذى كثرت آلاته وسيطرت على كل بقعة يعيش عليها ، فلم يسلم من مآسيها ، كما أصابه غيرها ؟ .

ان الاسلام استثنى من الربا المحرم « البيع وفاء لدين » على الأسرة لصالح يهودى . الا يجوز التأمين على المصنع أو على المتجر ، أو على النجم وفاء لديونه بضمان آلاته أو سلعه ؟

ان الحياة المعاصرة لا يمكن أن تتحول إلى حياة بسيطة في تعارف الفاس ، وفي طلباتهم . . . ولا إلى حياة سهلة في انقزاماتها وتكاليفها . وضرورة تعقدها وتركبها ندفع حتماً إلى ارتكاب أخف أضرارها . ومن هنا ينبغى أن ما كان بالأمس فرجة ونافذة يصبح اليوم طريقاً مأموناً على قدر ما بين حياة

البدو والحضر ، وحياة البساطة بالأمس والتعقد اليوم من مفارقات في
الالتزامات . . . والتحديات .

... تشبيهة ((الغرر)) :

أما بيع الغرر : فهو البيع الذي ينطوي على جهل بحاضر البيع أو جهالة
بمستقبله ، فلا يعلم أحد الطرفين أو كلاهما ما تم عليه التعاقد علما محددا
في الحاضر ، أو لا يعلم أو لا يقدر ما يصير وينتهى إليه . . . على نحو ما يمثل
الفتهاء من بيع السمك في الماء والطير في الهواء أو بيع الثمرة الخضراء قبل
بدو صلاحها ، أو بيع الزرع قبل أن يظهر فيه الحب والسنابل ، أو بيع حبل
النافذة مستقلا عن أمه . . . إلى غير ذلك من الأمثلة التي يسوقها هؤلاء في
توضيح معنى : الغرر ، وفساد العقد المتضمن له .

فبعض هذه الأمثلة يرينا أن المبيع ليس في حوزة البائع حاليا ، وأنه
لا قدرة مستقبلا على حيازة تدر معين منه في وقت معين ، حتى يمكن أن
يتصرف فيه بالبيع . كالسمك في الماء والطير في الهواء . فالمبيع مجهول غير
محدد ، أو معدوم هنا .

وبعض الأمثلة الأخرى يوضح لنا المخاطرة في عقد البيع بسبب الجهالة
التي تظل مستقبلا المبيع ، وما ينتهي إليه في كيانه ووجوده الخاص : هل
يكتمل المبيع في نموه فيوجد نوعا ، وكما في الوقت المحدد ؟ أم يعوقه سبب
فاكتر عن الاكتمال فتقل صفة نموه أو يقل مقدار كميته ، أو لا يخرج إلى
النمو أصلا ؟ وذلك كإبن النافذة في بطنها ، والثمر قبل بدو صلاحه ، والزرع
قبل ظهور سنابلها . .

فإن كانت هناك ظروف تخفف من الجهل أو الجهالة في المبيع ، وتقلل من
الشكوك في وجوده ومعلوماته وتوحي الاطمئنان حسب العادة . . . خرج عقد
البيع عن دائرة الغرر . كبيع النخل ، مع أنه في الهواء ، فقد قال
الأنصاري : أنه جائز لأنه اعتاد أن يعود إلى مكانه . وكبيع ما يدخل في المبيع
تبعا ، بحيث لو أفرد بالبيع لم يصح بيعه : كبيع أساس البناء مع البناء
للمنزل ، واللبن في ضرع الدابة مع الدابة ، والحمل في بطنها معها . فالأساس ،
واللبن ، والحمل . . كل منها غير معلوم ، وغير محدد . ولكن جواز بيعه
تبعا للأصل نفسه . وهو : البناء نفسه ، والدابة ذاتها ، وكذلك بيع ما يتسامح
بمثله كبيع القطن المحشو في الجبة والرداء . فلتفاهة كمية الحشو ، وإن
كانت غير معلومة وغير محددة . . . يجوز بيعها تبعا للجبة والرداء .

وإن عقد الغرر هو ما كان فيه خطر على أحد الطرفين خطرا محتملا

احتمالا راجحا بحسب العادة ومجريات الاعرف ... ولما كان بيع السلم — وهو بيع موصوف في الذمة الى أجل — ينطوى على تحديد ، ويقتل ذلك حتما الخطر فيه — كان في حكم المستثنى من بيع الغرر . أو بعبارة أخرى كان ملحقا بالعقود التي ينتفى فيها الضرر لأحد طرفي العقد أو كليهما . ولذلك يعتبر بعض انقضاء أن عقد السلم عقد مستقل عن عقد الغرر ، وليس مستثنى منه .

ومدار الحل والحرمة هنا : هو قلة احتمال الخطر والضرر ، أو انقضاء مرة واحتماله مع رجحان أو تأكده مرة أخرى . فإذا تغيرت ظروف مجتمع عن مجتمع آخر وكانت ظروف المجتمع الثاني أكثر اطمئنانا في دفع الضرر أو في تخفيفه ... كان العقود التي تتم في هذه الظروف الأخيرة أقرب الى الصحة والحل .

معتود استثمار البترول ، والفحم والمناجم ، جميعها رغم اختلافها في باطن الأرض تختلف ظروفها في عهد التقدم التكنيكي والعلمى عنها في عهود أخرى مضت ، كما يعتمد فيها على الخرس في التقدير والتحديد ، باستخدام الوسائل العلمية والتكنيكية في اختيار المقادير والأنواع لصنوف الثروة المعدنية المختزنة في الأرض أو في أعماق البحار تخرج هذه الثروة المختفية الى مجال التحديد الدقيق سواء في الكم ، أو في النوع ، أو في الزمن . ولا تقاس صنوف هذه الثروة المطبورة الآن في باطن الأرض بأساس البناء للمنزل ، واللبن في الضرع ، والحل في البطن في كون التعاقد عليها تماثلا يميل الى الخطر والضرر بسبب الجهل والجهالة أى بسبب الغرر ! .

... وهكذا كلما اختلفت معالم الجهل فيما تعاقد عليه الطرفان أو اتضح مصيره بحيث يرتفع الضرر على أحد المتعاقدين كلية أو يقل — كلما كانت ظروف حله وجوازه قائمة ..

وهنا في عقد الغرر — كما في عقد الربا سابقا — فإن مناط الحرمة : هو الضرر الذي من شأنه أن يصيب أحد المتعاقدين بخيبة أمل مفاجئة فيما تعاقد عليه ، أو يصيبه في قوام معيشته الذي لا غناء عنه ... وذلك فيما تتقدم من الأمور الربوية .

والدليل على أن ذلك هو المنطوق : أن الحيوان — وهو ليست له أهمية البر ، والشعير ، والتمر ، والملح ، مما يقتات به .. لا ربا فيه . على معنى أنه يجوز في عقد بيعه التفاضل . فيروى « البخاري » « ومالك » « وابن شيبه » عن « ابن المسيب » أنه قال : « لا ربا في الحيوان » .

... كما يروى « مالك » فى الموطأ ، والشافعى فى مسنده عن على بن أبى طالب رضى الله عنه : « أنه باع جبلا يدعى « عصفرا » بعشرين بعيرا أنى أجل » .

... شبهة منافاة التوكل على الله :

وأما أخيرا عما يظن من معارضة « التأمين » للتوكل على الله .. فالتوكل على الله : لا يعنى عدم الجد والسعى فى الحياة ، ولا يعنى الجود وعدم الحركة ، ولا يعنى عدم التنظيم فى وسائل العيش ولا يعنى عدم الحيطة فى دفع الأحداث ومواجهتها ، ولا يعنى عدم المحاولة فى أبعاد الأذى والضرر ، ولا يعنى شيئا آخر شبيها بعدم الاهتمام وترك الأمور نجرى كما تحركها انرياح والصدف .

... التوكل على الله : ليس هو الاعتقاد بسلب مشيئة الإنسان وليس هو الإيمان بالجبر . انه المرحلة الأخيرة من مراحل الجهد البشرى فى التفكير ، والتحليل والتقدير لما يعزم الإنسان أن يقوم به فعلا ، أو تركا .. انه الصلة بالسماة نفسيا ، بعد استنفاد طاقة الإنسان الخاصة على الأرض به ، فيما يهم أن يباشره .

... انه ليس أكثر من طلب المعونة من الله بالاضبافة الى ما يبذله الإنسان جنباً الى جنب من نشاط بشرى .

فلو لم يبذل الإنسان شيئا من المجهود البشرى فيما ينوى القيام به من شئون الحياة وأداء رسالته فيها ، ثم توكل على الله ... لا يجيبه الله ولا يحفل به .

والحديث الشريف الذى يقول :

« انما الأعمال بانفيات ، وانما لكل امرئ ما نوى » .. يربط العمل بالنية ، ويقيم العمل من النية نفسها ، وليس من أدائه .. ومعنى أن يقيم العمل من النية : أنه لو لم تكن نية ممن وقع منه عمل .. لا يعتد بهذا العمل . حتى فى العبادة . فصلاة الساهى ليس لها وزن ولا اعتبار ، والاعتكاف بغير نية والصوم بدون تبين العزم عليه قبل حلول وقته .. لا ينال رضا الله ولا يقبل عنده .

وكذلك الشأن فى المعاملات لا يتم العقد — أى عقد فيها — الا بايجاب وقبول ، وكلاهما تعبير عن النية والقصد .. وانقسام عقد الزوجية بلفظ

الطلاق لا يتم من مكره عليه ، ولا من سكران : لأن نية الانفصال في الحاليتين غير متوفرة ... وهكذا .

ومعنى ربط العمل بالنية : أن يكون هناك اتجاه من الإنسان للعمل ، وإن يكون هناك تخطيط أو استيعاب لمراحل العمل في التصور والادراك قبل مباشرته . فنية أداء الصلاة مثلا تحتم على المتهيب لها أن يكون في وقت النية ممثلا لجميع أركانها وصورتها .. كما تقع ، ونية الطلاق تستلزم أن يتصور الناطق بلفظه عند النطق ، معنى الفقرة بينه وبين زوجته ، والآثار المترتبة عليه فيما يخصه أو يخصها ، أو يخص أولاده ، أن كان له ولد ، ومدى هذه الآثار على حياة كل طرف منهما أو منها .

واذن « اتوكل على الله » قرين بالعزم نحو التنفيذ ، بعد التفكير واستنفاد درجاته من تحليل ، وتركيب ، وترجيح .

« فهل التامين الآن ربا ؟ »

« ينطوى على الغرر والخطر » ؟

« هل ينفي التوكل على الله » ؟

عقد التامين في حقيقته :

لنشرح اذن « عقد التامين » كأساس مشترك لاي نوع من أنواعه التي تتأصل عنه وتتفرع منه بعدما شرحنا الربا ، والغرر ، ومعنى التوكل على الله ، ووضحنا مناط الحكم الشرعى فيها .

لنحلل عقد التامين الى عناصره ...

ولناخذ مثلا « معاش » الحكومة الذي يصرف للموظف بعد احواله الى التقاعد ، ونحلل عناصره .

● نجد أن الموظف كان يستقطع منه شهريا مبلغ بنسبة مئوية معينة من مرتبه الشهرى .

● ثم تضيف اليه الحكومة رعاية منها للموظف ، مبلغا مساويا للمبلغ المستقطع .

● ثم كلا المبلغين دون تمايز بينهما ، يدفع بهما لجهة مستثمرة ، الى جهة لها خبرة بوجوه الاستثمار — والحكومة كانت هى هذه الجهة أولا ، ثم انتقل الأمر الى الهيئة العامة للمعاشات أخيرا .

ومن هذا المبلغ المتجمع على طول سنوات الخدمة للموظف ومن ثمره العائدة اليه ، تدفع له الحكومة عند تقاعده عن العمل بسبب الشيخوخة نصيبا مجزيا من المرتب الذى كان يحصل عليه حين الوظيفة ، يغطى ضرورات المعيشة ، ثم يؤول الى ورنته من بعده بنسب معينة ، وآجال محددة .

● وبما أن الجهاز الحكومى لا يتكون من موظف واحد بل يضم آلافا من الموظفين فيه يشملهم نظام المعاشات ، وهو نظام تصد به الرعاية فى حال انسحج عن العمل بسبب الشيخوخة .

... فى هذا النظام نجد أن الموظفين تخصم منهم نسب متساوية يعلمون أنها ستؤول اليهم فى صورة رعاية اجتماعية فى وقت الحاجة ، بمقادير متعادلة مع تلك النسب كما هم راضون جميعا عن هذا النظام الذى يعبر عن اتفاقهم وموافقتهم عليه .

... وفيه أيضا أن الحكومة كما تقوم بدور المشاركة فى هذا النظام يتحمل نصيب يساوى ما بدفع من الموظفين وتقوم بدور المباشر للاستثمار ، أو تفوض عنها جهة أخرى صاحبة خبرة فى تخير السبيل الأمثل فى الاسبرياج .

وانأخذ مثلا آخر : هو التأمين على الحياة . فإذا حللناه الى عناصره الأولى أيضا نجد :

● أن هناك « مؤمنا » .

● وأن هناك « شركة » .

فأما المؤمن : فليس فردا واحدا . وإنما هم أفراد عديدون : قد يبلغون مئات الآلاف أو يبلغون الملايين . وكل واحد منهم يدفع قسطا متساويا فى النسبة لا يختلف عن قسط الآخر ، وأن ما لكل من الأقساط . . مختلط بما للآخر . وهؤلاء المؤمنون يعلمون جميعا أن ما يدفعونه من أقساط سترد اليهم إما بالزيادة أو بالنقص . . سترد بالزيادة فى حالة وفاة المؤمن لمواجهه ظروف الأسرة بفقدائها العائل . . وسترد بالنقص لو مضى الزمن المحدد فى حال حياة المؤمن نفسه . .

وأما الشركة : فهى الجهة صاحبة الخبرة فى استثمار المال . وبخبرتها تقل خسارتها أو تنعدم . وقد تنيب شركة التأمين جهة أخرى فى الاسبرياج ، على أن تكون للجهة الثانية حصة محددة النسبة ومجهولة المقدار انكلى .

والمؤمنون لا ينظرون الى التأمين على انه ادخار ، بل بالأحرى ينظرون اليه على انه طريق لمواجهة الكوارث ، واخصها كارثة الأسرة في وفاة عائلها . فهو صورة من صور الرعاية ، أو هو وضع لتخفيف « الانسلاء » بالأنفس والأموال ، والثمرات ، والمعاونة على اجتياز هذا الإبلاء في غير بأس وفقدان أمل .

ولنأخذ مثلا ثالثا : هو التأمين على « الأموال المنقولة » كسلع التجارة ضد السرقة أو انغرق أو الحريق ، وكالماشية ضد الكوارث والأمراض ، أو الأموال الثابتة كالأماكن العقارية ضد الحريق . فهنا مؤمنون عديدون يدفعون أقساطا بنسبة مئوية واحدة وما يدفعونه مختلط بعضه ببعض يرد عند « انتلف » . . وقد لا يرد منه شيء أو يرد بعض قليل منه عند السلامة في المادة المحددة ، أو ببلوغ المكان المعين .

وهنا أيضا شركة تقوم باسترباح المال المتجمع ، وهي صاحبة خبرة فيه . . وقد نفوض في الاستثمار جهة أخرى أقدر منها ، على أن تحصل هذه الجهة الأخرى على نسبة معينة ولكنها مجهولة في المقدار .

هذه الأمثلة الثلاثة تعطينا :

● أولا : أن عقد التأمين ليس عقد بيع ، وإنما هو عقد تضامن وتكافل بين المؤمنين جميعا في مواجهة دفع الكوارث والتخفيف من آثارها ، سواء اكانت في الأنفس أم في الأموال أم في مواجهة العجز عن العمل بسبب الإصابة أو المرض أو الشيخوخة . فهو تكافل جماعي مشروط بالدفع : المجموع مع الفرد ، والفرد مع المجموع . كل من المؤمنين يعلم أن كوارث الحريق والغرق والوباء والوفاة وأمثالها . . أمور متوقعة ، وتكاد تكون في عموم من تصيبه حتميات لا نخلف . . وكل يعلم أيضا أن الإنسان سيصير الى الشيخوخة ، فعدم الاستطاعة في العمل ، بسببها وأنه أيضا عرضة للإصابة أثناء العمل وعرضة كذلك لمرض يلم به فيقعه وهكذا . . .

وكل فرد من المؤمنين أيضا يعلم مقدما : أن العائد الناشئ عما يدفعه وعن أقساط الآخرين لا يفي بسد حاجات من يتعرضون لتكوارث الطبيعة أو العجز عن العمل . فهو متنازل عن جزء مما له جملة للمشاركة في تغطية هذه الحاجات .

فإن كان من الذين أصيبوا عوض عن إصابته ، على أن يدخل في هذا الموضع طبعا ما يكون قد دفعه من قسط أو أقساط . وإن كان من الذين

سلموا فيحمد الله على سلامته ويحل الآخرين مما له : ببعضه أو ب كله . وهو بمثابة دين عندهم .

وثانيا : انه يتضمن — بجانب أنه عقد تكافل جماعى مشروط — انه عقد « مضاربة » من جانب المؤمن جميعا كطرف ، وشركة التأمين أو الحكومة مثلا في مواجهتهم من جانب كطرف آخر .

فـ « الأفراد » في عقد التأمين — فرادى ومجموعات — ينماتدور في الواقع فيما بينهم على :

● الاسهام بنصيب معلوم متساو من المال في كل نوع من انواع التأمين على فترات محددة .

● وعلى التكافل على دفع « العوض » — تسط انثامين — ليدفع من حصيلة الانصبه المحصلة فعلا من جميع المشتركين في عقد « النوع المعين » من التأمين .

● وعلى ان تكون الاولوية في تسلم « العوض » أو المعونة بين المشتركين في العقد لمن أصابه الضرر بالفعل أولا منهم .

● وعلى أن من يسلم بنفسه ، كمقد التأمين على الحياة ، أو بماله كبقية العقود الأخرى يحل الآخرين المشتركين مما له كلا أو بعضا .

« وشركة التأمين » : ليست الا وكالة عن طرفى التكافل أو مفوضة منهما في تنفيذه .

وتنفيذ التكافل يقتضى :

● تحصيل الأقساط من المشتركين . .

● واستثمار الأموال المحصلة ، أو المضاربة فيها . .

● وتسوية « التعويضات » لمن أصيب من المؤمنين .

والشركة في نظير ذلك لها « جعل » تقتطعه مما هو تحت يدها من أموال المشتركين من غلات هذه الأموال . وهذا الجعل متفق عليه ضمنا في عقد التوكيل والانابة بين المؤمنين جميعا كطرف والشركة كطرف آخر . وهو وان لم يكن متفقا عليه بالرقم ولكن متفق عليه بحسب « العرف » تبعا لقيمة النشاط في الاستثمار .

وعقد التأمين كأنه متضمن عقدين :

العقد الأول : عقد المشاركة في دفع الضرر والتكافل عند الملأات بين المؤمنين جميعاً . . .

والعقد الثانى : عقد الوكالة والمضاربة من جانب المؤمنين للشركة أو للحكومة .

فالذى يؤمن على ما يملك كالغلاأ عندما يؤمن على ماشيته ضد خطر امراض الحيوان المهلكة ، والتاجر الذى يؤمن على سلعته ضد خطر الحريق أو السرقة أو ضد خطر الطريق فى البر والبحر والهواء ، ومالك العقار الذى يؤمن على منزله ضد الحريق مثلاً ، وصاحب السيارة الذى يؤمن عليها ضد أخطار الطريق ، كل واحد من هؤلاء . . . يعلم مقدماً وحين التعاقد : أنه وحده يعجز عن تحمل الضرر ، كما يعلم يقيناً أنه بمشراكة الآخرين معه وبتكافل بعضهم لبعض تكافلاً مشروطاً بالدفع المسبق . . . يستطيع أن يقف فى وجه الأحداث ويصبر على ابتلائها ، وبالتالي . . . يستطيع أن يستأنف حياته فى سعيه لنفسه ، والأولاده من غير أرهاق ومن غير جهود من انحرأة أمام الحادث أو المصيبة التى وقعت .

وكل انسان معرض للحوادث ، وكل فرد فى المجتمع مطالب بالاسهام فى دفع الأضرار والمخاطر التى تقع على الآخرين بمقتضى « التعاون على البر والتقوى » فما يدفعه من قسط التأمين عندئذ هو نصيبه فى التكافل مع مجموعة أخرى من الأفراد تقل وتكثر ، وتضيق وتتسع ، حسب الوعى بالتكافل عند الشدة والأزمة بسبب الأحداث ، فذلك أمر مضمون له .

. . . والذى يؤمن على « حياته » : يعلم مقدماً أن الآجال بيد الله ، وأنه لا يستطيع رد القدر ، وأنه من أجل ذلك لا يطلب فى عقد التأمين « ضمان حياته » مدة معينة ، ولكنه يعلم أن المشاركة فى دفع آثار الكوارث عن الأسرة بسبب وفاته ، مما يجعل أمرادها لا تقف فى مكانها وشأخسة ببصرها الى قبره مرردة عليه فى كل لحظة تشكو سوء حظها ، بل تنطق فى أطمئنان بعد الرضاء والتسليم بقضاء الله — الى العمل والسعى من أجل مستقبل الحياة .

أن المجتمع المتكافل والمتساند فى مجموعات أو فى مجموعة واحدة هو المجتمع الذى لا يضعف إيمانه بالله وبالحياة وبالرسالة ، بها فى مواجهة ما يقع من نوازل وأحداث . والقسط الذى يدفعه المؤمن هو نصيبه فى هذا التكافل . ولكنه نصيب دخله التنظيم من أجل العدل ورفع الغبن بأدق ما يمكن من موازين .

نعم ، انه لا يدفع هذا القسط الا من زاوية المنفعة الشخصية اولا . ومع ذلك فلا يمكن أن نخلى « التامين » من المعنى الاجتماعى وهو الشعور بالتكافل العام وان كان مشروطا .

... والذى يؤمن ضد « العجز » : عن العمل بسبب الإصابة أو بسبب المرض المتقدم أو بسبب الشيخوخة . . لا يرد بذلك قضاء الله وقدره ، ولا يوقف قانون التطور في حياة الانسان . وانما يقدر ما للتكافل من اثر ايجابى على نفسه وأسرته الى أن يلتقى ربه . ولذلك يدفع نصيبه في ذلك على نحو ما يدفعه في التامين على المال أو الحياة .

... وهكذا كل أنواع التامينات الأخرى ترجع الى صنف من المشاركة بين مجموعات معينة من الأفراد تستهدف رفع الأضرار وتخفيف الويلات والتكبات . . ولا تستهدف اطلاقا الحيلولة دون وتوسع هذه الويلات والتكبات . لأن ذلك ليس في مقدور الانسان فردا وجماعة .

والسؤال الذى يمكن أن يدور الآن :

ما منزلة التكافل بين تعاليم الاسلام ؟

ووجوب ذلك واضح : لأن الاسلام — وهو دين الله — لم يقصد بتعاليمه جميعها في النهائية سوى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع وعنايته بالفرد : سواء عن طريق فروض العبادة أو عن طريق تبصيره بالسلوك المستقيم في الحياة . . كى يجعل منه وحدة مصقولة مهذبة تصلح للبناء القوى بانضمامها الى الوحدات الأخرى التى على شاكلتها .

...

وايضا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في وصف المجتمع المسلم :

« المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » .

فالدعوة الى صفاء النفوس ، والتخفيف من آثار الأنانية ووضع المال والولد وبقية متاع الحياة في مستواها العادى الطبيعى أمام نظر الأفراد . . كل ذلك ليزيل العقبات التى تحول دون الانسجام . . فالتكافل . . بالتعاون والتكافل . .

وفي المال على وجه خاص — اذا جعل فيه الاسلام حقا لصاحب الحاجة في المجتمع ، كما هو منطق الوظيفة الاجتماعية للمال في نظره ، يؤخذ بطريق

الالزام ضمانا لنماسك المجتمع ويقائنه قويا . . . والاسلام يدعو من غير شكك
للاسهام ما أمكن في كل صنوف التكافل ، ولو كان اسهاما جزئيا ، أى ولو كان
في دائرة أو في مجموعة محدودة من كل مجموعات الأمة . . . لأن قوة البعض
وتماسكه وقدرته على احتمال الصعاب هى من قوة « الكل » من غير شك . .

وايضا اذا طلب الاسلام بوجه عام : « التعاون على البر والتقوى » .
فان طلبه ذلك يهيم المشاركة في التكافل بين الأفراد ، وراء ما يجب عليهم
جميعا من تكافل كحق للمجتمع واجب الأداء .

ومما يكون عناصر « البر والتقوى » كما يحددها القرآن الكريم (١) ،
بعد الايمان بالله :

● تحقيق وظيفة المال الاجتماعية بالانفاق في سبيل احتياجات المجتمع .

● والوفاء بالعهد . . .

● والصبر في البأساء والضراء وحين البأس .

وطلب التعاون على البر والتقوى في الاسلام اذا كان موجها الى الأفراد
جميعهم كما يفيد الخطاب في قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٢)
فان توجيهه للتقاربين وأصحاب الاستطاعة بينهم ألزم وأكد . . . ويكاد يكون
فرضا ملزما به كل قادر على أدائه .

و « التامين » في أى نوع من الأنواع يحقق الصورة المثلى من صور
« التعاون على البر والتقوى » لأنه يؤدي وظيفة المال خير أداء . . فالدين
سيمعوضون من التامين ليسوا أحسن وضعا في أزماتهم ممن جعلتهم الآية
مصرفا للانفاق . والمؤمن نفسه لم يعط تسطه كارها ، وانها هو محب راغب
ومختار لم يكره عليه .

وكذلك يتمثل فيه الوفاء بالعهد خير تهيل . ثم هو — التامين — في
طبيعته وفي هدفه موجه للتحمل والصبر في البأساء ، والضراء وحين البأس .

ان الاسلام لم يخرج بنظرته الى الانسان عن طبيعة الانسان نفسه

(١) في الآية : « ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن
البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين ،
واتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
والسائلين وفى الرقاب ، واقام الصلاة وآتى الزكاة . . . والمؤمنون بعهدهم اذا
عاهدوا ، والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس . . أولئك الذين صدقوا ،
وأولئك هم المتقون » (البقرة : ١٧٧)
(٢) المائة : ٢

وليس من طبيعة الانسان ان يصبر ويجتاز الشدائد من غير امل . والامل في الله ، اذا اضيف اليه وقوف « المنعاهدين » على المشاركة في دفع آثار المصائب والكوارث بجانب صاحب الازمة والشدّة . . كان افعال في الصبر وبالتالي كان اكثر فاعلية في اجتياز المشاق واستئناف السير في الحياة .

* * *

وسؤال آخر :

ما هي منزلة عقد التفويض في الاستثمار للمال بين العقود في نظر الاسلام :

وعقد التفويض : هو العقد بحسب العرف بين المؤمنين جيبعا وبين الشركة مثلا او الحكومة في حال قيامها بالاستثمار . .

هناك في كتب الفقه الاسلامي بين العقود الجائزة ما يسمى بعقد « المضاربة » . وهو ان يعطى صاحب المال ماله لمن له خبرة في الاسرّياح والاستثمار ليضارب فيه ، اى ليعمل فيه بخبرته بغية الربح والمشاركة فيه . ويقال : ان هذه التسمية وهى المضاربة جاءت من الضرب في الأرض وهو السير من اجل تحريك المال والنشاط فيه .

ويقول صاحب « نيل الاوطار » (١) :

« ان جواز ذلك اجماع كما قال ابن بطال — لكن لابد — اذ كانت هناك شركة في المال المضارب فيه — ان يكون نقد كل واحد مثل نقد صاحبه ، ثم يخلط حتى لا يتميز ، ثم يتصرفون جميعا . الا ان يقيم كل واحد الآخر مقام نفسه . وقد حكى ابن بطال ان هذا انشترط مجمع عليه .

« ويروى الدارقطنى عن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة يضرب له به — ان لا تجعل مالى في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به بطن مسيل . . فان فعلت شيئا من ذلك ضمننت مالى » (٢) .

(١) جزء ٥ ص ٢٨١

(٢) «الكبد الرطبة» : هى الحيوان . والقصد من هذا الشرط عدم تعريض المال للخطر حسب العادة ، وحسبها كانت توحى ظروف البيئة . . فالحيوان عرضة الان ينفق بسبب الوباء أو الجوع أو العطش في الصحراء .

ثم يستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيقول :

« وفي تجويز آثار المضاربة عن جماعة من الصحابة منها عن علي رضي الله عنه في المضاربة: « الوضعية — النقص بالخسارة — على المال، والربح على ما اصطالحوا عليه » (١) .

وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر : أنهما لقيا أبا موسى الأشعري بالبصرة منصرفهما من غزوة « نهاوند » فتسللوا منه مالا وابتاعا به متاعا ، وقدما له المدينة مباعا وربحا فيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله . فقالا : لو كان تلف كان ضمانه علينا . فكيف لا يكون ربحه لنا ؟ .

وقال ابن حزم في « مراتب الإجماع » :

« كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة ، حاشا القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة . ولكنه إجماع صحيح مجرد . والذي يقطع به : أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره . ولولا ذلك لما جاز » .

وقال في « البحر » :

« أنها — المضاربة — كانت قبل الإسلام فأقرها » (٢) .

وشركة التأمين إذا قامت بالمضاربة في مال المؤمنين فاتها تقوم بالوكالة عنهم في تحصيل المال نفسه منهم ، والوفاء بالتعويضات المتفق عليها بينهم جميعا ، بمقتضى النظام الذي تعرضه الشركة على كل مؤمن ، وتأخذ به إقرارا منه ، ولها قسط من الربح .

(١) جزء ٥ ص ٢٨٢ .

(٢) وأوضاع المضاربة في الفقه الإسلامي على هذا النحو :

هي أن يدفع الإنسان إلى غيره مالا لينعمل فيه بحصة من الربح . . . ولو أطلق صاحب المال ولم يحدد نوعا من الاستثمار فتصرف الغير في الاستثمار كيف يشاء ويشترط كون الربح مشتركا . . . ويثبت للعامل — وهو المضارب في المال — ما يشترط له في الربح ، ما لم يسنفرقه .

ويشترط في مال المضاربة أن يكون عينيا : دنائير ، أبو دراهم ، . . . ولا خسران على العامل بـ المضارب — ألا عن تعد أو تفريط . . . ولو ضمن صاحب المال العامل فيه صار الربح له ، وينفق العامل في المضاربة من رأس المال .

وعقد « الوكالة » هو في طبيعة المجتمع ، وتدفع اليه ضرورات واعتبارات لا ترد .

والأصل في كل عقد : أن يلبي حاجة ومصلحة للمتعاقدين ، ولا يحول دون التعاقد إطلاقاً أمر ما ، إلا إذا ترتب عليه ضرر فردي أو جماعي . عندئذ يكون العقد محرماً غير مشروع دفعا للحرَج والضرر .

وإذا كان من سنة العقد والعرف فيه في المجتمع المحدود — كمجتمع القرية أو القبيلة مثلاً أن يعرف كل طرف في العقد الطرف الآخر بالشخص ، فإن في مجتمع المدينة قد ينحسر ذلك أو يتعذر . وعندئذ يكتفى في جواز العقد بالإنابة من جهة والتحديد فيما يكون موضوع التعاقد ، بحيث يرتفع الغبن من جهة أخرى .

وابن تيمية يرى : أن الحل هو الأصل في المعاملات كلها . ولا يحرم منها إلا ما يؤدي إلى ضرر .

* * *

والآن يتضح أن « عقد التأمين » سواء في النظرة اليه :

على أنه عقد تكافل وتعاون .

أو أنه عقد مضاربة واسترباح للمال .

أو أنه عقد وكالة وإنابة (١) في الصرف فيما ينفع لا فيما يضر — هو عقد سليم في بناءه وأهدافه .

ولنعد الآن إلى ما قد يثار حوله من شبهات ، وقد يكون الباعث عليها هو النقص في استيعاب خصائصه أو الخلط في فهمه .

... لا ريباً :

قد يقال أن شركات التأمين تتعامل بالربح في استثماراتها للمال المتحصل من المؤمنين ، وتحصل على نسبة مئوية في متوسطها هي ٦٪ .

وشركات التأمين في النظام الاقتصادي الرأسمالي ملكيات خاصة . على معنى أن رأس المال الموظف في إنشاء الشركة والقيام بكافة أنجزاتها هو مال خاص . أما لفرد واحد أو لجملة أفراد مساهمين فيه . وهذا المال ليس مال المؤمنين . وإنما هو مال موظف من المؤسسين للشركة ، للإدارة والمتابعة فيما يخص شئون المؤمنين .

(١) و « الوكيل » — في كتب الفقه — أمين لا يضمن إلا مع تعد وتغريظ .

واهلية الشركة في ان تفوض أو توكل من المؤمنين في توفير القدرات والطاقات لمباشرة العمل عن طريق الخبرة الفنية . ورأس المال الموظف في انشاء الشركة وانقيام بمهامها لا يستثمر في شيء سوى أن يستخدم في تحقيق الاهداف التأمينية وبالتالي ليست له فائدة محددة خاصة به الا بمقدار ما يخصه من ربح الأموال المتحصلة من أقساط التأمين ، باضافته اليها اضافة اعتبارية .

واذن أموال شركة التأمين التي تستغل وتستثمر هي تلك الأقساط المجمعة من أصحاب المصلحة المباشرة في « التكافل » وهم المؤمنون أنفسهم .

وهذه الأموال تستثمر أصلا في الأملاك العقارية في المدن ، باعتبار أن هذا النوع من الاستثمار بعيد عن هزات السوق النجارية ، وفي منأى عما يصيب المصانع من عوارض العمل التي من شأنها أن تجعل « معدل » الربح غير مستقر وغير مأمون . وهذه الأملاك العقارية بجانب ما لها من معدل في الربح يكاد يكون ثابتا يؤمن عليها أيضا ضد الزلازل والحريق والكوارث تأكيدا لاستقرار هذا المعدل في الربح . وهذا يجعل أرباح شركات التأمين مأمونة .

وذلك بالإضافة إلى « اعادة التأمين » بين الشركات بعضها مع بعض ، بحيث تواجه الشركات جميعها الكوارث غير العادية في تضامن وتعاون .

ونظام اعادة التأمين مبدأ رئيسي في نظام التأمين كله .

وبعد الأرباح في معدلها عن الهزات وعدم الاستقرار . . . يمكن بصورة تقريبية على مر الأيام من أداء التزامات « التأمين » « حسب الجدول الاحصائي الذي تعمل على أساسه » .

والجزء الباقي من هذه الأموال المتجمعة في صور أقساط قد يوظف في قروض تجارية ، وصناعية ، أو زراعية تحصل انشركة المخرصة على نسبة معينة من أرباحها توازي تقريبا النسبة المئوية للأرباح من استغلال المال في الأملاك العقارية ، بينما تحصل الجهة المقرضة والمستثمرة على باقي العائد من هذا القرض .

والوضع بين شركة التأمين والجهة المستثمرة المقرضة منها يشبه الوضع بين صاحب المال ومن له خبرة استراتيجية والمضاربة فيه ، ويصح أن يخضع هذا الوضع لما يسمى في أحكام الفقه الاسلامي بم عقد « الجعالة » أو المضاربة .

ويرجع التحديد في توزيع نسبة العائد بين شركة التأمين والجهة المقرضة للاستثمار الى قيمة النشاط في مجال التجارة والصناعة والمجالات

الاستثمارية الأخرى : كالزراعة وما يلحق بها من الثروة الحيوانية ، واستخراج المعادن واستغلال خاماتها . فكلما زادت الأرباح تبعاً لاتساع النشاط ودقة الدراسة فيه ، كلما كان النصيب الأوفى للجهة المقترضة المستثمرة ..

- وقد تسهم شركات التأمين بالجزء الباقي لديها من الأموال المجتمعة بعد الأملاك العقارية في أعمال صناعية وتجارية مباشرة دون استثماره في قروض ، إذا كان وضع هذه الأموال مستقرًا ومجزياً في قطاع الاقتصاد القوي . أو الخارجى .. وعندئذ يخضع هذا اللون من الاستثمار الى عقود الشركات التجارية والصناعية . وكما يقول « ابن خلدون » في شأن التجارة :

« وأما التجارة وإن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما تحيلات على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفسلة . ونذلك أباح الشرع فيه المكاسب لما أنه من باب المقامرة ، إلا أنه ليس أخذًا لمال الغير مجاناً فهذا اختص بالمشريعة » (١) .

فهى عقود شركات في المضاربة في المال . حلها لأنها ليست أخذًا لمال الغير مجاناً ، وإنما أخذ في مقابل العمل . والعمل نفسه كان أصلاً في الزيادة التى طرأت على رأس المال .

وقد تعطى شركات التأمين من الأموال المنحصلة لديها قروضاً للمؤمنين أنفسهم ، بضمن المبالغ المدفوعة منهم الى الشركة — بفائدة معينة . وهذه الفائدة المعينة في الوقت الذى تؤخذ فيه من المؤمن ترد اليه ثانية باعتبار أن جملة ما له لدى الشركة الموظف في استثماراتها باق على حالة ، فله من أسره والربح حسب مقداره كله لم ينقص منه شيء . وكان المؤمن المقترض من الشركة تنازل باقتراضه عما يخص مبلغه من الربح من صافى العائد العام للمال المتجمع كله .

هذا كله في النظام الاقتصادى الرأسمالى .

ومن أوجه الاستثمارات المختلفة السابقة التى تباشرها شركات التأمين الخاصة أو تكل مباشرتها الى شخص أو جهة أخرى أقدر منها على القيام بنشاط الاستثمار .. نرى أن « معنى الربا » المحرم غير قائم هنا . لأن الفضلة أو العائد أو الربح كله نتيجة للمضاربة في المال .

وما يبدو في ظاهره في بعض الأحيان أنه « فائدة » هو داخل في نطاق

(١) صفحة ٣٢٠ المقدمة ج ١ ط . . المطبعة الأميرية .

الجمالة . وحل المعاملة في المال حينئذ كمادة ربوية لا يتوقف على أن يكون مثلاً بمثل ويبدأ بيد . بل يجوز فيها المفاضلة والأجل ، إذ أنها مكاسب ومراوحة في الوضع القائم .

وحصر الحديث الشريف « الربا » في مواد معينة في مقدمتها المال — تصد منه كما سبق ، تأكيد قيمة هذه المواد الست وضرورتها في حياة الإنسان . فإذا تعرضت لخلل واهتزاز نتيجة للمعاملة بين طرفين حرم ذلك النوع الذي يؤدي إلى الخلل والاهتزاز في حياة أحدهما أو كليهما .

فليسبت ذات المواد الست وحدها — وهي : الذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والملح مناط الحرمة . وإلا ما جاز التعامل فيها إطلاقاً ، حديث الربا المشار إليه . وإنما مناط الحرمة : الضرر والأضرار . . . الضرر الذي يلحق من اضطر إلى دفع زيادة عما أخذ منها ، أو إلى قبول الأجل في المثل ، والأضرار من الجانب الآخر الذي نشأ عنه هذا الضرر .

والأضرار في أية صورة والضرر مهما كان أثره وإن كانا من الأمور المنهية عنها بالضرورة على نحو ما يذكر الحديث النبوي « لا ضرر ولا ضرار » وعلى نحو ما تشير الآية القرآنية : . . . (ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) (١) . . . لكن الأضرار والضرر في المواد الربوية الست أشد أثراً على حياة الإنسان ، بل على وجوده وكيانه . ومن هنا عرف الأضرار والضرر في هذه المواد الضرورية لمعيشة الإنسان باسم « الربا » وكانت حرمة ذلك أغلظ وأعنف .

ولذا أخذ الربا من بين المحرمات جميعها في المعاملات الإسلامية لونا قائماً ، وعد جريمة فاحشة لا تصل إلى مستواها إلا جريمة الزنا في العلاقة الجنسية . وكلتاها عامل من عوامل الهدم والتخريب في علاقات الأفراد في المجتمع .

ومن رهبة وعمق آثاره السلبية في معيشة الأفراد كان نداء القرآن الكريم : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذرّوا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين » (٢) .

... ثم كان تهديد القرآن كذلك بالحرب المقدسة باسم الله واسم رسوله لمن لم يصغ ويستجيب إلى النداء السابق :

« فإن لم تفعلوا فأنزّلنا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » (٣) .

(٢) البقرة : ٢٧٨

(١) المائدة : ٢

(٣) البقرة : ٢٧٩

و. حصر هذه المواد الستة على نحو ما جاء في حديث الربا يصور ضرورات المعيشة المشتركة في كل مجتمع كالذهب ، والفضة ، والبر (١) ، والشعر ، والملح ، بالإضافة الى ما هو خاص بمجتمع الصحراء والبدو ، وهو التبر .

«وانذا كان هناك يوماً ما في مجتمع بشري بض المواد التي تكال أو نوزن لها نفس الأهمية التي للمواد الست مثل الأذرة في أمريكا وأفريقيا أو الأرز في آسيا . فان ذلك يجب أن يأخذ مستوى التبر في المجتمع البدوي وبالتالي يأخذ حكمه . والا كانت تعاليم الاسلام صالحة فحسب لتعالج مجتمعاً بعينه في زمن معين ، وليس هو المجتمع البشري في كل جنس وجيل .»

ولا شك الآن - بعد توضيح الربا من جانب وتحليل عقد التأمين من جانب آخر . . . أن نظام التأمين في أية صورة من صورته لا ينطوي على اضرار ولا ضرر . اذ أساسه التكافل على دفع الملمات القاسية ، ثم بعد ذلك هو في أوجه استثمار أمواله مع وجود الشركات الخاصة لا يخرج عن كونه مرابحة ومضاربة في الأموال . وذلك جائز شرعاً بغير نزاع

أما في النظام الاقتصادي الاشتراكي : فشركات التأمين فيه تدخل ضمن نطاق الملكية العامة ، أي أن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مساهماً فيها وله حق في عائدها .

ومن جانب آخر فالأموال المتحصلة من الانسقاط تبسطنها الدولة في مجالات جديدة للاستثمار المشروع في الزراعة ، أو التجارة ، أو الصناعة ، أو في مرافق عامة . وبذلك توجد فرص للعمل تواجه زيادة نمو السكان ، وربما كذلك تزيد في رفع مستوى المعيشة للأفراد المجتمع بما يأتي منها من عائد .

«واستثمار الأموال على هذا النحو ليس عبارة عن توظيف مدخرات في قروض بفائدة محددة ، وكذلك كل شأن يتعلق بالأموال في النظام الاشتراكي يستخدم في الانتاج والتوسع في الاستثمارات : لأنه طالما كان المال قطاعاً عاماً أي ملكاً للدولة والشعب فلمن تقرض المال : أنقرض نفسها ؟ أن هي نهلت ذلك تدور في إطار شبكي ، يستهلك مجهوداً بشرياً دون الحصول على جدوى حقيقية منه .»

ولذا : الاقراض بفائدة معينة لا يكون الا في المال الخاص . وهو ما يسمح به النظام الرأسمالي ، وعليه فالأرباح العائدة من أموال التأمين في النظام الاشتراكي هي عائد انتاج واسترباح وليست عائد اقراض . . . وفي الوقت نفسه هذا العائد للجميع ، وليس لفرد أو أفراد معينين .»

(١) . بأصنافه المختلفة : كالحنطة السوداء في شمال ألمانيا والحنطة البيضاء في السويد والنرويج ، والخرطال في إيطاليا .

والعقود التى نعتدها شركات التأمين فى النظام الاشتراكى هى عقود للتمييز والتخصيص ، فى الوقت الذى هى عقود الزام والتزام . على معنى أن التكافل المترتب عليها نعلق به حق أفراد معينين من بين أفراد المجتمع ، بالإضافة انى الرعاية الاجتماعية العامة من قبل الدولة فى جوانب أخرى .

والواقع أن أى عقد تأمين هو صورة من صور التكافل الاجتماعى الذى تلزم به الدولة فى النظام الاشتراكى ، وبالأخص ما تعلق منه بالمعجز عن العمل بنسب الإصابة ، أو الشيخوخة ، أو المرض ، وكذا ما تعلق منه بالصحة فى العلاج .

... ولا غرر :

وقد يقال : أن عقود التأمين تنطوى على غرر ... لأن أحد طرفى العقد قد يغيب فلا يأخذ شيئاً أصلاً . أو يأخذ أقل مما يدفعه !

● **فالتأمين :** على الحياة ضد أخطار السفر بالطائرة أو السفينة أو التطار أو السيارة .. يلتزم فيه المؤمن بدفع قسط التأمين بينما قد لا يأخذ شيئاً أصلاً مقابل ذلك ، اللهم سوى سلامته . فإذا انتهت الرحلة وانتهت المدة المحددة للسفر أو للتأمين انتهى العقد . ثم يمكن أن يتجدد ويتكرر تبعاً لتكرار مرات السفر والرغبة فى التأمين من جهة المؤمن .

● **والتأمين على وسائل النقل نفسها كالمطائرات والسفن والسيارات** .. الخ .

● **والتأمين على الأموال المنقولة فى صورة سلع وبضائع فى الجو أو فى البحر أو على الأرض .**

● **والتأمين على المصانع وآلاتها والعمال فيها ضد الحوادث واصابات العمل** ..

● **والتأمين على الأموال الثابتة كالأماكن العقارية ضد الحريق أو السرقة** ..

● **والتأمين على المواشى ضد الأمراض الوبائية وضد السرقة** ..

● **والتأمين على أمن الناس فى مسلكهم فى المسدن أو فى القرى بدفع رسوم الخفر والحراسة الى جهة الأمن** ..

... ومثل هذه الأنواع من التأمين التى ينتهى عقدها بانتهاء مدتها ولا يؤدى شئ من جانب الشركة للمؤمن طالما لم تقع حوادث فى الأرواح أو فى

الاموال تستدعى التعويض ، بينما المؤمن يلتزم بدفع القسط الخاص به في كلتا الحالتين : حالة السلامة وحالة وقوع الاحداث والاصابات .

والاستعداد من قبل الشركة لدفع التعويض قد لا يكون كافيا في مثل تلك الأنواع من التأمينات ، أى قد لا يعتقد به مقابلا نظير القسط المدفوع من المؤمن في نظر من يرى أن التأمين ينطوى على غرر !

... ولكن اذا عرف ان طبيعة عقد التكافل تختلف عن طبيعة عقد البيع ... في أن عقد البيع يقوم على مبادلة المنفعة المادية بينما عقد التكافل يقوم على سد الحاجات ودفع اثر المصائب والكوارث . واذن المشاركة بالمال فى عقد التكافل لا يستلزم حتما مقابلا ماديا ، طالما ليست هناك ضرورة تدعو الى ذلك . والضرورة او الحاجة فى نطاق التكافل تغطى بمقدارها ، حسبها قدرت ، وليست بالمقابل من المال المدفوع من المؤمن .

ماذا اتسع نطاق التأمين راسيا وانفقا : فمثل جوانب عديدة فى حياة الانسان ودخل فيه اعداد كثيرون من الأفراد وأصبح ضرورة حتمية فى المجتمع بصنوفه المختلفة ... فانه يؤدى عندئذ غاية التعاون على البر والتقوى فى الجماعة عامة ، وهذه الغاية هى معاونة العاجز عن العمل بسبب شيخوخه ومرضه الزمن ، أو اصابته بعاقة تختلف عن السعى نفسه الى العمل أو لدفع الضرر عند حلول الكوارث فى الانفس والاموال .

وهنا لا يؤدى عقد التأمين بحال الى ضرر يصيب احد طرفى العقد كما أنه لا يقوم على جهل أو جهالة بل كل من الطرفين يعلم حق العلم بما تعاقدا عليه ، ويعلم مصير العقد نفسه . والمؤمن من أول الامر يخل الطرف الآخر مما له عنده ، كلا أو بعضا . فليس عقد غرر ، وبالأحرى هو عقد امان واطمئنان .

* * *

وجسيلة التأمين ليست تكديسا للمال واكتنازا له فى النظام الاقتصادى الاشتراكى . وانما هى معاونة تذهب أولا بأول فى سبيل خير المواطنين جميعا ويوزع عائدها أولا بأول كذلك فى ذات السبيل . وهى تكون مصدرا رئيسيا بين المدخرات التى تستثمر فى الاقتصاد القومى .

... والتأمين لا ينافى التوكل على الله :

والتأمين بعد ذلك ليس تحديا للقضاء والقدر للتوكل على الله ... ليس تحديا للقدر لأن المشركين فى عقوده لا يجحدون اطلاقا أن الأعمار

مرهونة بيد الله واردة ، وأن الحوادث والمصائب في المال والآنفس . . .
ابتلاء من الله .

« ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات ، وبشر الصابرين » (١) .

وقد قصد الإسلام من هذا الابتلاء تمييز أولى العزم والارادة الصادقة ممن عداهم من ضعاف النفوس . ولكن في نفس الوقت ، يرون في نظام التأمين تكافلا على اجتياز الابتلاء ، ومخرجا لمواجهة الأزمات والشدائد .

... ليس فيها يروونه في نظام التأمين من كونه تعاوننا على دفع المضار شيء من التحدى لارادة الله . . .

والآية التي تقول : **« وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة واحسنوا ، إن الله يحب المحسنين » (٢) . . .** تطلب التعاون في سبيل بقاء المجتمع يدفع الأضرار والحاجات والأزمات التي قد تعترض طريق وجوده . . .
واتباع هذه الآية والاسهام في المعاونة والتعاون لا يعد اطلاقا تحديا لما يجري في ملكوته قضاء وقدر .

. وكذلك لا يعتبر مصادرة ولا مضادا للتوكل على الله . . . يلي على العكس : هو مقدمة من مقدمات التوكل على الله . فعمل الفرد إذا اطمأن فيه لمؤازرة مجموعة من أفراد آخرين كان سعيه فيه سعيًا جديا لا اضطراب فيه ولا قلق ، وبالتالي كان أكثر اطمئنا في النجاح فيه .

« والتوكل على الله » هو — في الواقع امره أخذ بأسباب النجاح والاطمئنان في العمل ودفع للطيش والعوج فيه . . . هو استخدام العقل في التحليل والحكم واستناد الى العزم والتصميم ، ثم طلب لعناية الله ورعايته : **« فإذا عزمتم فتوكل على الله » (٣) .**

وليس معنى العزم في هذه الآية الا مباشرة الانسان لطاقاته الخاصة به كائنسان ، وهي طاقة الفكر في التحليل والتخطيط ، وطاقة الارادة في التصميم والتنفيذ ، وطاقة الوجدان في الركون والرضا بما وصل اليه الفكر واستقرت بشأنه الارادة .

والحديث الشريف الذي يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : **« اعقلها وتوكل »** جوابا لسؤال اعرابي عما يصنعه بشأن نفسه .

(٢) البقرة : ١٩٥

(١) البقرة : ١٥٥

(٣) آل عمران : ١٥٩

رغبة في المحافظة عليها من الضياع . . لا يترك مجالات لشك منشك في : ان « التوكل » يجب أن يكون مقترنا بعمل الانسان نفسه . وعمل الانسان بالنسبة للناقة هنا هو ربطها وعقلها . . وعمل الانسان عادة نتيجة لتفكيره وارادته واطمئنانه اليه . . وهذه الثلاثة : التفكير ، والارادة ، والوجدان المتمثل مرة في الحب والرضا وأخرى في الكراهة وانقلب . . تصور الطاقة الانسانية التي يتميز بها الانسان عن مشاركته في حركة المعدة في الأكل والشرب وحركة الفرج في النسل ، وهو الحيوان .

وبهذا يكون ما ورد في الحديث من خصوصية « عقل » الناقة وتقيدها مصورا كجزئية من جزئيات التطبيق ما جاء في الآية القرآنية : « العزم » المأخوذ من قوله تعالى : « فإذا عزم » كخاصة عامة بالنسبة للانسان : ينطوي تحتها هذا العمل وغيره . والعمل الانساني لابد أن يسبق بتفكير . . ثم بوجودان . . وهو الاطمئنان او عدمه . . والعمل نفسه ظاهرة ارادية .

... وما يقدم عليه المؤمن في « نظام التأمين » هو صورة أخرى من « العزم » المطلوب كمقدمة لنجاح التوكل على الله .

فقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم الى أعرابي أن يؤمن ناقته من الضياع بتقيدها وعقلها . . ثم يترك الأمر بعد ذلك في عناية الله . . . واذن لم يكن هذا « العقل » مصادمة لقضاء الله وقدره ، ولا مضادا لعناية الالهية ولا مصادرة للتوكل على الله .

فإذا أمن الانسان « على ماله » من الضياع والتلف والتعرض للكوارث فلا يكون بذلك مجافيا للتوكل على الله . ومثله مثل ذلك الاعرابي الذي عقل ناقته ، وهي كل ماله .

وإذا أمن « على حياته نفسه » أي انفق على رعاية أسرته وقت أن تحل بها الفجيعة بوفاته هو ، تخفيفا لمصابها ودفعاً للحرج في تدبير أمرها وقتذاك . . . فلا يكون متنبكا الطريق السوي في الاسلام ، وهو طريق التوكل على الله والاعتماد عليه . . بل بالآخرى : شأنه لا يقل عن عقل ناقته التي هي مصدر عيشته وعيشة أسرته والتي هي في حياة البدو والصحراء العباد الذي تدور حوله الحياة ، كرب الأسرة سواء بسواء في حياة الحضر الذي ترتبط به الأسرة نفسها في معيشتها ارتباطا وثيقا . . .

* * *

... وبعد :

فانه لم يزل من الصعب على المتفقيين في الاسلام في وقتنا الحاضر والذين يحاولون أن يعالجوا أحداث الحياة المعاصرة ومشاكلها التي لا تنتهي .. أن يتصوروا الفرق الواضح بين مجتمع الحضارة القائم الآن والمجتمع الآخر المحدود على عهد اجتهاد ائمة الفقه الأوائل .

وان ائمة الاجتهاد في الفقه انفسهم كان يرجع جانب كبير من الاختلاف فيما بينهم في الآراء الى مستويات الحضارة نفسها التي كانوا يعيشون فيها . والفرق بين مالك بن انس وأبي حنيفة النعمان في الفروع الفقهية بصور الفرق بين حضارة مجتمع المدينة بالحجاز وحضارة مجتمع بغداد في العراق وفارس .

فاذا التزم مالك بن انس « بعمل أهل المدينة » كاصل يرجع اليه في التفقه : فلان أسلوب الحياة في وقته والى آخر أيام تفقحه بالمدينة كان لا يخرج كثيرا عن عمل أهل المدينة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وهي الحياة التي تأثرت بأسلوب البادية وعادات الأعراب .. هي الحياة الصريحة غير الملتوية ، والمحدودة العلاقات ، والتي تلعب فيها الشجاعة والمروءة والتضحية دورا رئيسيا .

واذا أثر — في مقابل ذلك — أبو حنيفة « الأيباس » على عمل أهل المدينة في تكييف أحداث الحضارة البشرية في المجتمع العراقي : فلان ذلك كان المخرج الوحيد له : لكثرة الجوانب ، وتعقد العلاقات ، وتكثف السكان وتعدد مشاكلهم ، وتلون عاداتهم وأعرافهم . ووصف العراقيين في ذلك الوقت : بأنهم غير صرحاء ، وأن ظاهريهم يختلف عن باطنيهم .. يرجع الى المدينة القائمة آنئذ . فكلما كثر السكان في بقعة واحدة كسكان مدينة مثلا .. كلما جر ذلك الى ضعف العلاقات و « التخفي » في السلوك و « التورية » في الحديث .

ولذا يستحيل على أهل البادية أن يكونوا من المعتقدين — « التقية » التي يؤمن بها بعض مذاهب الشيعة . ولذا أيضا لم يستقر الإيمان بالتقية الا في البيئات الحضرية . والعداء بين الوهابية في نجد والشيعة في فارس ترجع حدته الى اختلاف المستويين في مجتمع البادية ومجتمع الحضارة القديمة في بلاد النهرين ، وان كان أصله يعود الى اختلاف في تقدير قيادة المجتمع الاسلامي وما يجب أن تكون عليه .

والمجتمع المعاصر : لا يتميز على المجتمعات السابقة بالتفوق في العلم والتكنيكية والصناعة فحسب ، وهي جوانب ايجابية في تقدم الانسان وبناء

حضارته .. وانما يتميز بنواح أخرى سلبية عديدة . أهمها وإخطرها : تكديس السكان في المدن ، وتزايد هذا التكديس فيها بنسب مرتفعة .

والعلم ، والتكنيكية ، والصناعة التي تقدمت بها الحضارة الحديثة هي نفسها التي أدت الى خطر تكديس السكان في المدن بما قدمت من تيسيرات واغراءات مادية للسكنى فيها ، فاذا كانت الصناعات تقوم عادة بالمدن فتجذب بأجورها المرتفعة سكان القرى .. فان تقدم العلم والتكنيكية يسهم بالنصيب الاوفر في جعل الإقامة بالمدن أمرا محببا الى النفوس ، بفضل امكانيات المواصلات الداخلية ونوفر المرافق العامة من الكهرباء .. الى المجارى .. الى وسائل الترفيه المختلفة والاعلام السريعة .. الى يسر المعاملات المالية عن طريق البنوك ويسر المبادلات التجارية عن طريق المخازن التجارية الكبيرة والمحلات الأخرى العديدة .. وغير ذلك من وسائل التيسير في المعيشة والسكنى .

. - ومن تكديس السكان وتزايدهم في المدينة يقل التعارف بينهم او ينقطع . وقلة التعارف ، او انقطاعه في مجتمع المدينة .. يزيد من استقلال الأفراد وحريةاتهم الشخصية ، وبذلك يضعف في نفوسهم اعتبار الاعراف والعادات المقننة للسلوك العام في علاقات بعضهم ببعض . فحرمة الجار قلما تراعى ، وحرمة الأعراض قلما تصان ، ومواساة الضعفاء قلما تتحقق ، والتواد في المواسم والاعياد يخف أمره ويضيق نطاقه ، والتعاون على دفع اضرار قلما يجد صدق في النفوس ، والتعاون على الخير والمنفعة العامة يصبح حرفة ومهنة في سبيل المنفعة الشخصية .

كم عدد الأفراد الذين يسارعون اختيارا الى اطفاء حريق يشب في المدينة من سكانها ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون الضعفاء من النساء او يستقط على الأرض فجأة ببصا ب طارىء ؟

كم عدد الذين يفسحون الطريق للمارة في المدينة ولا ينسحبون في تعويقه صيانة لحرمة الناس ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون الضعفاء من النساء والشيوخ بمقاعد المواصلات العامة أو بمواطن الراحة في الأماكن المزدحمة ؟

وأمثلة أخرى عديدة تكشف عن « اتجاه الفردية » وسيطرته على سلوك الأفراد في مجتمع المدينة .. أوضح بكثير مما عليه — لو كان — في مجتمع القرية المحدود ..

وانجاه الفردية هو اتجاه الانانية لا يقومه الا سلطان ، والا قوة ندفعه
عن الانحراف وتعيده الى الخط المستقيم فى العلاقات بين الافراد .

ولذا يكون مجتمع المدينة او المجتمع الحضارى — وعلى الاخص المجتمع
الصناعى التكنيكى — فى حاجة ماسة الى « الزام » ان اريد له ان يكون
مجتمعا متماسكا متعاونا .

والدعوة الى « التعاون » فى المجتمع الحضارى صاحب الكثافة
السكانية ، وصاحب النمو المتواصل فيها مجردة عن قوة التنفيذ . . . قلما يكون
لها اثر . لان اتجاه الفردية بحكم ظروف المجتمع اقوى من نذاتها بكثير .

وهذا « المجتمع الحضارى الصناعى » المتفكك فى علاقات افراده هو
الذى يملئ — كنتيجة حتمية — على « الدولة » ان تقوم بجميع اوجه النشاط
لرعاية العلاقات واداء الخدمات الاجتماعية . . .

ففرق المطامىء ، وجمعيات الاسعاف ، وشركات التأمين ، والرقابة على
الافلام ، والمصنعات الفنية ، والجمعيات التى تقوم بخدمات اجتماعية عامة
او محدودة . . . وما شاكل ذلك مما يقوم على رعاية العلاقات بين الافراد فى
المجتمع المعاصر — مما تشجعه الدولة او تتولى امره مباشرة .

والدولة فى ذلك كله . . . نشرع للمحافظة على الاهداف المعنية وتحصى
بقائها واداءها لرسالتها بالمساعدات المالية والفنية ، وبسلطة القانون
التنفيذية .

« والدولة المعاصرة » مضطرة اذن الى الالزام على « التعاون » والقهر
عليه . وظروف المجتمعات المعاصرة فى نموها وتزايد اتجاه الفردية فيها . . .
سيحمل الدولة على ان تجعل « نظام التأمين » « نظاما يوما ما اجباريا
لا يتخلف عنه واحد » . . . لانه الوسيلة المتعينة فى هذه المجتمعات الآن ، لتحقيق
التعاون والتكافل بين الافراد . . . ثم للمساعدة القوية على الادخار المنظم .

ان « الاختيار » فى التعاون على البر والتقوى لا يمكن ان يكون ظاهرة
من ظواهر المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، للأسباب التى اوجدت اتجاه
الفردية فى مجتمع المدينة ، والتى تتزايد حدتها وفاعليتها ، كلما نما المجتمع
وتعددت مظاهر حضارته .

والتعاون على البر والتقوى امر حيوى فى تماسك المجتمع وبقائه ، فان
لم يكن هناك مجال للاختيار ، فيصبح المجال معدا للالزام والاكرام وحده .

. . . والتأمين اذن ضرورة فى حياة الفرد وحياة المجتمع ، تفرضه الدولة ،
بما لها من سلطة الالزام وتصنفه حسب احتياجات الحياة .

وما أكثر احتياجات المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، فهى لا تنف
عند حد . وكلما زادت آلاته ، وازدحمت طرقانه ، وغصت مساكنه ، واشتد
الضغط على مرافقه . . . كلما زادت المطالب ووضحت الضرورة الى نظام
التأمين كمصدر فى حياة الافراد للخروج من الأزمات والشدائد .

أما الدولة فسترى فيه مصدرا للارتزاق ، وحلا جزئيا لمشكلة نمو
السكان بايجاد فرص للعمل ، وخلق طاقة على دفع عجلة البناء .

... أن نظام التأمين :

- يقوم على التكافل والتعاون .
 - وعلى المضاربة والاسترباح فى المال .
 - وعلى سد حاجة الضعيف .
 - وعلى دفع اللزمات .
 - وعلى افساح محال العمل للقادرين عليه .
 - وعلى التوسعة على أصحاب الكسب اليسير .
- أيكون ذلك حراما . . . فى مجتمع لم يعد يعرف فيه الجار جاره ، ولم
يعد يحس قوبه بضعيفه ، ولم يعد يتجاوز الفرد بنظرته نفسه ؟ .
- أيكون ذلك حراما . . . فى مجتمع أصبحت فيه الآلة ذات شأن تبطش
بالإنسان فى عنف وعلى غير موعد ، وتيتم الأسرة على عجل وفى غير رحمة ،
ونذهب بالملايين من المال الى غير رجعة ؟
- ان تطور الحياة . . . يطلب حل مشاكلها . . . وحل المشاكل المتجددة .
فى تجديد النظرة والحفاظة على الهدف .
- وهذا واجب الفكر الاسلامى المعاصر . . . ليلبى حاجات المجتمع
الاسلامى المعاصر . . .
- والله ولى التوفيق . . .



الباب الثاني : الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

(٩٧ - ٢٨٢)

الفصل الأول : الفرد في مجتمع الرخاء المادى

(٩٩ - ١٣٣)

الصفحة	الصفحة
١١٨	التقدم الصناعى ٩٩
١٢٠	نتائج ١١٠
١٢١	أولا - على مركز الرجل فى
١٢٦	الأسرة ١١٠
	ثانيا - على تربية الأطفال .. ١١٤
	ثالثا - نسبة الأولاد لغير
	آبائهم ١١٨
	رابعا - المتبنى للأولاد .. ١٢٠
	البيئة البدائية والعمال
	الاقتصادى ١٢١
	الحرب العالمية . . وليس
	المصنع ١٢٦

الفصل الثانى : نظرة الاسلام الى واقع الأسرة

فى المجتمع الصناعى المعاصر

(١٣٥ - ١٦٦)

الفصل الثالث : الأسرة فى فلسفة الاسلام ونظامه

(١٦٧ - ٢٨١)

٢٢٧	وحدة الانسان أساس الزوجية
٢٤٤	فى الاسلام ١٦٧
٢٥٢	مستقبل الزوجية . . يتقرر
٢٦١	من نقطة البدء ١٨٣
٢٧٢	الخطبة ١٨٨
	الزواج ٢٠٠
	تنظيم النفس ٢٠٨
	تعدد الزوجات ٢٢٧
	فض العلاقة الزوجية .. ٢٤٤
	قضية التوازن ٢٥٢
	الطلاق للرجال ٢٦١
	الخلع للمرأة ٢٧٢

الباب الثالث : التكافل

(٢٨٣ — ٣٦٧)

الصفحة

مقدمة ٢٨٥

الفصل الأول : العمل والكسب (الحلال) أولا ..

ثم التكافل

(٢٨٩ — ٢٩٧)

الفصل الثانى : تكافل الاسلام وعبادة الزكاة

(٢٩٩ — ٣٢٤)

الصفحة

الصفحة

٣١٥	الانفاق .. يتجاوز «الواجب»	٣٠١	عبادة الزكاة
٣١٩	المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب .. وليس مجتمع زكاة	٣١١	الزكاة عماد التكافل فى المجتمع الانسانى
٣٢٢	واجب المسلمين اليوم ..		

الفصل الثالث : التأمين

(٣٢٥ — ٣٦٧)

٣٤٣	تشبيهة الغرر	٣٢٥	فى النظام الراسمالى ..
٣٤٥	تشبيهة منافاة التوكل على الله	٣٢٧	قبل ضغط الفلسفة الماركسية
٣٤٦	عقد التأمين فى حقيقته ..	٣٢٧	وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية
٣٥٥	لارىا	٣٢٨	فى النظام الماركسى
٣٦٠	ولا غرر	٣٣١	موقف الاسلام من التأمين ..
	والتأمين لا ينافى التوكل	٣٣٥	التأمين فى هدى احكام الاسلام
٣٦١	على الله	٣٣٦	تشبيهة الربا
٣٦٤	وبعد		
٣٦٩		محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٣٣٨٥

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الآلى
الأزهر-٣حيضان الموصلى-بجوار جامع الدماء

هذا الكتاب

ان الأفكار الشائعة بين الأمة الاسلامية الآن - وان تعددت اسمائها - من شيوعية .. او راسمالية .. او علمانية .. او وجودية .. الخ .. تستهدف جميعها - من معين واحد - صرف المسلمين عن اسلامهم الصحيح .. وهذه الأفكار والفلسفات لا تعالج بالعنف والتشنج ، وتوجيه الاتهامات اليها ، ولكننا نعالج بكشف زيفها ، وإزالة الغبار عن أصالة الفكر الاسلامي الصحيح ، وهذا ما تكفلت به هذه السلسلة من الكتب :

- ١ - الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الحكم والتوجيه .
- ٢ - الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل .
- ٣ - الفكر الاسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي ..
- ٤ - الدين والدولة .. من توجيه القرآن الكريم ..

● وهذا الكتاب « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل » يعالج فيها يعالج من موضوعات :

● الثورة الصناعية وأثرها في خلق مجتمع تهتز فيه القيم الاجتماعية والايمانية ، وتتحول العلاقات الانسانية الى روابط مادية ..

● الأسرة في المجتمع الصناعي وعوامل التفكك من افرادها ..

● المجتمع الاسلامي المعاصر وتأثره بسلبيات المجتمع الصناعي الغربي : في التفكير .. والتوجيه .. وفي أسلوب السلوك .. والنظرة الى الحياة ..

● المرأة في الأسرة المسلمة في المجتمع المعاصر ، ووقوعها تحت تأثير ما يسمى : « بثورة تحرير المرأة » ..

● الاسلام ووقاية المرأة من آلية الصناعة ، والعمل على احتفاظها بشخصيتها المستقلة .. وارتباطها الانساني بين افراد أسرته ..

● تكافل المجتمع الاسلامي في مواجهة الاخطار والكوارث ، في عمق من الايمان .. وتجاوز للانانية الفردية ..

● مجتمع التكافل ليس هو مجتمع الضرائب ..

● ومؤلف الكتاب .. عالم ومفكر اسلامي جليل ، له من ثقافته الاسلامية الأصيلة ، وثقافته الغربية الواعية ما يجعله خبيراً بتشخيص الداء .. ووصف الدواء ..

● ويسر « مكتبة وهبة » ان تقوم بنشر هذه السلسلة .. لتبصير الأمة الاسلامية بما يحاط بها .. وايجاد السبيل الصحيح لسعادتها .. وبالله التوفيق ..

7 مكتبة وهبة